الدكتور فوزي منصور

# خروج العرب من التاريخ





ترجمة

ظريف عبدالله و كمال السيد

مكتبة مدبولي

# خروج العرب من التاريخ



الدكتور فوزي منصور

# خروج العرب من التاريخ

ترجمة
ظريف عبد الله وكمال السيد

مكتبة مدبولي

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الطبعة الأولى ١٩٩٣

يطلب الكتاب مباشرة من

مكتبة مدبولي

٦ ميدان طلعت حرب القاهرة ت ٧٥٦٤٢١

MADBOULI BOOKSHOP 6 Talat Harb SQ. Tel: 756421

# تصدير الطبعة العربية

هذا كتيّب قصدت بـه عند كتـابته شيئـاً، لكنني أرى الآن، عند العـودة إلى قراءته، تمهيداً لإصدار طبعته العربية، أنَّ ما كتبت كان شيئاً آخر.

كُتب هـذا الكُتَيِّب في أوائل عـام 1988، استجـابـة لدعـوة من جامعـة الأمم المتحدة ومنتدى العالم الثالث. وهو يكوِّن الجـزء الذي يخصّ الـوطن العربي من دراسة أشمل تتبنّاها جـامعة الأمم المتحدة عن موضوع: الأمة والدولة والديمقراطية في منـاطق العالم الثـالث الرئيسيـة. ويُنشر هذا الجـزء بشكل مستقـل في سبتمبر وأكتـوبر عـام 1990 باللغتـين الفرنسيـة والإنكليزيـة تحت عنوان: «مـأزق العالم العربي: دراسة تحليلية تاريخيـة». وقد شجّعني عـلى الاستجابـة إلى الدعـوة التي تلقّيتها للكتابـة في هذا المـوضوع، إدراكي المـتزايد لأهميـة العناصر الثـلاثة التي يتضمَّنها ـ وللارتباطات المتبادلة بينها ـ لدراسة وفهم الأوضاع الراهنة في الـوطن العربي.

على أنني ما إنْ عدت في النصف الثاني من عـام 1990 إلى قراءة مـا كتبتُ في النصف الأوّل من عام 1988، حتى فوجئت بأنّ ما كتبت كان في الحقيقة محـاولة غير مقصودة لتقصّي المراحل المتتابعة لخروج الأمة العربية من التـاريخ، أكـثر مما هـو محاولـة لتفسير هـذا الوجـه أو ذاك من أوجه الـواقع العـربي المعاصر: «دور العامل القومي»، «طبيعة الدولة في أقـطار الوطن العـربي»، «غيبة الـديمقراطيـة عنه». . . أو غير ذلك.

ولا أستطيع أن أدعى أننى دُهشت لهذا الاكتشاف أو انزعجتُ له . لم أدهش لأن الارتباط كان دائما واضحا تماما فى ذهنى بين خروج الأمة العربية المتزايد السرعة من التاريخ فى عصرنا الراهن، وبين ظواهر مثل استمرار العرب فى الخضوع لأنظمة حكم قد تتعدد صورها وأشكالها وادعاءات" الشرعية" التى تستند إليها، وهى فى الحقيقة تنتمى إلى سحيق العصور الغابرة ، ومثل عجز العرب عن أن يشهروا فى وجه حاكميهم فى كل مكان قسم أحمد عرابى العظيم : " والله الذى نفسى بيده إننا لسنا عبيد أحد ولن نتوارث بعد اليوم"، ومثل تحول الرابطة القومية على أيديهم من عامل عزوة ومنعة إلى عامل فرقة واستضعاف .

ولم أنزعج لما اكتشفت من تباين بين ما قصدت وما كتبت ، بين ظاهر الدراسة التى طلبت منى ومضمون ما كتبت بالفعل ، لأننى تبينت أن الكابوس الذى يعيشه العرب اليوم يفرض نفسه علي الباحث العربى المشارك فى هموم وطنه أيا كان عنوان بحثه أو بداياته ، ورأيت فيما كتبت الإشارة إلى أن طريق الخروج من هذا الكابوس يبدأ بإخضاعه للتحليل العلمى الصارم مهما طالت حبال هذا التحليل أو ارتدت إلى أعماق الماضى.

إن العرب يُدفعون الآن فيتدافعون خارج التاريخ، ليس فقط لأن وطنهم فى هذا النصف الثانى من القرن العشرين ، قرن تصفية الاستعمار فى أشكاله كافة ، والتحرر الوطنى للشعوب فى كل مكان ، هو الوطن الوحيد الذى ينشأ فيه ابتداء ويستقر فى قلبه استعمار استيطانى، عنصرى، ظلامى، توسعى، إذلالى، فاشى النزعة، يعرف كل عربى حى فى قرارة نفسه أن هدفه النهائى هو بسط هيبته العسكرية والسياسية والاقتصادية على سائر البلدان العربية، وتنصيب نفسه سيدا عليها يستغل خيراتها ويحطم طموحات شعوبها، ويرى كل عربى ذى عينين أن كل عقد من العقود الخمسة الماضية قد أتى لتلك المغامرة الاستعمارية الفريدة بنصر جديد وجعلها أدنى إلى تحقيق كامل أهدافها.لا، ليس ذلك وحده هو الذى يخرج العرب من المجرى العام للتاريخ : فالتاريخ قد يصبر على قوم فى هزائمهم ، وقد يمد يده لمن يتخلف عن الركب ، أما الذى لايتسامح

التاريخ فيه أبدا ، فهو أن يدير القوم ظهورهم له ويمضوا متباعدين عنه، وذلك تحديدا هو ما يفعله العرب .

لقد عرف عصرنا الراهن أقواما كثيرة ، هامشية قليلة العدد والعدة ، كانت تقف على أطراف العالم فى الأميركيتين واستراليا ، فاجأتها الأحداث بما لا تطيق فانقرضت أو كادت : بعضها لم يعرف من حضارة الغرب سوى الخمر فغرق فيها، وبعض آخر ظن أنه يستطيع أن يطرد الشياطين الوافدة برقصة الدراويش طوال الليل وممارسة الطقوس السحرية آناء النهار، وبعض ثالث توهم خلاصه فى التفانى فى خدمة السادة الجدد ففقد نفسه وأرضه، وثمة آخرون انطلقوا على أحصنتهم الشهباء، على رؤوسهم الريش الأبيض أو الأحمر وأصواتهم تجلجل بصيحات الحرب، يحاولون اختراق صفوف العدو الرابض فى انتظارهم، لكن لم تغنهم الشجاعة الشخصية الفائقة عمّا تسلح به الغزاة من أسباب العلم والتنظيم والتخطيط السليم والتعاون المنضبط.

وسوف يكون لهذه الصفحات بعض النفع لو رأى قراؤها من العرب أن الكثير من ممارساتنا وأنماط تفكيرنا لايختلف كثيرا فى الجوهر عن ردود الفعل التى قابل بها الهنود الحمر أو الاستراليون الأصليون غزاتهم، كما أن المصير ذاته ينتظرنا ، رغم كثرة عددنا واتساع أرضناووفرة مالنا ، مالم نسارع إلى تغيير ما بأنفسنا وما بأوضاعنا.

يبقى أن أشير مرة أخرى إلي أن هذه الصفحات قد كتبت منذ أكثرمن عامين ، وقد فضلت الإبقاء عليها كما كتبت دون أن أحاول حتى تحديث القليل من الإحصاءات الواردة فيها.

ولو أننى كنت قد كتبتها ابتداء للقارئ العربى ، أو لو كنت قد هيأت نفسى لإعادة النظر فى الطبعة العربية لكنت قد توقفت طويلا عند بعض الموضوعات التى مررت بها مرورا سريعا أو أغفلتها تماما عند الكتابة الأولى .

وأظننى كنت سأتوقف طويلا بوجه خاص عند الأسباب المجتمعية التى حالت، حتى الآن، فى الوطن العربى، دون إنجاز ثورة حقيقية فى الفكر الدينى أو،إذا شئت، دون

فتح حقيقى أصيل وأصولى لباب الاجتهاد، تخرجه من أطر العصور الوسطى التى لاتزال تحجمه وتقصيه عن المشاركة في مهام العصر، وتحوله من قيد على التطور الاجتماعى إلى واحد من أهم منابعه.

كذلك كنت سأتوقف عند أمراض الثورة الفلسطينية، محاولا التفريق بين أمراض الطفولة الطبيعية فى كل ثورة ناشئة تواجه من التحديات والظروف ما تواجهه الثورة الفلسطينية، وبين تلك الأمراض التى تنقل إليها تباعا وبإصرارعنيد من الأجواء العربية المحيطة بها.

وكان خليقا بى التطرق إلى جو اللامبالاة والاستخفاف الذى يحيط فى بعض الأحوال بالثورة الفلسطينية وقياداتها خارج الوطن العربى، بل وأحيانا داخل شعوبه، خصوصا إذا قارناه بالتعاطف العام الذى تلقاه ثورة الأفريقيين ضد نظام الحكم العنصرى القائم فى جنوب أفريقيا.

إن العداء للعرب، الذى كان على الدوام جزءا من الإيديولوجية الغربية ،يكاد يتحول الآن إلى هواية شعبية.هذا العداء تغذيه الرأسمالية العالمية الحريصة على تبرير استغلالها وعدوانها وتسخر فى خدمته أدوات إعلامها الجهنمية، وهو يستند أيضا إلى أسس أخرى كثيرة، بعضها تاريخى جيوبوليتيكى والآخر ثقافى دينى. على أننا نحن العرب نحسن صنعا لو بدأنا ، ليس بهم وبدوافعهم، لكن بالصورة التى تطرحها فعالنا وقيمنا وأنماط سلوكنا وتفكيرنا- حكاماً وسواحا وشعوبا - فى أذهان العالم المعاصر، غربا وشرقا وشمالا وجنوبا ، لنعرف هل تجعلهم هذه الصورة أدنى إلى التعاطف مع قضايانا وثوراتنا، وبوجه خاص ثورة فلسطين، أم هم أدنى إلى الوقوع فى شراك العداء التى تنصبها لنا الصهيونية والإمبريالية فى كل مكان.

وبالمنطق نفسه ينبغى تسليط قدر من التأمل الذاتى على مواقف شعوبنا - أقول الشعوب لا نظم الحكم - من الثورة الفلسطينية ، وبوجه خاص صمت هذه الشعوب الذى يخرق الآذان والعقول عن جرائم الصهيونية التى يرونها تمارس على أطفال الانتفاضة كل ما تعلمته من أساتذتها النازيين - فيما عدا أفران الغاز - وتتفوق عليهم بإجهاض الحوامل وتحطيم العظام وهدم البيوت وغير ذلك من أعمال الوحشية البدائية التى تتميز بها إيديولوجيتهم .إن هذا السبات الروحى والسلوكى للشعوب العربية له تفسيراته الموضوعية المعروفة ،

ابتداء من الاهتزاز العام للقيم الناشئ من الثروات النفطية الأصيلة ( فى بلدان الصحارى ) أو الوافدة ( إلى البلدان الخالية من النفط)، وكبت نظم الحكم المنظم لكل المبادرات الشعبية ، وانشغال فئات واسعة بالجرى وراء لقمة العيش، فى ظروف أصبحت فيها لقمة العيش عسيرة المنال أو أصبحت ، نتيجة القيم الجديدة، لا تعنى مجرد سد الحاجات الأساسية وإنما اللهاث المستمر وراء أغراض استهلاكية تافهة وإهمال كل شئ آخر . كل هذا صحيح ، لكن ألا ينبغى أيضا التساؤل عن أثر الصورة المهتزة ، الشديدة الاهتزاز، التى تطرحها وسائل الإعلام العربى (عن عمد أو خطأ أو صواب) عن بعض قيادات ورموز الثورة الفلسطينية؟

إن كتابا عربيا عن خروج العرب من التاريخ لم يكن ليغفل ظاهرة الانقسامات والحروب الأهلية الدائرة دوما بين العرب ، وانصرافهم عن الخطر الصهيونى القابع فى دارهم إلى المعارك والثارات العائلية، بل وتحالف بعضهم الصريح والضمنى مع العدو الأصيل الأجنبى ضد إخوتهم وأبناء عمومتهم. وكل قارئ لكتب التاريخ التى لا تكتب لأطفال المدارس يعرف أن ذلك هو ما كان يفعله العرب، بعض العرب، طوال قرنى الحروب الصليبية، كما يعرف أيضا أن هذه الظاهرة، ظاهرة التحالف مع الأجنبى الغازى ضد القريب أو الجار، وجدت فى كل مكان وعصر عندما كان عامل التماسك القومى متغيبا أو خافت الأثر. كذلك يستطيع كل دارس لتطور المجتمعات أن يرد ظواهر التحالف والتحارب هذه، في كثير من الأحوال ، إلي عناصرها الأولى المرتبطة بالتكوين الطبقى والثقافى للمجتمعات السريعة التفكك. لكن الذى يستوقف النظر فى الموضوع، ويستحق الدراسة، هو التفكك القومى للعرب فى عصرنا الراهن، وفى مواجهة الغزو الصهيونى المتسارع الخطر، ذلك التفكك الذى يكاد يأخذ طابع الانتحار الجماعى. وقد حاولت فى هذا الكتيب أن أتلمس تفسيرا لهذا التفكك، ولو كنت أعيد كتابته الآن، لربما أعطيت اهتماما أكبر لتغلب الصحراء على المدن فى اللحظة العربية الراهنة، الصحراء التى تقذف المدن تباعا، ليس فقط بالقيم الجديدة المرتبطة بالدخول " الريعية" ولكن أيضا بالقيم القديمة

القَبَلية الضيقة الأفق فى كل اتجاه ينبسط إليه البصر. وربما كنت قد حاولت استكشاف بعض المسالك العلمية والآفاق البعيدة المدى التى يمكن أن تتطلع الحركة الثورية العربية إلى ارتيادها فى عالم أصبح يحكمه نظام اقتصادى واحد هو النظام الرأسمالى العالمى(*). لكن ذلك كله كان خليقا بأن يتطلب الكثير من الوقت غير المتاح لى الآن، ومن ثم ربما كان يعنى أيضا، على الأرجح، فوات الوقت.

والطبعة العربية تخرج محملة بدين ثقيل للأستاذين ظريف عبد الله وكمال السيد، اللذين ساهما مشكورين بالعبء الأكبر فى نقل هذه الصفحات من الإنكليزية إلى العربية. ومعذرة إذا كان المجال لم يتسع لتقديم بيان واف بكل الديون العلمية التى يدين بها هذا الكتيب للعديد من المفكرين والكتاب العرب والأجانب فى كل مجال، ويكفى أن أقول إنه بقدر ما يحاول كاتب أن يكون جادا فى كتابته، بقدر ما يعظم دينه للآخرين.

القاهرة فى 26 يوليو 1990

فوزى منصور

---

(*) لن يخفى على القارئ أن هذه الدراسة كتبت من منظور التحليل العلمى لأسس وأسباب وأنماط التطور الاجتماعى، وأنها ترى أن الخلاص من الوضع العربى الحالى يتمثل في تحول اجتماعى اقتصادى سياسى يغذيه رافدان أساسيان متكاملان هما التوحيد القومى والبناء الاقتصادى الاجتماعى الديمقراطى المتجه نحو آفاق اشتراكية. ورغم التغيرات التى حدثت أخيرا وتحدث الآن بالاتحاد السوفييتى وبلدان شرق أوروبا، فإن الكاتب لا يرى أنه فى حاجة إلي اعتذار أو تبرير لهذا الاختيار. وهو يحيل القارئ الذى يرغب فى معرفة وجهة نظره في تلك التغيرات إلي مقاله التحليلى المفصل الذى نشر فى عدد سبتمبر 1990 من مجلة "قضايا فكرية" القاهرية، المعنون "مستقبل الاشتراكية فى عالم يحكمه نظام اقتصادى واحد"، ويرجو اعتبار ذلك المقال مكملا ( من الناحية النظرية) للكتيب الحالى.

# مقـــدّمة

كل ظاهرة اجتماعية، على قـدر من التعقيد، تثـير حتماً ثـلاث مجموعـات من التساؤلات:

أوّلها: ما هو دور كل من الأوضاع الداخلية والظروف الخارجية في إيجـادها؟ إن هذه، في الجوهر، مسألة اختيار وحدة التحليل: أن نقرّر، بالنسبة لأية فـترة محدَّدة أو لأي غرض تحليـلي معيَّن، أين ينبغي وضـع الخط الفاصـل بين مـا هو داخل الظاهرة وما هو خارج عن حدودها.

وثـانيها: أين ينتهي المـاضي ويبدأ الحـاضر؟ وبعبـارة أخـرى، إلى أيِّ مـدى ينبغي لنـا ـ إنْ كـان ينبغي لنـا عـلى الإطـلاق ـ أن نعـود إلى الـوراء لاستكنـاه الحاضر؟

والتساؤل يدور هنا في الحقيقة حـول ما إذا كنّـا قد استـوعبنا المـاضي تمامـاً، وتجاوزناه على طول الخط، وجعلناه دعامة لحاضر حيّ متطلّع إلى الأمام، أم أنـه ما يزال يشكّل قيداً على الحاضر يعوقه عن اللحاق بركب العالم المعاصر، بل قد يتطاول فيقدِّم نفسه على أنّه بديل عن الحاضر. في الحالة الأولى، تكون مشاكـل الـوقت الحـاضر مجـرّد مشـاكـل آنيّـة معـاصرة، ينبغي أن تُفهم وأن تُحـلّ وفقـاً لطبيعتها ومتطلّباتها؛ بينما قد ينبغي النظر في الحالة الثـانية في شتى منـاحي الحياة الاجتماعية المعاصرة بحثاً عن جذور هذا المـاضي الذي لا يـزال يزاحم الحـاضر

على الحياة لكي نتعرّف على سرّ حيويته وسلطانه[1].

وثالثها: عندما تواجهنا ظاهرة اجتماعية على قدر معين من التعقيد، ما هو، في أية لحظة معينة، العنصر المسيطر من بين مختلف العناصر التي تتكوّن منها الظاهرة: أهو العنصر الاجتماعي الاقتصادي، أم العنصر السياسي، أم العنصر الثقافي العقائدي، إلخ؟ ثم كيف يتغيّر تراكب العناصر عندما تتعاقب الأحداث على هذا النحو أو ذاك؟

إن إشكالية «خروج العرب من التاريخ» هي في جوهرها إشكالية البحث عن أسباب ذلك الفشل الملموس الذي لاقاه الوطن العربي في التواؤم بشكل ناجح وهادف مع الواقع العصري، وفي الاستجابة بصورة مناسبة لتحدّياته المميتة. وهي ـ بهذه المثابة ـ تطرح تلك المجموعات الثلاث من الأسئلة في صورة حادّة للغاية:

فبحكم الموقع المركزي الذي كان الوطن العربي يحتلّه في الماضي في ملتقى تيارات التبادل التجاري بين البلدان القصيّة، والحضارات المتباينة، والغزوات الواسعة المتعاقبة ـ وهو موقع زادت أهمّيته كثيراً منذ عهد قريب باكتشاف احتياطيات الوطن العربي الهائلة من النفط ـ لا يوجد مثل الوطن العربي مكان تمتزج فيه العوامل «الداخلية» بالعوامل «الخارجية» امتزاجاً يكاد يستحيل معه التعرّف على كل منها منفردة أو فصلها عن بعضها البعض.

وبفضل الحضارة الرائعة ـ والفريدة من بعض الوجوه ـ التي أقامها العرب فيها بين القرنين السابع والثاني عشر الميلاديين، والانفصام الذي يكاد يكون تاماً بين العناصر الإيجابية في تلك الحضارة والحاضر المستورد الطاغي، المذلّ والمستغلّ للعرب، كثيراً ما يتبدّى الماضي، الذي تُضفى عليه كل صور الكمال بإصرار وقوة لا نظيرَ لهما في مكان آخر في العالم، كما لو كان بديلاً ناجعاً عن

---

(1) حلّل فؤاد زكريا ظاهرة الماضي الذي يقدّم نفسه كبديل للحاضر في الوطن العربي في بحثه المعنون: «التخلف الفكري وأبعاده الحضارية»، المنشور في كتاب المؤلف ذاته: الصحوة الإسلامية في ميزان العقل، الطبعة الثانية، القاهرة، 1987.

الحاضر. أليس من الظواهر الناجحة في العالم العربي المعاصر أن أعداداً متزايدة من أكثر أبنائه وبناته إخلاصاً ونقاءً، لا يجدون مخرجاً، إزاء وعيهم المتزايد بأنهم يحيون حاضراً مستورداً وباعثاً على الاغتراب، سوى أن يعيشوا مرة أخرى ماضياً لن يكون بدوره، لو آستُجْلِبَ قسراً إلى الحاضر، إلاّ مغترباً عن العالم المعاصر الذي لا يريدون، ولن يستطيعوا لو شاءوا، اعتزاله؟

ونظراً لأن الدِّين والعقائد والثقافة ربما كانت، فيما مضى، أوثق اندماجاً بكثير في نسيج الحياة الاجتماعية الاقتصادية والسياسية للوطن العربي مما كانت عليه في معظم المناطق الأخرى من العالم، حتى تلك التي كانت تمرّ بمرحلة مشابهة من التطوُّر، فإنه يصبح تصنيف شتى مناحي الحياة الاجتماعية لمعرفة أيُّها المسيطر وأيُّها المتأثِّر في كل حالة بعينها أمراً بالغ الأهمية في تقويم العوامل المعرقلة والقوى الدافعة للعمل الإيجابي.

إن المجموعات الثلاث السابقة من الأسئلة يمكن أن توفِّر إطاراً مرجعياً مفيداً لدراسة إشكالية المأزق العربي المعاصر، طالما لم يُسمح للمناقشة بأن تنجذب على الدوام نحو العموميات الغامضة أو تتدهور ـ وذلك هو الأسوأ ـ إلى تمرين من تمارين البحث عن منهج. لكن ـ من جهة أخرى ـ لَّما كان من غير الوارد الآن أن نتقدَّم بتحليل وافٍ متكامل لتاريخ الوطن العربي وأوضاعه الحاليَّة، فقد يبدو أنَّ البديل المناسب ـ البديل عن المناقشات المجرَّدة أو المنهجية من جهة، وعن التحليل الملموس المتكامل للماضي والحاضر معاً ـ هو أن نحاول ربط الإشكالية التي تشغل بالنا والأسئلة الثلاثة التي تستثيرها بمفهوم نظري عام مستقرّ، وثيق الصلة بموضوعنا وقابل للتطبيق المباشر، هو مفهوم النظام الاقتصادي الاجتماعي أو التشكيلة الاجتماعية.

إنّ الأُمم كيانات اجتماعية تاريخية، تكوِّنها قوى اجتماعية محدَّدة. وقد كانت البورجوازية، كقوة اجتماعية جديدة صاعدة، هي التي كوَّنت أُمم الغرب الحديثة لكي تستوعب تشكيلتها الاجتماعية الرأسمالية المستقلة القائمة بذاتها، وهي التي أنشأت دولتها الحديثة، وأرست في النهاية نمطاً جديداً من الديمقراطية هو الديمقراطية البورجوازية. لكن ظهور الأمم لا يتوقف بالضرورة على

الرأسمالية: لقد وجدت أمم بالفعل، قبل الرأسمالية، حيثما أضيفت الحياة الاقتصادية المشتركة إلى عدد من العناصر الأخرى لكي تشكّل معاً الظاهرة القومية، وليس هناك سبب يمنع قوى اجتماعية أخرى غير البورجوازية، مثل تحالف القوى الاشتراكية، من أن تستخدم القدرات التوحيدية للاقتصاد الاشتراكي لتكوين أمة جديدة انطلاقاً من العناصر الأساسية الأخرى التي قد تكون متوافرة. ولا يمنعها من أن تمارس شكلاً اشتراكياً متميزاً، وأكثر شمولاً، من الديمقراطية.

لقد كانت هناك أمة عربية في صورة أوليَّة في القرنين الأول والثاني من الهجرة، لكنها لم تتابع التطوّر كأمة موحّدة لتَغَيُّب عنصر هام من عناصر التماسك القومي هو الحياة الاقتصادية المشتركة، ولم يبقَ قائماً سوى بعض العناصر الأساسية المألوفة للقومية العرّبية، التي ظلّت تنمو وتزدهر إلى الوقت الحاضر. وفي غضون القرنين الأوّلين للهجرة، وبشكل أقوى في قرون أخرى تالية، كما سنرى، تجمّعت معظم الشروط المسبقة الأساسية لنشوء الرأسمالية، لكنها فشلت مع ذلك في فتح الباب لتحوُّل رأسمالي شامل كان من شأنه أن يفضي بالضرورة إلى إعادة تكوين أمة عربية في الأراضي العربية كافة أو على جزء منها، وكان باستطاعته أن يرسّخ في التربة العربية نمط الديمقراطية البورجوازية الذي ظلّت كل المجتمعات العربية تفتقر إليه.

وفي نهاية المطاف يمكن، إذن، ترجمة «إشكاليتنا» واختزالها إلى الأسئلة الأساسية التالية:

(1) إذا سلّمنا بأن غالبية الشروط المسبقة اللازمة لظهور الرأسمالية قد تجمّعت في جزء أو آخر من الأراضي العربية في فترات زمنية مختلفة، فلماذا لم تظهر الرأسمالية كتشكيلة اجتماعية متكاملة؟

(2) إذا سلّمنا بأن جميع الشروط المسبقة لظهور الرأسمالية قد تجمّعت في الغرب في نهاية المطاف، لسبب أو لآخر (يمكن أن يكون مجرّد ثقل النتائج المتراكمة عبر التاريخ) وأوجدت في بلد بعد الآخر تشكيلة اجتماعية جديدة، هى التشكيلة الاجتماعية الرأسمالية في صورتها المتكاملة، بدولتها

البورجوازية وأمتها المتّحدة وديمقراطيتها البورجوازية، فلماذا لم يتابع هذا التطوُّر مسيرته حتى يصل إلى واحد أو آخر من المجتمعات العربية؟

(3) إذا سلَّمنا بالمزايا الضخمة التي عادت على البلدان الرأسمالية ـ المركزية ـ الغربية من وراء سبقها إلى الرأسمالية، فلماذا لم يستطع أي بلد عربي ـ أو لم يحاول ـ «اللحاق» وبناء قاعدته الرأسمالية المستقلة، أسوة بما فعلته اليابان في القرن التاسع عشر أو ما تحاول الهند أن تفعله الآن؟

(4) وإذا سلَّمنا بالقيود التي يفرضها الاندماج الوثيق للبلاد العربية في النظام الرأسمالي العالمي على تطوُّرها الرأسمالي. فلماذا لم يستطع ـ أو لم يحاول ـ أي بلد من البلاد العربية أن يختار الوقوف خارج ذلك النظام لبناء قاعدته الإنمائية المستقلّة، ودولته الاشتراكية، ونمطه الاشتراكي من الديمقراطية (كما فعلت، مثلاً، جمهورية الصين الشعبية)، وأن يتسبّب عندئذ لا محالة في إطلاق حركة توحيدية قومية فعّالة؟

من الواضح تماماً أن هذه الأسئلة تنطبق أيضاً على جميع بلدان العالم الثالث التي لم تقوَ رأسمالية مستقلة على النشوء فيها ولم تحدث فيها قطيعة مع النظام الرأسمالي العالمي؛ والإجابة عنها، إذن، يمكن أن تلقي بعض الضوء على مسألة ما زالت خلافية، هي منشأ التطوُّر الرأسمالي والشروط اللازمة لحدوث هذا التطوُّر. لكن عندما تُثار تلك الأسئلة بالنسبة للوطن العربي، فإن دورها لا يقف عند حدّ استجلاء طبيعة الدولة وتفسير غياب الديمقراطية في الماضي والحاضر معاً، بل بوسعها أن تجلوَ أيضاً غوامض مسألة بناء الأمة العربية، وهي مسألة تخصُّ العرب على وجه التحديد، سواءٌ بوصفها فرصة ضاعت في الماضي أم بوصفها تحدِّياً يواجه العرب في الوقت الراهن.

وتيسيراً للعرض قسَّمنا هذا البحث إلى أربعة أقسام:

القسم الأول: الإطار، وهو يتناول بالتفصيل بعض النقاط المثارة في هذه المقدمة.

القسم الثاني: الماضي، وهو يركِّز على لحظات معينة من تاريخ العرب لها علاقة وثيقة بالموضوعات الرئيسية التي يعالجها البحث.

القسم الثالث: الحاضر، وهو يركِّز على تحليل بعض التجارب القطرية التي يمكنها، سواء بسبب فشلها أم بسبب ضآلة النتائج التي تمخَّضت عنها، أن تقدِّم نظرة فاحصة إلى طبيعة الأزمة التي يمرُّ بها الوطن العربي في الوقت الحاضر، في مجالات التوحيد القومي وبناء الدولة والديمقراطية.

القسم الرابع: المستقبل، وهو يقتصر على محاولة استطلاعية وجيزة بحثاً عن القوى التي يمكن أن يكون بمقدورها إخراج الوطن العربي من هذه الأزمة.

# محتويات الكتاب

## الفصل الثاني

أزمة التجارة الخارجية أو الحصار البحري، هي السبب العام لسقوط الدولة الأموية، العباسيون ونهاية الحكومة المركزية والدولة العربية الإسلامية الموحدة: اندماج ـ أو ذوبان ـ العرب في أمة الإسلام ـ العباسيون يؤسّسون مشروعيتهم على أسس دينية ـ دور العوامل الاقتصادية في تقويض سلطة العباسيين ـ بدء شفافية الصراع الطبقي في عصر العباسيين ـ التنمية الكثيفة للزراعة وزيادة استغلال الفلاحين تحلّ محل الغزو والفتح كمورد أساسي ـ صورة العرب كرعاة إبل أو تجار أحادية الجانب ـ أنماط الإنتاج في العصر العباسي ـ مناقشة عن «نمط الإنتاج الآسيوي» ـ آليات الاستيلاء على الأرض: الإلجاء والإيغار والتقبل ودورها في تركيز ملكية الأرض ـ لماذا لم تنشأ رأسمالية زراعية قوية في الدولة الإسلامية الموحدة في العصر العباسي الأوّل رغم توافر بعض الظروف المواتية؟ ـ ظاهرة «الواحة» وأثرها على التطور الاقتصادي الاجتماعي الزراعي في المنطقة العربية ـ زيادة الضغط على الفلاحين ـ بعض المظاهر العلوية، السياسية، للصراع الاجتماعي ـ مقاومة الفلاحين والحروب المصرية ـ بداية تشكيل «الحرس الإمبراطوري» من عناصر تركية وآثاره البعيدة المدى ـ ثورة الزنج وثورة، ومجتمع، القرامطة ـ تعاظم سطوة الجيش الغريب عن المجتمع وانتقال السلطة الفعلية في النهاية إليه ـ تمويل الجيش عن طريق الإقطاعات القابلة للاسترداد وغير القابلة للتوريث وآثاره الاجتماعية ـ اللامركزية في إدارة أقاليم الإمبراطورية وظهور الدويلات المستقلة ـ العصر الفاطمي في مصر وعودة السلطة المدنية بشكل مؤقت ـ الازدهار الاقتصادي في كل المجالات ـ أسباب عدم ظهور المجتمع الرأسمالي رغم توافر العديد من المقومات ـ الطابع الكوزموبوليتي لتجارالخارج وأثره في إضعاف قدرات البرجوازية الوطنية الناشئة ـ الغزوات الصليبية والمغولية.

الحكم العثماني: طبيعته المتخلّفة وسياساته الاقتصادية الجهولة

الفصل الأول

# الاطار الفكري

ليس كل شيء على ما يرام في الوطن العربي. فمنذ أكثر من عشر سنين، ومحرّرو الصحف ورجال الإعلام وعلماء الاجتماع والقيادات المحلية والمشتغلون بالسياسة. أيّاً كان اتجاههم، وحتى بعض من نصّبوا أنفسهم أمراء ورؤساء مدى الحياة بحكم الواقع، يكتبون ويتحدّثون بإلحاح متزايد عن وجود «مأزق عربي»، عن «أزمة عربية متفاقمة»، عن «إحساس بتحلّل وشيك»، بل عن «إمكانية التفكّك الكامل على الصعيد القومي».

وإيضاحاً لهذه التحذيرات المريرة تُساق أسباب كثيرة: منها تزايد عجز العرب أمام المشروع الامبريالي الصهيوني للمنطقة؛ والوعي بأن طول الزمن إلى ما شاء الله واتساع الرقعة بلا حدود وضخامة الموارد غير القابلة، فيما يبدو، للنضوب - وكُلُّها أرصدة كانت تحسب للعرب في الصراع الدائر - أخذت تتحوَّل إلى أسلحة ضد العرب؛ ومنها تَبدُّد الأوهام المتعلّقة بـ «الحِقْبَة النفطية» وتزايد الوعي بالانحطاط الاقتصادي والاجتماعي والقيمي الذي جلبته الثروات الهائلة على البلدان ذات الموارد النفطية الوفيرة والقليلة على السواء؛ ومنها تفاقم حالة التبعية للعالم الخارجي واضمحلال حركات التحرر الوطني والتوحيد القومي في العالم العربي؛ ومنها الكابوس اللبناني الذي لا يبدو أن أحداً يَوَدُّ أو يستطيع الإفاقة منه؛ ومنها الاعتقاد الراسخ بأن العراق وإيران وقعا كلاهما بغباء تاريخي فريد في مصيدة حرب آثمة دبَّر لها الغير وأحكم التدبير لإطالتها ومضاعفة قواها

التدميرية، خدمة لأهداف ليست أهداف العراق ولا إيران، ولا أهداف العالم العربى، ولا أهداف العالم الإسلامى الذى يدعى كل من الطرفين بدوره أنه يمثله ، ومنها تداعى شرعية النظم الحاكمة بل وشرعية الدول، وتزايد الإحباط لغياب الحكم الديمقراطى والتغاضى عن حقوق الإنسان الأساسية فى كل الأقطار العربية، والخوف من ألا يفضى التعصب والسلفية الدينية إلا إلى تعريض أى مشروع للنهوض القومى للفشل والتعجيل بتقسيم الوطن العربى إلي دويلات عرقية ودينية وفقا لمخطط الإمبريالية والصهيونية ... وهكذا .

إن القائمة لا نهاية لها، ويختار منها كل فريق ما يروق له ، ويرتب أولوياته، وفقا لمصالحه الشخصية والطبقية، وتبعا لتربيته وإيديولوجيته وإحساسه بالالتزام بشتى قضايا الأمة العربية، بما فيها قضية بناء الأمة العربية الموحدة، أو بناء على خشيته من الاحتمالات الثورية لتلك القضايا وكمايحدث عادة عند السكوت عن التعبير الصريح عن المواقف الطبقية والإيديولوجية ورفض التسليم بوجودها، كثيرا ما تؤخذ الأعراض على أنها أسباب، وترفع التناقضات الثانوية إلي مرتبة التناقضات الرئيسية ( أو العكس)، ويستعان بالظروف الخارجية للتغاضى عن مواطن الضعف الداخلية أو لتبرير القعود عن العمل .

والمجال لا يتسع هنا للاستطراد طويلا في المنهجية. وليس القصد تصنيف أدواء العالم العربى وفقا للتفضيلات المنهجية لكاتب هذه السطور.ومع ذلك لا مندوحة عن تناول عدد قليل من القضايا ذات الطابع العام فى البداية، منعا للإثقال على الأفكار الرئيسية لهذا البحث عند كل منعطف بالإيضاحات المنهجية، أو تجنبا لاضطراب عرضها بسبب غموض المسائل المنهجية.

ففى العلوم الاجتماعية ، شأنها شأن الأنشطة العلمية كافة، تتوقف أمور كثيرة على الوحدة التى يقع عليها الاختيار كأساس للتحليل. وتتسع هذه الوحدة أو تضيق، بل قد يتغير شكلها كلية، وفقا لطبيعة البحث والغرض منه.

وعند التصدى لتفسير ما يحدث الآن للوطن العربى أو فيه - ويشمل ذلك المسيرة المعقدة لتكوين الأمة العربية، وطبيعة ودور الدول العربية، وانعدام الديمقراطية وآفاق مستقبلها - لا يمكن أن تكون وحدة التحليل أصغر حجما من

النظام الرأسمالي العالمي في مجموعه، بانقسامه الأساسي إلى مركز مسيطر وأطراف تابعة مُسْتَغَلَّة، وبتناقضه الأساسي الذي يتبع خط ذلك التقسيم ويلقي بكل طرف في وجه الآخر في صراع طويل الأمد، وبمنظوماته الكاملة من التناحرات الطبقية التي تخرج في بعض المناطق عن خطّ التقسيم الرئيسي الآنف الذكر (ومثال ذلك التحالف بين المركز الإمبريالي وبعض الطبقات الحاكمة في الأطراف) دون إدخال تعديل جوهري على طبيعة الصراع. وتقف البلاد الاشتراكية خارج المنظومة، باعتبارها ظروفاً خارجية تؤثّر في أوضاع الصراع وطرائقه، لصالح بلدان الأطراف في معظم الأحيان(*).

على أنه، إذا لم يكن الغرض من البحث مجرّد تفسير العالم ولكن تغييره، فيتعينّ في مرحلة ما من مراحله نقل محور التركيز لكي تصبح وحدة التحليل الواجبة هي الوحدة التي تستطيع فيها قوى التغيير (استناداً إلى دراسة وتقييم سليمين للظروف الموضوعية) أن تعبِّىء صفوفها بصورة فعَّالة لإحداث أقوى أثر ممكن بأعظم حظّ من النجاح. وفي البحث الراهن ستكون حدود تلك الوحدة، لأغراض معينة، هي حدود البلد الواحد بحالته الراهنة، وستكون، لأغراض أخرى، حدود الوطن العربي كلّه أو على الأقلّ مجموعة من البلدان العربية، وفي كلتا الحالتين تشكِّل بقية العالم إما ظروفاً مناوئةً وقوىً معارضة يمكن التغلُّب عليها، وإمّا فرصاً مؤاتية وتحالفات مفيدة ينبغي تشجيعها.

إن البلاد العربية، غنية كانت أو فقيرة، هي جميعاً جزء لا يتجزَّأ من العالم الثالث. لقد أدمجت هذه البلاد، أسوة ببقية بلاد العالم الثالث، في النظام الرأسمالي العالمي في أوقات مختلفة، لكنَّ هذا الدمج حدث دائماً في وقت كان فيه البلد المُدْمَج في مركز ضعف شديد من الوجهة السياسية والاقتصادية والتكنولوجية، ومن نواح كثيرة في حالة من الوهن الثقافي. وبناءً على ذلك أمكن تشكيل الكثير ممّا كان يحدث في تلك البلاد على نحو يخدم الاحتياجات الاقتصادية والجغرافية السياسية للمركز المسيطر أو للمراكز المسيطرة في النظام،

(*) نعيد التذكرة بأن هذه الصفحات كتبت في أول عام ١٩٨٨، قبل التطورات الأخيرة في الاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية.

بدلامن أن يخدم احتياجات تطورها المستقل . ومن قبيل ذلك كيفية استخدام مواردها الطبيعية، ونمط تنميتها الاقتصادية ( أو تخلفها الاقتصادى )، وبنية السلطة الاقتصادية والسياسية ، ورسم الحدود السياسية بطريقة تعسفية فى بعض الأحوال، أو إنشاء كيانات سياسية منفصلة لا وجود لها من قبل ، ومنبتة الصلة عن بيئتها الطبيعية والتاريخية والاقتصادية والثقافية ... إلخ.

وأسوة ببقية بلاد العالم الثالث، قاومت البلاد العربية ( الشعوب العربية) من أول الأمر بطرق شتى افتئات النظام الرأسمالى العالمى على استقلالها. وكان للحرب العالمية الأولى آثارمتباينة على حركة التحرر العربية- أو بالأحرى على حركات التحرر العربية .فحتى نهاية تلك الحرب، كان يبدو أن لتلك الحركات أعداء مختلفين . ويرجع هذا إلى أنه فى حين أن قسما كبيرا من الوطن العربى (يشمل كل شمال أفريقيا، بما فيها مصر والسودان ، وشريط الإمارات المطلة على الخليج الفارسي والبحر العربى وخليج عدن ) كان خاضعا للسيطرة المباشرة لواحدة أو أخرى من الدول الإمبريالية الأوروبية ، كان قسم آخر (يشمل سوريا وفلسطين والعراق والحجاز) لايزال تحت سيطرة الإمبراطورية العثمانية ، ومن ثم كان مدمجا، بالوكالة فقط، فى النظام الرأسمالى العالمى ، كجزء من الاندماج التابع للإمبراطورية العثمانية ذاتها فى ذلك النظام .

ولم يكن القسم الأول يواجه سوى الإمبريالية الأوروبية. ونتيجة للتفسخ الهائل الذى سببته الحرب العالمية الأولى، وللفرصة التى أتاحتها تلك الحرب لنمو بورجوازية محلية طرفية تريد تأكيد استقلالها الذاتى، ولظهور الاتحاد السوفيتى كحليف محتمل وقوة تحتذى ، إذا ما سلكت حركات التحرر الوطنى اتجاهات راديكالية، اتُّبع حل وسط ، واستطاعت بلاد، مثل مصر، أن تحرز قدرا من الاستقلال السياسي .

أما الأقطار التى كانت لا تزال خاضعة للحكم العثمانى المباشر، فقد قامت فيها حركة تحرر وطنى وتوحيد قومي عربية تحت قيادة المشايخ العرب والبورجوازية السورية ، ووقفت أثناء الحرب ضد العثمانيين وإلى جانب الإمبرياليات المتحالفة. وسرعان ما تبين لها ، بعد انتصار الحلفاء ، أنها إنما

استبدلت بالسيد القديم سيدين جديدين أصبحا عندئذ قادِرَيْن على استخدام كل الترسانة التي في متناولها (من جيوش وإدارة حديثة ونظم قانونية طيّعة وسيطرة واختراق في الميدان الاقتصادي، وفوق كل هذا نظام مُحْكَم من التحالفات الطبقية) للتعجيل بإدماج تلك الأقطار في النظام الاستعماري دمجاً مباشراً أبعد غوراً. وفي نهاية الأمر أحرزت تلك الأقطار قسطاً من الاستقلال السياسي مماثلاً لما أحرزته مصر، إلاّ فلسطين التي صدر أثناء الحرب وعدٌ للحركة الصهيونية بإنشاء «وطن قومي لليهود» فيها. ولكي يفرض على الشعب الفلسطيني تنفيذ هذا الوعد، كان يجب أن تظلّ فلسطين خاضعة للإدارة البريطانية المباشرة، ومع زوال الهيمنة العثمانية من أجزاء من الوطن العربي أصبح على حركات التحرر الوطني العربية أن تواجه الإمبرياليات الأوروبية المختلفة التي كانت قد اقتطعت لنفسها أجزاءً من ذلك الوطن، لكن هذه الحركات كانت تناضل في شبه عزلة عن بعضها البعض.

ثم تلت ذلك مرحلة أخرى، بدأت بتداعي الإمبراطوريات الاستعمارية القديمة في المراحل الأولى من الحرب العالمية الثانية، وانتقال السلطة داخل مركز النظام الرأسمالي العالمي من تلك الإمبراطوريات إلى الولايات المتحدة التي فضّلت اتّباع الأساليب غير المباشرة التي تتميَّز بها سيطرة الاستعمار الجديد وضغطت في حالات معيّنة من أجل تصفية الأشكال القديمة من الإمبريالية. واكتسبت حركات التحرر الوطني زخماً جديداً عندما تأكّد نهائياً أن الاتحاد السوفييتي - وقد غدا قوة عظمى - وغيره من البلاد الاشتراكية هم الحلفاء الطبيعيون لتلك الحركات.

وعلى غرار ما حدث في الحرب العالمية الأولى، أتاحت الحرب العالمية الثانية للبورجوازية المحلية في البلاد المستقلة فرصاً جديدة هائلة للمزيد من النمو، اقترن به نموٌّ أعظم شأناً في الطبقات العاملة والقوى الاجتماعية الأخرى. وخلافاً للطبقات الحاكمة التقليدية، رأت هذه القوى بوضوح أن السيطرة الإمبريالية تسدّ الطريق أمام مستقبلها. وفي حين أنّ مثال الصين وغيرها من بلاد شرقي آسيا جعل البورجوازية المحليّة في كثير من البلاد المستقلّة تتساءل عن المدى

الذي يمكن أن تذهب إليه حركات التحرر الوطني؛ فإنه أشعل حماس قطاعات واسعة من الطبقة العاملة والبورجوازية الصغيرة والمثقفين في تلك البلاد، وأعطاهم الثقة بأنّ التحرر الكامل ليس خارجاً عن متناول أيديهم.

وبعد انقضاء عشرين عاماً على نهاية الحرب العالمية الثانية، ونتيجة لتفاعل القوى السابق ذكرها، كانت معظم البلاد العربية قد أحرزت استقلالها السياسي شبه الكامل، بمعنى أنه لم تعد هناك على أراضيها جيوش احتلال إمبريالية أو قواعد عسكرية أجنبية تشكّل كما كان الحال في الماضي المستقرّ النهائي للسلطة السياسية.

وكما حدث في مناطق أخرى من العالم الثالث، تنوّعت السُّبُل المُفضية إلى الاستقلال تنوُّعاً كبيراً من بلد عربي إلى آخر. فتراوحت ما بين حرب التحرير الوطني الممتدّة لعدة سنين من جانب (كما في حالة الجزائر)، إلى تسليم مقاليد الحكم الحسن التوقيت إلى الأصدقاء من الحكام المحليين الذين كانوا يُعتبرون قادرين ومستعدين للعمل كحرّاس للمصالح الإمبريالية في بلادهم أو في المنطقة (ومثال ذلك إمارة شرق الأردن والإمارات المطلّة على الخليج الفارسي وبحر العرب). وبين هذين الوضعين المتطرّفين اتُّبِعَت سُبُلٌ كثيرة بينية إلى الاستقلال، قامت فيها مثلاً حركات جماهيرية أو مظاهرات عنيفة أو أعمال متقطّعة من الكفاح المسلّح أو من حرب العصابات، أعقبتها تسوية تفاوضية، أو تمّت عمليات تسليم السلطة إلى أنظمة حكم صديقة لم تلبث أن أجهضت بـ «انقلاب» وطنيّ النزعة نجح في طَرْد قوات الاحتلال أو غَلْق القواعد العسكرية الأجنبية وأحرز الاستقلال السياسي الكامل. وبطبيعة الحال، فإن مدى الاستقلال السياسي المحْرَز في كل حالة بعينها أو في أية مرحلة بعينها توقّف إلى حدّ بعيد على نوع الطريق الذي سلكه البلد المعنيّ لإحرازه. وتوقّفت طبيعة الطريق الذي سُلِكَ نحو الاستقلال على عدد من المتغيّرات، في مقدّمتها تركيب الطبقات والقوى الاجتماعية المختلفة ووزنها النسبي داخل كل بلد، ومدى التزام كلّ منها بقضية التحرّر الوطني أو عدم اكتراثها بها أو معاداتها إياها.

وعندما اتّضح ـ عقب الاستقلال السياسي ـ للقوى الوطنية التي تولّت زمام

السلطة فى العالم الثالث أن الاستقلال السياسي قشرة جوفاء فارغة من المضمون الحقيقى إذا لم يتبعه حد أدنى من السيطرة الوطنية على الموارد والأنشطة الاقتصادية الرئيسية داخل البلد المعنى ، كانت البلاد العربية فى مقدمة الصفوف التي شقت طريقها نحو هذا الشكل الأولي من أشكال التحرر الاقتصادى. فتأميم قناة السويس في مصر وماتلاه بعد حرب السويس من تمصير للبنوك الأجنبية وغيرهامن الممتلكات الأجنبية الكبرى ، وكذلك الصراع الذى أدارته بعض البلدان العربية من أجل امتلاك حصة أكبر في أرباح النفط، ثم من أجل التأميم الجزئى أو الكلي لشركات النفط الأجنبية العاملة فيها ، كانت علامات هامة على الطريق النضالي الذى خاضته بلدان العالم الثالث للتحرر الاقتصادي في عقدي الخمسينات والستينات.

وفيما بعد، أخذت البلدان المستقلة حديثا تتعلم من تجربتها العملية أن السيطرة الوطنية على الموارد وأهم الأنشطة الاقتصادية لا تكفى لحل مشاكلها الاقتصادية المتفاقمة. لقد أدركت طبيعة وعواقب مركزهاالمتدنى- التابع- داخل النظام الرأسمالى الغربى .ومن ثم قامت حركة المطالبة بـ « نظام اقتصادي دولي جديد» يجعل الأوضاع الاقتصادية الدولية أقل إجحافا ببلدان العالم الثالث.ومرة أخرى كانت البلاد العربية في طليعة هذه الحركة.وقد اعتبر العمل الناجح، الذي قامت به بلاد الأوبك بقيادة الأقطار العربية النفطية الغنية، تطبيقا عمليا مباشرا- ربما كان التطبيق الوحيد الناجح – في ميدان سيطرة بلاد العالم الثالث على أسعار موادها الأولية.

وأخيرا ، عندما تراجع ماكان يعتبره البعض في السبعينات موجة من المد تبشر، من خلال نظام اقتصادي دولي جديد، بتحقيق الرخاء ومزيد من الاستقلال الاقتصادي ، وخلف ذلك وراءه ديونا طائلة وانهيارا في أسعار المواد الأولية، بما فيها النفط ، وتصدع خطط التنمية الاقتصادية، دخلت الأقطار العربية ، بما فيها أغناها، تلك المرحلة من الانحدار مع بقية العالم الثالث.(2)

(2) ورد مؤخرا أن المملكة العربية السعودية اضطرت إلى خفض ميزانيتها لعام 1988 (141,2 بليون دولار أميركي) بنسبة 17% بالمقارنة بميزانية عام 1987 . وحتى بعد هذا التخفيض كان =

الوطن العربي، إذن، جزءٌ لا يتجزّأ من العـالم الثالث. ذلـك يعني أنه جـزء من النظام الرأسمالي العالمي، يشغل فيه مع بقية العالم الثالث مركزاً طرفياً تابعاً، في مقابل مركز النظام الذي يشغل موقعـاً مسيطراً وتحـابيه القـوانين الاقتصـادية التي يعمل النظام كله وفقـاً لها. والنـظام الرأسـمالي العالمي المتقـدّم الذكـر نظام اقتصادي ـ اجتماعي مركب، مثله في ذلك مثل أي نظام اقتصـادي إمبراطـوري آخـر. إنـه منـظومـة من الاقتصـادات الـوطنيـة البسيـطة المنقسمـة إلى نـوعـين أسـاسيين: الاقتصـادات الوطنيـة المسيطرة أو المـركزيـة، والاقتصادات الـوطنية التـابعة أو الـطرفيـة، وهي منسّقـة عـلى هيئـة تـراتبيـة. وتكـون العـلاقـة بـين الاقتصادات المركزية والاقتصادات الطرفية العلاقـة الرئيسيـة في هذه المنـظومة. ويستمدّ هذا النظام تماسكه وتمايزه عن غيره من النـظم الاقتصاديـة المركّبـة التي عرفها التاريخ من طبيعة الطرق الخاصة المميـزة التي يتدفّق الفـائض الاقتصادي عبرها من الاقتصادات الطرفية إلى المركـز. كذلـك يتميّز هـذا النظام المـركب، ويتدعّم سياسياً، بشبكة معقّدة من التحالفات الطبقيـة أعظمهـا شأنـاً التحالف الطبقي القائم بين أقطار المركز وطبقات معيّنة داخل الأقطار الطرفية[3].

وتقدّم القوانين التي تحكم تطوّر النظام الرأسـمالي العالمي، خـاصة من زاويـة تـأثيرهـا على بـلاد العالم الثـالث الواقعـة في الأطراف، إطـاراً لا غنى عنه لفهم

---

= لا يزال يتعيّن عليها اقتراض نحو 8 بلايين دولار بغية الوفاء بمتطلبات الميـزانية وهـذه أول مرة تضـطر فيها المملكـة العربيـة السعوديـة إلى الاقتراض منـذ بدايـة حقبـة الـرخـاء في منتصف السبعينات، الأهرام، القاهرة، ديسمبر 1987.

(3) يتمثّل أثر ذلك في أن كل الطبقات في البلدان الرأسمالية المركـزية تخضـع تناقضـاتها الـداخلية الخاصة للتناقض الذي يعبّئها جميعاً، هي وحلفاءها الـطبقيين في الأقـطار الواقعـة في الأطراف ضد الطبقات المستغَلّة في أقطار الأطراف، بالعالم الثالث؛ وهذه بالطبع فكرة قديمة ترجـع إلى القرن التاسع عشر، وقد عُرِضَتْ من قبل في صيغ كثيرة مختلفة. وللاطلاع على صياغة حديثة لآراء المؤلف في هذا الشأن، انظر:

**Third World Revolt and Self-Reliant Auto-Centred Strategy of Development, in Toward a New Strategy For Development** (A Rothks Chapel Colloquium, Pergamon Press) 1979.

«ثورة العالم الثالث واستراتيجية التنمية المعتمـدة على النفس والمتمـركزة عـلى الذات» (نـدوة روثكو تشابل، بيرجامون برس 1979).

مشاكل الوطن العربي في الوقت الراهن [4] ، لكنها ليست بديلا عن التحليل العيني للظروف السائدة داخل الوطن العربي ذاته، أو الظروف المؤثرة فيه مباشرة من الخارج. ويظهر ذلك بوضوح إذا لوحظ أن هذه القوانين لا تحدث تأثيرها بصورة واحدة في كل البلاد الطرفية، فذلك التأثير يتوقف - ضمن أشياء أخرى - على الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية والعسكرية الشاملة لدول المركز إزاء العالم الثالث في مجموعه، وعلى موقع كل منطقة أو بلد داخل تلك الاستراتيجية. ويتوقف تأثيرها أيضا على الاستجابة الخاصة لكل بلد أو منطقة لتلك الاستراتيجية. وتحدث هذه الاستجابة بناء على عدة أمور، منها مستوى التطور الاجتماعي الاقتصادي لكل بلد وتشكيلته الطبقية وتاريخه وجغرافيته [5] وهكذا. وستكون خصوصيات تلك الاستجابة من أهم ما يستأثر بالعناية خلال هذا البحث. غير أننا نكتفي الآن بتناول موضوعين - ليسا منبتي الصلة أحدهما بالآخر - يتعين الالتفات إليهما فورا، لأن إلقاء نظرة تمهيدية عليهما سوف يمهد الطريق لأشياء كثيرة نعرض لها فيما بعد، هما : غرس إسرائيل في قلب الوطن العربي ، والنتائج المترتبة على وجود حركة التوحيد القومي في المنطقة العربية.

## غرس إسرائيل ومغزاه :

إذا كان المضمون الحقيقي للحقبة الراهنة هو التحرر التدريجي لشعوب وبلاد ومناطق العالم الثالث - ولا شك عندي في أنه كذلك - فإن غرس إسرائيل في قلب الوطن العربي يدل في حد ذاته على أن ثمة شيئا خطيرا مضطربا للغاية في الوطن العربي . إننا نشهد هنا، في القرن العشرين ، قرن التحرر، عودة إلى ما كان يجري في قرون سابقة من طرد السكان أبناء البلد من بلدهم، والاستيلاء عليه من قبل المستوطنين المدّعين تملكهم له ، وفي الوقت ذاته تحويل تلك البلاد

---

(4) للاطلاع على عرض جديد لهذه القوانين، انظر: فوزي منصور : ثورة العالم الثالث .... ، المرجع السابق ذكره.

(5) الإشارة هنا إلي التكوين الاجتماعي الاقتصادي الذى أتى بالصهيونية الحديثة إلى حيز الوجود، وبالإضافة إلى ذلك، فإن لإسرائيل نفسها سماتها المميزة. إنها مشروع توسعي استعماري استيطاني ثيوقراطي عنصري، يتحالف مع أشد العناصر المعادية للعالم الثالث وللعرب رجعية داخل النظام الإمبريالي.

إلى مركز أمامي عسكري إمبريالي، متحفِّز دائماً للتحالف مع الدولة الإمبريالية الواقعة فيما وراء البحار التي تشعر بأن حركة التحرر العربية تهدّدها، ولشنّ حروب هدفها توجيه ضربات إجهاضية لحركة التحرر الوطني العربية في أكثر المواضع إيلاماً لها، ولتوسيع رقعة مستعمرة المستوطنين الجديدة.

وليس هناك ما هو أبلغ دلالة على العجز المتعاظم الذي يبدو أنّ الوطن العربي آبْتُلِيَ به، من أن الدولة «الصغيرة» إسرائيل خاضت خلال أربعين عاماً أربعة حروب مع جيرانها، وتخلّلت تلك الحروب وأعقبتها غارات وضربات وغزوات وحملات. . . إلخ، وفي جميع المواجهات الكبرى الأربع كان نصيب الجانب العربي الهزيمة. وقُدِّم عقب كل هزيمة عذرٌ سليمٌ في ظاهره، تبريراً للهزيمة: فقيل في عام 1948 إن الحكومات والجيوش العربية كانت خاضعة لسيطرة الدول الإمبريالية، وفي عام 1956 إن الوقت لم يتّسع أمامها لاستيعاب الأسلحة الجديدة التي وُضعت تحت تصرفها آنذاك، وفي عام 1967 إن بيروقراطية فاسدة وعاجزة أغضبتها التحوُّلات الاجتماعية الجذرية كانت قد عشّشت في مراكز القيادة العسكرية العليا. وصاحَبَ كلّ عذر وعدٌ ضمني أو صريح بأن العرب لن يُؤخذوا مرة أخرى على حين غرَّة إذا ما جاء الإسرائيليون في الجولة التالية كما كان متوقّعاً على وجه اليقين. وعندما كانت الجولة التالية تأتي، كان العرب يواجهون في كل مرّة هزيمة أشد نكراً ويقدِّمون عذراً أشد قبحاً، بينما يحقِّق العدو الإمبريالي الإسرائيلي مزيداً من المكاسب. وعندما انتهت الحرب الكبرى الرابعة عام 1973 إلى ما يشبه الطريق المسدود من الناحية العسكرية، لم يَثْبُتْ فقط أن السِّلْمَ الذي تلاها قد أكّد ما كان الكثيرون يتوجّسون منه دائماً، وهو أن السِّلْمَ لدى إسرائيل ومن يُظاهرونها هو مجرّد استمرار للحرب ضد العالم العربي بوسائل أخرى، بل ثَبُتَ أيضاً أنّ ذلك السِّلْم عاد على العالم العربي بعواقب أوْخَم من أية نتائج حقّقها انتصار ساحق في حرب سابقة: لقد أُخرجت مصر من المواجهة بين العرب وإسرائيل وأُطلقت عملياً يد إسرائيل في كل الوطن العربي من بغداد شرقاً (حيث ضرب المفاعل النووي) إلى تونس غرباً (حيث تعرَّض مركز قيادة منظمة التحرير الفلسطينية

لغـارة جويـة) مروراً بلبنـان الواقـع في قلب الأراضي العربيـة، والذي تعـرّض للغزو، وما زالت إسرائيل تحتلّ شريطاً كبيراً من أرضه.

لقد جعل ذلك السِّلْم من إسرائيل الدولة المهيمنة في المنطقـة، بوصفهـا دولة قـائمة بـذاتها وليس بـوصفها مجـرد وكيل عن الـدول الإمبريـالية المسـاندة لهـا، وأضفى مصداقية على مطالبتها بالاضطلاع بدور متميّز في تنظيم الحياة السياسية والاقتصادية للمنطقة، وأخيراً سمح هذا السِّلم للولايات المتحدة الأميركيـة بأن تسفـر عن وجهها وتعـترف علناً لإسرائيـل بحق النهـوض بهـذا الـدور الجـديـد المتعـاظم، كما أتـاح لها، بـإبرام «ميثـاق التعـاون الاسـتراتيجي» في عـام 1983 وإنشاء منطقة تجارة حرة تضمّ البلدين، الدخول مع إسرائيل في مشاركة رسمية من شأنها أن تزوِّد إسرائيـل بأدوات تسـتطيع الاعتـماد عليها لـلاحتفاظ بـالهيمنة العسكرية وفي نهاية الأمر الهيمنة الاقتصادية على المنطقة.

إن نجاح غرس إسرائيل في قلب الوطن العربي، وتقدّمهـا الذي لا يقـاوم في ما يبدو، منذ ذلك الحـين ـ في عصر مضمونـه الرئيسي هـو التحرر الـوطني ـ لا يمكن أن يُفَسَّرا إلاّ بتضافر أمرين: العنف الشديـد الذي تـدافع بـه الإمبريـالية الغربية عن مواقعها (وتحيـزاتها) في تلك المنـطقة، وأوجـه الضعف البنيويـة التي يعاني منها العالم العربي نفسه، ويحسن تناول كلا العاملين المذكورين مع المناقشة التمهيدية التالية لقضية تكوُّن الأمة العربية.

وقـد يبدو أن هـذا النهج يَـدَعُ جانبـاً الحركـة الصهيـونيـة التي خلقت دولـة إسرائيل. بيد أننا، دون التهوين بـأية حـال من شأن المصـادر المختلفة والهـائلة التي كـانت الصهيونيـة ـ وما فتئت ـ تستمـدّ منهـا قـواهـا الـداخليـة، نـرى أن الصهيونية في حدّ ذاتها لا تعدو أن تكون حركة عنصرية رجعية تنتمي فكرياً إلى كل من القرن الثامن عشر (في جانبها كاستعمار استيطاني) ونهايـة القرن التـاسع عشر (في محاولتها إنشاء مركز متقدّم يعيش على الفائض الـذي يأمـل في انتزاعـه من الأراضي العربية المحيـطة به، وإنشـاء قاعـدة إقليمية سـافرة هي في مسيس الحاجة إلى حيازتها من أجل إقامة الشبكات الاقتصادية العالمية ومتابعة مغامراتها على الصعيد العالمي). وقد كان يتعذّر عـلى الصهيونيـة بوصفهـا هذا، وخـاصة

لأنها نشأت دون الاستناد ابتداءً إلى قاعدة مادية إقليمية، أن تصمد في وجه رياح التحرير التي هبّت في القرن العشرين، لو لم تحرص على ربط نفسها بالقوى الإمبريالية المتعاقبة، البريطانية فالفرنسية ثم الأميركية، التي أخذت على عاتقها الوقوف في وجه حركات التحرر الوطني والتوحيد القومي العربية وعرفت كيف تستغلّ نقاط الضعف فيها، ولو لم تتّخذ تلك القوى الامبريالية من الصهيونية ربيبة لها تغذّيها وترعاها.

## عامل القومية العربية:

إن البلاد العربية جزءٌ لا يتجزّأ من العالم الثالث. لكنّها ليست مجرّد جمع من بلدان العالم الثالث ولا مجرد مجموعة إقليمية. إنّ سكانها يرتبطون ببعضهم البعض بوشائج وصلات يلزم إلقاء نظرة فاحصة عليها.

(أ) فباستثناء بعض الأقليات التي نعرض لها بعد قليل، يتكلّم هؤلاء السكان لغة واحدة هي العربية التي درجوا على استخدامها باعتبارها لغتهم الأم على مدى ثلاثة عشر قرناً على الأقل في المشرق العربي (أي في الجزيرة العربية بكل ما تحتوي عليه الآن من التقسيمات، وهي التي نشأت فيها اللغة العربية ابتداءً، وفي الأقاليم التي يطلق عليها في الوقت الحاضر العراق وسوريا وفلسطين، والتي كان يقطنها آنذاك خليطٌ من القبائل الناطقة باللغة العربية ومن الشعوب السامية الأخرى)، وعلى مدى عشرة قرون في مصر وليبيا وثمانية قرون في المغرب العربي (تونس والجزائر والمغرب).

ولا شك في وجود لهجات عربية متعدّدة يتكلّم بها أبناء الوطن العربي، لكنها ليست أكثر عدداً ولا هي أشدّ اختلافاً عن بعضها البعض من اللهجات التي يمكن أن توجد في أية جماعة سكانية أو أية مجموعات من السكان ذات حجم مقارب (185 مليوناً في منتصف الثمانينات) ومنتشرة في رقعة ذات مساحة مقاربة (14 مليون كيلومتر مربع). وفضلاً عن ذلك، ليس هناك تطابق بين رقعة انتشار تلك اللهجات والحدود السياسية الراهنة: فمن الممكن أن توجد لهجتان أو أكثر في بلد واحد (حتى في بلد ذي حدود مستقرّة منذ القدم مثل مصر)،

وكثيرا ما يتكلم الناس اللهجة نفسها على كلا جانبي الحدود السياسية ، وبخاصة إذا كانت تلك الحدود حديثة العهد وخطوطها مرسومة بصورة تحكمية.

وليست العربية المكتوبة لغة واحدة في كل البلاد العربية فحسب، إنها أيضا - باستثناء الكلمات الجديدة المصكوكة للتعبير عن أشياء أو مفاهيم حديثة أو الألفاظ العتيقة التي بطل تداولها الآن- أقل اختلافا بكثير، ومن كل الوجوه، عن العربية الكلاسيكية المكتوبة منذ أربعة عشر قرنا، من اختلاف إنكليزية اليوم، مثلا، عن إنكليزية تشوسر في القرن الرابع عشر. وهذا الاطراد في النسق عبر المكان والزمان يرجع بطبيعة الحال إلى ما للقرآن الكريم - الذي نزل الوحي به في تلك اللغة - من أثر في توحيد اللغة وحمايتها، وهو الذي جعلها أيضا تضطلع بدور متميز كأداة للاتصال ومستودع للقيم الثقافية المشتركة وخاصية أساسية من خصائص هوية الفرد والجماعة : فالقراء من أهل الكويت وبغداد ودمشق والقاهرة ومراكش والخرطوم يستطيعون بسهولة - دونما عائق لغوي - أن يتصلوا ببعضهم البعض، ويقرأوا نفس الكتب والدوريات ، ويشاهدوا ويفهموا نفس الأفلام والمسرحيات، ويتذوقوا نفس الأغاني ، وإذا ما أصابوا قسطا متواضعا من التعليم فإنهم يتشربون تراثا أدبيا واحدا متصلا يرجع تاريخه إلى أبعد من 1400 عام.

(ب) وإذا تركنا جانبا الصومال وجيبوتي، اللذين انضما إلى الوطن العربي منذ عهد قريب نسبيا، وجدنا أن جميع البلاد متلاصقة، فهي تشكل إقليما متصلا سكنه وامتلكه شعب من أرومة عربية أصيلة أو استعرب منذ الفتوح العربية الأولى ، أي لفترة متصلة تتراوح بين أحد عشر قرنا أو يزيد، بالنسبة لبلاد المشرق العربي ، وثمانية قرون أو عشرة بالنسبة لبلاد المغرب العربي ومصر - يضاف إلى هذا أن هذه الشعوب منحدرة جلها من أرومة سامية حامية اختلطت بها بعض السلالات «المتوسطية» ، كما حدث بصفة خاصة في حالة البربر بشمال أفريقيا.

وعبر الزمان ، لا نجد سوى استثنائين لهذا التواصل الإقليمي الذي لم يعتوره انقطاع علي مر التاريخ ، وهما:

(1) المملكة والإمارات الصغيرة التي أقامها الصليبيون الأوروبيون ووطّنوا فيها أبناءهم، في فلسطين وعلى الساحل السوري المطل على البحر المتوسط، في القرن الثاني عشر، وقد صفّيت جميعاً في نهاية القرن الثالث عشر.

(2) دولة إسرائيل الحديثة التي تشغل مثلثاً في قلب الوطن العربي، قاعدته على ساحل البحر المتوسط، ورأسه في خليج العقبة، ومن ثمّ تشجُّ الوطن العربي الآن من جديد لأول مرة منذ الحروب الصليبية إلى نصفين منفصلين: أحدهما في آسيا والآخر في أفريقيا. وهذه الدولة ـ على غرار الممالك والإمارات اللاتينية في القرن الثاني عشر ـ أقامها أوروبيون قادمون من وراء البحار بنيّة صريحة هي استعمار الأرض على حساب سكّانها العرب ورغم أنفهم. غير أنه لم يكن لدى الصليبيين ذلك التصميم الجامح على التوسّع أو الهيمنة الذي يتميّز به الصهاينة في الوقت الحاضر، ويرجع ذلك بلا شك إلى الفارق بين النظامين الاجتماعيين الاقتصاديين اللذين انبثقت منهما الحركتان: النظام الاقطاعي في حالة الصليبيين، والنظام الرأسمالي الإمبريالي في حالة الصهاينة.

والجزائر حالة خاصة، لكنها ليست استثناءً من حيث اتصال الأرض العربية في المكان والزمان. فهناك (وبدرجة أقلّ في تونس والمغرب) ظلّ الاستعمار الفرنسي عبر فترة امتدت قرناً ونصف ابتداءً من عام 1830 يفعل ما في وسعه لمحو الطابع العربي للبلاد: استعمار استيطاني واسع النطاق، وإلغاء مدارس اللغة العربية والثقافة والتعليم العربيين، والاستعاضة عن كل هذا بنظيره الفرنسي، وإعلان الجزائر مقاطعة فرنسية في ما وراء البحار... الخ. وفي ظاهر الأمر بدا كما لو أنّ هذه السياسة أثمرت، ففي حين كان 60% من الجزائريين يعرفون القراءة والكتابة باللغة العربية في بداية القرن التاسع عشر، كان 5% فقط منهم يعرفونها في منتصف العشرينات، وهو التاريخ الذي أصبحت فيه اللغة الفرنسية لغة التعليم الرسمي والإدارة والأعمال والمجتمع الراقي واللغة الناقلة لفكر قطاعات واسعة من السكان. لكن النجاح كان سطحياً فقط، ولم تكفّ الجزائر في قرارتها أبداً عن أن تكون بلداً عربياً يعيش في ظلّ الاحتلال، والدليل على ذلك هو حرب التحرير التي استمرّت ثماني

سنوات والتي خاضتها الجزائر لاستعادة هويتها الإسلامية العربية المستقلّة، والأولوية العالية التي أعطتها منذئذٍ لتعريب نظامها التعليمي[6] وحياتها الاقتصادية والسياسية والثقافية، والحماس والجديّة العارمان اللذان تبنّت بهما كل القضايا العربية في ما وراء حدودها.

(ج) إن الأرض العربية المتّصلة محصورة داخل حدود طبيعية هائلة تقصرها أيضاً على منطقة مناخية متجانسة. فإلى الغرب هناك المحيط الأطلسي من جبل طارق إلى السنغال. وإلى الشمال هناك الشاطئان الجنوبي والشرقي للبحر المتوسط تكمّلهما سلاسل جبال طوروس وزاغروس. والشرق تحدُّه الهضبة الإيرانية والخليج الفارسي. وجنوبي الجناح الشرقي (الآسيوي) يحدُّه بحر العرب، في حين يقع الجناح الغربي (الأفريقي) في اتجاه الجنوب في الصحراء الأفريقية الكبرى، مع نتوء الطرف الجنوبي للسودان في المنطقة الإستوائية. والجناحان الآسيوي والأفريقي متّصلان ببعضهما - وليسا منفصلين عن بعضهما - بواسطة البحر الأحمر، الذي يقطع تواصل الصَّحَاري الآسيوية والأفريقية ولولاه لشكّل هذا التواصل حاجزاً منيعاً. وتتّخذ المنطقة كلها شكل مستطيل ضخم يجثم راسخاً في المناطق الجافة وشبه الجافة عبر جنوب غربي آسيا وشمال أفريقية، ما عدا استثناء كبيراً هو جنوبي السودان واستثناءات صغيرة أخرى.

(د) والشعب العربي الحاليّ هو إجمالاً منحدر من الشعوب التاريخية التي عاشت في هذا المستطيل منذ العصور القديمة بأسماء مختلفة: الأكاديون، الأشوريون، الأموريون، الكنعانيون (ومن بينهم الفينيقيون)، والآراميون، والمصريون، الخ. ويعتقد أن معظم تلك الشعوب جاءت أصلاً من الجزيرة العربية في موجات هجرة كبيرة (كل 1000 عام أو ما إلى ذلك بدءاً بالأكاديين والأشوريين في نحو عام 3500 ق. م.) انتشرت في ما يشكّل حالياً العراق وسوريا ولبنان وفلسطين وشمال أفريقيا (بما في ذلك مصر) وأجزاء من القرن الأفريقي، وإن سبقتها وتخلّلتها تيارات مستمرّة أقل حجماً تحرّكت في نفس

(6) لا يعني هذا ان التعريب يمضي بدون صعوبات او مشكلات. للاطلاع على مناقشة للموضوع، انظر: نازلي معوض احمد: التعريب والقومية العربية في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1980.

الاتجاه . ومن المعتقد أن هذه الأرومة المشتركة، التي أدت إلى ظهور أسرة مترابطة من اللغات والتي تنبت في مراحل متعاقبة أشكالا شتى من ديانات التوحيد، تفسر السهولة التي قبلت بها كلاً من الإسلام ، وهو ديانة توحيدية، واللغة العربية التي جاء بها العرب معهم في سلسلة من الفتوحات وموجات الهجرة التي بدأت عام 635 ميلادية .

وقد حملت هذه الفتوحات والهجرات التي تمت بعد الإسلام العرب إلى ما وراء الحدود الطبيعية السابق تحديدها، مثلا إلى إسبانيا وجزر البحر المتوسط وجنوبي إيطاليا في الشمال ، وإلى أفريقيا جنوبي الصحراء في الجنوب ، وإلى جنوب شرقي آسيا ووسطها- بدءا بفتح الامبراطورية الفارسية . وأدت هذه الفتوح إلى أسلمة تلك الأجزاء الخارجة عن حدود « المستطيل الجغرافي » ، لكنها لم تؤد إلى استعرابها. وبالمثل ، تعرض ذلك المستطيل الكبير فيما بعد لغزوات كبيرة، صاحبتها أحيانا هجرات ضخمة، مثل الغزوات والهجرات المغولية والتركية ثم الأوروبية. وأفضت هذه الغزوات أحيانا إلى فرض السيطرة السياسية للغزاة على مساحات واسعة من المنطقة العربية ، ولفترات زمنية كبيرة (مثل الحكم التركي لغالبية المشرق العربي الذي دام نحو أربعة قرون والحكم الفرنسي الذي دام مايزيد على قرن ونصف في المغرب العربي)، لكنها لم تفض أبدا إلى فقدان تلك الأقطار لهويتها العربية.

(هـ) إن تلك الهوية لم تتمركز فقط على اللغة العربية ، وما صاحبها من سهولة الاتصال والثقافة المشتركة. لقد كانت هناك أيضا رابطة عميقة من الدين الإسلامي المشترك بين غالبية الشعوب التي عاشت في تلك المنطقة ، تلك الرابطة التي ترجع إلى ألف عام على الأقل. لكن حتى الذين لم يعتنقوا الإسلام، وهم المسيحيون واليهود ، تأثروا به بصورة عميقة وأسهموا بدورهم بصورة كبيرة - في كل دروب الحياة : الثقافة، الاقتصاد ، الحكم والإدارة- في الحضارة العربية الإسلامية التي كان يجري بناؤها من حولهم ومعهم وبهم.

(و) وهناك عاملان إضافيان اختزلا لأدنى حد- بالمقارنة بحجم المنطقة الهائل - الخصوصيات المحلية فيما بين مختلف أجزاء المنطقة : الأول هو تجانس المنطقة

المناخي والطبيعي النسبيّ. ذلك أنّ المنطقة كلها، في ما عدا استثناءات قليلة، أساساً جنوبي السودان وأجزاء معينة من اليمن والأجزاء الجبلية وبعض التلال التي تحوط البحر المتوسط، هي منطقة جافّة وشبه جافة، بها بضعة أنهار كبيرة، هي النيل والفرات ودجلة، تنبع كلّها من خارج المنطقة وتخترق الصحراء، خالقة نوعاً من الواحات الخصبة الطويلة المائلة على امتداد مسارها. وقد جرت التطورات التاريخية على نحو لم يجعل أيّاً من التقسيمات الفرعية الكبيرة التي تتكوّن منها المنطقة وهي: الجزيرة العربية، العراق، سوريا الكبرى وفلسطين، مصر والسودان والمغرب، يتعرّض لتوغّل الصحراء في جزء كبير من مساحته. فهذه الصحراء كثيراً ما ترتفع فيها سلسلة من الجبال التي تفصلها عن البحر أو المحيط، وتتخلّلها واحات جيدة الريّ أو تخترقها وديان الأنهار. ومع تكوُّن كل منطقة فرعية على هذا النحو كصورة مصغرة من المنطقة كلّها، كان قاطنوها مكوَّنين من خليط مماثل من البدو والفلاحين والحرفيين والتجار وأصحاب الحوانيت، وإنْ تباينت نسب تلك الفئات بطبيعة الحال من منطقة فرعية إلى أخرى. وهكذا لم يكن أي نمط للإنتاج أو أي أسلوب للحياة موجود في أحد البلدان غريباً بالنسبة لأي بلد آخر، وقد تدعَّم هذا التماثل نتيجة لأن كل الأقطار العربية كانت تعيش في ظلّ القانون نفسه، أي الشريعة[7]، وكان لها نظام قضائي واحد تقريباً، حتى بدأت الأمور تتغيّر مع دخول الرأسمالية الغربية إلى المنطقة.

وكان العامل الثاني الذي دعّم التجانس الثقافي والسيكولوجي (وخاصة تجانس الطبقات المتماثلة) عبر الوطن العربي كله هو القدرة الكبيرة على الانتقال داخل المنطقة الى وقت قيام الاستعمار الأوروبي الحديث و/أو السيطرة السياسية الاوروبية اللذين اقاما حدوداً رسمية حيث لم تكن هناك أيّ حدود من قبل أو كانت هناك حدود مرنة أو يسهل اختراقها لأقصى حدّ. لقد كان في مقدور الحجاج والتجار والعلماء العرب وغيرهم أن ينتقلوا من أقصى الوطن العربي إلى أقصاه دون عوائق أو عقبات ـ في ما خلا تلك التي تنشأ في فترات الحروب

(7) ومع ذلك، تخضع الأحوال الشخصية للأقليات الدينية في البلدان العربية لأحكام الشرائع الدينية الخاصة بتلك الأقليات.

والصراعات الداخلية عندما تكون الطرق غير آمنة. وكثيراً ما كان الأشخاص الذين ولدوا في أحد الأقطار يزاولون التجارة أو يتولّون المناصب العامة في قطر آخر أو في عدة أقطار عربية على التوالي، وكانوا يندمجون في النهاية بصورة كاملة مع سكان بلد غير الذي نشأوا فيه.

ومع ذلك، ينبغي أن نقرّر أن هذه الصورة من التجانس الإثنيّ واللغوي والثقافي والديني الملفت للنظر، لم تكن تنطبق تماماً على الأقليات الكبيرة: الإثنية واللغوية والدينية، الموجودة داخل الوطن العربي. وكلما توافر في مجموعة ما من السكان عدد أكبر من «مؤشرات الأقلية» الآنفة الذكر، برزت تلك المجموعة بصورة أكثر جلاء كمجموعة متميّزة عن السكان العرب، أو باعتبارها تشكل مجموعة متميّزة من السكان العرب ينبغي النظر إليها نظرة خاصة.

على هذا النحو نجد في أحد الطرفين سكان جنوبي السودان وجنوبي موريتانيا الذين ينتمون لمجموعات إثنية متمايزة، ولا يتكلمون اللغة العربية، وهم وثنيون أو مسيحيون (نحو 5 ملايين، أي 3,4 في المائة من إجمالي السكان العرب). وتأتي بعدهم الأقليات الأخرى التي لا تتكلّم العربية، وقد يكونون مسيحيين مثل الأرمن، وهم نحو 300000 في لبنان وسوريا، والآراميين والسريان، وهم نحو 100000 في سوريا والعراق ولبنان، أو مسلمين (الأكراد، وهم نحو 3500000 في العراق وسوريا، والأتراك، نحو 100000 في العراق وسوريا، والإيرانيون، نحو 250000 في العراق واقطار الخليج، والبربر - وهم أكبر أقلية لغوية بينهم جميعاً، وعددهم نحو 10 ملايين في المغرب والجزائر وتونس وليبيا). وأخيراً تأتي الأقليات الدينية التي لا يختلف أعضاؤها عن أشقائهم العرب في أيّ مؤشّر آخر، مثل الأقباط المسيحيين في مصر (نحو 5 ملايين، أي 10 في المائة من السكان) والروم الأرثوذكس (نحو 125000 منتشرين في سوريا ولبنان والأردن وفلسطين ومصر)، والموارنة (نحو 850000 في لبنان وسوريا) والكاثوليك (نحو 450000 منتشرين في السودان وسوريا ولبنان وفلسطين ومصر). . . وما إلى ذلك. وكان هناك نحو مليون يهودي يتكلّمون العربية، منتشرين في معظم الأقطار العربية فيما عدا الجزيرة العربية. وقد هاجرت الغالبية العظمى منهم إلى

إسرائيل أو إلى أماكن أخرى، ومن الواضح أنهم لم يعودوا يعتبرون أنفسهم عرباً..

وعلى الرغم من أن الأصل الإثني واللغة والدين، ومن باب أولى، الجمع بين عنصرين أو أكثر من هذه العناصر، أمور تفيد في الحكم بما إذا كانت هناك أقلية ما أم لا، فإن وصف مجموعة ما بأنها أقلية لا يمكن أن يستند إلى مجرد الوزن النسبي لهذه العناصر فيها بالقياس إلى باقي السكان. فكما أن الأمم كيانات لها أصل اجتماعي وتاريخي لا يمكن اختزاله إلى أعداد، كذلك تعتبر الأقليات كيانات إجتماعية سياسية لا يمكن اختزالها إلى نسب مئوية. فالبروتستانت أقلية الآن في إيرلندا، لكنهم ليسوا كذلك، بأي معنى مقارب، في فرنسا، رغم أن نسبتهم المئوية إلى الكاثوليك قد تكون متماثلة في البلدين. وبالمثل، كان البروتستانت أقلية في فرنسا القرن السابع عشر أو الثامن عشر بمعنىً لم يَعُدْ ينطبق على فرنسا المعاصرة، وهكذا. وهناك أيضاً تعقيد إضافي ناشيء من أنه مع انقسام الوطن العربي كما هو حادث حالياً إلى أقطار متمايزة مستقلة، فإن الأقليات تتحدّد حالياً بالنسبة إلى تلك البلدان وليس بالنسبة إلى الوطن العربي ككل ـ وهي حقيقة تزيد مشكلات الأقليات جسامة في بعض النواحي، وإنْ لم يكن فيها جميعاً.

ومن الواضح أن أهمية «الأقليات» الواعية بذاتها والنشيطة سياسياً، ومشكلاتها ووجودها نفسه كأقليات متمايزة، سيتوقف في الأساس على ما ستفعله الأمة العربية بنفسها: هل ستكون أمة تترك نفسها لسيطرة التعصُّب الديني والتعصُّب الحضاري والانغلاق الإثني واللغوي... الخ؟، أم ستجدّد نفسها لتصبح مجتمعاً متسامحاً مفتوحاً، مستعداً لإشباع المطالب المشروعة للأقليات بالتمتع بالاستقلال الذاتي الثقافي (خصوصاً عندما تكون هذه الأقليات مركزة في مناطق جغرافية محددة)؟ وهل تتهيَّأ الأمة لتعبئة مواردها المادية والروحية من أجل تنفيذ برنامج قومي شامل للتحديث يعطي اهتماماً خاصاً لمقاومة الاتجاه التلبيبي ـ الأكثر فاعلية في ظلّ ظروف السوق الحرّة وإنْ كان لا يقتصر عليها بأي حال ـ نحو التطور غير المتكافيء للمناطق، بل وللجماعات الإثنية، واللغوية والدينية؟

إن قوى خارجية كثيرة – خصوصا إسرائيل – تستخدم بصورة محمومة كل الوسائل المتاحة لها ، وكل صلاتها وكل أساليب المناورة ، لدفع الوطن العربي نحو الخيار الأول: خيار تقسيم نفسه إلى دويلات تبعا لتوزيع الأقليات ، خصوصا الأقليات الدينية ، لأن هذا الخيار لن يؤدي فقط إلى إضعاف الوطن العربي للغاية ، وإلى تأجيج الصراع غير المجدي بين مختلف طوائفه والقضاء على إمكانية قيام نهضة عربية حقيقية ، بل سيضفي أيضا المشروعية على الأساس الذي أنشأت إسرائيل نفسها استنادا إليه والذي لم يعد متفقا ومقتضيات العصر، ألا وهو الولاء الديني .

وإذا نحينا جانبا مسألة الأقليات ، فمن الواضح أن الخيار الثاني ، السليم ، يطرح هو ذاته سؤال هاما : هل تحليل المشكلات الراهنة للوطن العربي – والتعامل معها بطريقة تعني ضمنا وجود « أمة » عربية – أمر له مايبرره ، خصوصاً في ضوء تجزؤ هذا الوطن إلى 22 قطرا مستقلا، كل منها مزود بدولته وجهاز الدولة الخاص به ، ولكل منها هيكله الاجتماعي الاقتصادي ونظامه الطبقي ، ومع جنوح الكثير منها عادة إلي السير في اتجاهات مختلفة عندما لا تكون في حالة عراك إيجابي مع بعضها البعض ؟ إنه سؤال ينبغي أن نقدم الآن بعض عناصر الإجابة عنه ، رغم أن الإجابة نفسها ينبغي إرجاؤها حتى مرحلة لاحقة .

لقد تقدم القول إن الأمم كيانات اجتماعية تاريخية . فمن الممكن ، مثلاً، أن يظهر إلى حيز الوجود تجمع عدة اتحادات قبلية لها لغة مشتركة وأرض مشتركة وثقافة مشتركة. لكن ذلك لن يشكل أمة : فالأمة مفهوم يتضمن وجود روابط أكثر استقرارا وذات معالم أقطع تحديدا تربط هؤلاء الناس معا برباط متين من العلاقات الكثيفة – ولن يتحقق ذلك ما لم يتقاسموا أو إلى أن يتقاسموا أيضا حياة اقتصادية مشتركة. وعلى هذا الأساس قام فصيل ضيق الأفق من الماركسية يركز على التجربة الأوروبية، بربط ظهور الأمم بنشأة الرأسمالية التي قضت في أوروبا على العزلة التي فرضتها الإقطاعية ، وأدت إلى تكوين أسواق قومية موحدة.

صحيح أن هذه هي الطريقة التي ظهرت بها الأمم الحديثة في أوروبا

الاقطاعية. لكن ليس هناك سبب يحول دون أن يَظهر هذا الرباط الاقتصادي، الدافع إلى الوحدة والاستقرار، قبل الرأسمالية، فَيُوجِدُ أمماً سابقة للرأسمالية أو أن يتجاوز الرأسمالية أو يعقبها، فَيُوجِدُ نوعاً جديداً من الأمم الاشتراكية. فمن ذا الذي يستطيع أن ينازع في وجود أمة مصرية منذ عصور التاريخ القديم، وهي أمة موحَّدة ليس فقط بسبب اللغة والثقافة والإقليم المستقرّ والمحدَّد المعالم، وإنما أيضاً بسبب الاعتماد على نهر واحد كان فيضانه وغيضانه سنوياً يتطلّب إنشاء وصيانة شبكة قومية من منشآت الريّ وتنظيم الحياة الاقتصادية في البلاد كلها، وعرفت أشكالاً واسعة الانتشار من أساليب استخلاص الفائض وتداوله داخل نفس المجتمع، أوجدت بدورها رباطاً آخر جعلها أشدّ تماسكاً؟

ومرة ثانية، لماذا لا يكون في مقدور نمط اشتراكي للانتاج، بالتزامه الضروري بالتخطيط المركزي للاقتصاد، والبناء الواعي لمجموعة جديدة من العلاقات الاجتماعية ولحضارة جديدة، أن يمسك بالعناصر الموجودة وإنْ كانت غير مكتملة للأمة ويصنع بها أمة مكتملة الكيان؟ وحتى إذا افْتُقِدَ عنصرٌ من العناصر التي كنّا من قبل نعتبرها ضرورية لبناء الأمة مثل اللغة الأم، ففي الإمكان أن يعوِّض نمو اشتراكي للإنتاج، من خلال الروابط القويَّة التي يخلقها، عدم وجود لغة مشتركة، وأن ينجح بمساعدة لغة ناقلة للفكر أو أكثر في تكوين نوع جديد من الأمة الاشتراكية. فالأمم ليست مقولات اجتماعية تاريخية فحسب؛ إن مفهوم الأمة نفسه ينبغي أن يكون قابلاً للتطوّر تبعاً لاختلاف الظروف الاجتماعية التاريخية.

ويحتاج شرط وجود «حياة اقتصادية مشتركة» إلى مزيد من الشرح، خصوصاً عندما يدور الحديث عن اكتمال بناء «الأمة» من خلال التطور الرأسمالي، فهو لا يعيّن مجرد وجود سوق مشتركة، حتى لو فهمت السوق على أنها تشمل انتقال العمل ورأس المال فضلاً عن السلع. ففي ظلّ الإمبريالية، استفادت بلدان آسيوية وأفريقية كثيرة بمزايا وجود سوق مشتركة، ومع ذلك أخفقت في أن تستحدث حياة اقتصادية مشتركة. ذلك لأنه، من ناحية، كانت الرأسمالية في تلك البلدان مقصورة على قطاعات أو مناطق ضيّقة معيّنة. وفيما وراء تلك القطاعات كانت الرأسمالية تُفرض فرضاً على اقتصاد ينتشر فيه عدد من أنماط

الإنتاج السابقة على الرأسمالية والمُعاقة عن التكامل مع بعضها البعض. والأمر الأهم، هو أن روابط كل قطاع من القطاعات الرئيسية كانت أقوى مع البلد الاستعماري الأم منها مع باقي اقتصاد المستعمرة. ولكي تظهر إلى حيّز الوجود مع الرأسمالية حياة اقتصادية قومية قادرة على توفير عنصر التكامل في بناء الأمة يجب أن تقود هذه العملية قوة اجتماعية مستقلة، أي بورجوازية مستقلة، قادرة ليس فقط على خلق سوق مشتركة لكل شيء داخل الإقليم القومي، بل قادرة أيضاً على تحقيق تكامل بين مختلف قطاعات الاقتصاد وبناء مختلف الروابط التي تربطها معاً بطريقة أشدّ كثافة ومختلفة نوعياً عن تلك التي تربط أي قطاع معيّن مع العالم الخارجي. وأبرز خصائص تلك البورجوازية ـ وإنْ كان لا يُشْترط توافرها في جميع الحالات ـ أنها يجب أن تكون قادرة على خَلْق اقتصاد يقوم على قطاعين رئيسيين: قطاع السلع الرأسمالية وقطاع السلع الاستهلاكية، وكل منهما في الأساس يزوِّد الآخر بمنتجاته. كما يجب أن تكون قادرة على خلق أو احتياز قاعدتها التكنولوجية المستقلة.

## الأمة والدولة والديمقراطية: بعض الاعتبارات الأولية:

في نهاية الأمر، تقوم تلك القوة الاجتماعية المستقلة المحققة للتكامل، وهي البورجوازية، بإنشاء دولتها الخاصّة. وليست هذه الدولة مجرّد وسيلة للسيطرة الطبقية والقسر ـ وبل نادراً ما اقتصرت الدولة على هذا في أي وقت، رغم أنه يشكل في الغالب وظيفتها الأساسية ـ لكنها أداة هامة للغاية لاستكمال عملية خَلْق الأمة حيث لم توجد أمة من قبل. ويحدث هذا على نحو ملحوظ جداً في مجال الاقتصاد عن طريق عملية مزدوجة من الإقصاء والاقتحام: إقصاء من ليسوا من الأمة، بقدر الإمكان، من التعدي على السوق الداخلية، واقتحام أسواق أخرى، وأقاليم أخرى... الخ، بقدر الإمكان. لقد قلت في ما سبق إن الرأسمالية ولدت كنظام قومي وكنظام عالمي، وإنها في المناطق التي لم توجد بها أمم من قبل، مثل أوروبا الاقطاعية بينما كانت تخلق نظامها القومي وقاعدتها القومية. ومن الوسائل التي استخدمتها البورجوازية لتحقيق أهدافها: خلق نظام قانوني موحَّد، ونظام قضائي موحَّد، وعملة موحَّدة ونظام موحَّد للائتمان،

وسنّ قوانين للملاحة، وفرض رسوم جمركية، وضرائب، وتقرير إعانات، وغير ذلك من تدابير السياسة الاقتصادية، وتكوين شركات مُرَخص لها احتكار التجارة في مناطق جغرافية محددة، ووضع سياسة خارجية قومية واستخدام القوات المسلحة لوضع تلك السياسة موضع التطبيق. وتوسّلت البورجوازية دولتها إلى تحقيق ذلك، وكثيراً ما فعلت هذا بالتحالف مع أقسام من الطبقة الحاكمة القديمة، التي أخذت تتبرجز شيئاً فشيئاً، تحقيقاً لغاياتها، واستكملت بعملها هذا عملية بناء الأمة.

## الدولة البورجوازية والديمقراطية البورجوازية:

إن البورجوازية هي الطبقة الأقل تجانساً من بين كل الطبقات التي عرفها التاريخ. وفضلاً عن هذا فإنها تنزع إلى التنافس بصورة ضارية. وكثيراً ما تتضارب مصالح أجنحتها المختلفة، ومصالح مختلف وحداتها داخل نفس القطاع، إلى حد التصارع. ومن ثمّ يعتمد النمط الأساسي لنشاطها الاقتصادي، نمط الإنتاج الرأسمالي، اعتماداً كبيراً على وجود إطار قانوني مستقرّ مرن، قادر ليس فقط على حماية حقوق الملكية، وإنما أيضاً على التكيُّف مع مجموعة تكاد تكون لانهائية التنوُّع من الالتزامات التعاقدية وعلى دعمها. لذلك يجب على الجهاز المؤتمن على سلطة البورجوازية، وهو دولتها، أن يسمح بشكل من أشكال توزيع السلطة يعكس القوة النسبية والمصالح الخاصة لأجنحتها المختلفة ـ وأن يتغيّر مع تغيّر تلك القوى النسبية وتلك المصالح، ويخضع مصالحها التنافسية لمصالحها ككيان موحَّد، ويحافظ على الإطار القانوني الذي تعمل في داخله ويعدِّله بحرص. بعبارة أخرى، إن البورجوازية ونمط الإنتاج الذي تتبّناه يحتاجان، لكي يكون أداؤهما «مثالياً»، إلى وجود الديمقراطية البورجوازية، وإلى إعلاء شأن المجتمع المدني، واحترام حكم القانون.

وأياً كانت أشكال الديمقراطية الداخلية التي تتخذها سلطة البورجوازية، فإن هذه السلطة تتبدّى في أجلى صورها وتكون بلا منازع عندما تكون تلك الطبقة في أوجها. وفي مرحلة لاحقة، مع صعود الطبقة العاملة وتحدّيها هيمنة البورجوازية، تستطيع هذه الأخيرة دون مخاطرة كبيرة أن توسّع نطاق شكل

الديمقراطية الذي تتبنّاه: برلمان ذو سيادة يختار بالاقتراع العام، حرية تكوين الأحزاب السياسية، التناوب في الحكومة... الخ، ليشمل المجتمع كله. لكن ذلك لا يحدث بمعناه الحقيقي وعلى أساس مستقرّ إلاّ في مراكز العالم الرأسمالي، حيث يسمح التدفُّق الضخم للفوائض المستمدّة من الأقطار الواقعة في أطرافه بنوع من المشاركة يرضي بقدر أو آخر توقّعات الطبقة العاملة، وبذلك يدْعم تحالفاً طبقياً في داخل الإمبريالية يسمح بالمناقشة بين الطبقات حول شروط وأوضاع الديمقراطية، ويحافظ في الوقت ذاته على جوهر الديمقراطية البورجوازية، أي سلطتها.

وكثيراً ما يرتبط حدٌّ أدنى معينٌ من الحقوق الاقتصادية بشكل موسَّع من الديمقراطية البورجوازية، وبالحقوق السياسية وغيرها من حقوق الإنسان. لكن يظلّ كل شيء متوقّفاً على استمرار تدفُّق الفوائض من الأطراف إلى المركز واقتسامها، مما يحول دون أن تؤدي التناقضات المتصاعدة داخل المجتمع الرأسمالي الى تحطيم الأشكال الديمقراطية التي تحمي السلطة البورجوازية وتموّهها. ذلك يفسّر كيف أرغم الصراع الاجتماعي المتصاعد الطبقات الحاكمة في بلدان المركز التي استبعدت - في فترة ما بين الحربين - من الحصول على حصة كافية من أسلاب النظام الرأسمالي العالمي (مثل إيطاليا وألمانيا) على التخلي عن الديمقراطية البورجوازية؛ ومن الممكن جداً أن تجد البلدان الرأسمالية المركزية التي أنزلت بصورة تدريجية إلى منزلة أدنى أو التي قد تمزّقها أزمات اقتصادية عميقة الجذور وطويلة الأمد أنه لم يَعُدْ في إمكانها أن تظلّ متمتّعة بطريقة حياتها الديمقراطية التقليدية. ولم يترسّخ أبداً أسلوب الحياة الديمقراطي في أقطار أميركا اللاتينية، حتى تلك التي استمرَّ فيها التطوُّر الرأسمالي لبعض الوقت، وذلك لأن النظام الاقتصادي العالمي يستغلّها، على عكس ما يقال من أن غيبة الديمقراطية هي «السبب الأول في استغلال المركز الرأسمالي لها».

إن الديمقراطية البورجوازية ليست هي الشكل الوحيد للديمقراطية الحديثة. فالاشتراكية تركِّز بدرجة أكبر بكثير على الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية: أي على التحرر من النظام الطبقي القاهر والاستغلالي، وتركِّز على حق الجميع في

العمل وفي الحصول على نصيب عادل من الدخل القومي، وفي تمتُّع المرء بفرص حقيقية متكافئة لتطوير مَلَكاتِه وقُدْراته، وبالحماية الكافية من التدهور الصحي. . . الخ، وتركِّز على الديمقراطية في مكان العمل وعلى التحرّر من طغيان وإزعاج عالم السوق والتجارة وثقافته وآلة دعايته. . . الخ. كما تدَّعي البلاد الاشتراكية أنها، في ظلّ ديكتاتورية البروليتاريا التي تعترف بقيامها فيها، أو في أحسن الأحوال، في ظلّ التحالف الاشتراكي للطبقات، تمارس الشكل الخاصّ بها من الديمقراطية السياسية. ومن الواضح أن هذا الشكل، بالمقاييس المعاصرة، يقصر كثيراً عن تحقيق الآمال. ومع ذلك، ليس هناك سبب للاعتقاد بأن هذا هو الشكل الوحيد المناسب للتشكيل الاشتراكي القائم، أو أنه يستعصي على الإصلاح في البلدان التي يُطبَّق فيها.

وعلى أية حال، فإن النقطة الأساسية في مناقشتنا هنا ليس موضوعها فقط أن الديمقراطية مرهونة بالظروف التاريخية، بل أيضاً أنّ الشكل الذي تتّخذه، بل وجودها نفسه في أي شكل، يتوقَّف على وجود طبقات أو تحالفات طبقية واضحة المعالم، تتحقق مصالحها على أفضل وجه عن طريق الديمقراطية التي ترغب في ممارستها وتستطيع فرضها.

## الديمقراطية هي الحل؟

لقد كان من اللازم تناول هذه النقطة بشيء من التفصيل، نظراً لأنه في ظلّ «المأزق العربي» الراهن، تبدو كافة الاتجاهات السياسية كما لو كانت متّفقة على أن الديمقراطية بيدها المفتاح السحري الذي سيفتح طريق الخروج من هذا المأزق. ومع ذلك، ففي داخل هذا الإجماع، يمكن تمييز ثلاثة تيارات مختلفة:

(أ) هناك، أولاً، أولئك الذين يحوزون السلطة فعلاً، والمتحدِّثون باسمهم، غير القادرين أيديولوجياً على مقاومة الضغط المتصاعد من أجل الديمقراطية، وهم يكتفون بالقول إنهم يمارسونها بالفعل أو يمارسون صنفاً مناسباً منها: الديمقراطية العربية التقليدية، ديمقراطية الشريعة الاسلامية. . . الخ.

(ب) وهناك آخرون ليسوا في السلطة لكنهم ليسوا على خلاف جوهري مع التوجُّه الاجتماعي الاقتصادي الأساسي للنظام الذي يعيشون في ظلّه، ولا مع انحيازاته الخارجية الحتمية، وهؤلاء يتبنّون شكلاً أكثر عصرية من الديمقراطية لسبب أو أكثر من الأسباب التالية:

(1) هناك دائماً، بطبيعة الحال، جاذبية المنصب، لما يُهيِّئه من النفوذ وغنائم الحكم، وهي أمور لا يمكن لمن هم خارج الحكم أن يحصلوا عليها إلاّ إذا لعبت النُّظُمُ الحاكمة لعبة «التناوب» الديمقراطية ـ التناوب في ظلّ استمرارية محدَّدة، هي استمرارية النظام الاقتصادي ـ الاجتماعي القائم.

(2) وهناك، أيضاً، حقيقة أن الممارسة الديمقراطية ـ كما تقدم القول ـ توفِّر فرصة أفضل لمختلف المصالح (أو القطاعات) داخل طبقة حاكمة مسيطرة أو تحالف طبقي حاكم مسيطر، لكي يتمّ تمثيلها بصورة ملائمة، وعلى الأقل الاستماع إليها، بينما ينزع الحكم الاستبدادي إلى أن يكون حلقياً ضيِّقاً.

(3) ثم هناك اعتقاد صحيح بدرجة أو بأخرى ـ يستهوي معظم المثقفين حتى عندما يتَّفقون مع التوجُّهات الأساسية لنظام استبدادي معيَّن ـ هو أن الممارسة الديمقراطية، بتركيزها على المناقشات المفتوحة والحريات السياسية وحقّ المعارضة، المعتبرة فضائل في حد ذاتها، قمينة أكثر من غيرها بأن تحمي البلاد، أو النظام، من القرارات المتعسِّفة المؤدية إلى الكوارث، ومن تكوين مراكز قوة غير مشروعة ومحصَّنة، ومن انتشار الفساد بلا رقيب، ومن تعاظم سلطة جهاز الأمن الداخلي أو حتى هيمنته في نهاية المطاف[8].

(ج) وأخيراً هناك الذين يبنون آمالهم على الممارسة الديمقراطية، ليس لمجرد تغيير نظام الحكم داخل هيكل السلطة القائم، بل لتغيير هيكل السلطة

---

(8) للاطلاع على نقد للناصرية يُبْرز النقائص التي تُعْزى مباشرة لغياب الممارسة الديمقراطية، انظر: طارق البشري: الديمقراطية ونظام 23 يوليو 1952-1970، جامعة الأمم المتحدة ومنتدى العالم الثالث؛ مكتب الشرق الأوسط، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1987.

نفسه، والظروف الاجتماعية الاقتصادية الكامنة وراءه والملازمة لـه. وقد يعتقد هؤلاء حقاً وصدقاً أن التغيير الذي يأتي من خلال عملية ديمقراطية هـو الوحيـد الجدير بالسعي من أجله أو قـد يعتقدون أن الـديمقـراطيـة (والنضال من أجلها) هي فرصتهم الوحيدة لتوسيـع قاعـدتهم السياسيـة والظفر بالسلطة في النهاية.

وليس من الصعب تصنيف موقف الأحزاب والحـركات العـربية القـائمة من الديمقراطية بناءً على الصورة التي رسمناها في ما تقدَّم. ولا ريب في أن مثل هذا التمرين يمكن أن تكون له منافعـه ـ وإن لم تندرج بعض الأحـزاب أو الحركـات بسهولة في ذلك التصنيف. ومع ذلك، فربما كان الشيء الأهم أنه، على الـرغم من إيمان الجميع تقريباً في الوقت الراهن بقـدرة الديمقـراطية عـلى علاج العلل، وتصـاعد الإثـارة السياسيـة للمطالبـة بها، نـادراً ما نجـد تحليلاً جـاداً وصريحـاً للظروف الاجتماعية الاقتصادية ـ وغيرها ـ التي يمكن أن تجعل الوصـول إلى مثل هذا الهدف أمراً ممكناً ومحققاً لقدر معقـول من الاستقرار في هـذا البلد أو ذاك، أو دراسة للكيفية التي تجعل هذا الهـدف كفيلاً بـإخراج الـوطن العربي، أو حتى بلدان عربية فِرَادى، من مأزقهـا الحالي. والـواقع أنـه لا سبيل إلى الإجـابة عن هذه التساؤلات وغيرها سوى التحليل المتأنّي للتكوينات الاجتماعية القائمة حالياً في الوطن العربي، وتقدير احتـمالات تغييرهـا واتجاه التغيـير والقوى القـادرة على تحقيقه وحساب نتائجه، في واحد أو أكثر من البلدان العربية الأساسية.

## الماضي والحاضر:

في مقدّمة الـطبعة الألمـانية الأولى من رأس المـال كتب كارل مـاركس في عام 1867 يقـول: «الى جانب الشرور الحـديثة، هنـاك سلسلة كاملة من الأحـداث الموروثة تقهر الإنسان، وهي نابعة من مجرد بقاء أنماط الإنتاج العتيقة، بقطارهـا الحتمي من الأشكال الاجتماعية والسياسية الباليـة. إننا لا نعـاني من الحَيّ فقط بل من المَيِّت أيضاً. إن المَيِّت يكبِّل الحي».

لقد كان ماركس يشير إلى ألمـانيا النصف الثـاني من القرن التـاسع عشر التي

«عـانت مثل بقيـة بلدان القارة في أوروبـا الغربيـة كلهـا، ليس فقط من تـطوُّر الإنتاج الرأسمالي، وإنّما أيضاً من عدم اكتـمال هذا التـطوُّر». فما مـدى ملاءمـة هـذا الـوصف للوطن العـربي في النصف الثـاني من القـرن العشرين، حيث لا يقتصر الأمر على أن تطوُّر الإنتاج الرأسمالي غـير مكتمل، بـل إنه مشـوَّه أيضاً، مسـدود الطريق وفي بعض الأمـاكن لم تترسَّـخ جذوره؟ وليس ذلـك هو السبب الـوحيد الـذي يدعـونا إلى النـظر في الماضي عن كَثَب حتى حينـما نكون معنيـين بالحاضر في المقام الأول: ففي الوطن العربي، لا يكبِّل المَيِّتُ الحيَّ فحسب، بل كثيراً ما يستحوذ عليه، وقد يكون أكـثر حياة من الحيّ. وعـلى حدِّ تعبـير مفكر مصري مرموق هو فؤاد زكريا، فإن «السِّمة الوحيدة التي تنفرد بهـا العلاقـة بين الماضي والحاضر، في الثقافة العربية، هي أن المـاضي ماثـل بوصفـه قوة مستقلة عنه، منافسة له، تدافع عن حقوقها إزاءه وتحـاول أن تحلَّ محله لـو استطاعت. ولو شئتُ أن أَلَخِّصَ هذه السِّـمة في كلمة واحـدة، لقلت إن نظرتنـا إلى الماضي «لاتاريخيـة». فالنظرة التاريخية إلى الماضي هي تلك التي تضعه في سياقه الفعلي، وتتأمله من منظور نسبي، بـوصفه مـرحلة انتهى عهدهـا، وتلاشت في مـراحل لاحقة تجاوزتها بالتدريج حتى أوصلتنا إلى الحاضر، وفي مثل النظرة التـاريخية لا يكون الماضي قوة منافسـة للحاضر، ولا تُثـار على الإطـلاق مشكلة التوفيق بـين المـاضي والحاضر، لأن الحـاضر بطبيعتـه، يحمل في داخله بـذور المـاضي، ولأن الماضي خلق الحاضر عن طريق تجاوزه لذاته.

أمّا في ثقافتنا العربية فإن الماضي يقطع صلته بعصره بالتدريج، ويفقد طابعه النسبي، ويخـرج عن الإطار الـزمني الذي كـان مرتبـطاً به، ليصبـح قوة دائمـة الحضور، ولا بدَّ أن يتصادم ما هو دائم الحضور مع الحاضر»[9].

في هذا التحليل اللمّاح يهتم فؤاد زكريا، في المقام الأول، بتفسير حـالة العُقْم بل والتخلُّف اللذين يتّسم بهما في الـوقت الحاضر تيـار هام من الثقـافة العـربية يلعب دور النـاطق بلسان السلفيـة الإسلاميـة وآلمُرَوِّج لفكـرها. وهـو ولا ريب يـدرك أن المناقشـة التي تدور حـالياً في الـوطن العربي كلّه من أقصـاه إلى أقصاه

---

(9) المرجع المذكور، ص 38.

وتتناول قيمة التراث العربي ودوره، أي الماضي، هي مناقشة تعكس في الواقع خلافات حول الحاضر وما ينبغي أن نفعل حياله، وأنَّ الماضي إذا استمرّ فارضاً نفسه على النحو الذي يفعل، فلأنَّ في الحاضر شيئاً ما شديد التشبُّث بالبقاء يمنع الناس من تجاوز الماضي ويحرص دائماً على بعثه لكي يحارب به بذور المستقبل الكامنة في الحاضر.

وأغلب الظن أنه لن يختلف مع من يرى ضرورة البحث عن هذه القوة المعرقلة في الهيكل الاجتماعي القائم في مختلف أقطار الوطن العربي، وفي علاقات الإنتاج السائدة فيها، ولكن دون الاقتصار على هذا وذاك. ومن ناحية أخرى، لن يكتمل التحليل دون محاولة عزل تلك العناصر الموروثة عن الماضي التي أوصلت الوطن العربي إلى حاضره الذي لا يُحسد عليه، والبحث عنها، ليس فقط ولا أساساً، في ميدان الثقافة والأيديولوجية، لكن، أولاً، وقبل كل شيء في ميدان التطوّر الاجتماعي الاقتصادي والسياسي. تلك هي المهمة التي يجب أن نوليها الآن اهتمامنا.



## الفصل الثاني

# الماضي

اقترن ظهور العرب كقوة لها حضور فعّال على مسرح التاريخ العالمي ببزوغ فجر الإسلام في النصف الأول من القرن السابع الميلادي. فحتى ذلك الحين، كان قد قام في أوقات مختلفة عدد من الدول المغمورة البدائية الشكل إلى حدّ كبير في مختلف أركان شبه الجزيرة العربية. لكنها جميعاً فقدت في القرن السادس الميلادي كل ظلّ من الاستقلال كانت قد حظيت به من قبل: فأصبح الغساسنة في الغرب (تقريباً في منطقة الأردن وفلسطين حالياً) أتباعاً للإمبراطورية الرومانية، وغدا اللّخميون في الشمال الشرقي (الآن، جنوبي العراق وما إلى ذلك) أتباعاً للإمبراطورية الفارسية، وتعاقب اجتياح الرومان والأحباش والساسانيين من فارس، لليمن في الجنوب الغربي (الذي كان قد شهد من قبل أياماً سعيدة عندما قامت به مملكة سبأ). وهكذا حُرِمَ العرب، لأول مرة في ما يبدو منذ قيام الدول في ذلك الركن من العالم، من أن تكون لهم دولة مستقلة في جانب أو آخر من أراضيهم.

أمّا الجزء الرئيسي من بلاد العرب ـ شبه الجزيرة العربية ـ فقد كان مأهولاً بقبائل بدوية شتى، لكل منها إقليمها المُعْتَرف بقدر أو آخر بحقّها فيه. وكانت هذه القبائل تدخل مع بعضها البعض في أحلاف سياسية متنوِّعة، لم تَرْقَ أبداً رغم ذلك إلى كيان للدولة حتى في أشدّ أشكاله بدائية. كذلك كانت تقطع المساحات الشاسعة من الصحراء وسلاسل الجبال القاحلة التي تتكوّن منها بلاد

العرب بين الفينة والفينة رقعٌ متناثرة من المجتمعات المستقرَّة إلى حدٍّ ما (وإن بقيت مجتمعات قَبَلِيَّة) حيثما توافر نبعٌ سخيٌّ من المياه الجوفية يجعل الزراعة ممكنة، أو حيث كان موقع جغرافي خاصّ أو غير ذلك من أسباب العيش ييسّر نمو مركز للتجارة.

## تجارة مكة وزراعة المدينة:

من بين هذه المراكز، كان هناك مركزان لهما أهمية تاريخية عظمى هما: مكة، حيث ارتقت قبيلة قريش إلى مركز الصدارة بين العرب لأنها تولّت القوامة على أكثر الأماكن المقدَّسة تبجيلاً في شبه الجزيرة العربية، وهو الكعبة، ولأن قريشاً استطاعت، في ظلّ الارتباك الكبير الذي نجم عن عقود طويلة من الحرب بين الإمبراطوريتين البيزنطية والفارسية المتصارعتين، وقوَّض إلى حدٍّ بعيد أمن وسلامة الطريقين اللذين كانت تسلكهما تجارتها بين الشرق والغرب، أن تنظم طريقاً ثالثاً للتجارة لعبت فيه مكة دوراً محورياً، وأن تصونه وتسيطر عليه. ولم يوفِّر هذا لقريش ثروة كبيرة فحسب، بل أكسبها أيضاً خبرة كبيرة في سَوْسِ الناس وإبرام تحالفات قَبَلِيَّة لتوفير الحماية والزاد وخدمات النقل والإدارة على امتداد طريق التجارة الذي كان يغطِّي الجزيرة العربية كلّها طولاً وعرضاً، كما أكسبها خبرة من نوع آخر بأشكال معقّدة من المعاملات التجارية التي كان رأس مال المضاربة نشيطاً فيها، واستخدمت فيها أنواع كثيرة من العقود كان أطرافها يعترفون بقوتها الإلزامية.

وقد كان يحكم مدينة مكة ذاتها مجلس يشترك فيه وجوه القوم الذين يمثِّلون مختلف العشائر داخل القبيلة، وهو مجلس سلَّم له الجميع بالحق في أداء مختلف وظائف الدولة ـ المدينة، وأصبحت له كل خصائصها دون أن تصبح مكة من الناحية الواقعية دولة ـ مدينة.

وكانت يثرب ـ التي سُمِّيَت بالمدينة فيما بعد ـ هي المدينة الأخرى. وكانت تمثِّل النمط الزراعي للاستيطان العربي. وإلى جانب النشاط الزراعي كان سكانها يمارسون أيضاً التجارة وعدداً من الحرف الصناعية، بما في ذلك المشغولات المعدنية وصنع الأسلحة. وقد عرفت يثرب أنواعاً مختلفة من ملكية

الأرض: المشاع والملكية الفردية، وأنماطاً شتّى من الإنتاج: إنتاج الطوائف والإنتاج السلعي الصغير والإنتاج القائم على الرِّق.

كان العرب جميعاً، أياً كان المكان الذي يعيشون فيه، يتحدَّثون لغة مشتركة، بلهجات مختلفة، وأحياناً مختلفة جداً، لكنها بقيت بشكل واضح هي نفس اللغة. كما كانوا يؤمنون بأنهم ينحدرون من أصل مشترك تتبَّعوا مساره واعتزّوا به باعتباره تراثاً فريداً. وكانت لهم أيضاً ثقافة مشتركة زاخرة منقولة شَفَهياً، لعب فيها الشعر دوراً رئيسياً، واحتفظوا بمجموعة من القيم المشتركة، هي القيم الخاصة بالحياة البدوية، بكل فضائلها ورذائلها. وكانوا يعبدون آلهة قبلية مختلفة، أو أصناماً تمثّل الإله أو تشفع لديه، وإنْ كانت أقلِّيَّةٌ منهم، مبعثرة في مختلف أنحاء شبه الجزيرة العربية، وبصفة أخصّ في الأطراف النائية، قد اعتنقت المسيحية أو اليهودية.

ويبدو أن قحطاً طويلاً وعاتياً حلَّ بشبه الجزيرة العربية نحو بداية القرن السابع، مما زاد من بؤس البدو والسكان الهامشيين بين المجتمعات المستقرَّة، وجعل التناقض صارخاً بين عوزهم والرفاهية بل الترف اللذين جلبتهما الأرباح غير المرتقبة المتأتية من التجارة مع الأقطار البعيدة لمن كانوا قائمين بها. وأخذ الحنفاء يجوبون ربوع البلاد، يهاجمون عبادة الأصنام ويدينون الإثم والخطيئة. وفي كافة أركان شبه الجزيرة العربية الثلاثة، حيث وقع العرب تحت السيطرة الأجنبية، توالت الثورات الوطنية والتمرُّدات وحروب «التحرر الوطني» العربية المتقطِّعة. وبدا العرب في كل مكان وكأنهم يتطلَّعون إلى نوع من القيادة الموحِّدة لصفوفهم.

## توحيد العرب في دولة مركزية

### الفتوح الإسلامية

لقد وحَّد الإسلام العرب في دولة مركزية واحدة لأول مرة في تاريخهم. وكانت المدينة هي العاصمة الأولى للدولة الجديدة، حيث أقام الرسول في البدء دولة ـ مدينة تضمّ المسلمين وغير المسلمين، واستخدمها كقاعدة تنطلق منها

القوات لتوحيد كل العرب وتحرير أراضيهم في الشمال الغربي والجنوب الشرقي، التي كانت قد وقعت تحت السيطرة الأجنبية، البيزنطية والفارسية في المقام الأول. وواصل الخلفاء الراشدون ثم الأمويون هذا العمل. وكان أمراً مقضيّاً أن تتحوّل حرب التحرر القومي إلى حرب للفتح، خصوصاً وأنه لم يَسَع الإمبراطوريتين أن تروِّضا نفسيهما على ضياع الأراضي العربية التي كانت بحوزتهما، فبذلتا محاولات شتّى لاستردادها. واستغرق توحيد شبه الجزيرة العربية الحرّة بقيادة الرسول عشر سنين، من سنة 622 ميلادية (سنة الهجرة إلى المدينة التي يبدأ منها التقويم الإسلامي) إلى سنة 632 ميلادية (السنة التي انتقل فيها النبي إلى الرفيق الأعلى). واستغرق تحرير الأراضي العربية الواقعة تحت السيطرة الأجنبية وفتح وضمّ الإمبراطورية الفارسية (العراق وجنوب القوقاز وكل الأراضي التابعة الآن لإيران وأفغانستان)، وسوريا الكبرى وجبال طوروس (في العصر الحديث: سوريا ولبنان وفلسطين والأردن)، ومصر والنوبة وليبيا، 29 سنة أخرى (عصر الخلفاء الراشدين، من سنة 632 إلى سنة 661 ميلادية). وأضاف الأمويون خلال 88 سنة (من سنة 661 إلى سنة 749) مساحات شاسعة في جنوبي آسيا الوسطى (السند ـ باكستان حالياً ـ وفرغانة وسنكيانج والتركستان)، وما تبقّى من شمالي أفريقيا، ومعظم أيبيريا، ولفترات معيّنة معظم جزر البحر المتوسط.

وقد أحال الإسلام مختلف اللهجات العربية إلى لغة مكتوبة موحّدة، وأمكن بفضل القرآن الكريم، كتاب المسلمين المقدّس، الحفاظ على قواعد النحو والصرف الخاصة باللغة والحيلولة دون تفرُّع العربية إلى عدد من اللغات المستقلة مثلما جرى للغة اللاتينية. وقد رأينا في ما تقدّم أن كل المناطق التي كانت تقطنها في الأصل شعوب سامية ـ حامية، أصبحت مُستعربة من حيث اللغة والثقافة، وإنْ لم يعتنق جميع سكانها بالضرورة الدين الإسلامي. كذلك أصبحت بلدان أخرى، مثل إيران، بلداناً إسلامية، لكنها لم تصبح مستعربة.

ولم يوجِّه الإسلام خطابه إلى العرب وحدهم. فمنذ البداية كانت له رسالة عالمية واضحة، تدعو ليس فقط إلى الإخاء بين المسلمين كافة بصرف النظر عن العنصر واللون واللغة... الخ، وإنما تعلن أيضاً أنهم متساوون أمام الله

والقانون. وكان لا بدَّ أن يؤدّي هذا إلى خلق بعض التوترات بين العرب الفاتحين، بكل نزوعهم البشري المفهوم إلى تنصيب أنفسهم أمة (طبقة؟) متميِّزة ـ بوصفها الأمة الأولى التي شهدت مولد الهدى وجاءت بالخلاص للآخرين ـ وبين أقرانهم المسلمين في الأراضي المفتوحة، سواءً استعربوا أم لا، الذين قاوموا بالطبع ادعاءات الفاتحين، محتكمين في ذلك إلى نصّ وروح عقيدتهم القائمة على المساواة، ومعتمدين على خبراتهم السياسية والإدارية الأكثر تقدُّماً. وعندما زالت دواعي هذا التوتّر، لم تكن مكانة العرب المتميِّزة هي التي زالت فقط، وإنما فقدت دولتهم أيضاً طابعها العربي الغالب، وفقدت أمتهم وعيها بنفسها باعتبارها كياناً موحَّداً متميِّزاً. وسنبحث في الصفحات التالية سبب حدوث ذلك، ونرى أنّ بعض العوامل التي كانت فاعلة حينذاك ربما لا تزال تؤثِّر على التطوُّرات الجارية في العالم العربي حالياً. وسيتّجه بحثنا في الجوهر إلى تقصيِّ الأسباب التي لم تستطع من أجلها أية قوة اجتماعية (قديمة أو جديدة) الحفاظ على تماسك الدولة، والأمة، الجديدة. ومهما بدا في البداية أن المناقشة حادَتْ عن الموضوع، ستظلّ هذه النقطة محور تركيزها.

لمّا كان الإسلام هو الذي وحَّد العرب في البدء وشكَّل منهم أمة واحدة، ينبغي لنا أن نبحث أوّلاً أثره على التطور الاقتصادي الاجتماعي للعرب، سواء باعتباره ديناً أم باعتباره حركة سياسية تاريخية.

إن الإسلام ليس ديناً عالمياً فقط؛ لقد فُهِمَ أيضاً على أنّه دين شمولي، كما يُعْنَى بوضع الإنسان في الكون، وبعلاقته بخالقه، ومصيره في الآخرة، فإنه يُعْنَى أيضاً بطريقة حياته في هذا العالم وعلاقته مع أقرانه من البشر. ومن الطبيعي أن يصوغ الدين العالمي تعاليمه الجوهرية بصيغة ذات طبيعة ثابتة دائمة. لكن التعاليم المتّصلة بالعلاقات الإنسانية وشؤون الحياة يكون لها من العمومية ما يجعلها قابلة للتوافق مع ظروف هي بطبيعتها جدّ مختلفة ومتغيّرة. ومع قيام الدولة ـ المدينة خلال حياة الرسول في المدينة المنوّرة، ثارت في الحياة اليومية مشكلات عملية محدَّدة، متنوِّعة إلى أقصى حد، كان يتعينّ تنظيمها. وقد تحقّق هذا التنظيم إمّا مباشرة من خلال الوحي (القرآن) أو بحديث أو فعل للرسول

(السُّنَّة) اكتسب (فيما عدا ما تعلَّق ببعض الأمور الدنيوية مثل تكنولوجيا الإنتاج أو تكتيكات الحرب) حجيَّة تلي فقط قدسية القرآن.

ولم تنشأ أية مشكلة تشريعية طوال حياة الرسول: فقد كان الرسول مفسّر القانون الإلهي وشارع القوانين فيما صمت عنه الوحي. وبعد وفاته، لم يكن لأي مشرِّع أن يكتسب حجيّة مماثلة. ومع ذلك، سرعان ما نشأت كوكبة من العلوم الإسلامية الألمعية، كان على رأسها علم الفقه وساندها حشد كامل من العلوم المساعدة، لفرز ما هو أصيل عمّا هو غير أصيل في تراث الرسول وتحديد ما ظلَّ قائماً وما تمَّ نسخه في فترة حياته، وتقرير التدرُّج في الأهمية بين مختلف الأحكام، وتعيين المجرَّد وتطبيق العام، واستنباط أحكام جديدة على أساس القياس وروح التشريع، الخ. وهكذا ظهرت وتطوَّرت مجموعة كبيرة من المبادىء والقواعد والأحكام الشرعية التي يمكن أن تُبدى بشأنها الملاحظات التالية:

أ ـ نظراً لأن معظم الأحكام التي قرَّرها القرآن أو السنة قد انبثقت من حالات عملية جاءت بها الحياة اليومية، ونظراً لأن المدينة وضواحيها كانت تحتوي تقريباً على كل أنماط الإنتاج المعروفة للإنسانية (عدا نمط الإنتاج الرأسمالي، فلم تكن الحياة الاقتصادية عندئذ قد سمحت بظهور نمط الإنتاج الرأسمالي المتطوِّر، على حين كانت قد عرفت كل المراحل والأنواع السابقة على الرأسمالية وخصوصاً رأس المال التجاري)، ونظراً لأن أي حكم تشريعي معيَّن يأتي به الدين الجديد ـ وذلك أمر طبيعي ـ كان يتوافق عادة مع الطبيعة العامة لنمط الإنتاج الذي كانت الحالة المحدّدة تنشأ داخله وربما يخفِّف من جوانبه الأقسى وطأة، فقد أصبح في الوسع التأكيد على أن الشريعة الإسلامية تُضفي المشروعية على كل أنماط الإنتاج الممكنة. وذلك وجه هام من أَوْجُه سماحة الشريعة. فالواقع أن كل الاتجاهات الفكرية الاقتصادية الاجتماعية المعاصرة في العالم الإسلامي التي تحتكم إلى نصوص دينية إنما تنتهج سُبُلاً متكافئة المشروعية. والعقبتان الشرعيّتان اللتان ساد الاعتقاد في وقت ما بأنهما عوَّقتا احتمالات التطوُّر الرأسمالي في العالم الإسلامي، وهما تحريم الفائدة (الرِّبا) وتملُّك الدولة للأراضي، لا تصمدان في المناقشة المدقِّقة. فكلمة «الربا» ـ التي

يستند إليها تحريم كل أنواع الفائدة ـ تحتمل طائفة واسعة جداً من التفسيرات، مثلما أثبت عدد من الفقهاء المسلمين المحدثين ذوي المكانة الرفيعة، ومن ناحية أخرى ليس بمقدور أي قدر من البحوث التاريخية أو الفقهية (وقد عكفت على دراسة ذلك بشيء من التفصيل) أن يثبت أن للشريعة الإسلامية موقفاً محدداً، في اتجاه أو آخر، في ما يتعلّق بملكية الأرض.

ب ـ وعلى أية حال، فإن النصوص المقدّسة لا تفسِّر نفسها: إن تفسيرها يحتاج إلى تدخّل البشر، وليس هناك شكٌّ في أنّ الفقهاء يتأثّرون في تفسيرهم للنصوص تأثُّراً هائلاً بكلٍّ من الظروف الاجتماعية الاقتصادية التي يعيشون في ظلِّها والأيديولوجية التي يعتنقونها. والشريعة الإسلامية لا تشذُّ عن هذه القاعدة. وبسبب استناد الشريعة إلى مفاهيم أساسية لكن غير محددة، مثل «المصالح المرسلة»، «الصالح العام للجماعة»، كان لدى الفقهاء المسلمين حرية في العمل أكبر ممّا يتوافر للفقهاء العاديين في ظلّ التشريع الحديث؛ كما أنهم استحدثوا أدوات فنيّة للتفسير الخلاّق أو حتى التشريع، مثل الإجماع والقياس، الخ.

ونتيجة لذلك، تراكم في فترة قصيرة طولها قرنان من الزمان، قدرٌ هائل من الأحكام الفقهية، المتنوِّعة من مكان إلى مكان ومن مدرسة إلى مدرسة والمتطوِّرة باطراد.

غير أنّ هذه العملية الدينامية المتمثِّلة في التوسع في الاجتهاد توقَّفت فجأة فيما أصبح يعرف باسم «قفل باب الاجتهاد». ومنذ ذلك الحين لم يَعُدْ مسموحاً لأي فقيه أن يُصْدِرَ فَتْوى تذهب إلى مدى أبعد من الفتاوى التي استقرَّ عليها الفقه القائم أو تخرج عن نطاقها. وكان هناك سببان لهذا التجميد لملكة التشريع (فقد كان ذلك هو المعنى الحقيقي «للاجتهاد»):

أ ـ الضغط الذي مارسه حُكّامٌ غلاظ القلوب على الفقهاء ليحصلوا على فتاوى شرعية ـ أي فتاوى يباركها الدين ـ تضفي المشروعية على أعمالهم غير الشرعية ونزواتهم ومصالحهم وحروبهم، إلخ.

ب ـ فساد الفقهاء (المساير للفساد العام للحياة العامة في العالم الإسلامي)

الذين كانوا يطوِّعون الشريعة لتلائم المصالح الخاصة لذوي الأوضاع المتميِّزة ـ وهو خطر كان أشدُّ جسامة لأن الإسلام ليس له كهنوت رسمي يستأثر بسلطة الرقابة على الفتاوى أو الأحكام التي يصدرها الفقهاء.

كان الفساد في الحياة العامة والحياة الخاصة ـ المدنية ـ معاً هو الذي جمَّد إذن تطوُّر الشريعة، ولم تكن صرامة الشريعة هي التي جمَّدت تطوُّر المجتمع. ومن ثم ينبغي لنا العودة لبحث الأمر من أساسه لنتعرَّف على ما حدث في الحياة الاجتماعية. ولكي نفهم هذا، يقتضي الأمر إبداء بضع ملاحظات أخرى تتعلق بالشريعة الإسلامية.

إن الشريعة الإسلامية، مثلها مثل أي نظام قانوني حديث متطوِّر على نحوٍ جيد، يمكن تقسيمها إلى فرعين رئيسيين: القانون الخاص (قانون الأحوال الشخصية، القانون المدني، القانون التجاري، قانون المرافعات والإثبات، الخ) والقانون العام (القانون الدستوري، القانون الإداري، القانون المالي، القانون الدولي العام، إلخ)، مع احتلال القانون الجنائي منزلة خاصة بين هذين القسمين الأساسيين. وفي حين تطوَّر القانون الخاص بكلّ فروعه الرئيسية تطوُّراً ممتازاً على أساس الأحكام التي أرساها القرآن والسُّنَّة والفقهاء المسلمون في القرنين الأولين، حقَّق القانون العام تقدُّماً متفاوتاً. لقد حَظِيَ قانون السِّلْم والحرب باهتمام كبير، وكان ذلك أمراً طبيعياً في ضوء الجهاد الذي كان على الأمة الوليدة أن تخوضه. كذلك تطوَّر القانون المالي تطوراً كبيراً نظراً لأن عناصره الأساسية، وهي إيرادات الدولة ومصروفاتها، كانت واضحة المعالم في القرآن الكريم وسُنَّة الرسول. ولكن لم يكن ذلك حظّ القانون الدستوري لأن الدور الفريد للرسول، باعتباره مفسِّراً للشريعة ومشرعاً في آنٍ واحد، وباعتباره الزعيم المدني والقائد الأعلى، لم يسمح بإجراء أيّ تعميم في ما يتعلَّق بطبيعة سلطة الدولة وتوزيعها وحدودها وكيفية تولِّيها، ما عدا نصَّاً قرآنياً فريداً يوصي بالشورى. وبصفة خاصة، لم يكن هناك نصٌّ ولا سابقة يبيِّنان كيف ينبغي أن تنتقل سلطة الدولة من قائد ـ أو مجموعة قيادية ـ إلى آخر. وفي ظروف مختلفة، كان يمكن لهذا الصمت عن تنظيم سلطة الدولة أن يعطي للمجتمع الإسلامي

حيوية كبرى وقدرة فائقة على التلاؤم مع متطلّبات كل عصر؛ لكن الظروف العينية التي مرَّ بها المجتمع الإسلامي في نهاية عصر الخلفاء الراشدين جرفته في اتجاه آخر شديد الخطورة.

## العصر الذهبي: الخلفاء الراشدون:

تضافرت حيويّةُ الدين الجديد، وقُربُ العهد بعصر الرسول، والثقة في حصافة صحابته الأقربين الذين خلفوه واستقامتهم وما كان لهم من اعتبار معنوي كبير، وارتفاع الروح المعنوية الناجم عن انتصارات غير مسبوقة ـ لم يكن أحدٌ يحلم بها ـ جاءت في أعقاب الوحدة العربية الحديثة النشأة، وسهولة الرجوع إلى أفضل ما في التقاليد البدوية التي كانت لا تزال حيّة ـ تضافر كل هذا وكثير غيره وساعد المجتمع الجديد على التغلّب على أزمة الخلافة التي تكرّرت ثلاث مرات دون حدوث أضرار كبيرة، كما ساعده على بدء عصر ـ لم يستمرّ سوى تسعة وعشرين عاماً ـ كان فريداً في عدة مناحٍ في التاريخ الإنساني: في محتواه وفي تأثيره القويّ على الأجيال التالية من المسلمين ـ خصوصاً المسلمين العرب والمستعربين.

ففي الأزمة الأولى، وهي التي أعقبت وفاة الرسول رُشِّحَ أبو بكر، وهو صحابيّ جليل ـ وإنْ لم تكن تربطه بالرسول رابطة الدم الوثيقة ـ وذلك لقطع الطريق على استمرار الجَدَلِ الخَطِر حول قواعد الخلافة، ووافق وجوه القوم (من أقطاب الدين الجديد ورجال القبائل والأمصار) على اختياره. وبعد ذلك بعامين، أوصى أبو بكر بالخلافة لعمر ـ وهو صحابيّ قويّ مهيب وله سحره الجماهيري، وَقَبِلَ وجوه القوم وصيَّته دون خلاف يُذْكَر. واختار عمر أسلوباً ثالثاً وهو على فراش الموت عندما وقع عليه بعد ذلك بعشر سنوات اعتداءٌ أودى بحياته (في سنة 644): فقد عيَّنَ هيئة انتخابية من ستّة من وجوه القوم اختارت عثمان ليكون خليفة. وعندما اغتيلَ عثمان بعد ذلك باثنتي عشرة سنة، في عام 656 ميلادية، بدا كما لو أن أبواب الجحيم قد انفتحت. فعلى النقيض من اغتيال عمر (الذي بدا أنّ ضغينة شخصية كانت هي الدافع إليه، أو أنه جاء في أسوأ الفروض نتيجة لمؤامرة فارسية)، كان اغتيال عثمان نتيجة مباشرة لجدل

طال اختصاره داخل الصّفْوة الحاكمة والمجتمع العربي بصفة عامة، يتعلّق بطبيعة الدولة الجديدة ذاتها وطابع المجتمع الجديد وأسسه.

ومنذ البداية لم يَخْلُ العصر الذهبي للخلفاء الراشدين من المشكلات العصبية. فبعد تسوية مشكلة خلافة حكم الرسول، كانت أول مشكلة واجهها الخليفة الجديد هي الرِّدّة، حيث تمرّد معظم شبه الجزيرة العربية خارج الحجاز وتعرّضت سلطة الحكومة العربية المركزية الحديثة النشأة لتهديد خطير[10]. لقد ارتدّ عدد قليل من المتمرّدين عن الإسلام كدين، بل مضوا ينشئون أدياناً قَبَلِية موازية. غير أنّ القضية التي أثارت الغالبية العظمى من المتمرّدين كانت هي دفع نصيب الحكومة المركزية في المدينة من الزكاة، وهي الضريبة الإسلامية الخاصة التي انفردت الشريعة بفرضها على الثروة والإيراد. واستدعى الأمر إرسال اثنتي عشرة حملة عسكرية من المدينة إلى كل أنحاء الجزيرة العربية، تمّ بعدها إخماد الفتنة بصورة كاملة واستقرّ من جديد مبدأ الوحدة القومية العربية ومبدأ الحكومة المركزية.

غير أن أخطر تحدٍّ واجهته الخلافة هو الذي نجم عن الثروة التي بدأت تتدفّق في أشكال مختلفة على عاصمة الدولة العربية من الأمصار المفتوحة، أولاً في دفعات صغيرة، ثم سرعان ما بلغت أحجاماً خرافية، وعن المشكلات المرتبطة بالإدارة الاقتصادية لتلك الأمصار. وقد أرسى أول الخلفاء أبو بكر، خلال ولايته القصيرة التي استمرّت عامين، ثلاثة مبادىء عظيمة:

1 - الفصل الدقيق بين الموارد المالية الشخصية للخليفة، الذي اعتبر نفسه بمثابة موظف مدني، يتقاضى أجراً متواضعاً لأقصى حدّ، وبين الخزانة العامة، بيت المال، الذي تصبّ فيه كل إيرادات الدولة (الضرائب، الفيء، الخراج، الخ). وكان الخليفة يتصرّف في ذلك الإيراد تحت رقابة يقظة من وجوه القوم وبالتشاور معهم عادة.

---

(10) انظر: إبراهيم أ. الشريف: دور الحجاز في الحياة السياسية العامة، دار الفكر العربي، ص ص 46-47.

2 ـ الرقابة الصارمة على الخدمة المدنية ـ خصوصاً حكام الولايات، وجباة الضرائب، الخ.

3 ـ وكان الإيراد الفائض كله ـ وهو أساساً ما يتبقّى بعد الإنفاق على الحملات العسكرية ومهام الدولة الأخرى التي تحدّدها الشريعة ـ يوزَّع على جماعة المسلمين (الذين يقطنون المدينة ومكة) على أساس المساواة المطلقة.

وقد طبَّق عمر، الخليفة الثاني، المبْدَأيْن الأوَّلين بحزم مثالي. وفي ما يتعلّق بالمبدأ الثالث، استعاض عمر عن التوزيع المتساوي للفائض من إيرادات الدولة بنظام معقَّد، يحدّد فيه السَّبق إلى الإسلام، وقرب الصلة الأسروية بالرسول، والجدارة الشخصية. . . ، الخ مقدار المعاش الذي تدفعه الدولة، والذي كانت حدوده العليا تتراوح بين 11 و25 مثلاً أو أكثر، بحدٍّ أدنى نحو مائتي درهم تُخَصَّص لكلِّ طفل منذ يوم مولده.

وفي مقابل ذلك استحدث تجديدين آخرين، أوّلهما حظر توزيع الأراضي المفتوحة كغنائم حرب على المحاربين، والاستعاضة عن ذلك بفرض خراج سنوي على الأرض يدفعه من يزرعها. واستخدم عمر في ذلك حُجَّةً مؤدَّاها أنه عن هذا الطريق فحسب تستطيع الأجيال المقبلة من المسلمين أن تستفيد من إيرادات الفتوحات الحالية. والتجديد الآخر هو منع كبار الصحابة من الهجرة إلى الأقاليم المفتوحة، بغية حمايتهم من غوايات عالم «الأعمال» الجديد ـ أي التجارة، ومُلْكِيَّة الأراضي، وأُبهَة المنصب، وامتيازات العلماء ـ التي بدأت تجتذب الفاتحين العرب، وظلَّ يقظاً لها على نحو حازم، خصوصاً في ما يتعلق بأعضاء أسرته والإدارة المدنية. وقد اغتيل عمر على يد شخص فارسي قيل إنه دخل معه في مشادة في اليوم السابق حول الجزية التي كان عليه أن يدفعها باعتباره غير مسلم. ويقول آخرون إن اغتياله كان جزءاً من مؤامرة نظَّمها نفرٌ من القوميين الفرس رغبة في الثأر. وأيّاً كان السبب، فمن الواضح أنه يدلّ على أنْ العصر الذهبي، وإنْ كان أفضل من حكم الفرس والبيزنطيين بالنسبة

للشعوب التابعة إلاّ أنّه لم يَحظَ بذلك الترحيب الشامل من جانب السادة السابقين للإمبراطوريتين.

إن ما كان عمر يحاول أن يقيمه للعرب، هو دولة رفاهية ريعية، تستمدّ إيراداتها أساساً من أشكال شتّى من الخَرَاج - تفرض بصورة معتدلة، وتُوَزّع بصورة عادلة، ولكن تُجْبَى بحزم - تدفعها الشعوب غير الإسلامية التي يتمُّ فتح بلادها. ورغم إجراءات عمر الوقائية، لم تمنع هذه الدولة - ولم يكن بمقدورها أن تمنع - النمو الضخم لرأس المال التجاري الذي يملكه العرب الذين كانوا يعيشون في العاصمة أو في الأقاليم، ولا مساحات - وقيمة - الأراضي التي يملكونها في الحجاز وفي أماكن أخرى.

* * *

وكان عثمان، الخليفة الذي اختير بعد عمر، تقيّاً ورعاً. كما كان تاجراً غنياً لأقصى حدّ. ولم يكن على قرابة وثيقة بالرسول، ويبدو أن اختياره دلَّ على أن الأقلية الحاكمة - أو الأغلبية منها - فضّلت اتخاذ موقف أكثر تسامحاً تجاه الثروة، كما آثرت الحذر من ترك الخلافة تؤول إلى أحد الأقرباء القريبين للرسول - ابن عمه عليّ - لئلا يرسي هذا سابقة للإبقاء عليها في آل البيت، وربما أيضاً لما عرف عنه من اتجاهات راديكالية تجاه تجميع الثروات. وقد قام الخليفة عثمان بثلاثة أمور:

1 - خفّف الرقابة الحديدية التي فرضها سابقاه على التصرفات - خصوصاً المعاملات المالية - التي كان يقوم بها العاملون في «الخدمة المدنية» ولا سيما حكام الأمصار الذين صادف أن كانوا من أقربائه.

2 - لم يحافظ على نقاء الخط الذي كان يفصل من قبل بصورة واضحة غاية الوضوح بين الموارد المالية الشخصية للحاكم والموارد المالية للدولة، فأعطى بلا حدود من بيت المال لِمَنْ كان يرى البِرَّ بهم، وكثيراً ما كانوا من أقربائه.

3 - خفّف من صرامة القاعدة التي كانت تحظر على وجوه العصر الإسلامي، الهجرة إلى الأمصار وامتلاك الأراضي هناك.

وقد أدى اغتياله على أيدي من نقموا عليه المحاباة والأساليب غير المدققة في ما يتعلق بالتصرّف في مالية الأمة والاختيار للمناصب الرفيعة، إلى إثارة حرب أهلية بمعنى الكلمة الكامل بين حزب ذوي الامتيازات والثروة، وأنصار حرية المبادرة والكسب والمُلْكِيَّة الشاسعة للأراضي، وهم حزب يقوده بطبيعة الحال الأعضاء الأقربون من عشيرته، الذين تحصّنوا في مختلف مواقع السلطة والوظائف المسندة إليهم على أساس المحاباة، وبين حزب المتطهّرين والفقراء وأهل الاستقامة والقدوة، بقيادة علي، إبن عمّ الرسول.

ولم يكن أهمّ ما في الأمر، من زاوية التأثير على التطوّرات المقبلة، أن حزب الامتيازات والثروة هو الذي انتصر؛ فقد كان ذلك أمراً لا مفرّ منه: كان قد انقضى الزمن الذي يمكن فيه إعادة بناء مجتمع يقوم على نوع من المساواة البدائية والمثالية بين الجماعة، وكان سابقاً جداً للأوان التفكير في ـ أو مجرد الحلم ـ بمجتمع منظّم وفق مبادىء اشتراكية.

وكان المجتمع الذي انبثق في نهاية المطاف يمثّل، في نواحٍ هامّة معيّنة، فتحاً كبيراً وتقدّماً على عصره، لكنه كان في أساسياته منسجماً مع ذلك العصر: إمبراطورية متعدّدة اللغات ومتعدّدة الطوائف، يسودها التسامح والمساواة وتتّسم بالكفاءة، وإنْ احتلّت فيها أمة عربية متميّزة وواعية بذاتها مكاناً خاصاً هو مكان الصدارة[11]. إذ كانت هي التي تقدّم الطبقة الحاكمة في الامبراطورية: أرستقراطية عربية غير محدّدة الكيان أو المعالم من الصعب التمييز بين مختلف الفصائل التي تضافرت لتكوينها كالمحتد، والتفوّق في الحرب، والفطنة السياسية، والبراعة في مجال الأعمال، أعمال التجارة (التجارة الخارجية، والتجارة الداخلية التي اتسع نطاقها حينذاك اتساعاً هائلاً)، وعمليات شراء

---

(11) تدور مناقشات كثيرة في الوقت الحاضر حول التوجّه العربي للأمويين، كنقيض للتوجّه العالمي للإسلام. ويذكر من يُنكرون على الأمويين توجّههم العربي المناصب العالية الكثيرة التي شغلها غير العرب في الإدارة الأموية. ومع ذلك، فلا ريب أنّ الأمويين كانوا يعتبرون أنفسهم «السادة» العرب وأنهم فعلوا الكثير لتعريب لغة الدواوين الحكومية في الأقاليم التي تمّ فتحها. كما أنهم سكّوا عملة عربية إسلامية. انظر في ما يلي ص ص 105-109.

الأراضى واستصلاحها واستغلالها، والتزام الخَرَاج وأشكال أخرى من استغلال المناصب.

وبالنسبة لانعكاسات النزاع على المستقبل يستوقف النظر أمران: أولاً، ضراوة الصراع لأقصى حدّ؛ ثانياً، الأثر الذى خَلّفَهُ الصراع فى التعاليم الإسلامية فيما يتعلق بالدولة.

إن الحروب الأهلية ليست عادة أكثر الحروب إنسانية ورحمة. وفى هذا النزاع بالتحديد، الذى سرعان ما تحوّل لحرب أهلية طويلة الأمد، دار فيها قدرٌ هائلٌ من المعارك فى عدد كبير من الجبهات، وأصبح السلام هو الاستثناء العارض، ارتكبت فظائع وحشية لم يسمع بها من قبل، ودنّست المقدّسات، وأراقت السيوف الإسلامية الدم الإسلامى بلا حدود. وجاء احتكام الحزبين إلى ذات الكتاب المقدّس وذات الأحاديث الشريفة، ليضيف بعداً جديداً من التعصّب والكراهية إلى ما كان فى الجوهر صراعات على السلطة، مُدْخِلاً بذلك على المجتمع الجديد نمطاً من التصرُّف غدا مألوفاً تماماً فى أماكن أخرى وأزمنة أخرى: هو تحويل الصراعات الدنيوية إلى حروب أيديولوجية- دينية. وهو نمط غدا أكثر بروزاً، وأيسر اتباعاً وأشدّ فتكاً فى نتائجه بسبب عدم الفصل بين ما لله وما لقيصر، فيما أصبح هو التفسير السائد للإسلام.

وعندما استتبَّ السلام فى نهاية المطاف، قامت أسرة حاكمة جديدة انشغلت انشغالاً عميقاً بإنكار مشروعية الانشقاق والعمل الانقلابى وبضمان استمرار السلطة فى ذريّتها. وعلى التوازى من ذلك، انشغلت جمهرة الفقهاء والعلماء المسلمين بالشرور الجسام الناجمة عن العصيان المسلّح، التى لم يروا مايفوقها فى الشرّ سوى عبادة الأصنام والآثام الدينية الأخرى التى بمنزلة عبادة الأصنام. وتطورت على أيدى جمهرة الفقهاء مجموعة من القواعد حرصوا فيها على تجنُّب الخوض فى تلك المسألة الشائكة:مسألة الطرق المشروعة لولاية الحكم (أو اختزلوها إلى شكليّات عقيمة ).وأصبح مؤدّى هذه القواعد عملياً أنّ تولّى السلطة بحكم الأمر الواقع، بأى أسلوب كان، يعتبر سنداً كافياً للشرعية المستمرّة، وأنَ تحدّى السلطة محرّمٌ بمجرد أنّ تَثَبَّتَ أركانها إلاّ لأسباب خطيرة

جداً تنشأ في مجال الإيمان أو ما يعادله. وأنذرت هذه القواعد من يقوم بالعصيان المسلح بأقسى العقوبات في الدنيا والخسران المبين في الآخرة. وساد القول بأنه أيّاً كانت خطايا الحاكم ومظالمه (باستثناء فقد الإيمان أو العقل) فليس هناك هدف يعلو على الحفاظ على وحدة الأمة وتفادي الحرب الأهلية أو الأعمال التي قد تفضي إليها.

ولا حاجة إلى التذكرة بأنه لم يتسنَّ الحفاظ على وحدة الأمة (الأمة العربية ـ الجماعة الإسلامية؟) ولم يتسنَّ تجنُّب الحرب الأهلية. فلقد كانت قوى التشتت والانشقاق أقوى كثيراً من أن تحتويها سلطة الدولة المدعومة بالشريعة كما تفسِّرها الأغلبية المتوافقة. لكن الأثر الواضح الطويل الأمد للتجربة الأليمة التي مرَّ بها الإسلام في عهده الأول، تتمثَّل في ما يلي: أولاً، خلق تحيُّز راسخ لصالح الدولة الاستبدادية والحكم المطلق (فطاعة الإمام ـ الخليفة ـ واجبة كفريضة دينية مهما فعل ومهما قرَّر ما لم يَنْتَهِكْ علانية ركناً أساسياً من أركان الدين)؛ ثانياً، تثبيط همَّة الفقهاء والعلماء المسلمين حتى العصر الحديث ـ ما خلا استثناءً مرموقاً في القرن الرابع عشر هو ابن خلدون ـ عن التفكير في طبيعة السلطة ومحاولة استنباط قواعد تُرْسي معايير ومؤسسات قادرة على تنظيم سلطة الدولة ووظائفها انطلاقاً من مبدأ الشورى الإسلامي؛ ثالثاً، ونتيجة لذلك كلما أدلهمَّ الأفق بمظالم حكام طغاة غير أكفاء وتفسُّخ المجتمع بسبب افتقاره إلى مؤسسات سليمة للدولة، لم يكن لدى المصلحين والثوريين على حدٍّ سواء شيءٌ يذكر يقدِّمونه سوى الوعظ أو التحريض على العودة إلى البريق المتلألىء لعصر الخلفاء الراشدين الذهبي، بغضّ النظر عن الاحتياجات الفعلية للعصر أو تعذُّر أو عدم جدوى إحياء مجتمع كان يستمدّ بعض فضائله ومُثُله السلوكيّة من اعتماده على دولة رَيْعية، ثم لم يلبث فيضان الرَّيْع الجارف أن أطاح باستقراره بعد سنوات معدودات من قيامه رغم قربه الوثيق من عصر الرسالة.

ولقد عادت الدولة الرَّيْعية مرة أخرى بعد ثلاثة عشر قرناً، في هذا القرن العشرين، بفضل النفط لا بفضل الجزية والخَرَاج، عادت وسيطرت على الجزيرة العربية، ونبتت في مجتمعات عربية أخرى دولة رَيْعية من نوع مختلف،

جاءت بها ظروف أخرى، وحقّقت نتائج لم تخطر لأحد في حسبان، سواء من المصلحين أو الثوريين. لكن تلك قصة أخرى، تنتمي إلى الحاضر، وسوف نعود إليها.

**الأمويون:**

كان أول ما فعله الأمويون هو نقل العاصمة من المدينة إلى دمشق ـ وبذلك بدأت الجزيرة العربية بمعناها الدقيق تشهد فترة من التهميش والتفسّخ والتردّي، لم تتعاف منها حتى القرن العشرين. واستمرّ حكم الأسرة الأموية 89 سنة، من سنة 661 إلى سنة 750 ميلادية. وبعد عقدين من تسنُّمها سدّة السلطة العليا، بدأت حركة كبرى للتعريب في الأقاليم المفتوحة غير الناطقة بالعربية. وتمّ ذلك بصفة رئيسية من خلال إحلال اللغة العربية محل الفارسية واليونانية في دواوين الحكومة. وبالطبع لم يخْفَ مغزى هذا القرار على موظفي الإدارة المدنية «من أهل البلاد» الذين كانوا لا يزالون يزوِّدون هذه الدواوين بالعاملين ذوي الخبرة والكفاءة. وأعقب ذلك تغيير لغة باقي السكان، ما عدا إيران وتركستان وما وراءهما، وأجزاء معيَّنة من المغرب وإسبانيا واستبدلوا أيضاً بالعملات الذهبية والفضّية الرومانية والفارسية التي كانت لا تزال العملة القانونية في الدولة العربية عملةً عربية ـ وهو إجراء أدَّى الى حدوث أزمة حادّة مع الإمبراطورية البيزنطية. وكانت حرية التجارة هي القاعدة في هذه الدولة الجديدة المترامية الأطراف. وفي حين استعان الأمويون في أحيان كثيرة بعناصر من غير العرب وغير المسلمين في مناصب الثقة والمسؤولية؛ فليس هناك شكٌّ في أنّ زمام السلطة ظلّ في أيدي العرب بصورة حاسمة، ومن المرجّح أيضاً أن المصادر الرئيسية للثروة، التجارة وبالتأكيد المناصب ـ ولكن قد يضاف إليها أيضاً ملكيّة الأرض ـ قد انتقلت إلى أيدي العرب على نطاق واسع(12).

وليس من الصعب التوصُّل إلى الأسباب المباشرة لسقوط الأمويين كأسرة

---

(12) انظر: محمد ضياء الدين الريِّس: الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية، الطبعة الثانية، الفصل الثامن، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1961.

حاكمة، وإنْ كان لا ينبغي، كما سنرى، أن تقدَّم هـذه الأسباب كتفسـير لأفول نجم العرب، كأمة موحَّدة وطبقة حاكمة على حدٍّ سواء.

لقد وصل الأمويون إلى السلطة بفضل مسانـدة الجيوش العـربية التي كـانت متمركزة في سوريا، والتي كانت لا تزال منظَّمة على أساس قَبَـلِيّ، ولا تمثِّل عـلى الإطلاق كل التركيب القَبَليّ في الجزيرة العربية. وبالطبـع كان انتصـارهـم الذي أحرزوه بشقِّ الأنفس، انتصاراً عـلى قوات تنتمي إلى قبـائل أخـرى وأدّى ذلك إلى إحياء المنازعات القَبَلِيّة القديمة، التي لم تَكُنْ الوحدة القومية والدينية الجديدة قد استأصلت شأفتها تماماً. وجاء الفشل في وضع قاعدة للخلافة يقبلها ويخضع لها الجميع ويـدينون لهـا بالـطاعة (وهـو فشل استمـرٌّ يقضُّ مضاجـع كل الأسر الحـاكمة العـربية والإسـلامية ومعهـا دولها حتى العصر الحـديث) ليجرّ القبـائل العربية الرئيسية إلى مـزيد من المنـافسات القَبَلِيَّـة بل والصـدامات: فقـد جرت العادة على أن يستخلف الخليفة الأموي اثنين من أبنائه أو أكثر، عـلى التعاقب، لكن عندما كان الابن البكر يرث الخلافـة، كان يحـاول أن ينقلها من بعـده إلى أبنائه هو ولا يتركها لأشقائه. وسواء نجـح في ذلك أم فشـل، فإن هـذه المناورة عـلى السلطة كانت تتـطلّب إبرام تحـالفات قَبَلِيَّـة وتحالفـات مضادّة، ممـا أدى، خاصة في الجزء الأخير من الحكم الأمـوي، إلى نشوب مـواجهات مسلَّحـة. ولم يكن الأمـويون مجـرد أسرة حاكمـة دائمة الانقسـام ورَّطت القبائـل العـربيـة في انقساماتها فحسب، بل لجأوا أيضاً إلى لعبة خطيرة هي إثارة مختلف الفرق ضـد بعضها البعض، وكانوا كثيراً ما يقلبون ظهر المِجَنّ للقوَّاد الأقوياء الـذين كانت لهم قواعد قَبَلِيَّة قوية ـ وبذلك ضيَّقوا بصورة مستمرَّة قاعدة حكمهم.

وقـد قوبـل هذا الحكم منـذ البدايـة بمقاومـة الهاشميـين، وعنـدمـا سُحِقَتْ مقـاومتهم استمرّوا في إظهـار ضيقهم بهـا. والهـاشميـون هم عشـيرة الـرسـول المباشرة داخل قبيلة قريش، ومنهم جاءت قيادة حزب الفقراء والمتطهِّرين. وكلما زادت آثام الأمويـين زاد تحوُّل التيـار لصالـح الهاشميـين، خصوصاً في العراق وإيران، حيث أقامـوا تنظيـماً سرِّياً من الأنصـار، ولا سيما بـين القبائـل العربيـة المتوطِّنة حديثاً والتي أثار الأمويون سخطها. والتفَّ حولهم وأيدهم الكثيرون من

المسلمين الإيرانيين الذين أثار سخطهم الاتجاه «القومي العربي المتطرّف» للأمويين وإطلاقهم يد وجوه القوم من العرب في الاستيلاء على مساحات شاسعة من الأراضي الإيرانية، مستخدمين في ذلك مختلف الذرائع وشتّى وسائل الضغط. وكانت المحصلة النهائية هي سقوط الأسرة الأموية بعد هزيمتها في حرب أهلية أخرى، وتولّي العباسيين السلطة.

ولم يكن العباسيون هم الراية التي التفّت حولها الثورة ضد الأمويين واشتدّ ساعدها. كانوا فرعاً من الهاشميين رأوا فرصتهم وآغتنموها ـ تاركين أصحاب الثورة الشرعيين وقادتها الروحيين بعيدين عن الساحة، ومن بينهم الشيعة (أنصار آل البيت)، الذين ظلّوا يكوّنون الفرقة الرئيسية الثانية في الإسلام حتى وقتنا الراهن، وهم يمثّلون حالياً نحو 4,6 في المائة من مجموع السكان في الوطن العربي، ويتركّزون أساساً في العراق، ودول الخليج، وجنوبي الجزيرة العربية واليمن.

وكثيراً ما يُقال إن الحصار الاقتصادي الذي فرضته الإمبراطورية البيزنطية على الدولة الأموية، لعب دوراً هاماً في التعجيل بسقوط الأمويين. والواقع أنه لم يكن، لمدة تبلغ طوال نصف قرن، للصدامات المسلّحة بين الدولة العربية الجديدة والإمبراطورية البيزنطية تأثيرٌ يُذكر على تدفّق التجارة بين الشعوب التي كانت تعيش في الدولتين. لكنّ التدابير الاقتصادية القومية التي اتخذها الأمويون في الربع الأخير من القرن السابع، مثل سكّ عملة عربية، وتعريب لغة الدواوين، وفرض قيود معيّنة على التصدير. . . إلخ، أضافت بُعداً جديداً للحرب التي كانت تدور بين الحين والآخر بين الدولتين. وبعد انتصار البيزنطيين الحاسم في معركة بحرية أعادت لهم في سنة 747 السيطرة على البحر المتوسط، أصبح الحَظْرُ الذي فرضته بيزنطة على التجارة مع كل موانىء البحر المتوسط التي يسيطر عليها العرب أشدّ فعالية بكثير[13].

---

(13) انظر: ارتشيبالد ر. لويس: **القوة البحرية والتجارة في البحر المتوسط 500-1100 م.**، الفصل الثالث، مطابع جامعة برنستون، 1951.

Archibald R. Lewis: **Naval Power and Trade in The Meaditerranean A.D. 500-1100,** Chapter Three, (Princeton University Press, 1951).

ومن المحتمل أن الحصار المفروض، بتحطيمه وحدة البحر المتوسط التي كانت موضع الاحترام من قبل باعتباره ممراً بحرياً هاماً، خلق متاعب اقتصادية لسوريا ومصر، خصوصاً في الموانىء البحرية وحولها. وقد ورد أيضاً أن المنصور، الخليفة العباسي، قال عند اختياره لبغداد موقعاً للعاصمة الجديدة «هذا هو دجلة، ولا شيء يحول بيننا وبين الصين، إن كل ما يحمله البحر سيصل إلينا، وستأتي المؤن إلينا من الجزيرة وأرمينيا (القريبتين) وما يكتنفهما، وذلك هو الفرات يحمل إلينا كل شيء من سوريا (الكبرى) وما يجاورها»[14]، وبذا أظهر وعياً حاداً بأهمية تدفق التجارة إلى حاضرة الحكم (وإن كانت البضائع بصفة عامة، تصل في قدر كبير منها إلى العاصمة لا من خلال التجارة، وإنما كضريبة عينية).

لكن من المشكوك فيه كثيراً، أن يكون الحصار البيزنطي والانكماش المحتمل للتجارة العربية مع الغرب[15] قد أسهما بأي قسط هام، في سقوط الأمويين أو في نقل عاصمة الدولة العربية من دمشق إلى بغداد. فأيّاً كانت الأهمية التي اكتسبتها التجارة بين الشرق والغرب لدى الموانىء الغربية، فإنه لا مجال للشك في أن دور أوروبا الغربية في القرن الثامن كان هامشياً بالنسبة للاقتصاد العالمي ككل، وللعالم العربي الاسلامي بصفة عامة، إذ وجد هذا الأخير أنّ من الأجدى له (لمعظم الأغراض) أن يستكشف ويقيم شبكات تجارية واسعة مع الحضارات الأكثر تطوراً بكثير من الناحية الاقتصادية في جنوب شرقي آسيا وشرقيها، لا مع أوروبا. ويكفي لتوضيح هذه النقطة إلقاء نظرة خاطفة على خرائط العالم التي رسمها الجغرافيون العرب، الاصطخري، والبلخي، والمسعودي، في فترة متأخرة تصل إلى القرن العاشر، حيث تظهر الصين والهند

---

(14) أنظر: محمد ضياء الدين الريّس: المرجع المذكور، ص ص 405-406 (أورد نصّ الطبري).

(15) لم يكن الحصار لا عامّاً ولا محكماً. فقد أبقى البيزنطيون على ميناء طرابزون الواقع على البحر الأسود مفتوحاً للتجارة مع البلاد التي يحكمها العرب أو العابرة من خلالها. ومن المحتمل أن يكون الحصار قد ألحق خسائر بالموانىء الأوروبية غربي البحر المتوسط حيث أدّى إلى كساد عام في فرنسا وإلى خراب المدن الجنوبية في عصر شارلمان يفوق ما ألحقه باقتصاد الدولة العربية.

وأرض الـزنْج (السـودان) كبيرة جـداً في حين أنّ أرض الفـرنجة وحتى إسبـانيا موضوعة بعيداً في ركن غير ظاهر، ويشغل الجنـوب أحيانـاً النصف العلوي من الخـريطة بينـما ينزل الشـمال إلى النصف الأسفل. وبـطبيعة الحـال يتغيّر مـوطن التركيز إلى حدّ كبير عندما نصل إلى الإدريسيّ في القرن الثاني عشر، حين بدأت أوروبا تظهر في حجم لائق وقريب من المركز. وعلى أية حال، كما سنـرى، فإن التجارة ـ سواء في هذا العصر أم حتى في فترات لاحقة عندما غدت أعظم شأنـاً بكثير بين الشرق والغرب ـ قد لعبت في الدولة الإسلامية دوراً أقـلّ أهمية بكثـير كمصدر لإيرادات الدولة مما يفترض عادة في كثير من المناقشات المعاصرة.

وقد كان الأمويون قبـل الإسلام أمـراء التجارة في قـريش، في مكة وربمـا في مناطق كبيرة من الجزيرة العـربية. وعنـدما نصَّبـوا أنفسهم أسرة حاكمـة، أبدوا وعياً كبيراً بأهمية التجارة، وأنشأوا منطقة عملاقة للتجارة الحرة، بإلغاء الـرسوم الجمركية وغيرها من الحواجز داخل الإمبراطورية الجـديدة، خصـوصاً الحـواجز التي كـانت تفصل بـين الأقاليم البيـزنطيـة التي فتحت حـديثـاً والإمـبراطـوريـة الفارسية سابقاً. ومع ذلك، لم تكن مكـوس التجارة ولا الأربـاح التجاريـة هي التي مـلأت بيت المال، بـل كانت غنـائم الحرب هي التي تـدفَّقت ـ بنسب غير محدَّدة ومتغيِّرة في الغالب الأعم ـ بكميات هائلة في خزائن الدولة ومخـازنها، أولاً في المدينة ثم في دمشق، في وقت مبكر وبطريقة مفاجئة إلى حدّ لم يسمح بإنشـاء مـا يكفي من المؤسسات التـابعة للدولـة وإرساء مـا يكفي من التقـاليـد الكفيلة بالتعامل مع الوضع الجديد، الأمر الذي سبَّب نزاعاً ضخماً حول السيطرة عليها وتوزيعها. وقبيل نهاية العقد الأول من القرن الثامن، وصلت الموجة الثالثـة من الفتوحات العربية إلى حدودها الطبيعية، وبذلك نَضَبَ أوَّل مصدر رئيسي لثروة الدولة، وهو أسلاب الحرب. واستقرَّ حجم المصدر الرئيسي الثاني وهو الخَراج، وربمـا بدأ يتضـاءل: ففي كل عـام كانت أعـداد كبيرة من غـير المسلمـين تعتنق الإسلام، وكان هذا يعفيها من الجزية التي كان عليها أن تـدفعها ويُقلِّل ضريبـة الأرض (الخَراج) التي يدفعها المزارعـون. غير أن الأزمـة الاقتصاديـة التي حلَّت في أواخـر العصر الأموي كـانت أكثر من مجـرد أزمـة ألمَّت ببيت المـال (أو أزمـة ميزانية)؛ فلقد توغَّلت في كل جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعيـة، خصوصـاً

تلك المرتبطة بالأرض والزراعة، أي المصدر الرئيسي للثروة في ذلك الوقت- بل وفي كل وقت حتى العصر الصناعي الحديث- حيثما قامت إمبراطوريات كبيرة.

ونظراً لأن كثيراً مما حدث في أواخر عصر الأمويين تكرّر من جديد في أشكال مختلفة في فترات لاحقة، فقد يكون من المفيد أن نلقي نظرة عن كَثَب، ليس على الأزمة ككل في واقع الأمر (لأننا نفتقر كثيراً إلى المعلومات المطلوبة لذلك)، وإنما على الاتجاهات الرئيسية التي تبدو أنها تسبّبت فيها.

أولاً، ظهر اتجاه قويّ لدى الفلاحين الذين كانوا قد تحرّروا منذ وقت قريب بفضل الفتوح الإسلامية إلى ترك الأرض والهجرة إلى المدن القديمة أو التي أقيمت حديثاً. وتفصيل ذلك أن مساحات كبيرة جداً من الأراضي الزراعية كانت مملوكة قبل الفتح الإسلامي للأسر المالكة، أو للأشراف المقيمين في المركز الإمبراطوري أو الأقاليم، أو للمؤسسات الدينية، في كل من الأجزاء المفتوحة من الإمبراطورية البيزنطية وفي الإمبراطورية الساسانية التي أدمجت بأكملها في الدولة العربية الإسلامية الجديدة. وكان الفلاحون الذين يفلحون هذه الأرض قد تحولوا- من خلال عملية استنزاف كانت مستمّرة من قرون- إلى وضع الأقنان أو أشباه الرقيق. وقد غادر معظم ملاك هذه الأراضي أرضهم فراراً من الجيوش العربية الإسلامية الغازية ولم يعودوا أبداً مرة ثانية، وترك الفاتحون الأراضي نفسها لمن كانوا يعملون بها ليزرعوها فأصبحوا أحراراً، رغم أنهم كانوا مُلْزَمين بدفع الجزية والخَراج. وابتهج كثيرون منهم بحرية الحركة التي ظفروا بها حديثاً، فبدأوا يهاجرون إلى المدن القريبة.

ولم يكن الدافع الوحيد لهم إلى ذلك هو ممارسة حقّ اكتسبوه منذ قليل. فقد استولى الخلفاء الأمويون المتعاقبون على كثير من هذه الأراضي التي كانت تسمّى "الصوافي"، بدلاً من وضعها في "ملْكية الدولة" مثلما كانت تقضي القواعد التي أرسيت في عهد عمر، أو منحوها لأقاربهم وضباطهم وللأعيان ورؤساء القبائل الذين كان الخلفاء يريدون استمالتهم. ونظراً لأن الأرض المكتسبة حديثاً أصبحت ملكاً لمسلمين، فإن المُلاَّك الجدد كانوا يدفعون"الزكاة" فقط(عُشْر إيراد الأرض) بدلاً من "الخَراج" وكان يتراوح قدره بين مِثْلَيْ الزكاة وخمسة أمثالها

(إذ كانت الطرق المُتَّبَعَةُ آنذاك في حسابه شديدة الاضطراب، وكان مقدار الخَراج نفسه يتفاوت حسب الزمان والمكان والمنتج). وقد أدّى هذا التحوُّل إلى إفقار بيت المال وإثراء المُلاّك الجدد، لكنه لم يؤدِّ بالضرورة إلى تحسين الوضع الاقتصادي للفلاحين، لأنّ طبقة مُلاّك الأرض التي تكوَّنت حديثاً سرعان ما تعلَّمت وأتقنت، على الرغم من أصلها البدوي الغالب، كل الأساليب القديمة لاستغلال الفلاح.

وأدَّى ظهور ارستقراطية جديدة من ملاَّك الأرض (لم يكونوا جميعاً بالضرورة عرباً أو مسلمين) إلى نتيجتين هامتين: إحداهما اقتصادية يبدو أنها كانت عابرة، والأخرى اجتماعية وسياسية، وكان لها أثر أكثر دواماً. ذلك أن السنوات التي سبقت الفتح العربي الإسلامي مباشرة اتّسمت في الإمبراطورية الساسانية وبعض ولايات الإمبراطورية البيزنطية بانتشار الاضطرابات السياسية والعسكرية الخطيرة التي أوشكت أحياناً أن تفضي إلى الفوضى، وأدّت أيضاً إلى تصدُّع النظم المحكمة للريّ وللتحكُّم في المياه (وبالأخص في المنطقة التي يشغلها العراق حالياً وفي أماكن أخرى أيضاً)، وإلى تدهور الزراعة. فاقترح بعض حكّام الولايات العرب المستنيرين تنفيذ سلسلة من «الأشغال العامة» لعلاج هذا الوضع، لكنَّ الحكومة المركزية اعترضت على هذه المقترحات لارتفاع تكلفتها، وربما أيضاً للافتقار إلى الخبرة الإدارية، ومن ثمّ تدخَّل المشروع الخاص وتولاّها. وتُسَجِّل كتب التاريخ أمثلة لعدد من ذوي الأملاك الخاصة (أحياناً من الخلفاء والولاة الذين تصرَّفوا بصفتهم مُلاَّكاً للأرض) الذين «حفروا أنهاراً جديدة»، واستصلحوا مساحات شاسعة من الأرض البور، وجنوا محاصيل ضخمة مكَّنتهم من التأثير على أسعار السوق. وقدّرت التكاليف بملايين الدراهم. لكن من المرجَّح أن كثيراً من العمل الذي كان مطلوباً لهذه الأشغال كان يُؤَدَّى سخرةً، أو يُدفع عنه أجرٌ يقلّ كثيراً عن «سعر السوق» ولا بدَّ أن تكون هذه التصرُّفات قد زادت كثيراً أعداد الفلاحين الذين كانوا يهجرون الأرض بحثاً عن حرية أكبر في المدينة.

وكان التطوّر الثاني والأهم الذي نجم عن استيلاء العرب على الأرض في

المناطق المفتوحة كملكيَّة خاصّة لهم، هو التعجيل بإضعاف الروابط والمؤسسات القبَليَّة، وهي العملية التي استهلَّها ـ وإنْ لم يتمّ إنجازها أبداً بصورة كاملة ـ الإسلام عند ظهوره مع تركيزه على «الأمة» على حساب القبيلة أو العشيرة. ذلك أن زعماء القبائل، وليس السواد الأعظم من أفرادها، هم الذين اغتنموا فرص امتلاك مساحات كبيرة من الأرض. وعندما أصبحوا يعيشون في ظلّ الحكومة المركزية وحمايتها، بدأوا يتنصَّلون من التزاماتهم ومسؤولياتهم القبَليّة، وأصبحوا أكثر وعياً وتأثُّراً بحقوقهم وامتيازاتهم الجديدة باعتبارهم مُلّاك أرض يتعاملون مع قوة عاملة يجهلون هوية أفرادها، بدلاً من الارتباط القديم بشبكة الجيران والأصدقاء والأقارب الفقراء الملحفين في المطالب. وصفوة القول: إن عملية «تكوين الطبقات» اكتسبت قوة دافعة كبيرة جديدة في ذلك المجتمع الذي توطَّد واستقرّ حديثاً.

وقد حدثت ردود أفعال كثيرة لهذه التطوُّرات في شتَّى مستويات الدولة والمجتمع. من ذلك أنَ الحجاج، الذي كان والياً شديد البأس عديم الضمير على المنطقة الوسطى من العراق (حكم لمدة عشرين سنة متتالية، معظمها في بداية القرن الثامن ـ من سنة 75 إلى سنة 95 هجرية)، اتَّخذ ثلاثة تدابير لها دلالتها البالغة على واقع الأمور في عصره:

أ) أعاد فرض الجزية على الذين اعتنقوا الإسلام حديثاً، بخلاف تعاليم الإسلام الصريحة،

ب) أعاد فرض الخَراج على الأراضي التي كانت تُعتبر خاضعة لضريبة «الزكاة» الأخفّ وطأة بكثير لأنها أصبحت مملوكة لعرب مسلمين،

ج) حظر انتقال الفلاحين من قراهم الى المدن واتَّخذ خطوات فعّالة لإعادة كثيرين ممن هاجروا قبل الحظر إلى قراهم.

ولم تقبل هذه التدابير دون مقاومة. فتعدّدت الثورات ضد الدولة وحكومات الأقاليم. ففي العراق، كان من فواتح مثل هذه الثورات، إحراق سجلّ الأراضي لمحو كل إشارة إلى أن أراضي معينة ـ يملكها العرب حينذاك ـ كانت في الأصل أراضي «خراجية». ومن الواضح أنّ ملّاك الأرض هم الذين قادوا مثل

هذه الثورة. ولكننا نقرأ أيضاً فى كتب التاريخ أن كثيرين من مُلاّك الأرض اعتادوا بناء "قلاع" فى ممتلكاتهم. ويحتمل أنهم فعلوا ذلك لحماية أنفسهم من ثورات الفلاحين.

وفى مرات نادرة، وفقاً لشخصية الخليفة نفسه (وإنْ كان ذلك يعكس أيضاً كما فى حالة الخليفة عمر بن عبد العزيز مشاعر من بايعوه خليفة) اتّخذت بعض التدابير للحد من هذا الابتعاد عن تعاليم صدر الإسلام وممارساته القائمة على المساواة، بل وللعودة إلى هذه التعاليم والممارسات. من ذلك أن الخليفة عمر بن عبد العزيز (عمر "الثانى"-من سنة 717 إلى سنة 720)، أكّد مجدداً:

أ) أن أى مسلم، مهما كان اعتناقه للإسلام حديثاً، لا يدفع "الجزية".

ب) أن كل أراضى الخَرَاج ملكيّة عامة للأمة، وبالتالى لا ينبغى إعفاؤها من دفع "الخراج" (وهو فى واقع الأمر الريع ) حتى لو أصبحت لسبب أو آخر ملكيّة خاصة لأفراد من المسلمين. ولكى يكون متسّقاً ومنطقياً مع نفسه قضى بأنه ابتداءً من سنة 100 هجرية لا يجوز بيع أى أراضٍ خراجية لمسلم. بل إن يزيد الثالث، وهو خليفة مثالى آخر حكم لمدة ستة شهور فقط فى عام 744، ذهب إلى مدىً أبعد فحظر حفر القنوات وبناء القلاع، وذلك فى محاولة واضحة، وإنْ لم تكن مُجدية، لمقاومة نمو الملكيات الكبيرة للأرض.

ولم تستطع مثل هذه التدابير- وكانت قليلة ومتباعدة- أن توقف أبدا الاتجاه العام نحو تركُّز ملكيّة الأرض وزيادة استغلال الفلاحين وهروبهم. وأدّى هذا، إضافة إلى الاضطرابات الأهلية فى ولايات مثل مصر وخراسان وعدم الاستقرار السياسى فى قمة السلطة، إلى مزيد من الانخفاض فى خراج الأرض الذى تحصّله الدولة. ويحتمل أنه أدّى إلى اضطراب كبير فى الإنتاج الزراعى. وإذا كانت الظروف الاقتصادية قد لعبت دوراً فى سقوط الخلافة الأموية، فإنه ينبغى البحث عنها فى هذه المجالات وليس فى مجال الضغوط الخارجية والتجارة الدولية.

## العباسيون ونهاية الحكومة المركزية في الدولة العربية:

اعتمدت الدولة الجديدة في الإطاحة بالأمويين ليس فقط على معارضيهم من العرب، بل أيضاً على عناصر من غير العرب، ولا سيما من الفرس؛ فقد حاربوا الدولة الأموية بالسلاح وبتنظيم متفوِّق وبمبدأ عدم التمييز الذي كانوا يؤمنون به، لذلك كان من الطبيعي أن تفقد تلك الدولة الجديدة تدريجياً طابعها العربي الغالب وحماسها القومي العربي وأن تدعِّم بدلاً من ذلك الجانب العالمي للإسلام. هكذا ضاعت الفرصة التاريخية الأولى لظهور العرب كأمة واحدة وضمان بقائها. لكن ذلك كان أمراً محتوماً: إذ لا يمكن أبداً بناء أمة على أساس الرَّيْع المنتزع من شعوب أخرى. وحتى عندما حوَّل العرب انتباههم إلى الأنشطة الإنتاجية، بصفتهم مديرين في الدولة أو مُلَّاك أراضٍ أو أصحاب مشروعات، فقد كان عددهم ضئيلاً جداً في الإمبراطورية الشاسعة التي فتحوها بمثل هذه السرعة، والتي تطلَّبت مرور بعض الوقت قبل أن تصبح ولاياتٌ هامة منها على درجة من التعريب تكفي لاندماجها في التيار الرئيسي للأمة العربية. والواقع أن ما حدث هو العكس: إذ اندمجت الأمة العربية الناشئة في التيار الرئيسي للإسلام الكوزموبوليتي، في أمة الإسلام بالمعنى العقائدي لهذا الاصطلاح لا بمعناه التاريخي.

ورغم ذلك، تظلّ للدولة العباسية أهميتها بالنسبة إلى «إشكاليتنا» الحاليَّة، لأنه عندما تفكّكت في النهاية الإمبراطورية التي كانت تحكمها دولة العباسيين إلى ما يزيد على عشر دول هي دويلات مستقلة من الناحية الفعلية، وكان البعض منها قد استعرب حينذاك بصورة كاملة، انتقل إلى تلك الدول والدويلات كثير من السمات الرئيسية للدولة الأم ومجتمعها. ولذلك، فإن أي بحث عن سبب عدم تجاوز المجتمعات العربية أو المستعربة القائمة في الأقاليم والأمصار مستوى التنمية الاقتصادية الاجتماعية الذي بلغه المجتمع العباسي أو عن سبب فشلها في أن تعيد تجميع نفسها في دولة عربية متميِّزة أو اتحاد من الدول العربية، ينبغي أن يبدأ بالنظر عن كَثَب في تركيب المجتمع والدولة في عصر العباسيين.

لم يتمّ انتقال العرب من وضع الهيمنة في الدولة وداخل المجتمع إلى وضع

عاديّ أقرب إلى حالة غيرهم دون مقاومة، سواء فى داخل الأسرة الحاكمة الجديدة أو خارجها. لكن هذا لم يكن أهم ما واجه الدولة الجديدة. فقد ظلّت العوامل الرئيسية التى أضعفت الأمويين للغاية وأدّت فى النهاية إلى سقوطهم (وخصوصاً الفشل فى خلق إطار دستورى ومؤسّسىّ مستقرّ يحظى بالمصداقية لممارسة سلطة الدولة وتوزيعها ونقلها) قائمة وفعّالة فى عصر العباسيين. وخلافاً للأمويين الذين كانوا، بحكم انتسابهم الأول إلى التجارة، على درجة كبيرة من الصقل الدنيوى، حاول العباسيون بوعى أن يؤسّسوا مشروعيّتهم على أسس دينية وأن يغلّفوا حكمهم المطلق برداء دينى ثيوقراطى. ومع ذلك، فالمرجّح أن العوامل الاقتصادية لعبت فى تقويض سلطة العباسيين دوراً أكبر وأمضى أثراً من دورها فى سقوط الأمويين- متجلياً فى قالب عقائدى، فقد كان هناك أيضاً فرق بارز: هو أن التفرقة القومية فى زمن الأمويين بدت كما لو كانت القوة المحركة لكثير من قلاقل العصر وما ثار فيه من عصيانات مسلحة وحروب أهلية؛ أما فى زمن العباسيين فإن الصراع الاقتصادى يتجلى تدريجياً لعيوننا المعاصرة كصراع طبقى فى الجوهر. ذلك أمر متوقع، فى ضوء زيادة تبلور الطبقات، الناجم عن حدوث تطوّر أكبر فى قوى الإنتاج فى العصر العباسى.

وكان، كما سلف البيان، فتح أراضٍ جديدة يحدث على نطاق أضيق فى زمن العباسيين- بالقياس إلى ما كان يحدث فى زمن الخلفاء الراشدين أو الأمويين، وكان فى الواقع مقصوراً على مناطق البطاح والسهوب شبه الجرداء فى آسيا الوسطى، وبذلك قلّ إلى أقصى حدّ الدور الذى كانت غنائم الحرب تلعبه فى ملء خزائن بيت المال. كما أنّ التحول المستمرّ للشعوب التى تعيش فى الأراضى المفتوحة إلى الإسلام زاد من انخفاض عائد الجزية، وكذلك عائد فرق الريع الذى كان غير المسلمين يدفعونه زيادة عن المسلمين. وفى أوائل العصر العباسى، أمكن تعويض الفرق والزيادة عليه بفضل الاهتمام الأكبر الذى أولاه الخلفاء العباسيون وولاتهم فى الأمصار لمشروعات استصلاح الأراضى، وأشغال الرى..إلخ،مما زاد الإنتاجية الزراعية بصفة عامة وجعل فى الإمكان المطالبة بدفع مزيد من الإيجار، وكذلك بفضل أساليب أكثر فعالية وأشدّ قسوة فى

تحصيل الإيجار. وبعبارة أخرى، لقد حلّت التنمية الكثيفة لأقاليم مستقرّة وزيادة استغلال السكان، محل اكتساب بلدان جديدة وإخضاع الشعوب.

ومن المألوف في الكتابات المعاصرة التي لا تقولب العرب كرعاة بدو، أن ينظر إلى الحضارة العربية في أَوْجِها، في العصر العباسي الأول، بوصفها حضارة تجارية في الجوهر. فقد كانت مكّة، مهد الإسلام، مركزاً متميّزاً لتجارة العرب فيما بينهم وللتجارة مع البلاد البعيدة، ولم يخرج من قريش رسول الله فحسب، بل خرج منها أيضاً تجار الجزيرة العربية العظام. إن القرآن الكريم والسُّنّة يُحلّان التجارة، وقد مجّدت الشريعة الإسلامية حرية التجارة وحلّل الفقهاء بتفصيل كبير مختلف المعاملات التجارية. وشهد العصر العباسي الأوّل توسعاً كبيراً في التجارة الداخلية ـ داخل منطقة التجارة الحرة الإسلامية الشاسعة ـ وفي التجارة الخارجية، وإنْ جرت هذه أساساً في اتجاه شرقي آسيا وجنوب شرقيها حيث كانت توجد منتجات كثيرة صالحة للإتّجار فيها، وليس في اتجاه الغرب والشمال الغربي، حيث كانت التجارة في الغالب من نوع كولونيالي ـ وهامشي ـ يجلب للمركز، أي للدولة الإسلامية، مواداً أولية في الأساس، مثل الخشب والحديد، أو العمل الرخيص في شكل عبيد. وعلينا أن ننتظر حتى القرنين الحادي عشر والثاني عشر وما بعدهما لنرى أوروبا الغربية وقد بدأت تعرض وتطلب المزيد، في حين يصبح العالم الاسلامي ليس فقط مركزاً كبيراً للاستيراد من الغرب والتصدير إليه لحسابه الخاص، وإنّما أيضاً طريقاً للمرور بين الغرب الآخذ في النهوض والشرق والشرق الأقصى الحقيقيين. وبالطبع، هناك دائماً قصة السندباد تاجر ألف ليلة وليلة، هذا إنْ كان شخصٌ بهذا الاسم قد وُجِد في يوم ما، وهناك أيضاً ابن بطوطة الرحّالة الشهير الذي عاش في عصر لاحق، ولم يكن يأنف من العمل بالتجارة فيما بين فترات ولايته المناصب العليا في مختلف العواصم الإسلامية، وكلاهما يؤكّد صورة العربي كتاجر.

لكن هذه صورة أحادية الجانب شوّهتها عيون الحضارة الغربية التي جاءت في عصر جدّ متأخّر، وكانت تعتبر أن العالم الإسلامي، عندما لم يكن يشكل تهديداً لها، هو في الأساس إما معبر وإما عقبة على طرق التجارة مع المناطق

الشاسعة والمأهولة في الشرق والشرق الأقصى. وفي الحق فإنه إذا كانت مكة مركزاً تجارياً، فإن المدينة، أول عاصمة عربية، كانت في الجوهر مجتمعاً زراعياً. إن عدداً كبيراً جداً من الصور القرآنية مستمدٌ من ميدان الزراعة، وقد أولى الفقهاء المسلمون اهتماماً كبيراً لتحليل علاقات الإنتاج في ميدان الزراعة وصياغة إطار قانوني لها، مثلما فعلوا في التجارة؛ ففي كتاب (الخَرَاج)، الذي كَلَّف الخليفة العباسي هارون الرشيد في القرن الثامن القاضي أبا يوسف يعقوب بن إبراهيم بتأليفه، وأصبح منذ ذلك الحين أعظم نصٍّ إسلامي يبحث في إيردات الدولة، كُرِّس فصل واحد فحسب لما يمكن أن يسمى الآن الرسوم الجمركية وضريبة المبيعات، مقابل ثمانية عشر فصلاً كُرِّست لمختلف أشكال ضريبة الأراضي وملكية الأرض وما إلى ذلك، وقد سجَّل لنا المقريزي[16] أنه في زمن الفاطميين، الذين فعلوا الكثير لتشجيع التجارة الداخلية والدولية، بلغ عائد الضرائب غير المباشرة كلها في مصر (وقد ذكر بضع عشرات منها، بأرقام محددة لكل منها) مائة ألف دينار في العام، في حين أننا نعرف من مصادر أخرى أن حصيلة ضريبة الأرض في ذلك العصر، بلغت مليوني دينار[17].

ومن ثَمَّ ينبغي إيلاء اهتمام وثيق لما حدث في الزراعة، وبصفة أعمّ في الريف، إذا أردنا فهم مصير العصر العباسي وما خلّفه من تراث. وفي الأساس، فإن السؤال الذي ينبغي توجيهه هو: أي نمط، أو أنماط، من الإنتاج وُجِدَ أو تطوَّر في تلك الفترة؟

لقد رأينا أنه منذ وقت مبكر جداً، في زمن عمر، نشب جدل ساخن حول مصير الأراضي المفتوحة، وأن عمراً قضى بأنه لا ينبغي توزيعها كغنائم حرب على الفاتحين، بل يجب أن تظلّ في أيدي مُلّاكها، الذين يتعينّ عليهم أن يدفعوا عنها خَرَاجاً سنوياً، وهو عملياً نوع من الريع، إلى الدولة العربية. وفيما بعد فسرَّ الفقهاء ذلك الحكم بأنه يُنْشِئ ملكية الدولة للأرض. واستمرت عدة

---

(16) **الخطط**، المجلد الأول، دار صادر، بيروت، ص104.

(17) حسن إبراهيم: **تاريخ الإسلام**، المجلد الثالث، الطبعة الحادية عشرة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1984، ص346.

مناقشات أخرى تتعلّق بضريبة الأرض، تدور بين الفقهاء حول ما إذا كان ينبغي تحصيلها في شكل نقدي أو عيني وبأي مقادير (مطلقة)، ونِسَب (مع مراعاة نوعية التربة، وطريقة ارتوائها، وإسهام الدولة، ونوع الغلّة وكمّيتها، الخ). وكان من أهم موضوعات الجدل الذي ثار ما إذا كان ينبغي تقديرها على أساس فردي أو جماعي (مجموع أهل القرية أو المجتمع المحلي). وكانت الحُجَّةُ التي ساقها الفقهاء للأخذ بأسلوب فرض الضريبة جماعياً هو أن التقدير الفردي حسب ما تغِلّه الأرض فعلاً يحابي الفلاح الكسول، الذي قد يرغب في التهرب من الضريبة بأن يخرج تماماً من النظام، ويعاقب المجتهد الذي سيكون عليه أن يدفع أكثر كلما أنتج أكثر. ومع ذلك، فمن الواضح أن الدافع الحقيقي وراء تقدير الضرائب بصورة جماعية كان يتمثّل في ضمان عائد ثابت من أي بقعة معيّنة والضغط على مجتمع القرية ليبقي على قوته العاملة ثابتة. وكان المبدأ نفسه مطبّقاً في الإمبراطورية الرومانية. ولم يؤدِّ إلى الحفاظ على قوة العمل ثابتة، بل أدّى إلى قيام العناصر الأقل تمتُّعاً بالحماية بهجرة الأرض أفواجاً على نطاق واسع، وبذلك زاد عبء الضرائب على الأغنياء والأكثر يُسْراً وأصابهم الفقر بدورهم. وأدّى هذا إلى تطوُّرين آخرين هما: اختفاء الطبقةالوسطى في الريف وقيام الدولة بفرض تدابير تقيِّد الفلاح بالأرض، أي ظهور الرّق. وعلى أية حال، فإن فرض الضريبة الجماعية لا يفترض بالضرورة زراعة الأرض على المشاع أو حتى امتلاك الأرض على المشاع أو عدم وجود الملكيَّة الفردية للأرض.

وعندما جاءت قبائل الأتراك بعد ذلك بسبعة قرون وأقاموا دولتهم الإسلامية العثمانية وفرضوا حكمهم على كثير من الأقاليم العربية، لم تكن الملكيَّة الخاصة للأرض نظاماً معروفاً في تقاليدهم فادَّعوا أن الأرض الزراعية مِلْكٌ للسلطان وحده وابتدعوا نظماً شتّى لفرض وتحصيل ضريبة جماعية على الأرض، ثمّ حدثت تطورات مماثلة في فارس في عهد الصفويين وفي الهند في عهد المغول ـ عندئذ كان الأساس قد أُرْسي لكي يظهر بعد قرون طويلة مفهوم نمط الإنتاج الأسيوي كتفسير دائم وشامل لوجود القاعدة الإنتاجية «الراكدة» التي قامت عليها كل المجتمعات تقريباً خارج أوروبا الغربية، مع إضافة المنشآت المائية الكبرى كفضلة زائدة كلما كان ذلك مناسباً لإضفاء المصداقية على هذه النظرية.

وحقيقة الأمر أن هذه النظرية لا تقف على قدمين، بالنسبة للفترة قيد المناقشة في العالم العربي الإسلامي، وربما في المناطق الأخرى والفترات الأخرى كذلك. فقد أصبحت أراضٍ معينة مملوكة للدولة نتيجة للفتوحات العربية ومصادرة أراضي الأسر الحاكمة وغير الحاكمة أحياناً، مثل ممتلكات الأسرة الفارسية الحاكمة، ثم ممتلكات الأمويين عندما هُزم هؤلاء، أو ممتلكات كبار الموظفين الذي اتّهموا بخيانة الأمانة وسوء التصرف في الفترة الأولى، أو زالت عنهم الحظوة لسبب أو لآخر في فترات لاحقة. ولما كان التمييز بين ملكيّة الدولة أو ميزانيتها وملكيّة الحاكم وميزانيته قد أصبح غامضاً مع نهاية عصر الخلفاء الراشدين ثم زال تماماً، فقد آل كثير من هذه الأراضي إلى ملكيّة خاصة لأبناء الخليفة أو أقربائه، ولكبار الموظفين الآخرين والمحظيات، إلخ. وظلّت الأرض التي يدفع عنها الخراج والتي كانت بأيدي الشعوب التي فتحت بلادها، في حوزتهم، وكانت من الوجهة العملية ملكيّة خاصة لهم من كل الوجوه - أي أنه كان يمكن بيعها وتوريثها وتأجيرها... الخ. وبدأ العرب أنفسهم يتملّكون الأرض في البلاد المفتوحة بكلّ الطرق المعتادة لاكتساب ملكيّة الأرض، أي بالشراء من ملّاكها السابقين، والاستصلاح (بشرط أن تعود إلى الملكيّة العامة إذا تركت دون زراعة لعدد معيّن من السنين)... وابتكرت طرق أخرى «غير معتادة» للحصول على الأرض، غير معتادة فقط بالمعنى القانوني الأخلاقي، لكنها استخدمت في مجتمعات أخرى كثيرة (مثلما حدث في المراحل الأخيرة من الامبراطورية الرومانية) كانت تمرّ بظروف مماثلة. وقد بدأ ذلك في ظلّ الأمويين، لكنه اكتسب قوة دفع في ظلّ العباسيين، في المقام الأول لصالح البيروقراطية الحاكمة ووجوه القوم المحليين من العرب وغير العرب. وهناك ثلاث آليات لها أهمية خاصة هنا:

(أ) «الإلجاء»: وهو متطابق تقريباً مع نظام «الرعاية» أو الْتِماس الحماية الذي كان يُمارس في كل من الإمبراطوريتين الفارسية والرومانية. وفي هذا النظام يلتمس مالك الأرض حماية الحاكم أو الوالي المحلي أو أحد الوجهاء المحليين من مبالغة جابي الضرائب في فرضها، وينتهي به الأمر إلى نقل حق الملكيّة إلى حاميهِ - وهو إجراء يحرمه من أرضه دون أن

يزيح عن كاهله بالضرورة، عبء الضرائب تماماً.

(ب) "الإيغار": وبمقتضى هذا النظام يتخطّى مالك الأرض السلطة الإدارية الهَرَميَّة لجباية الضرائب، ويدفع ضرائبه للخليفة مباشرة أو يُعْفَى منها كليًّا أو جزئياً. ومن المحتمل أن يكون هذا النظام قد بدأ باعتباره فترة إعفاء ضريبي لتشجيع مشروعات استصلاح الأراضي أو إسداء معروف لرجال الحاشية وأشباههم، لكنه سرعان ما تطوَّر إلى أسلوب لجمع ملكيَّات ضخمة من الأراضي.

(ج) "التَّقَبُّل": وفي هذا النظام يعطى الالتزام بجباية الضرائب- بالمزاد العلني أحياناً- في مناطق معيَّنة إلى أيّ شخص يلتزم بأن يدفع مقدّما أكبر مبلغ لضريبة الأرض. والعيب الواضح في هذا النظام هو أنه يُطلق يد "المتقبِّل" في الضغط على ملاَّك الأرض أو زُرَّاعها من أجل استرداد ما دفعه من قبل وتعظيم نصيبه من الرَّيع . وهناك نتيجة أبعد مدى، هي أنه بمرور الوقت كان المتقبِّل يورِّط نفسه في عمليات الإنتاج : مثل إصلاح القنوات ، وتوزيع البذور ، واختيار المحاصيل التي يتعين زراعتها ، وقد يتورط في تسويق جزء من المحصول على الأقل. وربما أدَّى هذا إلى زيادة الإنتاجية في المراحل الأولى، لكنه قوَّض أيضاً حقوق ملكيَّة المالك أو الحائز ، وكان في الواقع خطوة على الطريق نحو تأكيد حقوق الدولة الحقيقية ، لا الإسميَّة فقط ، في ملكيَّة الأرض . وبما أن المتقبِّل كان يحصل على ترخيص بجباية الضرائب لفترات قصيرة تبلغ ثلاث أو أربع سنوات ولم يكن الامتياز وراثيا، فإن النتيجة الصافية لهذا النظام لم تتمثَّل فقط في زيادة الضغط الضريبي على ملاَّك الأرض وزُرَّاعها ، وتدمير الطبقة الوسطى في الريف، وزيادة الهروب من الأرض إلى المدن الكبيرة، وإجبار الدولة على اتخاذ تدابير لإعادة الفلاحين الآبقين إلى قراهم ثم تقييدهم بالأرض ، بل تمثَّلت أيضاً في تقويض مبدأ الملكيَّة الخاصة في الأرض وتقليص فرص التطور الرأسمالي تبعاً لذلك في الزراعة. وقد أدان الفقهاء المسلمون نظام "التَّقبل" لأسباب تتعلَّق

بالعدالـة ولأسباب اقتصـادية[18]. ولمـا أدركوا أنهم كـانوا يسبحـون ضد التيار، حاولوا وضع معايير ومبـادىء إرشاديـة للحدِّ من تجـاوزاته. لكن كـل هذا عصفت بـه عملية التفسُّـخ الكـاسحـة التي كـانت تقـوِّض في الوقت نفسه سلطة الدولة المركزية.

إن هذه الآليات الثلاث المفضية إلى تـركيز ملكيَّـة الأرض في أيادٍ أقـلّ فأقـلّ وظهور طراز ملكيَّة الضياع الشاسعة (عـلى الرغم من التـأثيرات المفتّتـة لقواعـد المواريث في الشريعة الإسلامية)، وإلى تقـويض الطبقـة الوسـطى الريفيـة وإلى طمس معالم الملكيَّة الـرأسـمالية في الأرض، ليست سوى مـا تعنيه هـذه الكلمة بالضبط: إنها مجرد آليات يحتاج ظهورها وفعاليّتها إلى مزيد من التفسـير. ويجب أن يُلاحظ أيضاً أن الجمع بين تلك الآليات بالطريقة السابقة قـد يُعطي صـورة مبسّـطة على نحـو مضلّل للعملية التـاريخية المعقَّـدة التي امتدَّت أكـثر من قرن، وشملت أقاليم ذات ظروف متباينة لأقصى حدٍّ، لها خلفيات اقتصادية اجتماعيـة تـاريخية مختلفـة. ومع ذلـك، ما زال من حقنـا التساؤل: لماذا لم تنشأ رأسـمالية زراعية قوية في الدولة الإسلامية الموحَّـدة الشاسعـة إبَّان العصر العبـاسي الأول (من سنة 750 إلى سنة 847 ميلادية)؟.

إن هذا السؤال وارد لأنه في كل مكان داخل الإمبراطورية، بسـوقها الكبـيرة الحرَّة الموحَّدة تقريبـاً، كانت البضـائع قـد أصبحت سلعاً، وأصبـح الاقتصاد، الـطافي فوق دفق مستمـرّ من الـذهب والفضـة من داخـل الإمـبراطـوريـة ومن خارجها، اقتصاداً نقدياً إلى حدّ كبير. وكانت قد استحدثت مبتكـرات هامـة في الزراعة ترجع بدرجة كبيرة إلى نقل سلالات نباتية وأساليب زراعيـة من منطقـة أو إقليم إلى غيره، وتحقّق بعض التقدُّم التكنـولوجي في أسـاليب الرَّيّ ـ بصفـة رئيسية ـ عن طريق الابتكار أو النقل، ودخلت المحـاصيل النقـدية التي تتـطلّب عملاً كثيفاً شاقّاً الملكيَّات الكبيرة. وفي جنوب العراق، حيث كـان يُزْرَعُ قَصَبُ

(18) انـظر: على سبيـل المثال، كتـاب أبي يوسف: الخـراج، الطبعـة الثالثـة، المطبعـة السلفية، القاهرة، 1382 هجرية، ص 105.

السُّكَّر على نطاق واسع، استخدموا قوة عمل العبيد المستورد من مناطق أخرى[19].

ومن المهمّ أيضاً مناقشة موضوع تطور ـ أو عدم تطور ـ الزراعة الرأسمالية، ليس بسبب دورها في تزويد سكان الحَضَر بالغذاء والمحاصيل الصناعية أو تزويد مُنَظِّمي المشروعات بما يناظرهما، أي بالفائض النقدي الضروري للتراكم، لأنه في الاقتصاد العربي الإسلامي لذلك العصر لم يكن هناك نقص في أي منهما. وإنما ترجع أهمية المناقشة إلى أنه لو كان قد حدث تطور رأسمالي في الزراعة، فربما كان جزء كبير من الفائض الذي كان يُوَجَّه للمدن ويُبَدَّد على الاستهلاك الترفي قد استُخدم في التوسُّع في الإنتاج الزراعي إلى مدى أوسع على أساس رشيد وأكثر استقراراً، ولأنه لو وجدت آنذاك بورجوازية ريفية راسخة لكان ذلك قد حقَّق الاستقرار الاقتصادي والسياسي للمجتمع العربي المسلم في تلك الحقبة، بل وربما كان قد زوَّد البورجوازية الحضرية التجارية بذلك النوع من الحلف السياسي الذي كانت تحتاجه لمواجهة حكم الطغيان، طغيان الخليفة والحاشية أولاً، ثم طغيان الطائفة العسكرية التي حلَّت محلهما كما سنرى.

ومن المحتمل أن عاملين، ما زالا متفشِّيَين في العالم العربي حتى العصر الحديث، قد أسهما في عرقلة تطور العلاقات الرأسمالية، في الريف والمدينة على السواء. فالعلاقات الرأسمالية علاقات تعتمد بصفة خاصة على الالتزامات التعاقدية، ويقتضي هذا وجود مجموعة من قواعد القانون المدني المُحْكَمَة والمحَدَّدة، وهيئة قضائية مستقلة يعتمد عليها. ولكن واقع الأمر هو أنه، وإن كانت الشريعة الإسلامية قادرة، كما رأينا فيما تقدم، على أن تتواءم بسهولة مع كل أنواع العلاقات الرأسمالية، بما في ذلك الملكيَّة الرأسمالية في الأرض، لم تكن هناك سلطة لها الكلمة النهائية تستطيع أن تُحَدِّد دون لَبْس ما هو حكم القانون في أي موضوع تفصيلي: ولقد تُرِكت المسألة لتفسير الفقهاء الأكْفاء ذائعيّ

(19) بيري أندرسون: أصول الدولة الاستبدادية، طبعة 1979. وقد تُرجم من هذا الكتاب بحثان نُشرا بعنوان دولة الشرق الاستبدادية، ترجمة عمر نظمي، مؤسسة الأبحاث العربية؛ أنظر بوجه خاص ص ص 75-82.

الصِّيت، وكثيراً ما كان هؤلاء يختلفون فيها بينهم، وكان من الطبيعي أن تتأثَّر تفسيراتهم بالزمان والمكان اللذين يعيشون فيهما، وبتوجُّهاتهم الطبقية، وبعوامل أخرى. وقد أوجد هذا قدراً من عدم الاستقرار والوضوح في القاعدة القانونية لم يكن ليساعد على خلق علاقات رأسمالية. وحتى في حالة التّغلُّب على عدم الاستقرار المذكور (بنص الطرفين المتعاقدين مثلاً على اعتناقهما مذهباً فقهياً محدداً)، فلم تكن هناك مؤسسات تضمن دائماً أن الشريعة ستُطَبَّق بشكل محايد على كل المتعاملين. فقد كان القضاة يستمدّون سلطتهم بالتفويض من الخليفة، وكان في الإمكان عزلهم وعقابهم بطرق أخرى بكلمة منه. وفي حين يحتفظ التاريخ الإسلامي بمركز الشرف لعدد من القضاة الذين تصدّوا في ظروف صعبة إلى أقصى حدّ لأعلى سلطة في البلاد، ولقضاة آخرين قاسوا سنوات طويلة من السجن لرفضهم ولاية منصب القضاء، فلا شكَّ أنه في أوقات أقلّ ازدهاراً بالبطولات لم يكن لدى الأفراد العاديين ما يحميهم، فلا قانون موحَّد، ولا هيئة قضائية متدرِّجة ومستقلّة، ولا شعور قوي بالتضامن الطبقي أيضاً، ومن ثمَّ لم تكن لديهم فرصة تذكر لحماية حقوقهم القانونية من بطش الدولة، أي الخليفة وبطانته. وهناك شواهد كافية على عدم استقرار حقوق الملكيَّة، تتمثّل في مئات القصص التي تملأ كتب التاريخ عن المصادرة الكلية أو الجزئية للممتلكات نتيجة اتهام ما أو خلاف سياسي أو شُبْهة أو هوى أو مجرد الجشع. وفي ما يتعلّق بالمنازعات الاقتصادية بين الأفراد، أدَّى نفس الافتقار إلى نظام قضائي مستقلّ ومتدرِّج إلى تقويض التقاليد العظيمة للنزاهة والأمانة في إدارة العدل التي أُرسيت في صدر الإسلام وأضاف عنصراً آخر من عدم الاستقرار إلى المعاملات، خصوصاً عندما كانت تتناول مبالغ كبيرة أو تحيد عن الطريق المألوف.

والوضع هنا، بالنسبة لعدم استقرار القاعدة القانونية وعدم إمكان الاعتماد على استقلال وحيدة القضاء، لا يختلف كثيراً، برغم بعض الخصوصيات، عمّا كان موجوداً في الإمبراطوريات والحضارات المماثلة الأخرى، مع فارق هو أن ظروف المجتمع الإسلامي في العصر العباسي الأول بدت أكثر مؤاتاة لنوع من التطور الرأسمالي، لأسباب سبق شرحها. ولو كان هذا التطور الرأسمالي قد

انطلق بقوة، فربما كان يخلق في نهاية المطاف نُظُمه القانونية والقضائية الملائمة له. ولذلك نؤكِّد مجدداً أنه يتعيَّن علينا أن نلتمس لهذا الإخفاق أسباباً أكثر جوهرية وأصالة.

ولقد لاحظنا من قبل أن الوطن العربي يقع في المنطقة الجافَّة، وأنه حتى في الأماكن التي تضمُّ ودياناً أو دلتاوات للأنهار الكبيرة، فإن الصحراء كانت تحوط تلك الوديان والدلتاوات من كل جانب، وتجعلها تتَّخذ شكل الواحات الكبيرة. وعلى هذا النحو يكون الوطن العربي أشبه بصورة مكبَّرة من شبه الجزيرة العربية. وطبقاً لإحدى صيغ نظرية «نمط الإنتاج الآسيوي» (ولدينا منها صيغ متعددة حتى لو اقتصرنا على ماركس وإنجلز)، كان القائلون بهذه النظرية يعتقدون أن المناطق الجافَّة وشبه الجافَّة هي الموطن الطبيعي لأسلوب الإنتاج الآسيوي، نظراً لأن الزراعة في تلك المناطق تقتضي منشآت مائية كبيرة ورقابة مركزية، مما أفضى إلى قيام ذلك النمط الشهير من الدولة القوية التي ركَّزت الفائض في أيدي بيروقراطيتها وفرضت ملكيَّة الدولة للأرض. وقد فقدت هذه الصيغة، مثل الصيغ الأخرى ولكن لأسباب مختلفة، مصداقيتها حالياً، إذ بيَّن البحث التجريبي أن الامبراطوريات الكبيرة التي لم تعرف الملكيَّة الخاصة للأرض، مثل تركيا وفارس والهند في بداية العصر الحديث، لم تكن بها منشآت مائية كبيرة، في حين أن الصين، التي كانت بها منشآت مائية كبيرة، أخذت بنظام الملكيَّة الخاصة للأرض.

ومع ذلك يمكن القول إن الظروف المُناخية ـ الجفاف وشبه الجفاف ـ ربما عرقلت بطرق أخرى غير متوقَّعة التطور الرأسمالي في الزراعة الذي تكوّن غيبته القضية الرئيسية في النقاش الحالي حول نمط الإنتاج الآسيوي. فمن الناحية التاريخية، كانت الواحات الكبرى (وديان ودلتاوات الأنهار) الواقعة داخل هذه المناطق، هي مهد الحضارات القديمة التي استندت في الأساس إلى قيام زراعة متطورة. وباستثناء فترات التفكُّك أو التحلُّل الناجمة عن الحروب الطويلة أو الطاعون أو الحروب الأهلية أو الفوضى، كانت هذه الواحات مأهولة بالسكان. وحتى بعد حدوث مثل هذه الكوارث، سرعان ما كان يعود الانتعاش ويستمرّ

حتى تصل تلك الجهات إلى مرحلة الاكتظاظ السكاني. وما لم تحدث تطورات في ميادين أخرى مثل التكنولوجيا، وإعادة التنظيم السياسي...، إلخ، فإن هذه الواحات، تقف دون أقصى حدود النمو التي تتفق مع مستواها السائد من التكنولوجيا.

هذه الأوضاع قلّما تؤدي إلى نمو طبقة فلاحين مستقلة، إذ يبدو تاريخياً أن شرط نمو هذه الطبقة المستقلة هو وجود كميات غير محدودة من الأراضي التي يمكن تملّكها بصورة فردية وزراعتها بإمكانيات معقولة (أي بدون الحاجة إلى استخدام رأس مال كبير أو عمل الرقيق).ودون وجود طبقة مستقلة من الفلاحين، يصبح السؤال ببساطة هو: ما هو النمط أو الأنماط التي ستسود من بين أنماط الإنتاج المعروفة تاريخيا ؟

وفي العصر العباسي الأول، ومع الاهتمام الذي أولاه ذلك العصر لإحياء البيئة الأساسية الزراعية، يبدو أن المجتمع العباسي وصل بسرعة إلى أقصى ما تستطيع الأرض الزراعية استيعابه من السكان وتوفير القوت لهم. وأدّى ذلك إلى ارتفاع كبير في الرَّيْع المطلق (بسبب تركُّز ملْكيَّة الأرض المشار إليها آنفاً) وفي الريْع التفاضلي، إذ كان منحنى التكلفة يرتفع ارتفاعاً حاداً عند بلوغ الزراعة مستوى الحدِّيَّة. وبعد محاولة استخدام عمل الرقيق في مناطق معيَّنة والفشل في ذلك، كما سنرى بعد قليل، لجأ مُلاَّك الأراضي إلى أسلوب تقليدي لا يزال مُطَبَّقاً في كثير من مناطق العالم الثالث حتى الآن، يُمَكِّن المُلاَّك من أن ينتزعوا قسراً من المزارع ما يزيد عما يمكن تسميته الريْع الطبيعي، أي الريْع المطلق والريع التفاضلي، اللذين يحصلون عليهما عادة عندما يكون من السهل تجاوز حدود الزراعة الحَدِّيَّة بالتدريج عن طريق استخدام وسائل خاصة متواضعة. ولم يكن هذا الأسلوب التقليدي هو أسلوب العمل الأجير، الذي يرغم الرأسماليين على إعطاء العمل أجراً كافياً لضمان إعادة إنتاج قوة العمل:

إن الأسلوب التقليدي للاستغلال المفرط في الزراعة (في ظلّ ظروف مناسبة معيَّنة) هو اللجوء إلى شكل أو آخر من الأشكال الكثيرة للمزارعة والمشاركة في المحصول، إذ إنه في هذه الحالة يتعيّن على أسرة الفلاح كلها أن تسهم في العمل

بغيـة الحصول على ما يعادل مجرد أجر الكفاف[20]. وبالإضافـة إلى ذلك يتحمّل الفلاح وأسرته فى هذه الحال جزءاً من المخاطر المرتبطة بالزراعة. وكما زاد الضغط الذى يُمارس على الفلاح لانتزاع الرّيع الإضافى، زاد الاتجاه للاستعانة بأشد أشكال المشاركة فى المحصول اعتصاراً لقوة عمل الفلاح وأسرته، وقلّت فرصة بقاء التطوّر الرأسمالى في الزراعة بعد ظهور بداياته الأولى المنعزلة إلي حيّز الوجود. وبالإضافة إلى ذلك، كان للمزارعة ميزة أخرى بالنسبة لمن كانوا يملكون الأرض أو الأموال: فقد أتاحت لمالك الأرض أن يعيش فى المدينة، أو أتاحت- وهو ما ينتهى إلى نفس النتيجة- لقاطن المدينة الذى كانت لديه أموال أن يمتلك الأرض دون أن يفعل شيئاً سوى تعيين من يُحَصّلون له الرّيع، فى حين كان على الرأسمالي الزراعى- لو وجد آنذاك- أن يتفرّغ لعمله كمنظّم فيعيش حيث يجد رأسماله ، ويتّخذ القرارات ويشرف على العمل ويتحمّل المخاطر.

وكان الضغط مزدوجاً على المزارع الحقيقى كى ينتزع منه أقصى قدر من الرّيْع، أو الخَرَاج إذا أسميناه بالاسم الأكثر ملاءمة لنمط الإنتاج السائد. فقد كان هناك ضغط مالك الأرض و/ أو المُتقبِّل (جابى الضرائب الذى كان يتعاقد مع الدولة على توريد مبلغ معيّن من الضريبة وكانت تُعطى له فى التطبيق الحرية كاملة فى أن يجبى المزيد لنفسه)، وكان هناك ضغط الدولة نفسها. ولا شكّ أن الاستطراد يذهب بنا بعيداً- حتى لو كانت هناك سجلات- لو أننا حاولنا أن نحدّد فى كل عصر معيّن وفى كل منطقة معيّنة أيهما كان المصدر الأكبر للضغط ، لكن النتيجة كانت واحدة: سلسلة غير مسبوقة من العصيانات المسلحة والثورات والتمرُّدات ذات الطابع أوالحافز الاقتصادى الصريح التى تميّز بها الحكم العباسي منذ بدايته الأولى، والتى غيّرت فى نهاية المطاف طابع الدولة، ومعها طابع المجتمع العربى الإسلامى.

ومثلما يحدث عادة فى انتقال السلطة الذى يتضمّن تغيير الأسرة الحاكمة، لم

---

(20) أدرك أن هذا التفسير يحتوى على عناصر من الفكر الاقتصادى لكل من ريكاردو ومالتس. ومع ذلك، فليس هذا هو المجال للدفاع عن هذا الرأى الذى كوّنته من مدة طويلة.

يكن وصـول العباسيين إلى السلطة نهاية النـزاع الأهلي - بـل الحرب الأهليـة - داخل الإمبراطورية. كـانت هناك حسـابات دمـوية لا بُـدَّ لهم من تسويتهـا مع أتباع أسلافهم، الأمـويين، في مختلف المنـاطق، بما في ذلـك سوريـا الوسـطى، واستغـرقت تسويـة الحسابـات على نحـو متقـطع عقـوداً كثـيرة. وكـانت هنـاك حسابات أخرى يتعينّ تسويتها مع أتباعهم هم وحلفـائهم، خصوصـاً في الجناح الفارسي للإمبراطورية. كذلك كان هناك النزاع مع الخوارج - وهم في الإسـلام الحـزب الثوري الجمهـوري الديمقـراطي المتطهِّـر الداعي إلى المسـاواة، والـذي ترجع جذوره كثيراً للوراء: إلى عهد عثمان أحد الخلفاء الراشدين، وهـو الحزب الذي انقلب على عـليّ لأنه لم يكن ثـورياً بـالقدر الكـافي وفق معايـيره - وخاض حـرباً بـاسلة لأقصى حدٍّ، وإنْ كـانت متقطِّعـة، ضد الأمـويين حتى اضـطر إلى العمـل السريّ بصـورة كاملة. وقـد أصبحوا يجـدون، أو يظنّـون أنهم وجـدوا فرصتهم من جديـد ليشقّوا طـريقهم عنوة إلى السلطة ضـد العباسيـين، أولاً في مركز الإمبراطورية، في العراق وعُمـان، بدايـةً من سنة 751 م، ثم في الـولايات النـائية أكـثر فأكـثر حيث استـطاعـوا أن يقيمـوا في المغـرب في مـرحلة لاحقـة، سلطتهم في منـاطق شاسعـة لمُدَدٍ طـويلة. وبعد ذلـك كـانت هنـاك الحـركـات الجـديدة التي تشكَّلت بعـد وصول العبـاسيين إلى السلطة، مثـل مختلف الفـرق الشيعية، والبابكية. . . الخ.

وبغضّ النظر عن الخطاب الديني أو الفلسفي الذي بشَّرت به هذه الحركات والـطوائف، فليس هنـاك شـكٌّ في أن كُـلاًّ منهـا كـان لـه محتـواه الاجتـماعي الاقتصـادي المحدَّد، وإنْ كـان غير مُتَّسِق وغـير واضح أحيـانـاً، مختلطاً أو غـير مختلط بمسحة باطنية «قومية» أو إثنية. فعلى سبيل المثال، دعت الحركـة البابكيـة التي بدأت في أذربيجان وانتقلت إلى جنوب غربي فارس، خصوصـاً بين العـمال الزراعيين، إلى الاستيلاء على ممتلكـات «مُغتصبي» الأرض الزراعيـة وتوزيعهـا مجّاناً على الفلاحين. واستطاعت أن تهزم جيوش الخليفـة طوال سبـع سنين وأن تقيم نـوعاً من التحـالف مع بيـزنطة في سنـة 817 م[21]. وبـالمثـل كـان للحـركـة

(21) صـادق سعد: تـاريـخ مصر الاجتـماعي والاقتصـادي، دار إبن خلدون، بـيروت، 1979، ص 168.

الإسماعيلية محتواها الفلاحي، إذ إنها دعت إلى إلغاء الملكيَّة الخاصة في الأرض وتوزيعها على من كانوا في حاجة إليها[22]. وكان من أهم ما نادى به الخارجيُّ حمزة الأزرق، الذي أعلن خليفةً في خراسان في سنة 795 م ولم يُهْزَم بصورة نهائية على يد جيوش الخليفة العباسي إلاَّ في سنة 828 م. حماية المستضعفين من جباة الضرائب[23].

وقد يعطي كل هذا انطباعاً متقطِّعاً، أقرب إلى الحكايات والنوادر، عن طبيعة المقاومة التي لاقاها العباسيون. فلننظر إذن إلى مصر، وهو مثال اخترناه بسبب توافر المعلومات عنه. لقد وصل العباسيون إلى السلطة في سنة 750 م، وفيما بين سنتي 780 و 840 م، أيّ خلال فترة قصيرة طولها ستون عاماً، وقع ما لا يقل عن اثنتي عشرة انتفاضة مسلَّحة، تحوَّلت أحياناً إلى حرب أهلية دامت ما يزيد على العام، تُعْزى جميعها لأسباب اقتصادية صريحة، وجرت كلها عدا واحدة بسبب محاولة زيادة الخراج الزراعي واستخدام القسوة في جبايته. وفي كثير من هذه الحروب، وحد المستوطنون العرب والأهالي القُبْط المصريون صفوفهم، وإنْ كان من الصعب تحديد الطبقة التي كانت الأكثر معاناة من الضغط المالي من قِبَل الدولة المركزية: مُلاَّك الأراضي أو المزارعون الفعليّون؛ ومن المحتمل أن توضح الدراسة الدقيقة لأدبيات تلك الفترة هذه النقطة الهامة[24]. ومن البديهي أن الإجابة عن هذا السؤال ستحدِّد ما إذا كان ما حدث آنذاك يُعَدُّ ثورات للفلاحين أو توكيداً من قِبَل بورجوازية ريفية ناهضة لحقوقها في مواجهة الدولة التي كان البورجوازيون يشعرون بصورة واضحة أنها ليست دولتهم.

وهناك حربان من هذه الحروب المصرية جديرتان بالذكر بسبب الضوء الذي ألقتاه على التحوُّلات الجوهرية التي كانت تجري على مستوى الدولة المركزية.

---

(22) المرجع السابق، ص 168.

(23) كلود كاهن: تاريخ العرب والشعوب الإسلامية، الطبعة الثالثة، الترجمة العربية، دار الحقيقة، بيروت، 1983، ص 59.

(24) حسين نصّار: الثورات الشعبية في مصر، الفصل الرابع، دار الكتاب العربي، القاهرة 1969.

ففي عصر الخليفة المأمون (من سنة 813 إلى سنة 833 م.) جرَّد الخليفة حملات عسكرية لإخماد الثورات التي قامت في مصر. لكنَّ قوات الخليفة مُنِيَت بسلسلة من الهزائم. وكان قادة قوات الخليفة العرب يفرُّون أحياناً على أثر الهزيمة وينضمّون إلى أقاربهم وأصدقائهم من المتمرِّدين، فأرسل الخليفة أخاه المعتصم على رأس فرقة عسكرية مكوَّنة من «الترك» التابعين للمعتصم دون غيرهم، وأخمدت هذه الفرقة الثورة، وقام الترك بإبادة المتمرِّدين العرب عن بكرة أبيهم. وكانت هذه هي الثورة المسلَّحة الثامنة. وبعد ذلك بعامين، كان على القائد العام لجيوش الخلافة، وهو تركماني من فرغانة، أن يأتي إلى مصر لإخماد عصيان عام استمرَّ عامين واشترك فيه جميع المصريين: المسلمون والأقباط من الصعيد ومصر السفلى على السواء بل من الإسكندرية، وأُجبر الخليفة على القدوم لمصر ليشرف شخصياً على عدد من العمليات العسكرية وينسِّقها.

ولم يغب الدرس عن المعتصم، ولا شكَّ أنه لم تغب عنه دروس مماثلة من مناطق أخرى. وعندما أصبح خليفة بعد سنة اتَّخذ إجراءات ثلاثة:

(أ) استبعد كل العرب من كشوف القوات المسلَّحة التابعة للخلافة، وبذلك أشعل دورة أخرى من العصيانات المسلحة في مناطق كثيرة، خصوصاً مصر وسوريا. والأهم من ذلك أنه دفع بالعنصر العربي في الدولة العباسية والمجتمع العباسي إلى الوراء إلى الحدِّ الذي أفقد الدولة الإسلامية المركزية طابعها العربي تماماً، عدا مناطق معيّنة ولفترات محدودة، مثل مصر في عصر الفاطميين في القرنين العاشر والحادي عشر، وإسبانيا بين الفينة والفينة خلال بضعة قرون، والمغرب. واستمر هذا حتى العصر الحديث.

(ب) شكَّل حرساً إمبراطورياً جديداً يقتصر تكوينه على الترك لحمايته الشخصية. وقد أصبح هذا الحرس في نهاية المطاف هو الهيئة المحترفة الرئيسية في القوات المسلحة الإسلامية. وكان أفراده في الأساس يُبتاعون كعبيد أو يتمّ تجنيدهم من أطفال القبائل التركية والتركمانية الرُّحَّل التي تعيش في آسيا الوسطى، جنوبي بحر قزوين - وهي شعوب كانت تهوى

الحرب وماهرة فى فنون القتال فى ذلك العصر. وكان يفترض منهم، وقد قُطِعَتْ تماماً صلاتهم بآبائهم وأقاربهم وعُزلوا أيضاً عزلاً كاملاً عن المجتمع الذى يعيشون فيه، أن يدينوا بالولاء الكامل للحاكم الذى اشتراهم وهداهم إلى الدين الصحيح (فى ذلك الوقت كانت هذه القبائل وثنية) ونشّأهم تنشئة لا تترك مجالاً لوجود أىّ سيِّد آخر لهم- بخلاف العرب وأبناء خراسان وغيرهم ممن أثبتت التجربة أنهم ظلّوا يحتفظون بوشائج مستقلة أخرى قَبَليَّة وقومية. بل الأعظم خطورة وأشدّ تهديداً، كما أثبتت اضطرابات مصر، احتفاظهم بانتماءات طبقية أيضاً وإن لم تكن هذه الأخيرة قد عرفت آنذاك تحت هذا الاسم.

(ج) وبنى المعتصم عاصمة جديدة لقواته ودواوين حكمه بغية استكمال عزل قواته عن بغداد، وكانت فى ذلك الحين حافلة بكل أنواع الخروج على الولاء لحكمه والتوقير لشخصه، مكتظّة بالناقمين من الأشخاص الهاشميين الفارّين من القهر فى الريف، وتهزّها من حين لآخر حركات أشبه باحتجاجات الشباب المعاصرة، كان يقوم بها بصفة خاصة "الفتيان" المنتمون لذوى الحيثية.

وبالطريقة المعهودة لسير الأمور فى ذلك الزمان، سرعان ما أصبح المعتصم، وخلفاؤه بدرجة أكبر، سجناء، ثم أدوات، وبعد ذلك ضحايا لحراسهم الذين استطاعوا منذ ذلك الحين وحتى العصر الحديث، أن يشكّلوا من أنفسهم بصور مختلفة طبقة عسكرية منغلقة على نفسها تتوارث الحكم فى معظم أنحاء قلب العالم الإسلامى، بما في ذلك طبعاً المناطق الواقعة فى مركز الوطن العربى. وبعد نشوء هذه الطبقة بقليل تفجّرت بشكل جديد مبتكر معارك الصراع الطبقى التى ظلّت مستترة ومشوّهة حتى ذلك الحين، فدفعت بذلك الحرس الإمبراطورى إلى المقدمة باعتبارهم ،أولاً، وقبل كل شئ، قوة عمياء يمكن استخدامها فى قمع تلك الصراعات. وإلي الجنوب من بغداد، حول منطقة البصرة، حيث كان عمل الرقيق يستخدم بصورة واسعة فى مزارع قصب السكر وغيرها، استطاع الأرقّاء من الزنج بقيادة رجل شيعى من الفرس فسّر القرآن تفسيراً يدعو بوضوح كل الرقيق إلى شنّ حرب لإلغاء الرقّ، أن يقيموا جمهورية مبنّية على

المساواة استمرّت أربع عشرة سنة (من سنة 869 إلى سنة 773 م.) وأن يقوموا بفتوحات تحريرية واسعة في المناطق المجاورة، بل هدّدوا بغداد نفسها قبل أن يسحقهم جيش الترك التابع للخليفة (وينبغي التسليم بأن هذا أراح الغالبية العظمى من رعايا الخليفة)[25].

وبعد ذلك ببضع سنوات، في نفس المنطقة وإلى الجنوب منها، استطاعت حركة اجتماعية غير عادية، هي حركة القرامطة، أن تستولي عملياً على السلطة وتحتفظ بها مدة تقترب من مائة عام من سنة (891 م. إلى 988 م.)[26]. كان القرامطة ينتمون إلى الطائفة الإسماعيلية، وتولّى قيادتهم نابغة من أصل فلاحي اسمه حمدان بن الأشعث، عبر دروباً غير مطروقة من قبل لتنظيم المجتمع: فقد بنى تنظيماً سرياً كاملاً توثّق عراه قواعدُ لاختيار وتدريب القادة وإقامة صلات وثيقة بينهم وبين الجماهير الكادحة، يمكن أن يغبطهم عليها حالياً كثير من الأحزاب الماركسية اللينينية الحديثة. وكانت دعوته مُوجَّهة إلى الفلاحين الساخطين والمستغلّين، والعمال الحرفيين. ويبدو أنه ابتكر أساليب فنّية خاصة للتسلُّل داخل طوائف الحرفيين التي أخذت تتشكّل في بغداد لحماية مصالح أعضائها من الفوضى المتفشية والأتاوات المتزايدة التي فرضها الجنود الأتراك بعد عودتهم إلى بغداد. كما يبدو أنه ركّز «دعايته التحريضية» على مسألة السلطة: فعند تحديده للمسؤولين عمّا كان يتعرَّض له الناس من مشاقّ ـ خصوصاً المشاقّ الاقتصادية ـ كانت المجموعات المستهدفة هي الخليفة وحاشيته الفاسدون الجشعون المستغلّون.

ومن الثابت أيضاً أن أتباعه كانوا ينتمون إلى مجموعات إثنية متباينة لأقصى حدّ: العرب والفرس والزنج والأكراد والهنود ـ وجميعهم فقراء ومستغلون.

---

(25) وهذا طبيعي في ضوء حرب الدعاية التي قوبلت بها الجمهورية الجديدة في العالم الإسلامي من ناحية، ومن ناحية أخرى، حقيقةً، سرعان ما تدهورت الجمهورية لتغدو حكماً استبدادياً لا يقوم على قواعد أكثر وضوحاً من تلك التي أدّت إلى نتائج مماثلة في العديد من التجارب «الثورية» التي حدثت في القرن العشرين.

(26) هذا العرض يدين بالكثير لكتاب الدكتور محمود إسماعيل: الحركات السرية في الإسلام، دار الكلمة، بيروت، 1973، ص 109 وما يليها.

وبالمثل، كان المجتمع الذي حاول بناءه ـ حسب رأي البعض وفق أسس مماثلة لتلك التي اقترحت في جمهورية أفلاطون ـ مجتمعاً طريفاً هو الآخر. كان على كل فرد فيه رجلاً كان أو امرأة (إذ كانت هناك مساواة بين الرجل والمرأة) أن يقدّم ما يملك وما يكسب للمجتمع، ويُكافأ حسب جدارته، وحُدِّدت هذه الجدارة بصورة غامضة بأنها إسهام الفرد في المجتمع وخدمة «القضية». ويبدو أن المجتمع كان مكوَّناً من ثلاث «طبقات»، ولم يكن التقسيم مبنياً على علاقات الملكية، إذ يبدو أن الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج كانت قد أُلغيت، بل بُني على الوظيفة. وهذه الطبقات هي:

(أ) الطبقة الحاكمة، وهي مجموعة من الرجال الحكماء المثقفين يشيرون على الزعيم؛

(ب) المحاربون، وكانوا يُختارون لهذا الغرض منذ طفولتهم ويُدرَّبون تدريباً خاصاً؛

(ج) المنتجون، وكانوا يُنظَّمون في مجموعات خاصة تشترك فيها النساء والأطفال.

ويبدو أن هذا النظام «الأفلاطوني» سار، في المراحل الأولى على الأقلّ، بطريقة مُرْضية بل وانتزع ولاء وحماساً كبيرين، وإلَّا فمن الصعب تفسير الانتصارات الكبيرة التي أحرزها على جيوش الخلافة، ووصلت به بعيداً حتى دمشق وبعلبك والكوفة ومكة وكادت تفتح لذلك النظام أبواب القاهرة.

لكنْ جاء الوقت الذي فقدت فيه الحركة قوة دفعها المثالية التي كانت منبتة الصلة تماماً بالإمكانات التاريخية لتلك الفترة، فعاد استغلال الفلاحين والعمال الزراعيين إلى الظهور ودمَّرت جيوش الخليفة التركية تلك الجمهورية الفذّة في سلسلة من الحروب، كانت جميعها بالغة القسوة ونشرت دماراً مروِّعاً لأن كلاً من الطرفين كان يذيع أنه المدافع عن الدين الحقّ، وفقاً لتقليد نشأ واستقرّ منذ الحرب الأهلية الإسلامية الأولى في زمن الخليفة الراشد عليّ بن أبي طالب، والتزمه الجميع بأمانة منذئذٍ.

وقد أفضى هذا الصراع، وصراعات أخرى كثيرة في مركز الخلافة وأطرافها،

إلى تعاظم شأن الجيش واستفحال قوته، ومن ثمّ استكملت المهمة التي بدأت في زمن المعتصم، ألا وهي نقل السلطة الحقيقية إلى طائفة أجنبية من «المرتزقة رغم أنفهم». فاستطاعوا أن يُديموا سلطانهم بنفس الطريقة التي أوصلتهم في أول الأمر إلى مركز الأحداث، ألا وهي: الانتقاء والشراء في أسواق العبيد في آسيا الوسطى.

وحدوث هذا، في مثل هذا الوقت المبكر من الخلافة العباسية ـ بكل ما كان لها من إمكانات ضخمة للتوحيد القومي، ودعوتها التوحيدية الأولى استناداً إلى العقيدة الدينية، والفيض الضخم من الثروة التي ظلّت تتدفّق إلى قلب الإمبراطورية، ونشوء بيروقراطية مُحنّكة تعتمد على التقاليد القديمة لفارس وبيزنطة في شؤون الإدارة، كل هذا لا يمكن تفسيره إلاّ بأمر واحد هو في التحليل الأخير الأمر ذاته الذي استمرّت الدولة العربية مبتلية به منذ نضجها المبكر في زمن الخلفاء الراشدين ـ وهو الفشل في خلق إطار مستقرّ مقبول وتقدمي (بمعنى أنه يسمح بمزيد من التنمية بدلاً من أن يعرقلها) لإدارة الصراع الطبقي على أسس ليست مدمِّرة، خصوصاً الصراع الذي تركّز أولاً على توزيع غنائم الحرب ثم على مقدار خَراج الأراضي الزراعية وطريقة توزيعه. فعندما يمتنع إنشاء مثل هذا الإطار ويهدِّد الصراع الاجتماعي بغمر المجتمع المدني وإفنائه، يكون السبيل الوحيد المُتاح هو أن يصبح السيف ـ أيّ القوة العسكرية ـ هو الحَكَم، ليس كملاذٍ أخير وإنما أيضاً كملاذٍ أوّل. ويؤدّي هذا إلى عسكرة المجتمع على مستوى ممارسة السلطة المباشرة، اليومية، بآثارها المدمِّرة غير المحدودة على التطور الاجتماعي، ومن أبرزها الاستعاضة عن حكم القانون ـ أيّاً كان قدره ـ بحكم استبدادي. وكبت النوازع الحرة الخلاقة للمجتمع.

وعندما يحدث، بالإضافة إلى ذلك، أن تكون الفئة العسكرية الحاكمة أجنبية، منبتة الجذور، وبدائية بصورة فجّة، وتجدِّد صفوفها بأسلوب غير طبيعي عن طريق اختيار أفرادها بحيدة تضمن الإبقاء عليها كما هي، أي بشراء العبيد بصفة مستمرّة من آسيا الوسطى ومناطق أخرى مُتخلِّفة، فإن الدمار الذي تسبِّبه للمجتمع يصبح دماراً يديم نفسه بنفسه ويتضاعف عشرات المرات.

ذلك ملخّص تقريبي لتاريخ معظم المجتمعات العربية الإسلامية في مركز الدولة الإسلامية حتى العصر الحديث، فيما خلا الفترات التي أُعيد فيها الحكم المدني مثلما حدث في عهد الفاطميين. وهذه الظاهرة الغريبة لمجتمع متطور إلى حدٍّ كبير ترك زمام أمره لتحكمه طائفة عسكرية مدمِّرة أجنبية، سرعان ما عزَّزتها الغزوات الضخمة المتزامنة تقريباً للصليبيين من الغرب والمغول من الشرق.

لكنْ قبل أن نحوِّل انتباهنا إلى التهديدات والغزوات الخارجية وتأثيرها على التطورات الداخلية، لا بدَّ من الإشارة بإيجاز الى ثلاث مسائل أخرى.

المسألة الأولى تتعلّق بتطور ربما كانت له سوابق في فترة ماضية، لكنه على أيّ حال دفع المجتمع الريفي بعيداً، بدرجة أكبر من ذي قبل، عن أيّ إمكانية للتطور الرأسمالي، أو مجرد النمو الاقتصادي المعقول. فمع زيادة الاعتماد على جيش محترف غريب لخوض الحروب الأهلية وإخماد الانتفاضات التي كادت تصبح مستمرَّة في ذلك العهد، استمرّ نصيب الجيش من الإيرادات في التزايد. وفي الوقت ذاته سبَّبت الحروب والاضطرابات الأهلية المستمرَّة كثيراً من الدمار وتدهور الأحوال الاقتصادية، وخلقت مزيداً من الصعاب لجُباة الضرائب الجشعين. وكان الحلّ الذي وقع عليه الاختيار ـ أسوأ حلّ يمكن تصوّره وهو ما فرضه الجيش على الأرجح، ونعني به التحويل التدريجي لمصادر إيرادات الدولة المُستمدَّة من الأرض إلى آحاد الضباط في شكل إقطاعات، أي مساحات من الأرض (مبعثرة عادة في مناطق مختلفة) ليمارسوا عليها امتياز الدولة في فرض الضرائب و / أو امتيازها في جباية الرِّيع، تعويضاً لهم عن خدماتهم العسكرية. ثم جاء الوقت الذي أصبح فيه من المتعذّر التفرقة بين هذا الامتياز وبعض الحقوق الملازمة للملكية. كانت الإقطاعة قابلة للاسترداد وغير قابلة للتوريث ما لم ينصّ بخلاف ذلك ـ وهو أمر كان نادراً. وكان يمكن استبدال غيرها بها إذا اتّضح أن الإيراد المستمدّ من المساحة الممنوحة من الأراضي أقلّ مما كان متوقَّعاً أو أنه بدأ يتدهور. وما كان بالإمكان ابتكار صيغة أفضل (أو أسوأ) للجمع بين مساوىء الإدارة غير المسؤولة لشؤون الأراضي ومساوىء طبقة أرستقراطية غريبة تجدِّد نفسها في كل جيل بالاعتماد على مصادر خارجية.

وجنباً إلى جنب مع هذا التطور حدث تطور آخر هو التحوُّل إلى اللامركزية في إدارة أقاليم الإمبراطورية الذي سرعان ما أفضى إلى تفتّتها إلى عدد من الدول المستقلة، المتحاربة في معظم الأحيان، والتي لم يكن يربطها بخليفة بغداد سوى روابط واهنة للغاية من الولاء الشكلي. وهنا أيضاً بدأت العملية بعجز الدولة المركزية عن أن تلبّي المطالب المالية لقادتها العسكريين الأتراك المنغمسين في تدبير الدسائس أو عجزها عن أن تكون حَكَماً في منازعاتهم. وكان الحلّ هو إعطاء كلّ منهم ولاية كان من المفترض أن يستخدم إيراداتها لتمويل الجيش الموجود تحت إمرته. وكان من الطبيعي أن يطبِّق هؤلاء القواد في «إقطاعاتهم» الكبيرة نظام «الإقطاعات» الصغيرة نفسه الذي كان مُتّبعاً على المستوى المركزي، مع فارق أنهم كثيراً ما استطاعوا أن يُقيموا أُسراً حاكمة استمرَّت تحكم في مناطق معيّنة عدة قرون. وعزَّز هذا الاستقلال الذاتي الإقليمي، بدلاً من أن يضعف، الطابع العسكري لسلطة الدولة في المجتمعات العربية الإسلامية، نظراً لأن الطوائف العسكرية في الأقاليم، وإنْ كانت هي الأُخرى غريبة عن أهل الإقليم الخاضع لسلطانها (فقد استمرّ تجنيدها بنفس الطريقة)، أصبحت بمضيّ الوقت أوثق اشتراكاً في إدارة شؤون الحياة المدنية من مواقع أقرب. وفي بعض الأحيان، كانت بعض الشعوب غير التركية، المولَعة بالحرب داخل الإمبراطورية، تُستخدم كقوات مساعدة لجيوش الخلافة، مثل العرب البدو داخل الهلال الخصيب والأكراد والبربر، . . . إلخ، فتستفيد من هذا الوضع وتقيم سلطتها، لكن ذلك لم يكن يستمر طويلاً، لأنهم كانوا بدورهم يستخدمون العبيد الأتراك الذين يتغلّبون عليهم في نهاية المطاف، وكان الفاطميون هم الاستثناء الوحيد، بجانب إسبانيا وأجزاء معيَّنة من المغرب.

كان الفاطميون من سلالة الرسول، ومن ثمَّ من أرومة عربية. جاءوا من الغرب شرقاً بمساعدة القبائل العربية والبربر في المغرب وفتحوا مصر في 969 م. وأقاموا أسرة حاكمة استمرّت نحو قرنين. وفي النصف الأول من حكمهم على الأقل، كان حكمهم في الأساس مدنياً في طابعه، وكانت قواتهم المسلحة من أرومات متباينة: عرب وبربر ومصريين وأفريقيين إلخ؛ وباعتبارهم من الشيعة ولهم أحقيّة خاصة في المطالبة بالخلافة، قطعوا كل العلاقات الرسمية بين مصر

والخلافة (العباسية) في بغـداد وأقامـوا أنفسهم في الواقـع كقطب معـارض لها. وعـلى الرغـم من نـزعاتهم الـدينية، كـان حكمهم في الجزء الأعـظم منه مـدنيـاً حضرياً ومتسامحاً. فأخذوا يشجِّعون التجارة، التي بدأت تـزدهر مـرة ثانيـة بين مـوانىء البحر المتـوسط الأوروبية والشرقيـة، كـما شجَّعـوا التجـارة الـداخليـة. وأقيمت منشآت مائية لخدمة الريّ وشهـدت زراعة المحـاصيل التجـارية تقـدّماً كبيراً، فقد حفّزها الطلب من الأسواق الداخلية والخارجية على السواء. وتجـاوز الإنتاج الصناعي المرحلة الحرفية ببضع خطوات، سواء في تقنيـات الإنتاج أو في فن تنظيمه ونشـأ نظام الصنـاعة المنـزلية التي يشرف عليهـا تاجـر الجملة تمويـلاً وتسويقاً. وبالإضافة إلى ورش الصناعة اليدوية التابعة للدولة والتي كـانت تنتج أزياء الاحتفالات الرسمية، أقيمت ورش خاصة كثيرة للغزل والنسيج. وكانت هـذه ورشاً متخصصـة، تستخدم آلات ميكـانيكية متقـدِّمة، وإن كـانت تُـدار باليد، وتطبِّق نظاماً متقدّماً لتقسيم العمل. كما أخذت صناعات أخرى في النمو مثـل صناعـة الأواني الزجـاجية، والمشغـولات المعدنيـة والعاجيّـة، والصـابـون والسكر والأثاث، الخ. وكان البعض منها يُنتج للسوق الداخلية والبعض الآخر لأسواق التصدير المتخصِّصة. وبدا أن بورجوازية حـرفية صنـاعية أخـذت تنمو بقوة جنباً إلى جنب مـع البورجوازية الريفية النامية وتحرِّر نفسها من قبضة طوائف الحـرفيين. وأصبحت المـدن مراكـز ليس للتجارة والإدارة فقط، بـل للصنـاعـة أيضـاً. وأخذت مُنتجـاتها تكتسب شهـرة دولية. كـما أنها كانت منتشرة في مصر كلّها، وفي خدمتها بنية أساسية كـافية خـاصةً في النقـل، ولم يَبْدُ أنها تعـاني أيّ نقص في العمـل المأجور[27].خلاصـة القول، إن الإنتـاج السِّلعي الصغـير، بـل وبعض أشكال المشروع الرأسمالي أيضاً، أخذا يحققان خطوات كبيرة إلى الأمام، وتمَّ إدخال نظام العملة القومية التي تقوم على معـدنين. وأخـذت تراكم مبـالغ ضخمة من النقود في أيدي التجار وكبار موظفي الحكومة وغـيرهم. باختصـار: لقد توافرت حينذاك كل الشروط المسبقة اللازمة لانتشار نمط الإنتاج الرأسمالي، من منـطقة لأخـرى، ومن فرع من الإنتـاج لآخر، ومن قـطاع لآخـر. وبعبـارة

---

(27) كلود كاهن: المرجع المذكور، ص ص 169-171.

أخرى، توافرت الشروط المسبقة للانتقال من نمط للإنتاج تابع منعزل، يظهر إلى حيّز الوجود هنا أو هناك، إلى تحوّل رأسمالي قوي بمعنى الكلمة، يفضي إلى قيام نظام اجتماعي اقتصادي رأسمالي. ومع ذلك، لم يَقُمْ نظام رأسمالي.

إن التساؤل عن السبب في عدم قيام نظام رأسمالي على الرغم من وجود الشروط المسبقة المؤاتية ـ وتلك هي المسألة التي تجب مناقشتها قبل أن نحوِّل أنظارنا إلى الظروف الخارجية ـ ليس مقصوراً على العصر الفاطمي. إنه تساؤل ينطبق أيضاً على العصر العباسي الأول، عندما كانت الإمبراطورية لا تزال مركزية ولم تكن قد سقطت بعد في أيدي القُوّاد والضباط العسكريين الأتراك، كما ينطبق على الفترات اللاحقة من التاريخ المصري، أي أوائل العصر المملوكي في القرنين الثالث عشر والرابع عشر، لأنه في كلا الحالتين توافرت ظروف مماثلة[28]؛ ولا شكَّ أنه يمكن طرح السؤال نفسه بالنسبة لفترات معينة في أجزاء أخرى من الإمبراطورية العربية الإسلامية بعد أن فقدت وحدتها (مثل سوريا)، وبالنسبة لمناطق معينة وفترات معينة في تاريخ الهند والصين. وأكرِّر هنا ما قلته في ما تقدَّم، وهو أني لا أعتقد أن هذا السؤال هو الصحيح بالنسبة لهذا العدد الكبير من العصور في مثل هذا العدد الكبير من المناطق الأخرى، وقد يمكن الإجابة عنه إجابة واحدة، باللجوء إلى بعض المفاهيم العامة مثل مفهوم «نمط الإنتاج الآسيوي» الذي نصادفه باستمرار، أو باللجوء إلى الوجه الآخر لنفس العملة الفكرية: التركيز على الطابع الفريد والمتميِّز للظروف التي أفضت إلى ظهور التطور الرأسمالي في أوروبا. فإذا لم نكن نؤمن بأنَّ الرأسمالية كانت قدراً بالنسبة لتلك المنطقة، ورأينا بدلاً من ذلك أنه بعد الكثير جداً من محاولاتها الظهور في مناطق أخرى في فترات صعبة، حدث الاختراق والفتح

---

(28) انظر: صبحي وحيدة: في أصول المسألة المصرية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1950، ص 50 وما يليها؛ انظر أيضاً:

Fawzy Mansour: **Development of The Egyptian Financial System Up to 1967,** Ein Shams University Press, 1970,»; pp. 3-5.

فوزي منصور: تطور النظام المالي المصري حتى **1967**، مطابع جامعة عين شمس، 1970.

النهائي في أوروبا الغربية نتيجة لعملية تاريخية تراكمية تمتدّ جذورها بعيداً في الزمان والمكان، في التكنولوجيا وكذلك في تطور المؤسسات الاجتماعية الاقتصادية ـ فمن الأفضل كثيراً لفهم عملية التحول الرأسمالي، بوجه عام أو في منطقة محددة، أن نحاول التوصّل إلى فهم السبب الذي حال دون حدوثه فعلاً باللجوء إلى معالجة كل عصر أو منطقة كان يبدو فيهما ـ وإنْ استبان ذلك، في حقيقة الأمر، بفضل القدرة على النظر إلى الوراء ـ أن الظروف المسبقة كانت تُؤذن بظهور التطور الرأسمالي.

فبالنسبة للعصر العباسي الأول الذي كان أكثر وعداً من العصر التالي له، يبدو أن كل الأسباب الأخرى ـ السابق ذكرها ـ التي عرقلت نمو الرأسمالية الزراعية في المناطق الريفية وأدَّت إلى اختراع و / أو دعم أساليب سابقة على الرأسمالية لاستغلال الفلاحين، قد أوقفت أيضاً نمو البورجوازية الحضرية كطبقة مستقلة تصارع من أجل الاستيلاء على السلطة أو المشاركة فيها بنصيب فعَّال على الأقل.

في مدينة تعيش على التجارة وتزدهر أحوالهم بها مثل مكة وجنوى والبندقية، ليس من الصعب على البورجوازية التجارية أن تقيم سلطتها إذا لم تكن تلك المدينة جزءاً من إمبراطورية ضخمة، تمثِّل الزراعة فيها النشاط الإنتاجي الرئيسي وخَراجُ الأرض المصدر الرئيسي للفائض. ولا ريب في أن التجار الكبار في بغداد وفي المدن التجارية الأخرى مثل البصرة، قد كدَّسوا ثروات ضخمة وبرزوا كطبقة على حدة تعرف كيف تستغلّ تلك الثروات لتوليد مزيد من الثروة. ولكن مهما بلغت ضخامة ثرواتهم ونفوذهم في العصرْ العباسي الأول، لم يكن يسعهم أن يتطلعوا إلى الحصول على نصيب حقيقي من السلطة السياسية، ومس باب أولى احتكارها، إلا إذا استطاعوا أن يتحالفوا مع البورجوازية الريفية، التي كانت قد سحقت عملياً، أو أن ينتقلوا إلى أنشطة الصناعة التحويلية، بتحويل ورش الحرفيين التي كانت المدن العباسية تموج بها إلى مشروعات رأسمالية نامية.

ولم يحدث هذا لأنهم كانوا قد اعتادوا جني معدلات ربح طائلة إمّا من تجارة

العبور التي لا تؤدّي بنفسها إلى تطور قوى الإنتاج داخل البلد الذي تمرّ هذه التجارة فيه أو من الوفاء أساساً باحتياجات طبقة ضيقة من بيروقراطيي الدولة (برئاسة الخليفة)، وقوّاد الجيش، وكبار ملّاك الأرض والتجار الأثرياء الآخرين من أمثالهم، الذين كانوا يهتمون بالسلع الترفية الفاخرة التي يصنعها الحرفيون، المنتجة محلياً أو المُسْتَوْردة من حضارات مجاورة راقية. لم يكن هناك أي حافز لتوسيع الصناعة اليدوية المحلية التي تلبي السوق المحلية ولا التي تلبي التصدير. ولذلك فإن ما فعلوه حقاً هو أنهم انضمّوا إلى الفئة المسيطرة وأصبحوا من الناحية السياسية ملحقاً لها.

وعندما كان يتبقّى لديهم فائض يمكن استثماره في أنشطة أخرى غير التجارة كانوا يشترون أرضاً أو حقوقاً على الأرض (مثل حق تحصيل الضرائب عندما أصبح هذا متاحاً). ولا ريب في أن ما جذبهم إلى ذلك هو ما يمكن تسميته «متلازمة الواحة» التي تجعل من الأرض أفضل استثمار في المناطق الجافة المكتظة بالسكان[29]، على أن يظلّوا هم يعيشون في المدينة. ففي المناطق الجافة وشبه الجافة، ليس في الحياة الريفية شيء من المغريات وأسباب الراحة (صيد الحيوانات، صيد الأسماك، الغابات، مجرد وجود الأراضي الخضراء غير المستخدمة والتلال) التي تعوّض عن متع المدينة. إن الأرض وأناسها مصدران للدخل فحسب، يصلحان فقط لاستغلالهما من بعيد.

وكان للتطوّر الرأسمالي فرصة أفضل في الدول الأصغر حجماً التي تفتّتت إليها الإمبراطورية العباسية، عندما كانت هذه الدول تعيش في ظلّ حكم مدني مستنير بدرجة كافية لتشجيع الإنتاج الزراعي والحرفي، وحيث كانت الظروف تتيح لتجارة الأفراد ـ الداخلية ومع الأقطار البعيدة على السواء ـ أن تلعب دوراً هاماً في حياة البلاد. وقد توافرت هذه الظروف في مصر في الفترة الأولى من

---

(29) Fawzy Mansour: The Development of Under developed Countries Within the Framework of an international Economy.

فوزي منصور: تطوّر البلدان المتخلّفة في إطار اقتصادي دولي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أدنبره، 1951؛ حيث لقيت هذه الفكرة بعض الدراسة المفصلة (الفصل الرابع).

العصر الفاطمي. ومع أن إيرادات الدولة من مختلف الضرائب والمكوس المفروضة على التجارة. كانت مجرد جزء، ربما يقل كثيراً عن العُشر، من إيرادات الدولة من خَراج الأرض، فلا ريبَ أن الفائض الناجم عن التجارة (أي الآيل إلى الدولة وإلى طبقة التجار) كان يشكِّل نسبة أكبر بكثير من إجمالي الفائض. وبالطبع كان يحصل في شكل نقدي دائماً، على نقيض الفائض الزراعي، الذي كان يُجْبى جزءٌ منه عيناً. وفضلاً عن ذلك، كانت هناك صناعة نامية - وتوخيّاً للدِّقة نقول إنه كان هناك عدد من الصناعات التي تُنْتَج خصيصاً من أجل أسواق التصدير. وكان مسرح الأحداث قطراً وليس إمبراطورية (رغم أنه في بعض الفترات امتدّ حكم الفاطميين إلى سوريا وأماكن أخرى أيضاً) أي كان كبيراً بما فيه الكفاية دون زيادة - وإنْ لم يكن كبيراً جداً - لكي تثبت طبقة التجار وجودها وتمسك بزمام الأمور[30].

ومرة ثانية لم يحدث هذا؛ وذلك أمر يحتاج إلى تفسير. وليس هناك تفسير سهل أو مؤكَّد لهذا الفشل التاريخي، الذي ظلّ يكرِّر نفسه في سياقات متطابقة تقريباً، لكن يستوقف النظر ظاهرتان غير مرتبطتين في الظاهر. الظاهرة الأولى هي الفصل الكامل تقريباً بين تجارة الجملة والاستيراد والتصدير من جانب، وتجارة التجزئة والصناعة اليدوية والأنشطة الحرفية من جانب آخر. ولا يبدو أن رأسمال إحدى المجموعتين قد اختلط برأسمال الأخرى، ولا اختلط - في ما يبدو - الأشخاص المشتغلون في ذينك القسمين الرئيسيين، إلّا بالقدر المطلوب لدواعي العمل بطبيعة الحال. والظاهرة الثانية هي أنه عندما كانت التناقضات تتفاقم بين حائزي السلطة السياسية وممارسيها والمدافعين عنها (الخليفة، وحاشيته، وجيشه، وبيروقراطيته، ونظامه القانوني والمثقفون المدافعون عنه) من ناحية، ومجتمع الأعمال من ناحية أخرى، كان المشتغلون بتجارة الجملة أو التجارة الخارجية يأخذون على الدوام صفّ السلطة السياسية. ويبدو أنهم كانوا

(30) بدأ التطور الرأسمالي في الغرب في بلدان متوسطة الحجم لم تكن قد اكتسبت بعد إمبراطوريات شاسعة الأرجاء، رغم أنه اقترن بضم واستغلال مناطق شاسعة «وراء البحار».

يفضّلون القيام بدور الحلفاء اللاثذين بحماية بيروقراطية الدولة المعتمدة على الخَراج على القيام بدور قادة أو طليعة البورجوازية المتوسطة أوالصغيرة، التجارية أو الصناعية.

وأعتقد أن الطابع الكوزمويوليتى لمن كانوا يعملون فى التجارة الخارجية وبدرجة أقلّ فى تجارة الجملة الداخلية، قد يوفّر مفتاحاً لفهم هذا الانفصال أو حتى الانفصام. فعندما يقرأ المرء كتب الأدب والتاريخ الموضوعة فى تلك الحقبة وفى فترات أخرى تالية، يدهش المرة تلو الأخرى لشبه الاحتكار الذى يمارسه على التجارة الخارجية فى مصر المغاربة والأرمن والسوريون واليمنيون، وبعض الأقليات الدينية التى كانت على وجه التأكيد تشعر أن مصر هى وطنها- ولكن كانت بالقدر نفسه تشعر أنها فى وطنها فى كل الأقطار العربية الإسلامية الأخرى فى ذلك الوقت، و لم تندمج أبداً بصورة وثيقة فى النسيج الداخلى للبلد الذى كانت تعيش فيه. إنها طبقة متجوّلة، لها شبكة من الاتصالات تغطى العالم الإسلامى وما وراءه (وربما كان هذا هو ما أهّلها للسيطرة على التجارة الدولية)، وهى علي استعداد لنقل مركز نشاطها إلى أماكن أخرى كلما اقتضت الضرورة ذلك. ولم يكونوا هم الطبقة الوحيدة التى أبدت هذه القدرة على التنقُّل: فالفقهاء والقضاة والمفكّرون المسلمون وأصحاب المناصب العليا فى البيروقراطية المدنية كانوا يتمتعون بهذه القدرة بقدر مماثل . والواقع أنهم كانوا، إلى حد ما ، يحلون محل بعضهم البعض، فى مايتعلق بالوظيفة والمواقع الجغرافى على السواء. وكان يساعدهم على ذلك الطابع العالمى لخطاب الإسلام الذى يتجاوز- من حيث المبدأ- الحدود القومية، والذى خلق أيضاً درجة معينة من تجانس الثقافة والعادات والنظم القانونية والقضائية، كما ساعدهم وجود لغة مشتركة داخل الوطن العربى الذى يحتلّ مكان المركز بالنسبة للعالم الإسلامى.

والجدير بالملاحظة أن رأس المال قد يكون كوزموبوليتياً بطبيعته ، يلتمس الحصول على أعلى الأرباح حيثما وُجِدَت، ويضع الأرباح فوق أىّ شئ آخر ، لكنه لكى يكون قادراً على السعى بقوة لتحقيق هذا الهدف "المتجرد" يجب أن تتوافر له منصّة انطلاق خاصة به ، وقاعدة عمليات واسعة بالقدر الكافى،

ونقطة للعودة إليها في نهاية المطاف- أي وطن، وعلم يستظلّ رأس المال بحمايته. ولا يستطيع أي رأسمال رحّال أن يستمرّ في البقاء طويلاً دون توافر هذه الشروط: ففي أوروبا الغربية، مسقط رأس النظام الرأسمالي، تواكبت الظروف المُمهّدة لظهور هذا النظام تقريباً- من حيث الوقت ومن حيث الوظيفة- مع الظروف لظهور الأمة- الدولة، واضطلعت "الأمة" (بوصفها مانحة ومانعة في الوقت نفسه) بمهمة منح البورجوازية القومية الحرية كاملة في أن تحقّق تكامل الاقتصاد على مستوى إقليم البلد وعلى مستوى قطاعات الأنشطة، ومنع رأس المال الأجنبي من المشاركة في عملية استكمال مهمة بناء الأمة، ومن ثمّ منعه من إضعاف تلك العملية الهامة. كما اضطلعت الدولة القومية بمهمة التدخُّل كلّما اقتضى الأمر لتقديم المساعدة في الداخل والخارج على السواء. ولا يمكن أن تكون من قبيل الصدفة، في المرحلة الأولى المائعة من بناء هذه القواعد الوطنية المتمايزة: البريطانية ، الفرنسية.. إلخ، إنْ رتّبت الأمور نفسها بطريقة جعلت الوحدات القومية الجديدة لا أكبر مما ينبغي ولا أصغر مما ينبغي لجعل مهمة البناء طيّعة وملائمة، وذلك في ضوء المستوى التكنولوجي لذلك الوقت. وبطبيعة الحال اتسمت المنافسة بين الرأسماليات القومية البازغة، المتماثلة في الحجم وفي المستوى التكنولوجي، بأنها مع ما كان لها من تأثير منشّط عليها جميعاً، لم تكن مفرطة في حدّتها بحيث تخنق تطور الرأسماليات الأضعف شأناً (31).

أمّا في العالم العربي الإسلامي، فقد ترتّب على عالمية الدعوة الإسلامية وعلى الدور الموحِّد الذي لعبته اللغة والثقافة، كما سبق بيانه، أن كان مسرح الأحداث أكثر اتساعاً من أن تستطيع أية بورجوازية دينامية محلية أن تبني لنفسها قاعدة فيه، ولكنه كان مع ذلك واسع الأرجاء بالقدر الكافي لتمكين رأس المال الكوزموبوليتي المملوك للتجار القائمين بالتجارة الدولية وتجارة الجملة من جني

---

(31) للاطلاع على عرض أكثر وضوحاً لدور القاعدة القومية المتمركزة على الذات في تطور الرأسمالية ، انظر مقالي : " تطور الرأسمالية في مصر "، في ( قضايا فكرية) ، أغسطس- أكتوبر 1986.

أرباح طائلة بالتحالف مع مختلف بيروقراطيات الدولة، والتحكُّم في الأسواق والتماس ملجأ وملاذ في مناطق جغرافية وسياسية أخرى كلما شعروا بأنهم مهددون، ومن ثم البقاء والازدهار، دون الشعور بالحاجة إلى الاستيلاء على السلطة بل ولا إلى مجرّد إنشاء قاعدة اقتصادية قومية متكاملة بالتحالف مع التجار والحرفيين والصُّنّاع المحليين. وبالطبع، كلّما توافر لديهم قدر كبير جداً من الفائض يزيد عمّا كانوا يعيدون استثماره في تجارتهم أو يكتنزونه في شكل مساكن فخمة وذهب وفضة ومجوهرات، كانوا يوجِّهون الفائض الزائد لامتلاك أراضٍ بوصفهم مُلّاكاً غائبين يعيشون بعيداً عنها ولا يقومون بأية تنمية زراعية، تجذبهم إلى ذلك «متلازمة الواحة» المشار إليها آنفاً.

* * *

إن الفترة نفسها التي شهدت، في بلد مثل مصر، تضافر الظروف الممهِّدة المؤاتية لقيام تطوّر رأسمالي مكتمل العناصر (في النصف الأخير من القرن العاشر والقرن الحادي عشر، في ظلّ الحكم الفاطمي)، ثم إصابتها بالجدب بسبب الهوة السحيقة التي كانت قائمة حينذاك بين البورجوازية التجارية الكبيرة الكوزموبوليتية وباقي البورجوازية القومية (القائمة بالفعل والمحتملة)، هذه الفترة نفسها انتهت بتطور خارجي جديد أوصد الباب تماماً في وجه أية إمكانية لأن تتغيّر الظروف الداخلية بشكل ما في اتجاه أكثر مؤاتاة للتطور الرأسمالي. ولست أشير هنا إلى تغييرات في طرق التجارة الدولية بعيداً عن الموانىء المصرية (بسبب تدهور الأمن والنظام وأحوال الإدارة في مصر قرب منتصف القرن الحادي عشر، ورسوخ أقدام القوة البحرية الغربية وخطوط التجارة والمواصلات في شرقي البحر المتوسط) لأني، كما أوضحت سلفاً، أشكُّ كثيراً في أن التجارة العابرة ـ أو حتى التجارة الدولية بصفة عامة ـ في مصر في تلك الفترة كانت قوة تقدمية قادرة على تحويل العلاقات داخل البلد. إنَّ ما أقصده هو سلسلة الغزوات الضخمة التي تعرَّضت لها المنطقة كلها، أولاً من جرّاء الحروب الصليبية الغربية طوال قرنين كاملين ثمَّ ـ لمّا بدأت تلك الحروب تهدأ في النصف الثاني من القرن الثالث عشر ـ عندما تعرَّضت المنطقة لغزو المغول ابتداء من نحو منتصف القرن الثالث عشر حتى بداية القرن الرابع عشر.

ومن الصعب جداً تحديد أي الفريقين كان أشدّ وطأة: أهو الضغط بلا هوادة وعن تصميم في صورة موجات متتالية متدفّقة من الغرب، ليس فقط للسيطرة على طرق التجارة أو لإقامة قواعد عسكرية، وإنما لإنشاء مستعمرات استيطانية في قلب الوطن العربي، ومحقّقة من زاوية معيّنة، في عام 1116 م. ما قلّدته إسرائيل في عام 1948 ألا وهو إنشاء دولة غربية غريبة ممتدة من البحر المتوسط إلى البحر الأحمر وتشطر الوطن العربي الإسلامي إلى نصفين غير متّصلين - أم هو التدمير الذي لم يسبق له مثيل للمدن والشعوب والثروات المتراكمة الذي أنزلته بالوطن العربي جيوش هولاكو وجنكيز خان المسعورة؟ ومع ذلك، فمن وجهة نظر طويلة الأجل، لا أعتقد أن أيّاً منهما مسؤول عن التفسّخ الذي حلّ بعد ذلك بالعالم العربي ثم استعباده. ذلك أن تفسير هذه الهزيمة الداخلية والخارجية ينبغي التماسه في إخفاق الدولة العربية بوصفها مركز الإمبراطورية الإسلامية، ثم إخفاق مختلف المجتمعات المستقلة وشبه المستقلة التي انقسمت إليها الإمبراطورية، في خلق المؤسسات اللازمة لاستكمال عملية التحوّل الرأسمالي كاملة عندما حدث أن توافرت كل الظروف الممهّدة لتحققه. وقد أوضحت من قبل الأسباب العميقة الجذور لذلك الإخفاق التاريخي المعروف.

لقد امتدت الغزوات الغربية والمغولية، فترة متصلة بلغت ثلاثة قرون كاملة تقريباً، منذ نهاية القرن الحادي عشر إلى بداية القرن الخامس عشر، وأسفرت عن تعزيز سيطرة طائفة عسكرية على المجتمع العربي في مركز الإمبراطورية؛ وشاءت الصدفة أن تكون هي نفس الطائفة الفجة الغريبة التي تجدِّد نفسها بنفسها والتي سيطرت على الخلافة العباسية ثم دمرتها. ومع ذلك، كان هناك فارق، فبعد أن تحوّلت الخلافة في بغداد إلى مجرد ظلّ شكلي بل وفقدت شرعيتها، لم تقتصر هذه الطائفة الاجتماعية على تجديد صفوفها من جيل لآخر، بل انتشرت أيضاً في صورة مصغّرة في الدول والدويلات المتحاربة التي انقسمت إليها الإمبراطورية العباسية.

بعد ذلك بقرن جاء العثمانيون، وهم ينتمون بأصولهم إلى سهوب آسيا

الـوسطى نفسهـا التي أتى منها في بـاديء الأمر الجـزء الأكبر من تلك الـطائفـة، وحملوا معهم التقـاليد العسكـرية الـطائفية نفسهـا (وإنْ اضـطروا في هـذه المرة إلى أن يجـوسوا في أمـاكن أخرى بحثـاً عن طرائـد لتجنيدهم قسـراً، في البلقان ومنـاطق الصقاليـة) وغزوا كـل الأقطار العـربية. وبعـد أن فـرضـوا سيـطرتهم المركزية على هـذه الأقطار واصلوا في الأسـاس اتباع نفس التقـاليد التي أرسـاها المـماليك في الإمـبراطوريـة العباسيـة والـدول التي خلّفتهـا، أي تقـاليـد الحكم الاستبدادي العسكري الأجنبي الذي يسدّ الطريق أمام أيـة تنمية مـدنية، ومن ثمّ رأسمالية. أمّا تهديـدات الغرب المـاضية التي ظلّت تحـوم في الأفق فلم تؤخذ مـأخذ الجـد، ولم تدرس أسسهـا العلمية والفكـرية والحضـارية، بـل لم تلاحظ إطلاقاً، لكي يمكن التعامل معها على نحو رشيد بطريقي القبول والـرفض معاً؛ وبحماقة تـاريخية فـريدة، اتخـذت الطبقـات الأخرى التي شـاركت تلك السلطة العثمانية الغريبـة أسلابها ـ أي بيروقراطية الدولـة والتجار والمثقفـين المتحجِّرين ـ من ذلك التهديـد الغربي المحمـوم أداة للانكفـاء على الـذات وذريعة في الـوقت ذاته لإضفاء المشروعية على أولئك الحكام عن طريق تصويرهم بأنهم «المدافعون عن الدين».

وعندما بدأت الرأسمالية الامبريالية الغربية تتسلّل من خلال جـدران السجن الحـامي والمميت في الوقت ذاتـه الذي أقـامه ذلـك الحكم الغريب، ثم عنـدمـا عصفت في النهاية به في موضع بعد الآخر من العالم العربي، لم تكن هناك قـوى حية تُذْكَر داخل تلك المجتمعـات لتحميها من هـذا الانقضاض الجـديد الأشـد هولاً بكثير.

ومن الصعب تخيُّل ما كان ممكناً أن يؤول إليه مصير الوطن العربي، أو أجزاء معيّنة منه، لو لم يتواكب الحكم العثـماني للوطن العربي مـع ظهور الـرأسماليـة في الغرب. لقد ولدت الرأسـمالية كنـظام عالمي في نفس الـوقت الذي ظهـرت فيه كنظام قومي. وازدهرت على التوسُّع في الداخل والخارج، واستمدَّت كثيـراً من الفائض المطلوب لظهورها وتطوُّرهـا اللاحق من الاستغـلال غير المسبـوق ـ من حيث مـداه وكثافتـه ـ للشعـوب الأخـرى، التي تشكّـل الآن مـا نسميـه العـالم

الثالث، ومن الاستيلاء على مواردها الطبيعية. ولو لم يحدث التطور الرأسمالي في الغرب، لربما انبثق، مع ذلك، آنئذٍ، في مكان آخر من العالم كانت تتطوّر فيه الظروف التي يمكن أن تجعل ظهوره ممكناً ـ بما في ذلك أجزاءٌ معينة متقدّمة من الوطن العربي، سواء أكان هناك حكم عثماني أم لم يكن ـ لأنه كان بوسع تلك الأجزاء، حينذاك، أن تتحرّر من ذلك الحكم. ومع قيام الرأسمالية الغربية وعدم وجود حكم عثماني، ربما كانت أجزاء من الوطن العربي قد وقعت تحت الحكم الإمبريالي الغربي المباشر في تاريخ سابق للقرن التاسع عشر، لكن كان من المحتمل عندئذ أن تتخلّص من ذلك الحكم المباشر في تاريخ أسبق كثيراً، مثلما فعلت أميركا اللاتينية.

غير أنّ صعود الرأسمالية الغربية ووقوع الوطن العربي تحت الحكم العثماني قد حدثا في وقت واحد، دون أن تكون بينهما صلة ظاهرة أو يمكن تعقّبها بوضوح. وقد شهدت الخمسون عاماً التي بدأت بعام 1499 م. اكتشاف فاسكو دي جاما لرأس الرجاء الصالح وطريق التجارة إلى الهند والشرق الأقصى، وتدمير البوكويرك للبحرية المصرية القومية في المحيط الهندي، وإنشاء كثير من المراكز التجارية والعسكرية الغربية في شرقي أفريقيا، عند وحول مدخلي البحر الأحمر والخليج الفارسي وعلى الساحل الهندي، وسقوط هرمز وعدن. وكانت هذه السنوات أيضاً هي التي شهدت الفتح العثماني لسوريا ومصر (1517 م) وامتداد التوسّع العثماني في اتجاه المغرب وكذلك فتح العراق. وبعد أقل من قرن أصبح الوطن العربي بأسره تقريباً جزءاً من الإمبراطورية العثمانية وخاضعاً لسيطرتها. وتأثر التطور الاجتماعي الاقتصادي للوطن العربي خلال تلك الفترة تأثراً كبيراً بخمسة عوامل رئيسية:

(1) طبيعة الدولة العثمانية نفسها. فقد عكست تلك الدولة استقطاب المجتمع وانقسامه انقساماً حاداً إلى مجموعتين:

(أ) البيروقراطية العسكرية والإدارية، وترئسها الأسرة المالكة وحاشيتها وخدمها، والمؤسسات العسكرية والإدارية المركزية في الولايات (بما في ذلك مؤسسات جباية الضرائب) ورجال الدين.

وكانت هذه المجموعة تسيطر على جهاز الدولة . ولم تعرف لها وظيفة اقتصادية أخرى غير استخلاص الحدّ الأقصى من الفائض بوسائل مباشرة وإنْ لم تكن قانونية بالضرورة (أى بفرض الضرائب وابتزاز المال بطرق غير قانونية، والمحسوبية وغيرها من الأشكال المقنّنة من الفساد). وإذا نحّينا جانباً تكلفة الحفاظ على ذلك الفائض وزيادته (الحروب الهجومية والدفاعية ، الأمن، الإدارة) لوجدنا أن هذا الفائض كان يُستخدم أساساً فى أغراض استهلاكية، ونادراً ما استُخدم فى تحقيق التراكم، أى الاستثمار فى موارد إنتاجية، عامة أو خاصة. واستناداً إلى هذا المبدأ الاقتصادى الموحِّد لأشتات المجموعة، يمكن اعتبار تلك المجموعة طبقة واحدة بسيطة، رغم أن أعضاءها قد يتفاوتون بصورة كبيرة فى المنزلة والوظيفة ، وفى نصيبهم من الفائض . وكانت أغلبية هذه الطبقة من الأتراك العثمانيين، وجاءت نسبة مئوية كبيرة منها من أصول عرقية مختلفة، مستقطبين أساساً من الجزء الأوروبى من الإمبراطورية.

(ب) كل الرعايا الآخرين ("الرعية")،وكان من الطبيعى أن يشمل هؤلاء كل الطبقات المنتجة أى :الفلاحين، والصُنّاع، والتجار، وعمال الخدمات، إلخ... ومن وجهة نظر الدولة، كانت وظيفة هذه الطبقات توفير الحدّ الأقصى من الفائض للبيروقراطية الحاكمة، وكان ذلك فى أحيان كثيرة على حساب قدرة هذه الطبقات المنتجة على تجديد قواها الذاتية.

(2) وبسبب هذه النظرة الضيّقة إلى دور الدولة الاقتصادى حدث فى الولايات العريقة بمنشآتها العامة ( ضبط النهر ، شبكات الرىّ، إلخ.. ) مثل العراق ومصر ، أن تركت هذه المنشآت تتدهور ، مما أدىّ حتى إلى تدهور أكبر فى الزراعة وإلى بؤس السكان . ولم يكن الوضع ليتحسّن نتيجة الانهيار المتكرّر للسلطة المركزية على مستوى الولايات وظهور مراكز لسلطة محلية مستقلة بذاتها.

ولا يعني هذا أنه لم تُبذل أبداً أية محاولة لتحسين الظروف الاقتصادية وتقليل بؤس الجماهير. فبين الفَينة والفَيْنة، كانت تأتي من مركز الإمبراطورية إشارات تضغط لإجراء نوع معين من الإصلاحات، مثلما حدث عندما تقرر في مصر، في القرن السادس عشر، عدم إلزام الفلاح بأن يزرع أي أرض سوى أرضه، وقابلية حقه في الانتفاع للانتقال بالإرث وإلغاء العمل بالسخرة بدون أجر، وتحريم التعسُّف في جباية الضرائب. وكان يحدث أحياناً أن يتَّخذ حاكم مستنير أو ذو نوازع إنسانية من حُكَّام الولايات بعض التدابير لتحسين حالة الناس. غير أنّ هذه الحالات كانت استثنائية، وغير مجدية في الأجل الطويل، لأنها كانت تقاتل ضد «نظام» مقاوم للإصلاح بحكم بنيته ذاتها وبحكم منطقه الداخلي.

(3) إن النظرة الضيّقة لدور الدولة الاقتصادي كمجرد محصِّل للضرائب (ووسيلة لتحقيق أشكال أخرى من الإثراء الشخصي)، كفيلة بأن تجرّ أسوأ العواقب في كل الأوقات. فما من دولة تستطيع البقاء طويلاً، لو كانت «مجرد» أداة للاستغلال. غير أن هذه النظرة ضاعفت الكوارث وأدخلتها في بنية المجتمع في عصر شهد صعود الرأسمالية، كنظام قومي وكنظام عالمي معاً، لأنه على نقيض التفسيرات المُبَسَّطة المُبْتَذلة لأسطورة الحرية الاقتصادية كما يعبّر عنها شعار «دعه يعمل، دعه يمرّ»، لم تظهر الرأسمالية وتتطور في أية مرحلة من تاريخها دون الدعم النشيط والمتعدِّد الجوانب من قبل الدولة، خصوصاً في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية، رغم أنَّ خصائص هذا الدور قد تختلف من قطر لآخر أو من فترة لأخرى داخل نفس القطر. وبسبب انعزال وجهل الطبقة الحاكمة العثمانية اللذين استمرَّا حتى القرن التاسع عشر فقد فاتها استيعاب هذا الدرس بالتحديد. وعندما تنبَّهت إليه، كان قد سبق السيفُ العَذَل.

(4) ولم يكن «اللحاق»، أي اتخاذ تدابير نشيطة لتطوير رأسمالية محليَّة داخل الإمبراطورية العثمانية، مجرد أمر مفتقد بسبب عدم الإقدام عليه. فقد تضافر عاملان آخران لتعميق آثار هذا الغياب، كان أحدهما عبارة عن

إجراء أحمق وضارّ للغاية في مجال السياسة العامة، والعامل الآخر هو وجود نظام خبيث خلّف آثاراً مدمِّرة.

كان الإجراء الذي اتّخذ في مجال السياسة العامة هو ببساطة فرض رسوم على الصادرات، يفوق سعرها كثيراً سعر الرسوم المفروضة على الواردات. وفي الوقت الذي كان فيه كل بلد حرّ تقريباً يحاول الدفاع عن الحِرَف والصناعات القائمة داخله ضدّ انقضاض السلع المصنوعة في المراكز الصناعية القيادية لذلك الزمان لم يكن هذا الإجراء الفاسد يعني فقط أن تفقد حلب والموصل والقاهرة ومدنٌ كثيرة أخرى، كانت بها من قبل تجارة تصدير مزدهرة، أسواقها الدولية، بل ترتّب عليه أنها بدأت أيضاً تفقد أسواقها الداخلية. ولم يقتصر الأمر على أن الصناعات الحرفية والمنزلية في كل أنحاء الإمبراطورية لم تتطوّر إلى صناعات حديثة مكتملة النمو: لقد ذوت ثم اضمحلت.

وعندما أفاقت الدولة العثمانية وتنبّهت لذلك الخطر وحاولت علاجه، كانت يداها مغلولتين بسبب نظام «الامتيازات الأجنبية» الرجيم، الذي حدَّد، طوال السنوات الحاسمة، حداً أقصى ثابتاً قدره خمسة في المائة لسعر ضريبة الاستيراد التي تستطيع الدولة فرضها على الواردات. ولم يكن نظام «الامتيازات» مجرد قيد فرضته الدول الأوروبية على قدرة الدولة العثمانية على فرض الضرائب بل كان أكثر من ذلك؛ لقد خلق وضعاً متميِّزاً داخل الدولة العثمانية يستفيد منه رعايا الدول الأوروبية ورجال أعمالها الذين يقيمون في الأراضي العثمانية، بل والرعايا العثمانيون (وكثيرون منهم كانوا ينتمون إلى أقليات عرقية ودينية) الذين التمسوا «حماية» الدول الأوروبية. فلم يكن في الإمكان فرض ضرائب على هؤلاء بدون موافقة الدولة التي ينتمون إليها، ولا محاكمتهم إلا أمام محاكمهم القنصلية حتى عندما يتعلّق الأمر برعية عثمانية، وكانوا لا يخضعون إلّا لقوانين بلادهم. وكانت المحصلة النهائية لهذه الامتيازات وكثير غيرها، إلى الحد الذي ظهرت فيه مشروعات ومؤسسات اقتصادية حديثة أو متطوّرة في أي مكان في الإمبراطورية العثمانية، أنه كان يملكها ويديرها، في غالبيتها العظمى، مغتربون من ذوي

الامتيازات أو أفراد الأقليات المتمتّعة بالحماية؛ وبذا شكّل هؤلاء وأولئك جيباً معزولاً غريباً لم يؤدّ أي دور في تحقيق التكامل والتحديث داخل الاقتصاد القومي. بل على النقيض من ذلك، كانوا عبئاً عليه، لأن وظيفتهم الرئيسية كانت نزح الفائض من الأمبراطورية إلى المراكز الأوروبية. ولم يشكّل نظام الامتيازات مجرد عبء أثقل كاهل الولايات العربية طالما ظلّت جزءاً من الإمبراطورية العثمانية، بل ظلّ أيضاً يكبّل بعضاً منها حتى بعد أن ظفرت باستقلالها. وفي مصر لم تتم إزالة آخر بقايا ما كان يسمى المحاكم المختلطة والقوانين المختلطة إلّا في عام 1949.

(5) على هذا النحو يتّضح زَيْفُ القول الشائع الآن في بعض الدوائر الأصولية، بأن الإمبراطورية العثمانية حمت البلدان العربية، شقيقتها في الإسلام، من انقضاض الإمبريالية الأوروبية عليها. فهي لم تَحْم أيّاً من هذه البلدان من أي غزو عقدت دولة أوروبية العزم عليه. وعندما لم يحدث مثل هذا الغزو، هيّأت الإمبراطورية العثمانية ظروفاً أكثر مواتاة لهجوم أشد غدراً، هو هجوم الاستعمار الاقتصادي الذي جرى تحت الحماية والامتيازات التي كانت تُمْنَح في ظلّ سيادة عثمانية اسمية. وأخيراً، عندما كان بلد مثل مصر يحاول الانفصال وإقامة اقتصاده الحديث المستقلّ، كانت الإمبراطورية العثمانية تشترك بنشاط في اتحاد من الدول الأوروبية هدفه إعادة مصر إلى الحظيرة ـ حظيرة التبعية الاقتصادية والتخلّف، كما ستبيّن الصفحات التالية.



الفصل الثالث

# الحاضر

إن الحاضر بالنسبة للوطن العربي، مثلما هو بالنسبة لبقية أقطار العالم الثالث، مرحلة طويلة في تطور الأحداث بدأت بظهور النظام الرأسمالي العالمي، وتغلغله التدريجي في تلك الأقطار، وسوف تنتهي فقط مع إلغاء علاقة المركز/ المحيط، الاستغلال/ التبعية، التي أقامها ذلك النظام. ولن نحاول هنا وصف هذه العملية أو تحليلها: فقد كُتب الكثير جداً في هذا الموضوع، بالنسبة للعالم الثالث ككلٍّ وبالنسبة للوطن العربي وأقطاره بصفة خاصة، بحيث لا يتطلّب الأمر تكراراً. وبدلاً من ذلك، سنستعرض بإيجاز خبرة أقطار منتقاة تنتمي إلى مجموعتين مختلفتين من البلدان. وإحدى المجموعتين هي تلك التي تُسمّى الأقطار الغنية بفائض النفط، وقد اختيرت لأن ثروتها الضخمة بالنسبة إلى سكانها، تسبّبت في استدراج العالم العربي إلى المزيد من التبعية للنظام الرأسمالي العالمي، بل إنها أصابت العرب بالعجز المزمن في مواجهته. واختيرت المجموعة الأخرى لأن الأقطار التي تنتمي إليها كانت تتوافر لها إمكانية تحرير نفسها من ذلك النظام، وكانت لديها ـ لو فعلت ذلك ـ إمكانية الشروع، من خلال عملية من التجاوب المتعاطف، في حركة تحرير وتوحيد قومي عربي عميقة الغور ـ ولكنها فشلت في ذلك حتى الآن. ومن الواضح إن هذين النوعين من التجارب كانا وثيقي الارتباط ببعضهما البعض. وإذا كان هذا الارتباط من أبرز المظاهر الحيَّة للنضج القومي للأمة العربية، إلاّ أن تأثيره لا يزال سلبياً حتى الآن.

## أولاً ـ قطب الرجعية:

مع انتقال عاصمة الدولة العربية الإسلامية من المدينة إلى دمشق في القرن السابع، في أعقاب انتصار الأمويين، أصبحت المدينة نفسها، وظلّت طوال عدة قرون، مركز جذب لذوي الفراغ من فتيان العرب كرام المحتد وملاذاً لأتقياء المسلمين ولبعض مدارس الفقه الإسلامي. وعادت الجزيرة العربية تدريجياً إلى شكل من التنظيم القَبَلي الطبيعي لا يكاد يختلف عن ذلك الذي كان سائداً قبل الإسلام؛ وكان العرب الذين لا يهاجرون إلى المروج الأكثر نضارة في الأقطار المفتوحة، يواصلون رعي أغنامهم وجِمالهم، في حين كان الذين يعيشون في الواحات وفي الوديان أو السهول الخصيبة القليلة يفلحون أراضيهم. كما كانت التجارة هي المهنة الوحيدة الباعثة على الحركة والتغيير، لأنها أصبحت بعد نقل مركز السلطة السياسية من الجزيرة العربية، هي المصدر الرئيسي، وربما المصدر الوحيد، للفائض. وكان مقدار ذلك الفائض، وكذلك مصائر المدن والموانىء التجارية القليلة المبعثرة عبر الجزيرة العربية أو التي أُنشئت على شواطئها المترامية، يتباين بصورة هائلة، ومن فترة لأخرى حسب التحوُّلات في طرق التجارة الدولية التي سبَّبتها أحداث خارجة عن سيطرة الجزيرة العربية.

ولقرون طويلة لم تقم دولة تنهض برسالة توحيد الجزيرة كلها؛ وعندما كانت تقوم مثل هذه الدولة في جزء أو آخر منها، كان تنظيم شؤونها يجري وفق أسس يمليها إلى حدّ بعيد أصلها القَبَلي المباشر. ومن المفيد أن نميّز في هذا الصدد بين الموانىء والمدن التجارية، ومنطقة المركز الرئيسية.

ففي المدن والموانىء التجارية، استغلت الأسر الحاكمة روابطها القَبَلية والفرق المقاتلة التابعة للقبائل لتحقيق هدفين: أوّلهما حماية التجارة وطرقها لأنها كانت المنبع الذي تستمدّ منه فوائضها ووسيلة الحفاظ على شبكة من العلاقات مع المناطق الداخلية للجزيرة، والهدف الثاني فَرْض سلطتها على أهل المدن ومنظماتهم المهنية الجنينية التي تضمّ التجار والحرفيين والصُّناع والبحارة

والغواصين .. إلخ [32]. من الواضح، إذن، أنه حتى فى هذه الموانئ والمدن، ظلّت قاعدة السلطة هى الصحراء، والأشكال التنظيمية القَبَلية نبتات خارجة من بطنها، لكن الإتاوات التى كان زعماء القبائل الحاكمة ينتزعونها عنوة كانت تتّخذ شكل ضرائب ورسوم جمركية وما إلى ذلك، وبذا كانت تُلمِع إلى وجود نوع من جهاز الدولة فى شكله الجنينى. أمّا فى المنطقة المركزية الصحراوية، فقد كان ما يُنتزع عنوة- عندما كانت الإتاوات تُدفع دون أن تكون مقابل خدمات فعلية مثل النقل والإرشاد إلى الطريق- مجرد "ثمن للحماية"، لا أكثر ولا أقل، يُفرض على عبور التجارة أو الأشخاص.

وكما وضّح الدكتور خلدون النقيب فى كتابه الهام عن "المجتمع والدولة فى الخليج العربى"، حدث فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر تغيير كيفى فى هذا الوضع. فقد كسبت بريطانيا موطئ قدم فى مسقط فى عام1798، واحتلّت عدن فى عام 1839. لكنْ فى غضون فترة قصيرة مقدارها خمسون سنة بدأت "بالسلام إلى الأبد بين حكومة صاحب الجلالة والمشيخات الموقّعة على الهدنة" فى عام 1853 وتخلّلتها أحداث بالغة الدلالة مثل معاهدات واتفاقات الحماية المبرمة مع البحرين(1861) ومسقط (تجديد، 1891) والكويت(1899)، استطاعت بريطانيا أن تقضى على أنشطة التجارة العربية التقليدية التى ظلّت طويلاً مصدر دخل الموانئ التجارية العربية التى تربط الشرق الأقصى والهند بالبحر المتوسط والمغرب، وكان ذلك إيذاناً بدمج المنطقة دمجاً كاملاً فى النظام الرأسمالى العالمى وتهميشها داخل ذلك النظام. وكانت النتيجة المباشرة هى نقل مركز الثقل السياسى من الموانئ والمدن التجارية إلى وسط الجزيرة القَبَلى، وبروز التشكيلات ذات الطابع القَبَلى الملحوظ التى أصبحت أساس الانقسامات (أو التقسيمات) السياسية التى ظهرت فى أعقاب الحرب العالمية الأولى [33]. وبطبيعة الحال ظلت الأنشطة التجارية الصغيرة قائمة، واكتسبت بعض المدن والموانئ

---

(32) خلدون النقيب: **المجتمع والدولة فى الخليج العربى**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987 ،ص39. ويدين تحليل مجتمعات الخليج الوارد فى الكتاب الحالى بالكثير لهذا العمل الهام.

(33) خلدون النقيب: المرجع المذكور، ص29.

فرصة جديدة للعيش لا على أساس إسهامها في التجارة مع الأقطار البعيدة، بل على أساس أهميتها للمخطط الإمبراطوري الاستراتيجي والعسكري والسياسي الشامل للمنطقة.

وربما جاءت أهمّ نتيجة لهذا التحوّل، من وجهة نظر طويلة الأجل، في الميدان السياسي. فبدلاً من تداول السلطة دورياً فيما بين الصفوة من رجالات القبائل، كما كانت تقضي التقاليد الديمقراطية البدائية التي تستند إلى مزيج حكيم من القوة والجدارة (بالنسبة للزعماء) ومن الرضا (من جانب المحكومين)، وفقاً للخصائص المميّزة للنظام السياسي الصحراوي، فُرِضَ على الجزيرة العربية نظامٌ وراثيٌ يتّسم بالجمود ـ بمعنى أنه يقصر الشرعية الرسمية على عشيرة أو أسرة معينة ـ وإنْ لم يعيّن قواعد واضحة لخلافة الحاكم، وترك بذلك مجالاً واسعاً لثورات القصور والصراعات الداخلية فيما بين أفراد الأسرة الحاكمة. وكما لاحظ خلدون النقيب، جاء هذا التغيير في النظام نتيجة للنفوذ الأجنبي، خصوصاً معاهدة «السلام إلى الأبد» لعام 1853، التي لم يقتصر دورها على حفظ السلام بين المشايخ والأمراء والسلاطين المحليين، بل أدّت أيضاً إلى تحقيق الاستقرار لسلطتهم على البلاد والرعايا وأضفت الشرعية على هذه السلطة. ولم يَعُد صعود وسقوط الحكام والأسر الحاكمة مرتبطاً بدوره بتداول السلطة فيما بين الأسر الحاكمة، التي كانت تمتدّ عبر فترة تتراوح بين أربعة وخمسة أجيال، كما وصفها إبن خلدون، ولم يعد مرتبطاً بازدهار أو كساد التجارة وبالظروف الاقتصادية بصفة عامة، أو بقدرة تلك الأسر على تقديم خدمات الحماية: ذلك أن معاهدة 1853 والمعاهدات الكثيرة الأخرى التي أعقبتها ـ والتي وصل عددها مثلاً إلى ما يزيد على 200 معاهدة واتفاق وقّعتها بريطانيا مع ست وعشرين سلطنة ومشيخة أنشأتها على شاطىء عدن وحضرموت ـ كفلت الحماية الكاملة للحكام وأُسَرهم ضد شعبهم نفسه وضد منافسيهم على السواء.

ولم تقف الحماية الإمبراطورية عند حدّ إبقاء السلطة المحلية في أيدي من وقّعوا المعاهدات مع بريطانيا، بل وسّعت نطاق تلك السلطة إلى ما وراء ما درجت عليه العادات والأعراف المحلية، لأن تلك السلطة لم تَعُدْ تُحُدُّها

الكوابح والتوازنات الناجمة عن الخوف من المنافسين أو من العصيان. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تقسيم البلاد بين «الحكام الخاضعين للحماية» جعل من الصعب على سكانها أن ينسحبوا إلى أراضي حاكم آخر كلما أحسّوا بعدم الرضا. وقد عزّز ذلك قبضة الحاكم على رعاياه ومكّنه من أن يفرض أنواعاً شتّى من الضرائب لم يعد ملزماً بأن يقدم لأحد حساباً عمّا يفعله بحصيلتها. وكان لهذه التطورات أربع نتائج مشؤومة ما زالت هذه المنطقة مبتلية بها حتى اليوم:

(أ) حلّ الحكم المطلق محل الديمقراطية القبلية؛

(ب) أصبحت المنازعات حول الحدود التي ليس لها أساس تاريخي، منازعات منتشرة وغير قابلة للحل؛

(ج) أصبحت شروط المواطنية في هذه الدولة أو الدويلة أو تلك شروطاً تحكمية؛

(د) أُنشئت وغُذّيت نزعة وطنية جديدة محلية بصورة مصطنعة، لتحلّ بدلاً من الشعور العام بالانتماء إلى شعب واحد، وإنْ يكن موزعاً على قبائل مختلفة.

وبينما كانت هذه النتائج الأربع جميعاً غير ضارة نسبياً عندما كان الأمر لا يتعلّق بأكثر من مساحات شاسعة من الصحاري الجرداء ومساحات صغيرة من الشواطىء، فقد اكتسبت أهمية ضخمة عندما اكْتُشفت مستودعات ضخمة من النفط، أي عندما أصبحت السلطة تُعيِّن الحق في الحصول على ثروات ضخمة أو التصرف فيها، عندما غدا من الممكن أن يُعيِّن بتغيير الحدود كسب أو خسارة مئات بل آلاف الملايين من الدولارات، عندما صارت المواطنية تعني التمتع بفرصة ممتازة للاستمتاع بالثروات الجديدة، عندما أمست الولاءات المحلية التي تغذيها الآن الثروة النفطية وتحميها قوة الإمبراطورية وألاعيبها فيما وراء البحار، ورقة تستخدم لمناوأة التحرر الوطني العربي والتوحيد القومي الشامل. وقد أبدت تلك الدويلات قدراً من التعاطف مع تلك الحركة فترة من الزمن. حدث هذا عندما كان نزاعها الأساسي لا يزال مع شركات النفط عبر القومية البريطانية أو الأميركية المسيطرة، أو عندما كانت تخشى استيعاب الأقطار الكبيرة المجاورة لها. وكان هذا التعاطف أشدّ بروزاً في الدويلات التي أقيمت عادة حول موانىء

التجارة وصيد الأسماك ـ والتي اتفق أن عرفت تقاليد المبادرة في مجال الأعمال ووجدت فيها بورجوازية محلية ناشئة. وبدأ التعاطف يفتر مع تسوية المنازعات مع شركات النفط عبر القومية، وعندما لم يعد الدعم «القومي» العربي مطلوباً للحصول على سعر عادل للنفط في الأسواق العالمية، وبصفة خاصة مع صعود قوة جديدة في العالم العربي هي المملكة العربية السعودية، التي غدا من الصعب أكثر فأكثر مقاومة اندفاعها نحو التوحُّد مع المصالح والمخططات الأميركية وخضوعها لها وانصرافها عن قضيتي التحرر القومي والتوحيد القومي العربي المتلازمتين. ويجب الآن إيلاء قدر من الانتباه لصعود هذه القوة الإقليمية إلى مركز الصدارة.

بعد انتقال مقرّ السلطة من المدينة في القرن السابع بعد الميلاد، تردَّت الأحوال في المنطقة المركزية من الأراضي العربية، وكان ردّ الفعل الدائم لذلك التردّي ظهور حركات إحياء أصولية تسرَّبت بمختلف الأردية المذهبية. وقد نهضت هذه الحركات وزالت وفق قانون خاص حكم حركتها، وأغلب الظن أنه لم يكن منقطع الصلة بحركة المدّ والجزر في التجارة الدولية داخل شبه الجزيرة وحولها.

وقد اكتسبت هذه الحركات قوة دفع جديدة من جراء الحصار الإمبريالي الغربي لشبه الجزيرة ثم اجتياحها في القرنين السابع عشر والثامن عشر. ومن أبعد هذه الحركات أثراً ـ رغم بداياتها المتواضعة وطول فترة اختمارها ـ الحركة الوهابية المحافظة للغاية التي تحالفت مع آل سعود وبدأت تتحرّك من نجد إلى مناطق في الجنوب والغرب. وبعد عدد من النكسات في القرن التاسع عشر، رسَّخت أقدامها ثابتةً في المحافظتين الشرقيتين نجد والأحساء، في أوائل القرن العشرين، ثم فتحت محافظتي عسير والحجاز الغربيتين في عام 1919. واعترفت معاهدة جدة لعام 1927 بالسلطة الجديدة كدولة ذات سيادة مكتملة المقومات لها ملك وعلم وحدود، تبسط سلطانها على معظم الجزيرة العربية التي تبيَّن أنها تحتوي على ربع الإجمالي العالمي لاحتياطيات النفط، وأن تكاليف استخراج مخزونه فيها تقلّ كثيراً عن نظيرها في أي مكان، والكثافة السكانية بها ضئيلة

لأقصى حدّ (وحتى في الوقت الحاضر من المشكوك فيه أن يكون العدد الإجمالي لسكان المملكة العربية قد وصل إلى 8 ملايين). وهذا البلد ـ الذي ما زال شديد التمسك بتقاليده القبلية، ويفسّر تعاليم الإسلام تفسيراً جامداً للغاية وأحادي الجانب، يجذب للنظام الجديد تأييد أشدّ العناصر محافظة في العالم الإسلامي وبصفة أخصّ في العالم العربي، ويملك جهاز قمع لا يعرف الرحمة يستغلّ إنفاذ تعاليم الدين في إخفاء حكم مطلق استبدادي لا يعبأ بأحد، وفي فرض أشدّ أشكال التجهيل والتعتيم بدائية على السكان؛ ولديه ثروة غير محدودة عملياً يتصرّف فيها كما لو كانت ملكاً خاصاً للأسرة الحاكمة؛ هذا البلد المتمتع بكل هذه المؤهلات غير العادية، وجد فيه الغرب أشد الحلفاء ولاءً وثباتاً وأقلّهم إثارة للمشاكل[34].

ولولا الثروة النفطية التي انهالت على أقطار الخليج وشبه الجزيرة العربية في السبعينات، ربما كان يمكن أن نتوقّع لها تطوراً عادياً، لا يختلف كثيراً عن ذلك الذي لا يزال يجري في كثير من أقطار العالم الثالث في مرحلة مشابهة من التطور الاجتماعي الاقتصادي، بل ربما كانت اندمجت في التيار الرئيسي للتحرر العربي والتوحيد العربي رغم تدعيم الأساس القبلي والروابط الإمبريالية الناجمة عن إدماجها في النظام الرأسمالي العالمي. وقد ظهرت في كثير من هذه الدول والدويلات[35] ـ مع اعتبار المملكة العربية السعودية الاستثناء الكبير الخامد ـ حركات محلية في العشرينات والثلاثينات تطالب بإصلاح النظم الإدارية والتعليمية والمالية وإنشاء مجلس تشريعي أو جمعية تشريعية. وكما هي العادة، عندما اضطر الحكام إلى إبداء التعاطف مع هذه المطالب، تدخّلت السلطات البريطانية وأحلّت آخرين محلهم.

وفي منتصف الثلاثينات، اجتذب نضال الشعب الفلسطيني ضد خطط الاستعمار الاستيطاني الصهيوني والإمبريالية البريطانية، العناصر الأنشط سياسياً في هذه الدول والدويلات إلى التيار الرئيسي للقومية العربية بجناحيها: التحرر

---

(34) خلدون النقيب: ص ص 95-100.

(35) خصوصاً في البحرين ودبي والكويت.

القومي والوحدة القومية، لكنّ الحركتين قُمِعتا بعنف، ولم تنتعشا من جديد إلاّ في منتصف الخمسينات، تحت تأثير قيادة عبد الناصر الذي أثبت أن الإمبريالية يمكن أن تُهزم، وفضح حلفاءها المحليين في المنطقة، وأعاد مصر بصورة راسخة إلى مكانها داخل العالم العربي بعد ما يزيد على قرن من العزلة والحصار. وفي هذه المرة، ارتبط الإصلاح الداخلي، والنضال من أجل الاستقلال السياسي، والتضامن مع حركات التحرر الوطني العربية الأخرى، والتعاطف مع الدعوة إلى التوحيد القومي، ارتباطاً وثيقاً بالنضال من أجل الحصول على نصيب عادل من إيرادات النفط، وأخيراً من أجل تأميم الفروع المحلية لشركات النفط عبر القومية التي تعمل في تلك الأقطار. غير أن هزيمة مصر في عام 1967، وفشل الناصرية في التصدّي لهذه الهزيمة بطريقة مُقْنِعة، والنتائج المخيِّبة للآمال التي أسفرت عنها حرب عام 1973 وما تلاها من تسليم السادات لإسرائيل والإمبريالية الأميركية وسياسته المعادية للقومية العربية التي انتهجها بوحي من الأميركيين، كل هذا تضافر من جانب مع التدفق الضخم لإيرادات النفط إلى دول الخليج ودويلاته في أعقاب حرب عام 1973 ومع إجراءات منظمة الأقطار المصدِّرة للنفط (الأوبك) من جانب آخر، لإضعاف الدعوة إلى الوحدة العربية والاستعاضة عنها بشعور جديد لم يَعُدْ مقصوراً على الدوائر الحاكمة: ألا وهو الوطنية المحلية الأنانية والقصيرة النظر.

ويبيّن الجدول في الصفحة التالية بوضوح الأصول الاقتصادية لهذا التغيير.

لقد خلقت القفزة الهائلة في إيرادات النفط عصراً جديداً من التطور ليس في دول النفط فحسب بل في ما يجاوزها - في تطور العالم العربي ككل. وبالنسبة للدول النفطية نفسها، فإنه مثلما دمَّر تدفق الخَراج من الأراضي المفتوحة منذ أربعة عشر قرناً التقاليد الديمقراطية للدولة العربية الجديدة التي اتخذت من المدينة مركزاً لها، وأحيا المنازعات والمنافسات القَبَلية، كذلك دعَّم تدفُّق رَيْع النفط في القرن العشرين، بطريقة مماثلة، الحكم المطلق (المرتكز هنا أيضاً على إحدى العشائر القبلية)، الذي نشأ في البدء من خلال الارتباط مع الإمبريالية، وخلق شعوراً انفصالياً يعارض التيار الرئيسي للتوحيد العربي. ولا يقتضي الأمر

التغييرات في إيرادات النفط في أقطار الخليج
وشبه الجزيرة العربية في سنوات مختارة
(بملايين الدولارات الأميركية)(*)

| السنة | الإمارات العربية المتحدة | البحرين | المملكة العربية السعودية | قطر | الكويت |
|---|---|---|---|---|---|
| 1940 | — | 1,0 | 2,5 | — | — |
| 1950 | — | 3,3 | 57,0 | 1,0 | 11,0 |
| 1960 | 3 | 15,0 | 355,0 | 54,0 | 465,0 |
| 1965 | 33 | 22,0 | 655,0 | 69,0 | 671,0 |
| 1970 | 233 | 35,0 | 1200,0 | 122,4 | 895,0 |
| 1974 | 6306,0 | 169,8 | 31163,0 | 1979,0 | 4765,0 |
| 1977 | 9237,0 | 226,5 | 41114,0 | 1975,0 | 8819,0 |
| 1980 | 19456,0 | 253,6 | 102372,0 | 5387,0 | 17246,0 |
| 1982 | 16000,0 | — | 76000,0 | 3145,0 | 9477,0 |
| 1983 | 12800,0 | — | 461000,0 | 3000,0 | 9900,0 |

— = المعلومات غير متوافرة.

(*) المصدر: خلدون النقيب: المجتمع والدولة في الخليج وشبه الجزيرة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987، ص 122.

أن يكون المرء من الأنصار المتزمتين لمذهب الحتمية الجغرافية، ليرى أن النتيجة كانت محتومة في الحالين؛ ذلك أنه نظراً للتخلخل السكاني المميِّز لظروف الصحراء، فإن الافتقار إلى موارد طبيعية متكاملة ومن ثم عدم وجود تقاليد راسخة وواسعة الانتشار للأنشطة الإنتاجية المتطورة، أي الزراعية والصناعية، والتدفُّق الضخم المفاجىء لثروة غير مخلوقة، مكتسبة إما كخَراج أو كرَيْع، كل ذلك قمينٌ بتدمير كل ما كان يمكن أن يكون واعداً في نمط التنمية الملازم

لمجتمع معيَّن، ولتشويه هذا النمط بطرق شتى، ليس أقلّها أهمية تراجع الأنشطة الإنتاجية داخل ذلك المجتمع لصالح الأنشطة الطفيلية، ومواجهة الصدامات الحادّة بشأن توزيع الثروة غير المنتجة بإقامة حكم مطلق أو تدعيمه.

ومن الواضح أن الطريق الوحيد للإفلات من هذا القدر الجغرافي هو تنحيته إجمالاً، بدمجه في كيان مجتمعي أكبر تكون فيه الثروة النفطية مكمِّلة للثروات البشرية والطبيعية الأخرى الموجودة في أماكن أخرى من المجتمع نفسه، مثلما تُعْتَبر ثروة النفط في تكساس، مثلاً، مكمِّلة للدوائر الإنتاجية المتكاملة في الولايات المتحدة وتشكِّل جزءاً منها، لصالح كل مواطني الولايات المتحدة، وبالأحرى لصالح كل أبناء تكساس أنفسهم. وسنرى في الفصل الأخير أن ذلك أحد العناصر الرئيسية للأساس الاقتصادي الحديث لحركة الوحدة العربية.

إن الدولة في أقطار الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية تملك إيرادات النفط، والحاكم ـ أو الأسرة الحاكمة ـ يملك الدولة. وقد يختلف الشكل من دولة إلى أخرى، لكن المحصلة النهائية واحدة تقريباً. ففي الكويت ـ أقرب هذه الأقطار إلى الدولة الحديثة حيث يتم التمييز والفصل رسمياً بين إيرادات الحاكم ومِلْكِيّته وبين إيرادات الدولة ومِلْكِيّتها ـ يتقاضى الحاكم أجْراً رسمياً ثابتاً قدره 12 مليون دينار كويتي ويذهب باقي إيراد النفط للدولة. وفي البحرين وقطر والإمارات، يستولي الحاكم على ثلث إيرادات النفط على الأقل، في حين أنه في عُمان والمملكة العربية السعودية لا يعرف أن هناك قاعدة رسمية مطبقة لتوزيع إيرادات النفط بين الحاكم والدولة[36]. ومع ذلك، ففي التطبيق ليس لهذا التمييز أهمية تذكر. وخصوصاً عندما لا تُمسك حسابات رسمية للدولة أو تُعلن ولا تُمارس أية رقابة مؤسسية على إيرادات الدولة أو مصروفاتها.

وفي الظروف العادية، تكون هذه الترتيبات، والسلطة المترتبة عليها التي تمنحها تلك الترتيبات للحاكم وللأسرة الحاكمة، سيِّئة بما فيه الكفاية، خصوصاً

(36) خلدون النقيب: المرجع المذكور، ص 148.

في ضوء ضخامة الثروة المتراكمة من عـائدات النفط. بيـد أن الظروف في بـلاد النفط الصحراوية، ليست عادية بـأي حال، لأنـه، ما دام لا يحـدث أي نشاط إنتاجي آخر، أو ما دام يدمِّر تدريجياً، فإن الثروة النفطيـة والإيرادات النفـطية ـ ومن ثم الـدولة ـ تصبـح حتماً، بصـورة مباشرة، وغـير مباشرة، هي المصـدر الرئيسي، الوحيد تقريباً، للثروة والدخل للمجتمع كله.

وإذا كانت الملكية الخـاصة في كـل شيء، فيما عـدا النفط، تبدو مقـدسة إلى أبعد حد في تلك الأقطار، وإذا بدا أن قوى السوق، وحرية المبادرة، والليبراليـة الاقتصادية بصفة عامة، قد ارتقت إلى مصافّ العقيدة التي لا تمسّ، فـلا ينبغي أن يجعلنـا هذا ننسى حقيقـة هامـة أخرى هي أن كـل الثروة تنبـع في التحليـل الأخير من النفط، ومن ثم من الدولة، ومن ثم من الحاكم أو عشـيرته أو، عـلى الأكثر، من قبيلته وبيروقراطيته. صحيح أنه يوجـد قطاع هـام جداً للمقـاولات والبنـاء في كل هـذه الأقطار. وهنـاك بالمثـل مجمَّع هـام من قطاعـات الاسـتيراد والبيع بالجملة وتجارة التجزئة. ويوجد قطاع خاص مزدهر للخدمات، خصوصاً في الصحة والتعليم. وهناك قطاع للإسكان والعقارات، حافل بالمضاربـات إلى أقصى حـدّ ومربـح للغايـة. وقد يـوجـد في البعض منهـا قـطاع صعب المـراس للخدمات المالية، بل قد تكـون هناك مجمَّعـات صناعيـة ضخمة تملكهـا الدولـة تنتج المنتجات البتروكيماويـة التي أصبحت الأسواق المتـطورة مغلقة في وجههـا، على الرغم من الوعود الغامضة التي قدَّمها مـوردو المصانـع «تسليم المفتاح»، أو قـطاع زراعي يقدِّم هبـات سخيّة من القمـح لمصر التي عضّها الفقـر بنابـه، أو يصدِّر للاتحاد السوفييتي قمحاً مدعـماً يُنتج محليـاً بتكلفة تبلغ عشرة أمثـال سعره الدولي.

ومع ذلك، فكلّ هذه القطاعات تعتمد كلية عـلى إيرادات النفط[37] المـوجَّهة

(37) ما عدا استثناءً هاماً هو الكويت التي تستمدّ نحو 50 في المائة من دخلها من عائد استثماراتها في الخارج. ولأسباب شرحتها في مكان آخر من المشكوك فيه أن تكون أقطار النفط العربية قادرة على حماية استثماراتها الخارجية (من تخفيض قيمة العملة، وعمليات النصب، والامتناع عن دفعها صراحة. . . إلخ) بمجرد أن تنضب آبار النفط فيها.

من خلال مصروفات الدولة في شكل إنفاق جارٍ على وظائف الدولة العادية ذات التكاليف المتضخّمة بصورة هائلة، وعلى دولة رفاهية متضخمة (ويجب أن تُدْرَج تحت هذا العنوان جيوش موظفي الدولة الذين لا يقومون بأي عمل حقيقي)، أو في شكل نفقات رأسمالية، وهي أسرع أشكال الإنفاق جلباً لثروات ضخمة تتحقّق بصورة فورية تقريباً: من خلال العمولات على عقود تبرمها الدولة، والتعويضات المتضخّمة عن نزح مِلْكيات شاسعة في الصحراء تُكتشف فجأة مزاياها لمشروعات جديدة، وتمويل الدولة، والمشاركة في مشروعات وهمية أو فاسدة أو تقديم ضمانات لها. . . الخ. ونظراً لأن مصروفات الدولة تُمَوَّل من إيرادات النفط، أي من ثروة حقيقية وليس من الآلات الطابعة للنقود، فإنّ جوّاً عاماً من الرخاء الدائم قد ينشأ تباعاً ويستمرّ، وهو رخاء حقيقي وإن كان قصير الأجل (ومن ثمّ فهو زائف) لأنه يقوم على الاستنزاف المستمرّ لموارد قابلة للنضوب (ومن ثمّ لا يقوم على الرَّيْع بالمعنى الفني للكلمة). ولأن صناعة النفط التي يقوم عليها هذا الرخاء ليس لها علاقات بأنشطة تليها أو تسبقها أو تسير إلى جانبها في الاقتصاد الذي ازدهرت فيه، ومن ثمّ ليس للثروة النفطية، فيما خلا الاستخدام المحتمل لإيراداتها، تأثير دينامي على الاقتصاد، ولأن القوة الشرائية الخارجية الضخمة التي تجلبها هذه الدخول للاقتصاد والتسهيلات الضخمة للاستيراد التي تأتي بها معها تدمِّر أي قدر من الاكتفاء الذاتي كان موجوداً من قبل (حتى مجال خدمة المنازل) وتسدّ الطريق أمام أي تنمية للقطاعات المنتجة حقاً (وليس مظهرياً أو زَيْفاً)، ولأن عادة كسب وجني إيرادات فائقة لا تقابلها أنشطة إنتاجية تذكر على أساس من الأنشطة الطفيلية (مثل العمل «ككفيل» للعمل الأجنبي المستورد والوساطة وإعارة الإسم والقيام بدور الحامل الإسمي للتراخيص. . . الخ)، لا بدَّ أن تؤدي في مدىً ليس بطويل للغاية إلى التخريب الداخلي لنفوس أشدّ الناس صلابة وتدمير أكثر المجتمعات استقراراً.

وفي الوقت ذاته، تتّخذ الدولة نفسها مظهر المزاوجة بين «الدولة الاستبدادية الآسيوية» المرتبطة بالمنشآت المائية وبين الدولة الشمولية. فبما أن الدولة تسيطر على المصدر الرئيسي لتوليد الدخل، فإنها تجمع بين وظيفة القمع المعتادة للدولة

وبين وظيفة منسّق الحياة الاقتصادية ومُنَظِّمها وجابي الفوائض المباشر. وذلك يجعل من الدولة ـ أو بالأحرى ممّن يسيطرون عليها ـ كياناً مستقلاً نسبياً عن المصادر و / أو الدعائم التقليدية لسلطة الدولة، ويعطي الدولة والمسيطرين عليها، في مواجهة باقي المجتمع، حرية التصرف والقمع والمناورة التي لم تكن لتُحْتَمل في مجتمعات أخرى منتجة بصورة طبيعية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المجتمع، على الرغم من الرخاء المؤقّت والتوسُّع والنشوة التجارية وتضاعف الطرق والمطارات والفنادق والمستشفيات والمدارس وأنظمة التسليح فائقة العصرية، مجتمع راكد، نظراً لأن مواطنيه لا يشتغلون بتطوير قواه المنتجة.

والدولة أيضاً، ربما باستثناء نسبي هو الكويت عندما لا يعطل دستورها، دولة استبدادية، لأنها بسيطرتها المباشرة أو غير المباشرة على المصادر الرئيسية للدخل والثروة دون أن تربط هذه السيطرة بمشروع مجتمعي شامل أو حتى بتخفيف استبدادها بالرجوع إلى حكم القانون أو الرضا العام للمحكومين، تستطيع أيضاً أن تسيطر، وهي تسيطر فعلاً، على كل جوانب الحياة الاجتماعية الأخرى، وتستخدم في تحقيق تلك السيطرة، سلطة العقيدة الجامدة التي لا يجوز المساس بها، وتعصُّب جمعيات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الساهرة اليقظة والادعاء أنها تعمل في خدمة الدين.

وهي في التحليل الأخير شكلٌ خاص للغاية من رأسمالية الدولة البيروقراطية التابعة. إنها رأسمالية دولة لأن الدولة تحصل على إيراداتها ـ وهي المحرّك الأول لكل الأنشطة المجتمعية الاقتصادية ـ كناتج ثانوي للاستغلال الرأسمالي عبر القومي لحقول النفط، ولأن هذه الإيرادات يُعاد تدويرها ثانية، سواء بصورة مباشرة (في شكل فائض الدولارات البترولية المستثمرة في الخارج) أو غير مباشرة (من خلال الاعتماد الكامل تقريباً على الواردات من البلدان الرأسمالية العالية التقدُّم للحصول على السلع الاستهلاكية أو مشروعات الإنشاء والتعمير). لكنها شكلٌ خاصٌ من رأسمالية الدولة، لأنها باعتمادها على الاستخراج من مصدر قابل للنضوب بدون أن تُحِلَّ محله نشاطاً إنتاجياً متجدّداً ـ وقد ثبت الآن أكثر من أي وقت مضى أن حلم الاعتماد مستقبلاً على رَيْع الاستثمار في الخارج، هو

حلم قريب الزوال[38] ـ تعجز عن تجديد، ناهيك عن توسيع، قاعدتها الإنتاجية، ولأن بعض القنوات التي تتدفّق من خلالها إيرادات الدولة النفطية قبل أن يُعاد تدويرها في الخارج، ليست قنوات رأسمالية في طبيعتها.

وهي بالطبع رأسمالية دولة تابعة ليس فقط لمجرد أنه ـ دون استثناء حالات التأميم ـ لا تزال الشركات عبر القومية المنتجة والموزعة تسيطر إلى حدّ كبير على تدفُّق الفائض للدولة وتؤثِّر بطرق هامة على قراراتها الاقتصادية وغيرها، بل أيضاً لأن جهاز الدولة صُمِّمَ وتَشَكَّل تاريخياً بطريقة تجعل منه في الجوهر حلقة الوصل بين العناصر الاقتصادية والاجتماعية المحلية والإمبريالية المركزية، وأداة تضمن ـ بكل الوسائل المتاحة للدولة بما في ذلك الوسائل القمعية ـ إذعان الأولى للمصالح العالمية للأخيرة.

ولم يكن هذا واضحاً أبداً بمثل وضوحه في حالة المملكة العربية السعودية، فلأن ثروتها النفطية ضخمة بالقياس إلى قلّة الكثافة السكانية، وبسبب الحجم العملاق لمخزونها من النفط، خصوصاً عند مقارنته بإجمالي الاحتياطيات العالمية، والمركز المتميِّز الذي تشغله في العالم الإسلامي باعتبارها حامية أقدس حرمين، ولأنها تعتبر ـ في نظر الكثيرين من المحافظين التقليديين غير الملمّين بحقيقة الأمور ـ البلد الذي تُطَبَّق فيه الشريعة الإسلامية بحذافيرها، وأخيراً، لأنها القطر النفطي العربي الذي كان له أسبق وأوثق وأرسخ ارتباط سياسي واقتصادي بالولايات المتحدة، فإن كل هذه العوامل مجتمعة تجعل لنظام الحكم أي الدولة (لأنهما مندمجان معاً) في ذلك القطر أحد أهم أدوات الرجعية في العالم كله، وفي العالم الثالث، وفي العالم الإسلامي وفي الوطن العربي. ولسنا في حاجة إلى أن نروي هنا قصة استخدام نقودها ونفوذها في مناسبات شتّى لمساندة الرجعية وخدمة الإمبريالية الأميركية خارج الوطن العربي.

أما في داخل الوطن العربي، فقد أدركت المملكة العربية السعودية ـ أو

---

(38) تبيّن مؤخراً أن الدوائر المالية الدولية والمصارف التجارية الكبيرة قد رتَّبت الأمور على نحو يجعل أقطار دولارات النِّفط العربية تتحمَّل وطأة الجانب الأكبر من عواقب عمليات إعدام الديون والتوقُّف عن الدفع الناجمة عن أزمة ديون العالم الثالث.

جعلوهـا تدرك ـ منـذ مرحلة مبكـرة جداً، الـطبيعة الثـورية المحتـومـة للوحـدة العـربية (لأن مـآلها أن تكتسـح الأشكال البـالية لأجهـزة الدولـة وأن تدفـع إلى صدارة الحياة السياسية والاقتصادية بطبقات وقوى اجتماعية جديدة أكثر تقدّماً)، ولهذا عارضت تلك الوحدة بمفهوم عالمية الإسلام على الجبهة الفكرية، وحـوّلت وشجعت نمو الحركات الأصولية الملتزمة بذلك المفهـوم، وخرّبت وقـوضت بكل الطرق الممكنة النظم الثورية في الأقطار العربية الأخرى الملتزمة بقضيـة الوحـدة العـربية. غـير أن أعظم خسـارة أصابت تلك القضيـة، كما سيتّضـح في حـالـة مصر، كـانت الخسـارة التي نجمت عن تـدفّق جـانب من إيـرادات النفط إلى الأقطار المكتظّة بالسكان التي تقود حركة الوحدة العربية، أساساً كتحويلات من قـوة العمل التي هـاجرت منهـا إلى بلدان النفط. ولا شكّ أن تلك التحـويلات جـزء محدود جـداً من عائـدات النفط بمقاييس الخليـج وشبه الجـزيرة العـربيّة، ولكنه كبير بـدرجة كـافية لينقـل إلى تلك الأقطار نشـوة الرخـاء الكاذب والقيم الاجتماعية والسياسات الاقتصـادية المـرتبطة بـه، وليعدّ السـاحة للثـورة المضادة الموالية للإمبريالية والمغالية في الليبرالية، وليفكّك أوصال أقسام كبيرة من الـطبقة العاملة والفلاحين والبورجوازية الصغيرة والمثقفين ويحرفهم عن الاتجاه السويّ، ويدفع إلى مركز الصدارة قوىً اجتماعية، قديمة وجديدة، أدارت ظهرها بصـورة حادّة للقضيتين التوأمين المتلازمتين: قضية التحرر القومي العربي وقضية الوحدة العربية.

## ثانياً ـ الثورات التي أخفقت:

إذا كانت الطبيعة الرجعية لدول النفط في الخليج وشبه الجزيرة العـربية أمـراً يكاد يكون محتوماً بحكم الظروف الجغرافية والسياسية، فلم يكن هناك مـا يحتّم أيضاً أن تخفق المجتمعات العربية الأخـرى في تحقيق إمكانـاتها الثـورية كـاملة، وأن لا تُطْلِقَ من خلال قـانون التجـاوب العاطفي[39] الـذي يحكم العلاقـة بين

(39) للاطلاع على دراسة مفصّلة لهذا القانون باعتبـاره من المظاهـر الأكثر أهميـة للأمـة العربيـة، انظر مقالي في جريدة الأهرام بتاريخ 1986/6/30.

مختلف المجتمعات العربية، سلسلةً من ردود الأفعال في باقي أنحاء الوطن العربي تؤدّي في نهاية المطاف إلى تحرره وتوحُّده الكاملين. ولقد كانت مصر حبلى بهذه الثورة، بسبب ضخامة التناقض بين علاقاتها الإنتاجية البالية وقواها الإنتاجية المحتملة (الكامنة ولكنها سهلة التحقيق)[40]. والواقع أنه يمكن تلخيص تاريخها الحديث، كما سنرى فوراً، في أنه سلسلة من محاولات تحقيق ثورات اجتماعية عميقة الغور فشل كل منها لأسباب مختلفة لكنها متماثلة بصورة غريبة.

والثورة الجزائرية، التي استمرّت ثماني سنوات من النضال المسلح، وذهب ضحيّتها مليون شهيد وجذبت إلى صفوفها كل قوى المجتمع الحيّة، كان المفروض بحكم طبيعتها وطبيعة العصر الذي حدثت فيه أن تكون ثورة شاملة مستمرّة، وأن تُغيِّر هذا المجتمع بصورة كاملة وتبعده عن طريق التنمية التابعة، وأن يكون لها خلال هذه المسيرة، تأثير ثوري وتوحيدي مماثل على أقطار المغرب العربي. لكنها بدلاً من ذلك، وعلى الرغم من الثروات النفطية التي نعمت بها (أو هل يكون ذلك بسببها؟) أخفقت في تحقيق وعدها الكبير، وهي تنتكس شيئاً فشيئاً إلى حالة لا تختلف كثيراً عن حالة جيرانها.

ثم هناك الثورة الفلسطينية المعادية للإمبريالية وللصهيونية والتي كان المفروض أيضاً أن تستقطب كل الإمكانات الثورية للشعوب والأقطار العربية، ما دامت هذه الأقطار والشعوب كلها مستهدفة من المخطط الإمبريالي الصهيوني الكبير مثلها مثل الشعب الفلسطيني وأرض فلسطين. وبدلاً من ذلك، أصبحت هذه الثورة «الرمز والبؤرة» ـ وحتى وقت قريب جداً، أي حتى «انتفاضة الحجارة» الناشبة الآن في فلسطين ـ أصبحت المثل الحيّ لإخفاق وضعف الإمكانات الثورية العربية. ويمكن ذكر أمثلة أخرى من كل بلد تقريباً من البلدان العربية الأخرى غير المنتجة للنفط وكذلك من بعض البلدان المنتجة له.

ولأسباب شتّى، لن يتسنّى لنا الآن أن ندرس هنا كل الثورات ومحاولات

---

(40) للاطلاع على تفسير لطبيعة هذا التناقض وأهميته، انظر بحثي عن «ثورة العالم الثالث. . .»، المرجع المذكور، ص 207.

الثورة التي أخفقت، لكي نتبيَّن أسباب الإخفاق المشتركة بينها جميعاً، والخاصة بكل منها. ولن يتسنّى لنا أيضاً أن نعالج بصورة كاملة أهم الأمثلة في تقديري، وهي الثورات المصرية والجزائرية والفلسطينية. وبدلاً من ذلك، سنستعرض الثورة المصرية بإيجاز، ونُبدي بعض التعليقات على الثورتين الجزائرية والفلسطينية، مع التركيز دوماً على أهمية هذه التجارب بالنسبة لموضوعنا الرئيسي:

## (أ) التجربة المصرية:

- 1 -

يمكن تلخيص تاريخ مصر الحديث في أنه سلسلة من المحاولات الثورية لتعديل وضعها في النظام الرأسمالي العالمي. ومثل الرجل الذي يُضْرب به المثل، لأن كل خطوة خطاها لتخليص نفسه من الرمال المتحركة لم تسفر إلّا عن جعله يغوص فيها لعمق أكبر، انتهت محاولات مصر إلى اندماجها في النظام الرأسمالي العالمي بصورة أكثر تبعية حتى عن ذي قبل. ولم تُبذل حتى الآن أية محاولة للخروج من النظام كُلِّيَّة. ويقتضي الأمر دراسة أسباب إخفاق مصر سواء في تحسين وضعها داخل النظام أم في الخروج منه. وهي أسباب ترتبط ارتباطاً وثيقاً جداً بطبيعة الدولة في كل مرحلة معينة، وبالخوف السائد في المركز الرأسمالي المهيمن في ذلك الوقت ـ وهو خوف يفوق كثيراً ما تعترف به الكتابات الغربية عادة ـ من أن النجاح قد يَحْشد حول قيادة مصر كل طاقات الوطن العربي.

وقد جرت المحاولة الكبرى الأولى في مرحلة مبكرة ترجع إلى أوائل القرن التاسع عشر. وكانت المحاولة وليدة عزم وطيد، خطَّط لها وشرَّع فيها حاكم بعيد النظر، هو محمد علي الكبير. فقد أدرك بثاقب نظره الخَطَرَيْن المتلازمين اللذين غدت مصر معرَّضة لهما في زمنه، مثلها مثل باقي العالم غير الغربي، وهما:

أولاً: خطر أن تتجاوزها الثورة الصناعية الثانية ـ الرئيسية ـ التي كانت تنطلق حينذاك بملء سرعتها في الغرب.

ثانياً: خطر الإبقاء، في ظلّ مثل هذه الظروف، على سياسة الباب المفتوح التي لا بدّ أن تجعل الاقتصاد المصري أكثر تعرُّضاً لخطر تعدِّيات أوروبا المنطلقة نحو التصنيع.

ولمواجهة هذين الخطرين، أقام محمد علي عملياً، عبر فترة عشرين عاماً، اقتصاداً مخططاً ـ قبل أن تصبح هذه الكلمة معروفة بوقت طويل ـ مستفيداً من نصيحة بعض الفرنسيين من أنصار سان سيمون الذين كانوا جزءاً من بطانته. وكان قِوام هذا النظام هو استيلاء الدولة على كل الفائض المتاح، وإنشاء قطاع دولة كبير شرع في خطة طموحة للتصنيع أعطت قدراً من الأولوية للصناعة الثقيلة، والأهم من ذلك كله، تحديث النظام التعليمي واقتباس أفضل ما كان باستطاعة الغرب أن يقدِّمه إلى مصر، في مجال المعرفة العلمية والتكنولوجيا بل وجوانب معينة من الثقافة.

وقد انهار هذا الصرح المهيب مثل بيت من الورق عقب هزيمة محمد علي في الحرب مع أوروبا، وإعادة فرض أوروبا لسياسة الباب المفتوح في مصر وحَظْر احتكارات الدولة، فلماذا حدث الانهيار، بمثل هذه السرعة وعلى هذا النحو الكامل، نتيجة لتطبيق مثل هذه الوسائل البسيطة على ما يبدو التي لجأت إليها أوروبا؟

لقد ألقى البعض مسؤولية الانهيار على عدم الكفاءة المتأصِّل في تدخُّل الدولة والمشروع العام، مرددين في زمن مضى أصداء أيديولوجية لها رنينها المعاصر.

وفي مقدور آخرين القول بأن الصناعات الوليدة التي أنشأها محمد علي لم تُعْطَ الفرصة لتنضج وتكتسب الصلابة والإمكانيات اللازمة لمقاومة انقضاض المنافسة الدولية.

ومع ذلك، ربما وَجبَ التماس السبب الرئيسي للانهيار عند مستوى أعمق:

في محاولة محمد علي للإفلات من قيود عصره. ففي زمن كانت البورجوازية فيه تقود، وكان يتعينّ، لأسباب تاريخية، أن تقود التنمية، وخصوصاً ذلك النوع من التنمية الذي نحب أن نسمّيه الآن التنمية المعتمدة على النفس والمتمركزة على الذات (لأن هذا ما كان محمد علي يحاول حقاً أن يفعله)، بدأ محمد علي حكمه بتصفية البورجوازية التي أخذت تعود إلى الظهور (وعلى الدوام كانت في حالة «عودة إلى الظهور» في مصر) واعتمد بدلاً منها على بيروقراطية الدولة. وكانت تلك البيروقراطية فئة من صنعه، ذات طابع عسكري في جوهرها، لم يكن يُنْتَظر منها ـ كما كان يخشى من البورجوازية ـ أن تفرض نفسها أو أن تسعى إلى تحقيق مصالح تختلف عن مصالحه. ولو أنه كان قد سمح لهذه البورجوازية الوليدة بأن تنمو وتزدهر وتشاركه مشروعه وطموحاته وسلطته، مثلما فعلت اليابان بعد ذلك بنصف قرن، فربما ظلّ الصرح الذي شاده قائماً، ولاستند كما كان ينبغي له على الأكتاف العريضة للبورجوازية ولما انهار بمثل هذه السرعة عن بكرة أبيه.

وعلى الرغم من أن السبب المباشر لانهيار تجربة محمد علي الرائدة كان التدخل الجماعي للدول الأوروبية في ذلك الوقت وهزيمته العسكرية في الحرب معها، أي الظروف الخارجية، فإن السبب العميق الجذور لهذا الإخفاق ينبغي إذن البحث عنه في الظروف الداخلية، أي في أن نظامه لم يكن استبدادياً فحسب، بل كان نظاماً فشل في أن يشجّع، بل قمع في واقع الأمر، الطبقة الاجتماعية الوحيدة القادرة تاريخياً آنذاك على الدفاع عن منجزاته وإنقاذه من الهزيمة العسكرية، ألا وهي البورجوازية الوطنية.

والدرس المهم الثاني الذي ينبغي استخلاصه من تلك التجربة هو وعي أوروبا بما يمكن أن تشكّله الوحدة العربية من خطر على مصالحها ومطامعها الإمبريالية، واستعدادها للجوء إلى تدابير صارمة لإجهاض أيّ مشروع لها. وكان محمد علي قبل مواجهته النهائية مع أوروبا، قد مدّ حكمه إلى الحجاز وأجزاء مهمّة أخرى من الجزيرة العربية، والى سوريا الكبرى، حيث رحّب به السكان باعتباره محرّراً لهم من الإمبراطورية العثمانية المستبدّة والمتفسّخة ومناصراً

للعنصر العربي داخل الإمبراطورية، على الرغم من أنه هو نفسه كـان من أصل ألبـاني. ولا ريب في أن هذه الصحـوة للقوميـة العربيـة وإمكان تحقيق الـوحـدة العربية على أيدي حاكم تقدّمي حازم، كـان من الأسباب الرئيسيـة ـ إن لم يكن السبب الرئيسي ـ وراء مواجهة أوروبا له.

وسوف تتكرّر هذه المواجهة نفسها، كشأن الكابوس، مع التعديلات المناسبة للمقام، بعد ذلك بقرن كامل وربع القرن، عندما حـاول عبد النـاصر أن يقيم اقتصاداً مُخطَّطاً يعتمد على تنمية الصناعة، بما في ذلـك قطاع السلع الإنتـاجية، وعلى تحديث الزراعة. وبطبيعة الحال لم يقضِ عبد الناصر على الـطبقة العـاملة أو الفلاحين، مثلما فعل محمد علي مع بورجوازيته. والواقع أنه كان مستعدّاً على الـدوام لمنـح مـزايـا لهـاتـين الـطبقتـين (الحـدّ الأدنى من الأجـور، التـأمينـات الاجتـماعية، التمثيـل في البرلمـان وفي الحكم المحلي ومجـالس الإدارة، الإصلاح الزراعي والتعاونيات الزراعية. . . الخ) بشرط ألّا يـطالبوا بهـذه المزايـا، بعبارة أخرى، لقد رفض بعنادٍ أن يسمح لهم بأي مشاركـة في السلطة، وهذا في عصر ـ لأننـا أصبحنـا الآن في النصف الثـاني من القـرن العشرين ـ أصبحت فيـه استراتيجية التنميـة المعتمدة عـلى النفس والمتمركـزة على الـذات والتي لا تعتمد على البورجوازية، تتطلّب مشاركة نشيطة من هاتين الطبقتين في السلطة. هكـذا نجد أن الوضع في الحالتين (حالة محمد علي وحالة عبد الناصر) كان هـروباً، لا إلى الأمام، وإنما إلى الوراء. وهذا يحتاج طبعاً إلى تفسير، ولن يكون هذا لمجرّد العثور على ملاذ في كلمات مثل: التسلّط والاستبداد والطغيـان. . . . الخ، لأن كل هذا يحتاج هو أيضاً لتفسير، ولكن لأن التحليـل الطبقي للمجتمـع المعني، وربما لثقافته أيضاً، هو وحده الذي قد يوفّر التفسير الحقيقي[41].

- 2 -

لكن لنواصل مـا انقطع من القصّـة. بعد فـترة من المقاومـة السلبية للضغط

(41) يعتـبر عدم إدراك هـذا البعد، العيب الأسـاسي في نقد الناصـريـة الـوارد في مؤلّف طـارق البشري المشار إليه في الحاشية 8.

الأجنبي، من العزلة في واقع الأمر، انتهت في عام 1854، وصل إلى السلطة حاكم جديد ـ سعيد باشا ـ فتح كل الأبواب على مصراعيها للتجارة الأجنبية، ورأس المال الاستثماري الأجنبي، والهجرة الأجنبية الوافدة والديون الأجنبية. واتّبع خليفته، الخديوي إسماعيل، السياسة نفسها على نطاق أوسع كثيراً؛ وبعد ذلك بمائة وعشرين عاماً، عندما فرضت هذه السياسة بنتائج أكثر شؤماً، أصبحت معروفة رسمياً باسم الانفتاح.

مرة أخرى تنبغي مقاومة الرغبة في الوثوب إلى الحاضر والعودة إلى القرن التاسع عشر. في ما يتعلّق برأس المال الاستثماري الأجنبي، وبصرف النظر عن بنوك الرهون العقارية وما إليها، كان المثال المهم الوحيد للاستثمارات الأجنبية في ذلك القرن هو شركة قناة السويس. وممّا له دلالة بليغة أن الجزء الأعظم من الموارد التي ذهبت لبناء القناة جاء من مصر. فقد أسهمت مصر في العمل بعمال مسخرين أو بالتعويضات عن العمل بالسخرة عندما أصبح هذا محظوراً، وقدّمت بلا مقابل مساحات كبيرة من الأراضي والموارد المائية اللازمة، وجزءاً كبيراً من رأسمال الشركة المساهمة (44%) بيْعَ لبريطانيا فيما بعد مقابل ثمن بخس. ومع ذلك، كان أهم أثر «للانفتاح» حينذاك، مثلما هو الآن، هو الدَّيْن العام. ففي فترة ثمانية عشر عاماً، من سنة 1862 إلى سنة 1880، ارتفع دين مصر العام من لا شيء تقريباً إلى 199 مليون جنيه. ومن هذا المبلغ، ذهب 16 مليوناً إلى قناة السويس (الحصة في رأس المال، التعويضات.... الخ)، ولم يصل 23 مليوناً إلى مصر أبداً وإنما خُصِمَتْ في شكل عمولات وعلاوات إصدار ورشاوي وأشكال أخرى من النصب والاحتيال، وظلّ 20 مليوناً أخرى لا يمكن تعقّب مسارها أو العثور على مستنداتها حتى يومنا هذا، وذهب 40 مليوناً فقط لمشروعات يمكن تحديدها. وحصل المقاولون الأجانب، عن بعض هذه المشروعات مثل ميناء الإسكندرية والسكك الحديدية، على ما يزيد على أربعة أمثال تكلفتها الفعلية. وعلى أية حال، فإن نظرة سريعة إلى هذه المشروعات تبيّن أنها، فيما خلا بعض مصانع السكر، تندرج في فئتين رئيسيتين: (1) مشروعات الريّ، (2) مشروعات النقل والمواصلات المرتبطة بالتجارة العابرة الدولية، أي أنها المشروعات التي ساعدت على وضع مصر في المركز الذي كان

يحلو لرأس المال الأجنبي أن يسمّيها به: مزرعة قطن لمصانع الغزل والنسيج الأجنبية، وتحويلة ومعبر للتجارة الدولية بين المراكز الأوروبية والأقاليم التابعة لها في آسيا[42].

لقد أُبرمت القروض ونُفِّذت عقودها بتكلفة باهظة وبمنفعة مباشرة قليلة للاقتصاد المصري لا تتناسب مع تكلفتها. ولذلك كان من المحتّم أن تتعرض مصر، حتى لو توافرت لها آنذاك أفضل حكومة في العالم وهو ما لم يحدث بالطبع، لصعوبات متزايدة في سداد أقساط الديون والفوائد. وكان لا بدّ أن يجيء العقاب سريعاً. ففي البدء، اقترحت بريطانيا في مارس 1876 وضع مالية الحكومة المصرية تحت رقابة مسؤول إنكليزي، فاعترضت فرنسا فوراً، وتوقّفت الحكومة عن السّداد في أبْريل 1876. وأنشأت الدول الأوروبية صندوق الدَّيْن العام المصري في مايو 1876 لإدارة معظم مصالح الحكومة المصرية التي تغلّ إيرادات لخدمة سداد الدَّين. وقاطعت انكلترا الصندوق، وعندئذٍ فُرضت رقابة ثنائية بريطانية/ فرنسية على المالية المصرية في نوفمبر 1876. وعلى الرغم من التدابير شديدة القسوة التي تقرّرت لإجبار مصر على الدفع، تفاقمت الأزمة، بعد ذلك: في عام 1878، عُيِّن إنكليزي وزيراً للمالية وعُيِّن فرنسي وزيراً للأشغال. ومع ذلك، زاد عجز الميزانية: فقد انخفضت قدرة مصر على فرض الضريبة إلى ما دون حدِّها الأدنى بكثير، وحدثت مجاعات وهَجَر الفلاحون حقولهم وقراهم. حدث ذلك في 1878. وقد مضيتُ في ذكر هذه التفاصيل لا بسبب أهميتها التاريخية، لأن كُتّاباً كثيرين سجّلوها ورووها وحلّلوها، ومن بينهم لينين، وسكرتيره تيودور روثشتين وروزا لوكسمبورغ في مصنّفات مشهورة أصبحت كلاسيكية، وإنما ذكرتها بسبب التشابه الغريب بينها وبين الأحداث التي وقعت في مصر بعد ذلك بمائة عام بالضبط.

ولم تُحَلّ أزمة الدَّيْن إلاّ بعد ذلك بأربع سنوات، مع الغزو والاحتلال البريطانيين لمصر وإقامة الحكم البريطاني الذي أعطى الأسبقية للسّداد لدائني

---

(42) انظر: رضا هلال، صناعة التبعية، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1987، ص ص 15-45.

مصر على أي شيء آخر. وكان من أهمّ تدابير السياسة العامة التي اتّخذت تحقيقاً لهذه الغاية، هو توجيه كل جنيه يمكن توفيره، من التعليم ومن الصحة ومن الأشغال العامة الأخرى... الخ، لتوسيع نطاق زراعة القطن. وبعد ذلك ببضع سنوات، كان في مقدور لورد كرومر، وكان حينذاك الحاكم الفعلي لمصر، أن يقول في فقرة يجري الاستشهاد بها كثيراً إن شوارع القاهرة التي كانت منذ خمسة عشر عاماً تطنُّ بأنشطة الحرفيين المهرة: الغزّالين والنسّاجين والصبّاغين والترزيّة وصانعي الأحذية،... الخ، قد أصبحت الآن متخمة بدلاً من ذلك بالبضائع الأوروبية المستوردة، وأن هذا هو ما ينبغي أن يكون، نظراً لأن أي تعليم للفنون الصناعية لا بدَّ أن يبعد الفلاحين عن الأرض، وهو كارثة كبيرة للأمة. غير أنه لم يحدِّد أيَّ أمةٍ كان يتحدّث عنها.

- 3 -

كان على الجيش البريطاني لكي يحتلَّ مصر، أن يخوض عدداً من المعارك الهامة ضد الجيش المصري، الذي كان بمثابة الجناح العسكري للبورجوازية الوطنية المصرية الناهضة حينذاك. ولعدة سنوات كان هذا الجيش يخوض معركة طليعية سياسية معقّدة، دفاعاً عن الاستقلال السياسي ضد تعدّيات رأس المال الأجنبي ومن أجل نشر الديمقراطية في الحياة السياسية. والواقع أنه استطاع في السنوات القليلة التي سبقت الاحتلال البريطاني أن يقتطع لنفسه نصيباً من السلطة السياسية، وكان هذا في حدِّ ذاته من أهم العوامل التي استفزَّت المصالح الغربية فتولَّت بريطانيا عقابه والقضاء عليه.

ولم تستأنف البورجوازية الوطنية، بعد عودتها إلى الظهور مرة أخرى، نضالها من أجل الاستقلال الوطني ومن أجل نوع من التطور الاقتصادي المستقلّ، إلاَّ بعد ذلك ببضعة عقود، في عشرينيات القرن العشرين، مدفوعة إلى ذلك بضغط الجماهير الشعبية. ومع ذلك كان نضالها في كلا الجبهتين: إمّا مخلوع الفؤاد أو مقضيّاً عليه بالفشل منذ البداية. فعلى جبهة الاستقلال السياسي، شاركت البورجوازية في بادىء الأمر في انتفاضة شعبية مسلحة استمرّت على نحو متقطّع ما يقرب من ثلاث سنوات (من 1919 إلى 1922)، وهو عصيان لم

تنظِّمه وإنْ نجحت في النهاية في السيطرة عليه، ثم عادت لتختار الحلول الوسطى والتسوية عن طريق المفاوضات. ولا شكَّ أن أحد الأسباب الرئيسية لجُبْنِها كان إدراكها للأهمية المتزايدة للطبقة العاملة المصرية؛ وهو إدراك كان من شأن برقية تضامن أرسلها لينين أن تدعمه لا محالة، ولم يتنازل قائد البورجوازية الوطنية عندئذ ويردّ على البرقية.

وعلى الجبهة الاقتصادية، بدأت البورجوازية الوطنية تنفِّذ سلسلة من المشروعات الصناعية الناجحة تحت إشراف بنك قابض مصري محض، لكن رأس المال الأجنبي العامل في مصر فرض عليها الحصار وأخضعها في نهاية الأمر، بمساعدة وتشجيع زبانيته من الساسة المصريين[43]. وأيّاً كانت اخطاء جوزيف ستالين العجوز، فلا شكَّ أنه كان على صواب عندما قرَّر، وهو يتحدّث عن البورجوازية القومية في فترة ما بين الحربين، أنها ألْقَت عَلَمَ الوطنية في الوحل.

- 4 -

في عام 1952، بدأ عصر جديد في التاريخ المصري. وربما يكون التعبير الأسلم هو أنّ دورة جديدة قد بدأت. فقد استولت مجموعة من ضباط الجيش على السلطة. وكانوا في معظمهم من أصول تنتمي إلى الطبقة الوسطى والطبقة الوسطى الدنيا، بقيادة جمال عبد الناصر، وكان هو نفسه يمتّ بأصله إلى البورجوازية الصغيرة، ولكن ربما كان خير وصف له هو أنه مثقّف ثوري كان يتلمّس طريقه.

في الفترة الأولى، وضع النظام الجديد الساذج ثقته كاملةً في الولايات المتحدة الأميركية، سياسياً وعسكرياً واقتصادياً. لكن سرعان ما زال عنه الوهم وإن بقي حريصاً دائماً على الإمساك بشعرة معاوية. لقد توالت معارك بناء سد

(43) استغلّ رئيس وزراء مصري معروف بتبعيته للمصالح البريطانية، الصعوبات المؤقّتة التي واجهها بنك مصر في بداية الحرب العالمية الثانية ليفرض على البنك تدابير معيَّنة أعطت لرأس المال الأجنبي وممثليه المصريين دوراً هاماً في شؤونه.

أسوان العالي وتأميم قناة السويس والعدوان الثلاثي على مصر في عام 1956؛ ودون أن يقطع عبد الناصر علاقاته بصورة كاملة مع أصدقائه القدامى في الولايات المتحدة في أي وقت، وجد طريقه إلى صداقات جديدة: مع الاتحاد السوفيتي والأقطار الاشتراكية الأخرى، وإلى تحالفات جديدة مع بلدان حركة عدم الانحياز، وبصفة خاصة مع الحركات الثورية في العالم الثالث، وعلى الأخصّ مع الحركات الثورية العربية.

ولأن عبد الناصر كان مدفوعاً بالرغبة في تطوير الاقتصاد المصري، وضرورة الأخذ بشكل من التخطيط لتنمية الاقتصاد، وإزاء رفض البورجوازية المصرية التعاون معه في مسعاه على الرغم من الإغراءات الكثيرة التي أُتيحت لها، فقد وجد نفسه مضطراً عملياً إلى الشروع في برنامج بعيد المدى للإصلاح الزراعي والتأميمات. وساعده في هذا أنّ جزءاً كبيراً من الممتلكات والمؤسسات المؤمّمة كانت بأيدي رأس المال الأجنبي أو الأجانب وأشباه الأجانب المقيمين في مصر. لقد كان برنامجاً بعيد المدى، لكنه لم يكن جذرياً بالقدر الكافي لإزاحة البورجوازية القديمة من مواقع السلطة الاقتصادية التي كانت تحتلُّها، على سبيل المثال في الزراعة وفي التشييد. وبالإضافة إلى ذلك، استمرّ عدد كبير من مُلّاك المشروعات المؤمّمة، وكذلك معاونوهم ومستخدموهم، في إدارة مؤسساتهم التي غدت مؤمّمة باعتبارهم مديرين وموظّفين في القطاع العام. والأهم من ذلك كله، أنّ جهاز الدولة القديم نفسه لم يكد يمسُّه هذا التغيير الأشبه بالانقلاب الشامل. وقد أُتيحت لنا الفرصة لأن نشير من قبل إلى أنه رغم اشتراك ممثلي العمال والفلاحين في عضوية شتّى المجالس واللجان والهيئات السياسية والاقتصادية، لم يحظوا في الحقيقة بأي نصيب من السلطة السياسية أو الاقتصادية.

لقد كانت طبيعة النظام الناصري موضع مناقشة حامية ولا تزال، في عهده وبعده على السّواء، في مصر وفي الخارج. لقد كان بالنسبة إلى الكثيرين، بمن في ذلك بعض اليسار، حتى بعض اليسار الماركسي، نظاماً يمرّ بفترة انتقال نحو الاشتراكية. وكان بالنسبة إلى آخرين، تدعمهم نصوص كثيرة صادرة من

الاتحاد السوفيتي، يمثّل حالة بلد يتبع طريق تطور غير رأسمالي. والواقع أنه ربما كان النظام الناصري هو النموذج الذي أدّى إلى انبعاث هذا المفهوم.

ولا يزال آخرون، غير هؤلاء وأولئك، يعتقدون أنه نمط جديد من النظام الطبقي: إنه حكم البورجوازية البيروقراطية، بجناحيها العسكري والتكنوقراطي. ولن أحاول إطلاق تسمية على الدولة الناصرية، لكني أعتقد أنّ كل من لا يزال يريد أن يفعل ذلك يتعينّ عليه بصفة خاصة أن يراعي، علاوة على ما قلته من قبل، السمات التالية:

**أولاً**: أيّاً كان ما فعلته الدولة الناصرية أو لم تفعله، فإنها لم تتبع سياسة التنمية المعتمِدة على النفس والمتمركزة نحو الذات. وتأكيداً لهذا القول، يمكن ذكر العناصر التالية:

1 ـ كان نمط التصنيع الذي اختارته الدولة في جوهره نمطاً من إحلال الواردات، (تكمِّلُهُ إلى مدى أقلّ كثيراً، سياسة تشجيع التصدير). وفي حالة مصر بالتحديد، أدّى هذا إلى تركيز أكبر مما يقتضيه التخطيط الاقتصادي الرشيد على صناعة السلع الاستهلاكية، وفي داخل هذا الاختيار، على السلع الاستهلاكية التي تشتهيها عادة البورجوازية المتوسّطة والصغيرة، وتفضيل ذلك على صناعات الاحتياجات الأساسية التي تُنْتَج للجماهير. هكذا انصرف القطاع العام إلى إنتاج السيارات الخاصّة مفضِّلاً ذلك على تطوير شبكة معقولة من النقل العام، وإنتاج التليفزيون الملوَّن، والسلع المنزلية الكهربائية المعمرة... الخ. ولم يقتصر الأمر على محاباة الأنماط الاستهلاكية للطبقات الميسورة، بل قدَّم لها أيضاً الدعم إلى حدّ أعان غير القادرين على الإقبال على شراء منتجاتها، وأشاع بذلك نمطاً استهلاكياً لم تكن تتحمّله طاقاتهم أو طاقات البلاد.

2 ـ وجاءت نسبة معيّنة من الموارد المطلوبة بصورة مباشرة أو غير مباشرة لتمويل هذا النمط من التصنيع من الخارج، في شكل قروض ومعونات اقتصادية... الخ. وكان الغرب يورِّد عادة المواد الغذائية والمصانع وقطع

التجميع لصناعات السلع الاستهلاكية، في حين لجأت الدولة إلى الشرق للحصول على السلع الإنتاجية والمصانع للصناعة الثقيلة.

وفي الدفاع عن هذه الاستراتيجية، كانت الناصرية عادةً تقدِّم مبرِّراً مؤدّاه، أنه، في حين ضحّت الاشتراكية الماركسية بالجيل الحاضر من أجل الأجيال المقبلة التي لم تولد بعد، فإن الاشتراكية الإنسانية ترفض مثل هذه التضحية. ولم يخطر ببال من خرجوا بمثل هذا التبرير أن حالهم يمكن أن يكون حال من يضحّي بالأجيال المقبلة من أجل احتياجات غير جوهرية لقطاع مميَّز من الجيل الحالي(44).

ثانياً: عندما وَجَّهت الإمبريالية الغربية، وكانت إسرائيل هي طليعتها في المنطقة هذه المرة، ضربة عسكرية مرة أخرى في عام 1967 بغية إجهاض ما بدا لها، في ما يظهر، مزيجاً بغيضاً من التصنيع الطموح والتحوّل «الشيوعي» أُتيحت لنظام عبد الناصر فرصة فريدة لكي يغيّر المسار بصورة جذرية على نحو كان يمكن أن يؤدّي في نهاية المطاف إلى إقامة اقتصاد يعتمد على النفس ويتمركز على الذات:

(أ) كان يستطيع أن يقيم اقتصاد حرب يعطي الأولوية لمتطلبات الحرب والاحتياجات الأساسية لا غير. ولكنه بدلاً من ذلك اختار إضفاء طابع ليبرالي أكبر على الاقتصاد والاستجابة بدرجة أكبر لمطالب البورجوازية، وذلك في محاولة لكسبها أو تحييدها.

(ب) كان في مقدوره اختيار نمط الحرب الشعبية، وبذلك يدرِّب الجماهير على الدفاع عن النفس ويُعِدُّها، إنْ لم يكن لتولّي السلطة، فعلى الأقل للمشاركة فيها. لكنه اختار بدلاً من ذلك نمط الحرب القائم على المعارك النمطية النظامية، وبذلك عزَّز قبضة البيروقراطية العسكرية.

(ج) كان في مقدوره أن يُبْعِدَ العناصر البورجوازية المتردِّدة من مواقع السلطة

(44) انظر نقد هذه الاستراتيجية في: فوزي منصور: أخطار الوضع الاقتصادي الراهن وكيف تُواجه، القاهرة، 1965.

داخل جهاز الدولة والاقتصاد. لكنه اتّجه بدلاً من ذلك إلى استرضائها، وعزّز مواقعها داخل جهاز الدولة.

وكانت المحصلة النهائية لكل هذا أنه عندما توفي عبد الناصر، كان من السهل على خليفته السادات أن يدبّر انقلاباً أتى بالثورة المضادّة دون أن يريق قطرة دمّ واحدة، وأن ينقلب على كلّ ما ناضلت الناصرية من أجله: التحرّر الوطني والاستقلال، والنضال المعادي للإمبريالية، الوحدة العربية الشاملة، التنمية الاقتصادية السريعة، الاهتمام باحتياجات الجماهير وحقوقها الاقتصادية. وقد فعل السادات ذلك مستخدماً عدداً كبيراً من الرجال الذين لعبوا أدواراً في الدولة الناصرية، وبعض الرجال الجُدد من اليسار الماركسي وغير الماركسي، مما سبَّب في البداية كثيراً من البلبلة داخل مصر - وربما في الخارج أيضاً - حول الطبيعة الحقيقية لما كان يحدث في بنية السلطة، وفي الاقتصاد، وفي انحيازات مصر وأحلافها الدولية.

- 5 -

ما هي طبيعة سلطة الدولة في مصر بعد عبد الناصر؟ لقد بيّن البحث التجريبي على المستوى الاقتصادي أن الفئة المسيطرة من البورجوازية تتألّف حالياً - وما فتئت تتألف منذ استيلاء السادات على السلطة - من ثلاثة روافد رئيسية متداخلة:

أ) **البورجوازية «الكلاسيكية»، التقليدية، «القديمة»:**

كثيراً ما ينسى الناس أن هذه البورجوازية ليست قديمة ولا هي تقليدية أو كلاسيكية. إنها ببساطة بورجوازية ما قبل الناصرية. بل إنها ليست متجانسة. فقد كانت تضمُّ كبار مُلّاك الأرض أو حائزي الأرض الذين كانوا يتبنّون بصورة متزايدة نمط الإنتاج الرأسمالي، ورجال الصناعة بمختلف صلاتهم الأجنبية، ورجال المال، وتجار الجملة، وتجار التصدير والاستيراد، ووكلاء دوائر الأعمال الأجنبية أو رأس المال الأجنبي والوسطاء الكومبرادوريين المماثلين. . . وما إلى ذلك. وفيما عدا البورجوازية الريفية التي كانت عادة تستثمر أموالها في شراء

المزيد من الأراضي، كانوا قد وصلوا جميعاً بأنشطتهم الاستثمارية إلى حالة من التوقُّف في أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات، لأن المدّ الصاعد لحركة التحرر القومي وتجذّرها المتزايد (قبل أن يصل عبد الناصر إلى السلطة) أفزعاهم وأثنياهم عن أيّ استثمارات أخرى بل دفعاهم إلى تهريب رؤوس أموالهم إلى الخارج. ولم يؤدِّ الإصلاح الزراعي الجذري وتدابير التأميم التي اتخذها عبد الناصر إلى تصفيتهم من الناحية الاقتصادية. وكانوا عندما لا يتمّ إدماجهم في القطاع العام الحديث النشأة، ببساطة، يجمِّدون أنشطتهم أو يقلّلونها أو ينقلونها إلى الخارج. ومع تولِّي السادات السلطة، أعيد إليهم الكثير من ممتلكاتهم المؤمَّمة أو ما يعوّض عنها نقداً بذرائع مختلفة، مثل عدم دستورية قوانين التأميم، وحقوق الإنسان وبطلان الإجراءات... الخ. ودعوا إلى استئناف أنشطتهم، وتنمية بلدهم. غير أنهم كانوا قد وعوا الدرس، وهو يتلخص في ثلاثة أمور:

1 - إنهم أكثر من أي وقت مضى في حاجة إلى ضمان ضد نضال بلدهم من أجل الاستقلال الوطني والاقتصادي، ومن أجل التنمية الاقتصادية السريعة، ومن أجل التحوّلات الاجتماعية... وهو خطر مترابط قائم على الدوام، كما يبيّن التاريخ الحديث والمؤشرات الاجتماعية الاقتصادية.

2 - إن خير حماية لهم هي رأس المال الأجنبي. ومن ثم ففي حين انهمك جزءٌ هام من البورجوازية المصرية (ما يسمى البورجوازية الوطنية) في فترة ما بين الحربين في محاربة مختلف الامتيازات والحصانات والتسهيلات التي كان رأس المال الأجنبي يتمتَّع بها في مصر، أخذت البورجوازية العائدة تحارب هذه المرة، في عصر ما بعد عبد الناصر، من أجل إعادة كثير من هذه الامتيازات والحصانات والتسهيلات (بل أحياناً بشكل أكبر) إلى رأس المال الأجنبي، توقُّعاً لأن تمتدّ الحماية نفسها إليهم أو أن يعملوا، على الأقل، «بترخيص» من رأس المال الأجنبي. وفي كلّ هذا، وجدوا أنفسهم في تحالف وثيق مع رأس المال الدولي، مُمَثَّلاً بصفة خاصة في هيئة المعونة الأميركية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والشركات عبر القومية ورأس المال النفطي العربي، الخ. وكان القانون 43 لعام 1974

الخاص بتشجيع الاستثمار الأجنبي من أهم العلامات المباشرة الدالّة على نجاح هذا الضغط المتضافر. وكانت سياسة الانفتاح كُلُّها، هي محصلته الشاملة.

(3) ولم يكن ضمان من هذا النوع كافياً. فاقتضى الأمر أيضاً «الاعتماد على النفس». وقد اتخذ هذا الأخير شكلين:

- قصر الاستثمار على الأنشطة قليلة المخاطر، ذات الكثافة الرأسمالية المنخفضة، التي تَسْهُل تصفيتها، وتحقق أرباحاً سريعة، مثل محلات «السوبر ماركت» للبيع بالتجزئة، وصناعات تعبئة الزجاجات والصناعات الغذائية، صناعات الأثاث والتشييد، وتعبئة وتغليف وتجميع المكوّنات المستوردة، وبالطبع تجارة الاستيراد المباشر. وكان هذا يعني أن البورجوازية المصرية تعمل بعد أن عادت إليها الروح، على البقاء بمنأى عن الجهد المطلوب لتصنيع البلاد.

الاحتفاظ في الخارج دوماً برأس مال مُدّخر، وربما برؤوس أموال في أكثر من عاصمة. وتحقيقاً لهذه الغاية، عُدِّل قانون النقد الأجنبي على نحو يعطي المصريين عملياً حرية غير محدودة في الاحتفاظ بالعملات الأجنبية أو الأصول الأجنبية في مصر أو الخارج.

## ب) البورجوازية البيروقراطية:

أتيحت لي من قبل الفرصة لأن أذكر أن المشروعات التي أُمِّمت في عهد عبد الناصر كان يتولّى إدارتها جزئياً مُلاّكها السابقون أو كبار معاونيهم. وجاء الجزء الآخر من طاقم الإدارة العليا، وإدارة المشروعات العامة المُنْشأة حديثاً، إمّا من سلك ضباط الجيش، أو من التكنوقراطيين والبيروقراطيين في الحكومة وفي الجامعات وفي المصارف... الخ. ويشكِّل هؤلاء، وكذلك النقابيون المستوعبون، وممثلو العمال والفلاحين وقدرٌ ضئيل من النشطاء السياسيين من كلّ المشارب، ما أصبح يُعْرَف في مصر بالبورجوازية البيروقراطية، إذ إنه ـ فيما عدا أقلية معيَّنة يصعب تقدير وزنها ونسبتها الحقيقية ـ لم يكن شيء من أيديولوجية

البورجوازية التقليدية وممارساتها ودروسها، بما فيها تلك التي ذكرتها آنفاً، غريباً عن فكر وسلوك هذه العناصر الجديدة التي ضمّتها الدولة إلى صفوفها. وقد برزوا إلى المقدمة بوجه خاص في سياقين:

(1) بوصفهم ممثلين للقطاع العام (أو الحكومة) في مجالس إدارة مشروعات الاستثمار المشترك، حيث يتقاضون مكافآت عالية؛ وكانت هذه المشروعات في معظمها مشروعات «مشتركة» بمعنىً خاص، يقدِّم فيها القطاع العام مصنعاً ومرافق أخرى مُقَدَّرة بأقل من قيمتها، مقابل تكنولوجيا مبالغ كثيراً في تقدير قيمتها (مثل حق الحصول على تركيبة الكوكا كولا ومكوِّناتها الفعَّالة) وأسماء تجارية وخبرات إدارية وتنظيمية يقدمها الشركاء الأجانب.

(2) بوصفهم من رجال الحكومة والقطاع العام السابقين الذين أصبحوا يشغلون مناصب في المشروعات الأجنبية أو المشتركة تُؤدَّى لهم عنها رواتب عالية، يشكل جانب منها ثمناً لخدمات أدّوها لها عندما كانوا لا يزالون في الحكومة أو كمقابل لصلاتهم الحالية مع الجهاز الحكومي.

وقد استمرّت الأقلية التي أشرت إليها توّاً، تقاوم بمساندة العناصر الأكثر وعياً من عمالهم وموظفيهم، هذا الاعتداء من قبل رأس المال الأجنبي على القطاع العام المصري والاقتصاد المصري بصفة عامة.

هذه المقاومة السلبية (التي تتخذ أحياناً أشكالاً غريبة تبعث على الحيرة) هي التي تكمن وراء كثير مما تنعاه الدوائر المالية الدولية وتصفه بالبيروقراطية الفرعونية أو فتور الهمة المصرية، والتي أخفقت قوانين الإصلاح الإداري، الواحد تلو الآخر، في القضاء عليها، وستستمرّ في هذا الإخفاق ما بقيت الرغبة في مقاومة السيطرة الأجنبيّة الكاملة على الاقتصاد المصري تختلج في صدور المصريين.

### ج) البورجوازية الطفيلية:

يطلق هذا التعبير عادة في المناقشات الدائرة حالياً في مصر، على مجموعة من

الأشخاص الذين سطع نجمهم واحتلوا مركزاً بارزاً جداً في ظلّ السادات بسبب الأساليب الملتوية التي استخدموها في تكديس ثروات ضخمة في فترة قصيرة من الزمان. ويدخل في تلك الفئة المتعاملون في النقد الأجنبي بطرق غير مشروعة، ومستغلو النفوذ السياسي، والمضاربون على الأراضي والقائمون بتغيير أشكال استخدامها عن طريق التلاعب بقوانين تقسيم الأراضي، والمستوردون الذين يستفيدون من التعديلات «المتضاربة» (عمداً) في اللوائح الإدارية المنظمة للاستيراد أو العملة، والوسطاء - في المصالح الحكومية، وأحياناً في المناصب العليا، أو خارج الحكومة - الذين يحصلون على عمولات عالية أو يستردّون جزءاً مما تتقاضاه المؤسسات الأجنبية مقابل عقود حكومية أو أنواع أخرى من المحاباة، وكبار المهربين بالجملة (الذين يسيطرون مثلاً على أنشطة معيّنة في ميناء كبير كالإسكندرية)، ومروّجو المخدرات. . . الخ.

- 6 -

وعلى غرار ما حدث بالنسبة للنظام الناصري، لا تزال المناقشات دائرة في مصر حول الطبيعة الشاملة لبورجوازية تتكوّن من هذه الروافد الثلاثة المتداخلة، وطبيعة الدولة التي لا تعدو أن تكون تعبيراً سياسياً عن سطوتهم الاقتصادية وعلاقاتهم بالخارج. وكما فعلت في حالة النظام الناصري، لن أحاول هنا إطلاق إسم شامل على تلك الدولة، وإنما سأكتفي بلفت النظر إلى عدد من السمات التي قد تساعد في وصفها:

## أولاً - مسألة الدَّيْن الأجنبي واستخداماته:

في ثمانية عشر عاماً من حكم عبد الناصر (من 1952 إلى 1970) انتقلت مصر من بلد دائن (كانت بريطانيا مدينة لمصر بنحو 300 مليون جنيه إسترليني - تراكمت خلال الحرب) إلى بلد مَدِين: بنحو 1800 مليون دولار من الديون المدنية مقسّمة بالتساوي تقريباً بين المصادر الغربية والمصادر الشرقية، يضاف إليها مبلغ مماثل من الدَّيْن العسكري. وقد أسهم الدَّين المدني في تمويل إنشاء ما يزيد على ألف مصنع، من بينها مصنع الحديد والصُّلْب ومعمل تكرير النفط،

ومجمّع للصناعات الكيماوية، وصناعة مستحضرات صيدلية، وصناعة لتجميع السيارات، وإنشاء سدّ أسوان العالي واستصلاح ما يزيد على ثلاثة أرباع مليون فدان من الأرض الزراعية.

وتضاعف الدّين الخارجي لمصر أكثر من 12 مرة بعد عبد الناصر، فزاد من 3,6 بليون دولار إلى 48 بليون دولار في فترة قصيرة قدرها 15 سنة (38 بليون دولار من الديون المدنية و10 بلايين من الديون العسكرية). وبدلاً من أن تساعد هذه الديون على تصنيع الاقتصاد المصري وتطوير الزراعة فيه، كانت على النقيض من ذلك، الأداة الرئيسية لتعميق تبعيته. ويبيّن الجدول التالي، الذي وضعته لجنة من مجلس الشورى الرسمي (واستشهد به رضا هلال في «صناعة التبعية»، القاهرة، 1987) الاستخدامات المختلفة التي خُصِّصت لها الديون الأجنبية المدنية في ظلّ عبد الناصر وخلفائه.

## هيكل القروض الأجنبية في مصر

| الفترة | القروض السلعية(*) (النسبة المئوية) | القروض غير السلعية (**) (النسبة المئوية) | 100 |
|---|---|---|---|
| 1966-56 | 80,03 | 19,97 | 100 |
| 1973-66(***) | 76,1 | 32,9 | 100 |
| 1983-74 | 36,3 | 63,7 | 100 |

(*) قروض وُجِّهت للقطاعات التالية: الزراعة، استصلاح الأراضي، الريّ، الصناعة، الكهرباء، النفط، التشييد، التعدين.
(**) قروض وُجِّهت للتوزيع والخدمات.
(***) تولّى السادات السلطة في عام 1970 ورحل في عام 1981.

## ثانياً ـ التدهور النسبي للصناعة والزراعة، نمو قطاع الخدمات، وزيادة التبعية الغذائية:

توضّح هذه الأرقام، وغيرها من الأرقام المتوافرة بسهولة في المراجع التي يمكن الحصول عليها، سِمة مهمّة لعصر ما بعد عبد الناصر، ألا وهي التدهور النسبي للإنتاج الصناعي والزراعي (التدهور المرتبط بالتخلف، وليس النوع الآخر من التدهور أي المرتبط بالتنمية الكاملة) والنمو الجامح لقطاع الخدمات، خصوصاً ذلك الجانب منها المرتبط بالتجارة الخارجية (الاستيراد). وبالمضاربة والمعاملات المالية.

وفي مجال الأغذية بصفة خاصة، كانت نتائج هذا النوع الخاص من التخلُّف كارثة؛ ففي حين أنتجت مصر، في عام 1970، 80% من غذائها الأساسي، فإنها في خلال فترة قصيرة طولها 15 عاماً أصبحت تنتج 35% فقط من احتياجاتها. ولم يحدث هذا فقط، نتيجة لنظام التسعير المعيب، والاعتماد السهل على قروض الولايات المتحدة لشراء القمح، والنصائح المضلِّلة للبنك الدولي (ومثال ذلك زراعة الفراولة وتصديرها للحصول على الغذاء بدلاً من إنتاج الغذاء)، بل حدث أيضاً نتيجة للانخفاض المطلق في إجمالي المساحة المحصولية، لأول مرة في تاريخ مصر الحديث، كما ستبيّن الأرقام التالية المنقولة عن المجلة الاقتصادية للبنك المركزي المصري (المجلد 251):

| السنة | المساحة المحصولية بملايين الأفدنة |
|---|---|
| 1938/1935 | 8,28 |
| 1954/1950 | 9,421 |
| 1969/1965 | 10,538 |
| 1974/1970 | 10,855 |
| 1979 | 11,234 ⎤ انخفاض مطلق |
| 1984 | 11,035 ⎦ |

هـذا الإنخفاض المـطلق هو نتيجـة للاستخـدام المتزايـد للأراضي الـزراعية لأغراض عمرانية (منها صناعة الطوب)، دون استصلاح فعّـال مقابـل لأراضٍ إضافية، ويُعْزى ذلك في المحـلّ الأول إلى خفض الاستثمارات في الـزراعة (من 17% من إجمالي الاستثمارات في الستينات إلى 7%) وزيادة الاعتماد في استصلاح الأراضي عـلى المشروع الخاص الـذي يميل إلى الـتركيز عـلى المضاربـة في قيمـة الأراضي.

**ثالثاً: هروب رأس المال من مصر:**

لم تكتفِ البـورجوازيـة بخلق اقتصاد متـداعٍ ومتفسّخٍ عـلى شاكلتهـا، إذ لم تعجبها كثيراً صـورة ما صنعت يـداها، ومن ثمّ أخـذت تحوِّل إلى الخـارج أكبر قـدر من الفائض يقـع بين أيـديها. وتتبـاين التقديـرات في هذا الصـدد تبـايناً ضخماً، فهي تتراوح بين 50 بليون دولار و 400 بليون. ويُعزى سـراً إلى مصادر مالية دولية أنها تقدِّر تلك التحويلات بمبلغ 100 بليـون دولار، أي ضعف ديون مصر الخارجية.

- 7 -

كيف توصَّلت هذه البورجوازية، بروافدها الثلاثة المتلاقية، إلى أن تـتربَّع في السلطة وتستخـدم هذه السلطة في التكـاثر والتـوسع؟ فـرغم كل شيء كـان قد تسنّى إلى حدٍّ ما في عهد عبد الناصر كبح هـذه النوازع الـطبيعية للبـورجوازيـة «التقليدية» والسيطرة على فساد البورجوازية «البـيروقراطيـة» وجشعها، في حـين كان يتعيَّن على البورجوازية «الـطفيلية» أن تنتـظر حكم السادات وبـطانته وجـو التسيُّب الرسمي الذي أقاموه حتى تطفو على السطح رافعة رايات النصر.

في تقديري أن جدليات السلطة السيـاسية وتحـوُّلاتها في أوقـات الأزمات هي وحدها التي يمكن أن تقدِّم إجابـة عن هذا السؤال. ويـطول بنا الشرح أكـثر مما ينبغي لو أننا ناقشنا هذه النقطة نـظرياً، أو حـاولنا إقـامة الـدليل عليهـا بتقديم عرض تفصيلي للطريقة التي استطاع بها من اختاره عبد الناصر خلفاً له أن يحوِّل بهـذه السهولـة الناصريـة إلى نقيضها بـالضبط. الناصريـة التي كـانت معـادية

للإمبريالية، داعية للتحرر وللقومية العربية والوحدة العربية، غير منحازة، ساعية إلى التنمية الاقتصادية، وتُبدي في نواحٍ كثيرة اهتماماً حقيقياً بالاحتياجات الاقتصادية للجماهير العاملة.

وسأكتفي، بدلاً من ذلك، بعرض النقاط الأساسية التالية بإيجاز شديد:

(1) أيّاً كان ما فعله عبد الناصر أو لم يفعله، فإنه لم ينشىء تنظيماً سياسياً حيّاً وقادراً على البقاء حقّاً، يستوعب أهداف الناصرية ويستطيع ويرغب في تنظيم الجماهير وتعبئتها للدفاع عنها إذا ما تعرّضت لتهديد ما. لقد بدأت الناصرية كتنظيم عسكري مُغْلَقٍ، ذي أهداف قومية غامضة لأقصى حد. وكانت الأهداف غامضة لتمكين التنظيم من أن يضمّ تحت مظلّته كل الاتجاهات «الوطنية» في صفوف الضباط، ابتداءً من اليمين الأصولي إلى اليسار الماركسي، وأيضاً لأن هذا كان هو مستوى التربية السياسية والوعي السياسي لمعظم القادة، بمن في ذلك عبد الناصر نفسه، ولم تُستكمل التربية السياسية المُفْتَقدة إلّا من خلال ممارسة السلطة، والتصدّي للتحديات التي واجهتها الدولة الجديدة من الإمبريالية، البريطانية والفرنسية والأميركية والصهيونية، الرجعية العربية، وحلفائهم الطبقيين المحليين، وبفضل الوعي المتزايد ـ الذي فرضته الأحداث على عبد الناصر ـ بالعلاقة الضرورية والوثيقة بين التحرر الوطني والتنمية الاقتصادية، والتحوُّلات الاجتماعية الداخلية الجذرية، والوحدة العربية. وكان أحد الدروس الأساسية المستفادة من تلك التربية السياسية هو ضرورة إنشاء تنظيم سياسي جماهيري قادر على حمل الرسالة الجديدة ـ المتجدّدة باستمرار ـ إلى الشعب وتعبئته حولها. لكن كان من الصعب لأقصى حدّ حينذاك البدء في بناء تنظيم متلاحم تصقله المعارك ويصبح خليقاً بمواجهتها بعد الاستيلاء على سلطة الدولة بالفعل، فالأرجح هو أن يجذب تنظيم كهذا العناصر الانتهازية في الحياة السياسية وليس العناصر المخلصة. كذلك لا يستطيع أي تنظيم سياسي جماهيري أن يصبح قوة سياسية حيّة، تزدهر وتؤدّي دورها الضروري كمحرِّك وناقل وداعم في التحليل الأخير للتغيير الاجتماعي دون أن يتوافر له قدر كبير من الديمقراطية الداخلية، أي السلطة الحقيقية، ومن الروابط الأخوية، وليس

الأبوية، الوثيقة مع الجماهير التي يدّعي أنه يمثّلها ويقودها، وكان كلا الأمرين متنافراً مع التقاليد والتوجُّهات العسكرية التي نبعت منها ثورة عبد الناصر في الأصل، ومع المنزلة الهائلة التي اكتسبها عبد الناصر نفسه، في آن معاً. والأهمّ من ذلك كله، أن تنظيماً جماهيرياً ديمقراطياً حقيقياً، كان لا بدّ له أن يتجاوز القيود التي تفرضها مصالح البورجوازية الصغيرة وطموحاتها وآفاقها الفكرية وأيديولوجيتها؛ وتلك خطوة أساسية لم يكن عبد الناصر راغباً في الإقدام عليها والقتال من أجلها أو لم يكن قادراً على أن يخطوها[45].

ولعدم وجود تنظيم جماهيري قويّ وجدير بالثقة، كان على عبد الناصر أن يعتمد في سبيل حماية سلطته وتنفيذ تدابيره وسياساته الجسورة على جهاز الدولة، وبصفة أخصّ على شتّى أجهزة الأمن المُلْحقة بدولته. وكما هي العادة، انتهت هذه الأخيرة بترويع قاعدته الطبقية وحلفائه الطبقيين أكثر ممّا روّعت أعداءه الطبقيين، بتزويده بمعلومات خاطئة، وبخلق مُناخ من اللامبالاة بين شرائح معينة من السكان، وبالقيام بعمليات إفساد صغيرة في الإدارة، وبخلق مراكز قوة أحبطت محاولاته في الإصلاح، حيثما كانت الحاجة ماسّة الى الإصلاح، مثلاً في القوات المسلحة بعد حرب عام 1956 وبعد انفصال سوريا في عام 1961[46] عن الجمهورية العربية المتحدة التي كانت قد تشكّلت حديثاً.

(2) وفي هذا الفراغ السياسي، وفي بلد تتشبّث فيه البيروقراطية بتقاليد احترام السلطة الواسعة جداً التي يتمتّع بها رئيس الدولة، يتوقّف الكثير في أوقات الأزمات على شخصية رئيس الدولة وخُلقه وأيديولوجيته وارتباطاته. وعندما توفي عبد الناصر في عام 1970، كان خليفته هو السادات، الرجل الذي كان قد اختاره (في ظروف لم تتّضح بصورة كاملة حتى الآن) ليكون نائباً للرئيس. وينشر حالياً المزيد من الكتب والوثائق التي تكشف ارتباطات السادات السابقة، أي قبل أن يصبح رئيساً، مع حكام المملكة العربية

(45) ذهب الكثيرون من أنصار الناصرية إلى أن توازن القوى الداخلي حال دون اتخاذ عبد الناصر لهذه الخطوة. وقد أصبح هذا الدفاع أقلّ إقناعاً بعد هزيمة عام 1967، عندما كان باستطاعة عبد الناصر أن يُصَفّي بسهولة اليمين الرجعي في نظامه.

(46) للاطلاع على دراسة مفصّلة لهذا الجانب من الناصرية، انظر: البشري: المرجع المذكور.

السعودية وأقطار النفط العربية الأخرى ومختلف أجهزتها، ومن خلال هؤلاء مع أصدقائهم وحُماتهم الغربيين. ويجب أن يُضاف إلى هذا غرائز السادات وأيديولوجيته «المعادية للجماهير»، وهي أمور معروفة لكل الذين اهتموا بتتبُّع مسيرة حياته منذ ارتباطاته المبكرة بالمخابرات السرية الألمانية ودوائر القصر في القاهرة.

(3) أمّا اليسار غير الناصري، الذي كان في مقدوره أن يقدِّم نفسه، إنْ لم يكن كبديل للناصرية فعلى الأقل كقوة اجتماعية قادرة وكمركز للمقاومة ضد الثورة المضادة التي دبَّرها السادات، فقد أعيق تماماً عن العمل. وقد بدأت العملية في ظلّ عبد الناصر، الذي استخدم بشكل دوري منتظم منهجاً متعدِّد المراحل يعتمد على ثلاثة أساليب هي: القمع ثم نزع السلاح المعنوي ثم الاستيعاب. فتميّزت الفترة الأولى من حكم عبد الناصر بقمع قاسٍ لليسار الماركسي (لم يتوقّف، وبصورة جزئية فقط، إلاّ خلال حرب عام 1956 وفي الفترة التالية مباشرة لها) بلغ ذروته بسجن مناضليه واعتقالهم بالجملة من 1959 إلى 1964. وكانت حركات التأميم الجذرية الكبيرة في الفترة 1961-1964 هي جزئياً محاولة «لتأميم الصراع الطبقي» وعزل اليسار عن قاعدته الطبقية الطبيعية: الطبقة العاملة وفقراء الفلاحين. لقد أحالت إنجازات الناصرية ونجاحاتها (طوال فترة تحققها) معظم اليسار، بعد إطلاق سراحه، إلى مجرد ذيل مؤيِّد وأحياناً مبرِّر، لا يبدي سوى القدر الأقل من التحفّظات والانتقادات. وفي أعقاب هزيمة عام 1967 فقد اليسار الماركسي الرسمي أي قدر من المصداقية كان يحتفظ به عندما أقدم، إلى جانب أمور أخرى، على ما يلي:

(أ) امتنع عن المشاركة في الحركات الطلابية والجماهيرية التلقائية احتجاجاً على فشل الناصرية في أن تستخلص الدروس الضرورية من الهزيمة العسكرية المدوّية و (1) تقبل دمقرطة الحياة السياسية ؛(2) تبدأ في إقامة اقتصاد حرب ؛(3) تعدّ الجماهير لحرب التحرير الشعبية ؛ (4) تتخذ تدابير أكثر جذرية لإصلاح البيروقراطية العسكرية والمدنية. ونزعت بدلاً من ذلك إلى استرضاء البورجوازية والبيروقراطية والخنوع لها.

(ب) قَبِلَ جزء من اليسار الماركسي أن يشغل مناصب سياسية في ظل السادات بعد انقلابه في مايو عام 1971 مباشرة على الرغم من وضوح مضمون الانقلاب المضادّ للثورة.

(4) وربما كان كل ذلك غير كافٍ لتمكين السادات من أن يكمِّل ثورته المضادة ويفرضها على الشعب المصري، لولا توافر عاملين هما: بزوغ عقد النفط العربي، وتزامنه مع الضغوط الهائلة من المنظمات النقدية الدولية لإجبار السادات على أن يسلك طريقين متوازيين هما: الانفتاح في السياسة الاقتصادية الداخلية، واستسلام كامب ديفيد، والانحياز الكامل للامبريالية الأميركية ومعاداة القومية العربية في السياسة الخارجية.

ففي السبعينيات، في أعقاب حرب عام 1973 وارتفاع سعر النفط، تسرَّب جزء محدود جداً من إيرادات النفط الضخمة التي كسبتها أقطار النفط العربية إلى مصر، أولاً في شكل قروض ومنح من الحكومات العربية والمنظمات المالية العربية إلى حكومة السادات، ثم في شكل تحويلات من مئات الألوف من المصريين الذين هاجروا مؤقتاً للعمل في الأقطار العربية الغنية بالنفط. وقد خلقت هذه التحويلات والحوالات المالية (بين 3 و 4 بلايين دولار أميركي سنوياً) جواً من النّشوة، أولاً حول السادات وداخل حكومته، ثم بين الشعب المصري، وشجّع الرخاء المستعار والرغبة في تحقيق المزيد منه السادات على أن يسعى إلى تسوية مع الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل بأيّ ثمن، لأن ذلك كان هو الطريق الذي أشار به عليه أصدقاؤه في المملكة العربية السعودية، الذين كانوا مثله واعين بأنّ نضال التحرر الوطني ضد القوى المشتركة للإمبريالية والصهيونية لا يمكن الاستمرار فيه انطلاقاً من قاعدته في مصر، دون التعرُّض لخطر اكتساب المجتمع المصري طابعاً راديكالياً متزايداً. ولم تكن المملكة العربية السعودية حينذاك تريد أبداً ـ تماماً كشأنها الآن ـ أن يبدو دورها واضحاً. لهذا، وبعد التأكّد من أنّ السادات كان يعاني متاعب جمّة في شؤون ميزانيته، وميزان مدفوعاته، ومع دائنيه، ومع المطالب المشروعة للجماهير التي تدهور مستوى معيشتها بصورة متزايدة من جرّاء فترة «إصلاح المسار الاقتصادي» و«الانفتاح»

التي بدأت بعد حرب عام 1973، نضب مَعِينْ قروض دول النفط ومنحها بسحر ساحر، أو جعلوها مشروطة بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي. . والباقي معروف، فالتاريخ يكرّر نفسه: تاريخ سبعينيات القرن التاسع عشر الذي أوجزناه في صفحات سابقة، وإنْ كان ببعض التنويعات(47).

وقد قبل السادات شروط صندوق النقد الدولي في عام 1976، تماماً كما قُبِلَت شروط صندوق الدَّين المصري في عام 1876. وفي يناير 1977 تفجَّرت أعمال الشغب التي قام بها الجياع في مدن مصر ضد صندوق النقد الدولي، تماماً كما تفشَّت بها المجاعة وهجرت الحقول في الريف المصري في عام 1878. وتمَّ تعيين وزير مصري للتخطيط مشكوك في كفاءاته، كان ماكنمارا قد أسَرَّ للسادات باسمه. وكان هذا الوزير ملتزماً تماماً بالانفتاح الكامل؛ ويذكّرنا هذا بتعيين وزير مالية إنكليزي في عام 1878. وإذا كانت أحداث سبعينيات القرن التاسع عشر قد أشعلت ثورة ديمقراطية وطنية سُحِقَت فقط بتدخّل القوات البريطانية واحتلالها لمصر وإقامة حكومة تابعة، فإن أحداث سبعينيات القرن العشرين كانت مسبوقة بثورة وطنية مهزومة: حقيقة هزمت في الحرب الخاطفة التي شنّتها الصهيونية في عام 1967، لكنها هُزِمَت في المحل الأول لفشلها في التحوّل وفقاً لقوانين عصرها، وتركها القيادة لبيروقراطية الدولة، بيروقراطية عسكرية تكنوقراطية، على حين كان العصر يتطلّب قيادة أكثر ثورية مرتبطة مباشرة بالعمال والفلاحين والطبقات الشعبية الأخرى(48).

ومثلما حدث في عهد محمد علي، استبعدت الطبقة الصحيحة تاريخياً من الاضطلاع بدورها التاريخي، وعجزت هي عن الإمساك به. ومثلما حدث في أربعينيات القرن التاسع عشر، ترك هذا القصور المجال واسعاً لقوى العدوان الأجنبي، التي تقف دائماً بالمرصاد، في عصر الإمبريالية هذا، تترقّب فرصة

---

(47) للاطلاع على دور المملكة العربية السعودية في هذه الفترة، انظر: عادل حسين: الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية، الجزء الأول، الفصل الثالث.

(48) للاطلاع على تحليل مفصّل لتحوُّل المجتمع المصري في ظلّ السادات، انظر: عادل غنيم: النموذج المصري لرأسمالية الدولة التابعة، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1986.

للانقضاض. ذلك ما يفسّر مأزق المجتمع المصري، والمجتمع العربي، في الماضي والحاضر[49]، ربّما أكثر مما يفسّره الحديث اللاتاريخي التجريدي عن غياب القواعد الشكلية للديمقراطية، الحديث المنبت الصلة بالطبقات، وغير المرتبط بالمهام التاريخية.

## (ب) الثورة الجزائرية:

### - 1 -

تحتاج الثورة الجزائرية إلى ما يزيد كثيراً عن الصفحات القليلة التي يمكن تخصيصها لها هنا، لكن ربما أوحت هذه الصفحات بمجالات للبحث ينبغي طَرْقها. فمن بين كل الحركات الثورية والثورات التي وقعت في الوطن العربي، بدت التجربة الجزائرية أعظمها وعداً. ولم يكن هذا لمجرّد أنها اكتسبت الصلابة بفعل النضال المسلح الذي استمرّ ثماني سنوات كاملة وروتها دماء مليون شهيد: ذلك أنّ النضال المسلّح الطويل الأمد، خصوصاً عندما لا يهتدي بنظرية وممارسة ثوريتين متلاحمتين، قد يجرّ أيضاً معه كثيراً من الشقاق بين الأشقاء، كما أنّ الثورات التي تستمرّ طويلاً ضدّ خصم قاسٍ شديد البأس، تودي عادة بحياة أكثر العناصر موهبة وتفانياً وشجاعة وبُعْد نظر في صفوفها: بعبارة أخرى، حياة الذين يكون بناء المجتمع الجديد بعد الثورة في مسيس الحاجة إليهم. ومع ذلك، فإن الذي جعل تلك الثورة طوال عدد من السنين محطّ آمال وضمير الوطن العربي هو أنها - بالإضافة إلى المثل الذي ضربته للالتزام المتّسق والذي لا يتزعزع بالنضال المسلّح حتى النصر - بدت كأنما تَعِدُ بتحقيق أهداف جديدة، لكنها عملية، تختلف اختلافاً كبيراً يدعو إلى الارتياح عن الخطاب المنمّق لكثير من الحركات الثورية العربية الأخرى، وأنها بدت مالكةً للوسائل والظروف القادرة على تحقيق ذلك الوعد، وماضية فعلاً في اتخاذ تدابير عملية للوفاء به[50].

---

(49) قَدّمْتُ هذه الفكرة في دراستي: تطور النظام المالي المصري، المرجع المذكور، ص 6.

(50) انظر: Mohamed Harbi: Le F. L.N., Mirage et Réalité, des origines à la prise=

لقد أعلنت الجزائر لأول مرة غداة استقلالها فى عام 1962 أكثر هذه الأهداف جاذبية وإغراء، هدف التسيير الذاتى ، وبدا هذا الهدف، كما أعلن حينذاك، كمبدأ للتنظيم الاقتصادى والاجتماعي والسياسى- وبذلك جمع فى ضربة واحدة بين الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاقتصادية على كافة مستويات المجتمع. وعن طريق الانتخابات كفل ذلك المبدأ ممارسة العمال للسلطة داخل المشروعات الزراعية والصناعية التى تُركت شاغرة بسبب الرحيل الجماعى للأوروبيين أو التى أنشئت بعد الاستقلال. وكفل الحماية ضد ظهور البيروقراطية أو التكنوقراطية، وشكّل وفق ميثاق الجزائر، الصادر فى عام 1964، النواة الجوهرية لبناء الاشتراكية، إذ إن تطبيقه لم يقتصر على الميدان الاقتصادى بل امتدّ أيضاً إلى كل من المجالين السياسى والثقافى وغيرهما(51).

غير أن التسيير الذاتى أخفق لعدة أسباب: ففى اقتصاد كان لايزال راكداً، اصطدم ذلك المبدأ بواقع السلطة الاقتصادية القائمة، خصوصاً الحضور الذى كان لايزال قوياً جدا للمصالح الاقتصادية الأجنبية التى كانت تشكّل بيئة معادية له. كما اصطدم بعدم تهيّؤ العمال التقنى والسياسى له في معظم الأحوال . وأخيراً اصطدم التسيير الذاتى بأنّ بقاءه كشكل من الديمقراطية الداخلية فى الوحدات والمشروعات الإنتاجية كان يستوجب اتخاذ تدابير أخرى على صعيد المجتمع كله. وفى عام 1967، خسر التسيير الذاتى المعركة لصالح "هيمنة الدولة" الصاعدة التى كانت فى رأى المرجع الجزائرى الذي تستند إليه هذه الفقرة والفقرة السابقة ، ضرورية فى ظروف تلك الفترة(52).

---

**du pouvoir 1945**- 1962, Editions j.A., 1980.

محمدحربى: **جبهة التحرير الوطنى، السراب والواقع، من المنشأ إلى الاستيلاء على السلطة، 1945 -1962**، مطبوعات ج. أ، 1980؛ مغنية الأزرق: **نشوء الطبقات فى الجزائر**، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1980؛ محمد أ. الهرمسى: **المجتمع والدولة فى المغرب العربى**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987.

(51) A. Benachenou: Le Développement Economique en Algérie, P.10

أ. بن عشنو: **التطور الاقتصادى فى الجزائر** (بحث وُزّعَ توزيعاً خاصاً)، ص10.

(52) المرجع المذكور ، ص10.

ووفقاً للمصدر ذاته، كانت الفترة من عام 1967 إلى عام 1981 هي فترة ما سمّاه «الهيمنة الاقتصادية للدولة»، التي استندت إلى خمسة عناصر أساسية مترابطة:

ويأتي في مقدّمة هذه العناصر اتّساع نطاق الملكيّة العامّة، باعتباره الشكل المفضَّل للمُلْكيَّة الاشتراكية التي لا غنى عنها للتنمية. وأدّى هذا إلى تأميم المصالح الأجنبية في مجالات التأمين والائتمان والمناجم، وبصفة خاصة الهيدروكربونات (في عام 1971). كما أنّ ذلك كان وراء تنظيم الأنشطة الاقتصادية الجديدة في شكل شركات عامة، و«تحقيق هيمنة الدولة» الفعلية على الزراعة و«مؤسسات التسيير الذاتي».

إن الملكيَّة العامّة تنحاز إلى مبدأ التعيين والقيادة التراتبية الهرمية داخل المشروعات ـ حتى وإنْ كان من الممكن أن تتوافق مع أشكال شتّى من التسيير الذاتي (مثل إعلام العاملين والتشاور معهم داخل المشروع، أو الأشكال التعاونية لإدارة الأراضي المؤمَّمة).

كما أنّ هيمنة الدولة تدعم التخطيط. فابتداء من عام 1967، أقرّت سلسلة من الخطط لتصبح أدوات للتوجيه الجبري للاستثمارات، والانتاج وللدخول إلى حدٍّ ما.

وقد اتّبع تخطيط الاستثمار نمطاً معيناً يشجِّع استغلال الهيدروكربونات في زيادة الموارد المالية (الأجنبية) للبلاد. من المفروض أن تُسهم تنمية الصناعة في تحديث الزراعة ونمو العمالة والإشباع التدريجي لحاجات الشعب المتنوّعة. وبدا تأميم الهيدروكربونات كعنصر مركزي في هذه الاستراتيجية.

وأخيراً، امتدّ تأثير هذه المبادىء إلى الميدان الدولي: لعبت الجزائر دوراً مهماً في ظهور مفهوم النظام الاقتصادي الدولي الجديد وتطويره. وقد قام هذا النظام على أساس مبدأ سيادة الأمم على مواردها الطبيعية وحقّها في تعويض عادل عنها. وكان يراد به أن يتيح الانتفاع بالعلم والتكنولوجيا الأجنبيين بشروط أكثر تكافؤاً وبتكلفة أقلّ، وأن يوسّع أيضاً فرصاً للبلدان النامية في الوصول إلى الأسواق والحصول على موارد مالية.

وقد اقترنت «هيمنة الدولة» كما سبق تعريفها (في المجال الاقتصادي على أية حال) بمعدّلات نمو باهرة في الدخل القومي، وفي الاستثمار، وفي التصنيع، وفي العمالة، وبصفة خاصة في العمالة الصناعية. وغدا الاقتصاد أكثر تنوُّعاً بكثير من ذي قبل، وزادت المؤهَّلات التقنية للشعب العامل زيادة كبيرة عن ذي قبل، وارتفعت مستويات المعيشة بالنسبة لغالبية الشعب ارتفاعاً كبيراً. ومع ذلك، شهد مطلع الثمانينات تحوُّلاً ملحوظاً صوب الليبرالية الاقتصادية والاقتصاد المختلط، ولا يزال هذا التحوُّل ماضياً بقوَّة دفع متزايدة في الوقت الحاضر.

- 2 -

لقد أصبحت تجري في السنوات الأخيرة إعادة تشكيل هيكل القطاع العام، في الزراعة وغيرها، على المستوى القومي والمحلّي. فقد نُقل جانب مهم من أراضي التعاونيات إلى الملكيَّة الخاصة. وحُلّت تعاونيات الخدمات. ويُقَدَّم قدر كبير من التشجيع للمشروعات الصغيرة التي تخدم الأسواق المحلية، على حساب المشروعات المركزية الكبيرة.

وبالمثل يُقدم الكثير من التشجيع إلى القطاع الخاص، الزراعي وغير الزراعي، الوطني والأجنبي، وإلى «القطاع المختلط» الذي يشترك فيه القطاع العام مع رأس المال الأجنبي.

وفي حين لا تزال الإشارة إلى التخطيط القومي باقية، فإنه يتمّ تشجيع المشروعات العامة على اتباع مؤشرات السوق وتوجيه أنشطتها نحو تحقيق الأرباح. وأُلغي تحديد الأسعار في مجالات كثيرة (مثل الفواكه واللحوم والخَضْرَاوات) لتشجيع زيادة الإنتاج.

ويجري تحويل الطبّ إلى القطاع الخاص، وتقليص الإسكان المدعوم ويُترك الإسكان أكثر فأكثر للمشروع الخاص. وهناك تدابير أخرى من شأنها زيادة التفاوت في الثروات والدخول داخل المجتمع الجزائري، يجري اتخاذها أو التفكير في اتخاذها.

ولم يصاحب هذه التغييرات تحسّن شامل في أداء الاقتصاد الجزائري. فعلى

سبيل المثال، بينما استمرّ الاقتصاد ينمو بمعدّل حقيقي بمتوسط 7,3 في المائة في السبعينات، بدأ هذا المعدل ينخفض في الثمانينات، فوصل إلى 5,2 في المائة في عام 1985 و 2,9 في المائة في عام 1986، أي أقلّ ـ ولأوّل مرة ـ من معدّل زيادة السكان البالغ 3,2 في المائة. أمّا البطالة، التي كانت قد انخفضت من 37 في المائة من السكان العاملين في عام 1967 إلى 22 في المائة في عام 1977 و 17 في المائة في عام 1982، فقد انعكس مسارها وارتفعت إلى 19,2 في المائة في عام 1987. وممّا له دلالته أيضاً أنّ نسبة العمال المشتغلين في أنشطة إنتاجية مباشرة آخذة في الانخفاض أيضاً. فطبقاً لما يقوله رباح عبدون، «جاءت بعد مرحلة التوسّع الكبير في السبعينات مرحلة الثمانينات التي انخفضت فيها نسبة العمال إلى إجمالي الأشخاص الذين يتقاضون أجوراً» ومرتبات، والذين أخذ عددهم الإجمالي، هم أيضاً، يتزايد بسرعة أقلّ من السنوات القليلة الماضية. ويرتبط هذا الانعكاس في الاتجاه بانخفاض الاستثمار الصناعي العام منذ بداية العقد. إنّ تناقص الزيادة في عدد العمال بالقياس إلى الفئات الأخرى ممّن يتقاضون أجوراً ومرتّبات يعبّر عن التفاقم المطّرد لعملية إلغاء التصنيع، أكثر بكثير ممّا يعبّر عن الانتقال من اقتصاد صناعي إلى اقتصاد تكتسب فيه الخدمات الإنتاجية (الدراسات، البحوث الصناعية، التسويق، الأنشطة المصرفية، علوم المعلومات وتطبيقاتها. . .) أهمية متزايدة. ففي حين زاد إجمالي العمالة بنسبة 104 في المائة فيما بين 1977 و 1984، وزاد من يعملون لقاء أجر أو مرتّب بنسبة 60 في المائة، زاد عدد المشتغلين بالأعمال الإدارية بنسبة 112 في المائة، في حين زادت العمالة الصناعية بنسبة 32 في المائة فقط. كما شهدت الثمانينات عجزاً متزايداً في الميزانية بالمقارنة بالميزانيات المتوازنة بل والتي كانت تحقّق فائضاً في الفترات السابقة، وشهدت ارتفاع معدل التضخم، الذي يُلقي بعبئه الأكبر على الطبقات العاملة لقاء أجر أو مرتّب والطبقات الأخرى ذات الدخل الثابت[53].

---

(53) Rabah Abdoun: Salarisation tronquées, crise et desindustrialisation.
التحوّل المبتور إلى نظام أجري، والأزمة، وإلغاء التصنيع في الجزائر، يونيو 1987. دراسة لرباح عبدون وزّعت توزيعاً خاصاً.

-3-

من السهل ، عند مقارنة نتائج هاتين الفترتين، أن نعزو النمو السريع، والتصنيع، والزيادة فى العمالة وارتفاع مستوى المعيشة، وتحقيق المزيد من المساواة،إلى ما يسمّى فى الكتابات الجزائرية "هيمنة الدولة" ، وأن ننسب النتائج السلبية إلى نمو الليبرالية الاقتصادية والتحويل إلى القطاع الخاص. لقد كان أهمّ عامل ساعد على النجاح فى الفترة الأولى هو برنامج الاستثمار الضخم، خصوصاً فى الصناعة، وكان الذى جعله هو نفسه ممكناً هو التدفق المتزايد لإيرادات النفط إلى الداخل واقتراض مبالغ ضخمة من السوق المالية الدولية. وبالمثل، إن ما يعتبر أهمّ سبب للأداء غير الناجح فى الثمانينيات هو الانخفاض المفاجئ فى إيرادات النفط والنضوب النسبى لمصادر الإقراض الأجنبى الذى صحبته أيضاً شروط إقراض أشدّ عسراً. وبالإضافة إلى ذلك، فإن كثيراً من علل الثمانينيات يمكن أن تُعزى مباشرة إلى الممارسة الخاطئة فى السبعينيات. ذلك أن "التصنيع المصنِّع"- بمعنى التصنيع الذى يولى الأهمية الواجبة لإنشاء قطاع السلع الإنتاجية، واكتساب "قدرة (محلية) على الابتكار والتصميم"، واستيعاب التكنولوجيا وتطبيقها تطبيقاً سليماً واستحداث تكنولوجيا محلية- سرعان ما أخلى الطريق لاستيراد المصانع "تسليم المفتاح"، أو ما هو أسوأ ، "تسليم الإنتاج" الذى حاد عن كل تلك الأهداف النبيلة والضرورية، بل وأجهضها. وقد ركدت الزراعة بدلاً من أن تتطوّر مع الصناعة جنباً إلى جنب، مما أدّى إلى فتح ثغرة يسدّها استيراد 60 فى المائة من المواد الغذائية. وأفضى التخطيط ، المتّسق المتناسق جيداً على الورق، إلى حدوث اختناقات وتأخيرات والافتقار إلى التنسيق فى الممارسة، وبذلك تطلب الاستمرار فى استيراد كثير من المدخلات والسلع الوسيطة وقطع الغيار بدلاً من تصنيعها محلياً، كما أفضى إلى نقص شديد فى استغلال المرافق الإنتاجية عندما نضبت الموارد المالية لاستيراد هذه الأشياء. ونمت بورجوازية حضرية تعمل فى مجالات التجارة والصناعة والمقاولات ، مستغلّة الثغرات الموجودة فى التخطيط لتكديس ثروات كبيرة، فى حين لم يسمح فى ما يبدو لأية بورجوازية زراعية بأن تتطوّر فى الريف، وهكذا.

ومن جانب آخر جلبت الليبرالية الاقتصادية والتحوُّل إلى القطاع الخاص مشكلاتهما الخاصة بهما ومخاطرهما المهلكة. فعلاوة على أوجه القصور الاقتصادي المعروفة المترتّبة على هذا النوع من التنمية، هناك المشكلات المتعلّقة بتحديد أي القوى الاجتماعية ينبغي أن تقود عملية التنمية، ومخاطر الوقوع في التبعية. وعلى حدّ العبارات الرصينة، وربما المخفِّفة من وقع الحقيقة، التي كتبها ثقةٌ جزائري معترف به، هو أ. بن عشنو، «تعتبر التنمية الاقتصادية للجزائر في الأساس من صنع الدولة وقطاعها العام، حتى وإنْ كان القطاع الخاص، في فروع معيَّنة من الصناعة وفي الأشغال العامة، يعرف كيف يستخلص الأرباح من الدينامية الشاملة للاقتصاد. والفكرة السائدة اليوم هي إشراك قوى أخرى في التنمية الاقتصادية. فالسلطات تدعو إلى مشاركة أكثر إيجابية من جانب القطاع الخاص القومي والمشروعات الأجنبية في تدعيم التنمية الشاملة. إن الرهان كبير لأن له بُعْداً مزدوجاً. فالبورجوازية الجزائرية، لأسباب تاريخية واجتماعية قديمة وحديثة، ضعيفة نسبياً واتجاهاتها للمضاربة كثيراً ما تتغلّب على اتجاهاتها للابتكار والإبداع. إن لديها اتجاهاً قوياً جداً إلى الإفراط في الاستهلاك وتصدير رأس المال».

«وفي هذا السياق، من المحتمل تماماً أيضاً أن تبدي المشروعات الأجنبية بعض التردد في الاستثمار في الجزائر لأن القيام بالاستثمار يتوقّف على توقُّعات وجود أسواق متنامية. والمرجح هو أن عملِ الدولة بنشاط من أجل استئناف التنمية وزيادة الموارد الخارجية هو الذي سيوفِّر الشروط التمهيدية لمشاركةٍ أكثر إيجابية من عناصر فاعلة أخرى».

«وربما كان التسلسل العكسي أمراً غير قابل للتحقيق، كما يبين فشل سياسات معيَّنة للتنمية الموجَّهة في هذا الاتجاه»، والأمر الأكثر أهمية، كما يقول بن عشنو قبل ذلك ببضع صفحات هو «أن الجزائر بسبب نموّها الديموغرافي والمستوى الذي بلغته تطلّعات سكانها، لا تستطيع أن تسمح لنفسها بأن ترتدّ إلى مخططات التنمية الاقتصادية التابعة المستندة إلى موارد معدنية أو بشرية

فقدت قيمتها والمندرجة في التقسيم الدولي الجديد للعمل المتأزم الآن»[54].

فهل كان يمكن تفادي أو علاج أوجه القصور الملازمة لهيمنة الدولة التي سادت في السبعينيات بدون الخروج من إطارها؟ هل «الليبرالية الاقتصادية والتحوُّل إلى القطاع الخاص» اللذان جاءا بعد ذلك في الثمانينيات، قادران على علاج أوجه القصور هذه؟ وهل سيتمّ ذلك بالنمو البطيء، ووقف التصنيع، وعجز الميزانية وميزان المدفوعات، وزيادة البطالة والتفاوت بين الناس. . . . الخ، أو بدون ذلك؟ بالارتداد إلى التبعية؟، أو التخلف؟ بل وتعميقهما، أم بدون ذلك؟

إن استحالة الإجابة عن كل هذه الأسئلة الهامة على أساس المفاهيم التحليلية والبيانات المشابهة لما ورد في الفقرات السابقة، يبين بوضوح مدى قلّة جدوى التحليلات ذات الصبغة الاقتصادية البحتة. إن تحليل التطورات الأخيرة ـ حتى «التطورات الاقتصادية البحتة» ـ التي مرَّت بها الجزائر وامتداداتها المحتملة في المستقبل، أمر يتعذَّر الاضطلاع به بدون ردِّها إلى طبيعة القوى الاجتماعية والسياسية التي اشتركت في الثورة الجزائرية، والى طبيعة الدولة التي ولدت من النضال الثوري، والى التغيرات التي تعرَّضت لها تلك الدولة منذ إنشائها في عام 1962.

- 4 -

إن أبرز حقيقة تتعلق بالاستيطان الفرنسي الذي حملت الثورة الجزائرية السلاح ضده، هي محاولته الدائبة لتدمير المجتمع الجزائري القديم، دون السماح لمجتمع جديد، جزائري أيضاً، بأن يظهر محله. وهذه هي نتيجة التأثير المتضافر للاستعمار الرأسمالي العادي، الذي كان يهدف إلى فتح أسواق جديدة، والاستيلاء على مصادر جديدة للمواد الغذائية والمواد الخام، وقضى في أثناء قيامه بذلك على كثير من الأنشطة الصناعية والحرفية الأهلية السابقة على الرأسمالية وعلى الطبقات المرتبطة بها، والاستعمار الاستيطاني، الذي سعى بكل الوسائل

---

(54) أ. بن عشنو: المرجع المذكور.

الممكنة إلى الاستيلاء ـ لصالح المستوطنين ـ على كل أراضي الزراعة والمراعي الجزائرية، سواء كانت مشاعاً، أو أوقافاً، أو أراضي كان يعترف القانون والعرف الجزائري بأن عليها حقوقاً للجزائريين تشبه حقوق المِلْكِيّة الخاصة.

ومن بداية الاستيطان الفرنسي فصاعداً، خصوصاً خلال الفترة من عام 1846 إلى عام 1886 التي تميَّزت بصدور سلسلة من القوانين والمراسيم التي طردت الجزائريين عملياً من أراضيهم، نشأت حركة كانت تشبه كثيراً التراكم البدائي الذي تحقّق بمساعدة قوانين التسييج وغيرها التي صدرت في إنكلترا قبل ذلك بثلاثة قرون[54أ]. والشبه قائم فقط في الوسائل المستخدمة، وفي طبيعة العملية باعتبارها عملية انتقالية من مجتمع سابق على الرأسمالية إلى مجتمع مختلف. ومع ذلك، فهناك فرق أساسي هو أنه، في حين استولى كبار مُلاّك الأراضي والرأسماليون الزراعيون الإنكليز في انكلترا لأنفسم على حقوق الفلاحين في الأراضي، ودفعوهم ـ كبروليتاريا ـ إلى البحث عن عمل في الصناعة الإنكليزية الوليدة المزدهرة حينذاك، وطوَّروا الزراعة الإنكليزية ـ عن غير قصد ـ لتزويد تلك الصناعة الماضية في التوسُّع بما كانت تحتاجه من الأغذية والمواد الخام، لم يكن في الإمكان توقُّع حدوث أي تطور مماثل في إطار الاستعمار الاستيطاني الفرنسي الجزائري المزدوج.

وكان ما ظهر بدلاً من ذلك ـ بالنسبة للجزائريين ـ هو تكتل استبعدت منه كل المؤسسات وأشكال القيادة التقليدية أو قمعت، ومزّقت كل الأطر التنظيمية الجزائرية إرباً، واضطهدت بقسوة كل الرموز التي كانت تذكر بأن ثمة كياناً أو مصيراً جزائرياً منفصلاً ومستقلاً. وهذا التكتل الذي سيطرت عليه طبعاً الإدارة الفرنسية والمصالح الاقتصادية الفرنسية و«المستوطنون» الفرنسيون، يمكن أن نُبْدي بشأنه الملاحظات التالية:

1 ـ كان مصير القبائل والأوقاف الدينية (مؤسسات تملك أراضي لا يمكن نقل ملْكِيَّتها، مخصّصة للأغراض الخيرية)، والزوايا الدينية (مراكز دينية تؤدّي

---

(54 أ) لاحظت الأزرق أيضاً وجود هذا التشابه، المرجع المذكور، ص 198.

وظـائف تعليمية واقتصـادية، خصـوصاً للفقـراء، مثل إقـراض نقود بـلا فـوائد في وقت الحـاجـة) التي كـانت تشكّـل الإطـار المؤسسي للجـماهـير الجزائرية خلال فترة السيطرة التركية ـ هو القضاء عليها أو تشويهها.

2 ـ انقسمت الأرستقراطية القديمة إلى تيارين: أحدهما، وهو الرئيسي (معظمه من الأرستقـراطية الـدينية) حُـرم من كل أسبـاب السلطة، سـواء كـانت أراضي أم مناصب؛ والآخر، وهو التيار الثـانوي (ينحـدر في معظمـه من المخـزن، جهاز الـدولة الـتركي)، اختار خط التعـاون مـع الفـرنسيـين، فانعزل شيئاً فشيئاً عن الشعب الجزائري وفقد كل وزن له وكل وظيفـة في الإدارة الاستعمارية الجديدة، فيما عدا مثوله كرمزٍ في الصورة.

3 ـ ظهـرت قوى أخـرى خـلال القـرن الـذي انقضى بـين بـدايـة الاستعـمار والنضال النهائي من أجل التحرير (1854-1962)، وهذه القوى هي:

(أ) المساعدون الإداريون الجزائـريون للحكم الاستعـماري والوسـطاء بينه وبين السكـان (المترجمـون والكَتَبَة، القضـاة الشرعيون، جبـاة الضرائب. . . إلخ)، الذين جاءوا في الفترات الأولى من الطبقات التي كانت جذورها قد جفّت، ولكنهم اختيروا جزئياً فيما بعـد من الارستقراطية القديمة.

(ب) طبقـة جديـدة من الأعيان وأصحـاب الأراضي، أي البورجـوازية الريفية، وكانوا يزاولون نشـاطهم في المناطق التي لا يسيـطر عليها «المستـوطنـون» بصـورة كـاملة ويستفيـدون من أحكـام القـوانـين الجـديدة المنظِّمة للملْكِيَّـة العقاريـة. ولما كـان هؤلاء مبعثرين في مناطق شتّى ويعتمدون كليةً على رضا السلطات الاستعمارية، فلم تكن لـديهم أية قـاعدة مستقلة تـدعم قوتهم ولم يكتسبـوا ما كـان للأرستقراطية القديمة من النفوذ.

(ج) البورجوازية الجديدة (باعتبارها مجمـوعة متميّـزة عن البورجـوازية القـديمة التي حـافظت بغـيرة على تقـاليدهـا الإسلاميـة، وأسلوب الحياة الذي اعتادته، وعلى معارضتها للثقافة الفرنسية، وأصبحت

تعيش على هامش المجتمع). وكانت تضمّ «رجال الأعمال» الجدد، ومصدِّري المنتجات الزراعية، وتجار الجملة في الحبوب، وتجار التجزئة، والوكلاء التجاريين، ومنتجي الزيوت، وأصحاب الفنادق، إلخ. وفرض عليها الاقتصاد الاستعماري حدوداً ضيقة صارمة لا يجوز أن تتعداها في نموِّها.

(د) طبقة المثقفين الجدد، وهي من نتاج هذه الطبقات الجنينية الثلاث، وكانت تتألف ممن حصلوا على تعليم فرنسي، وأصبح كثيرون من بينهم مندمجين في النظام الجديد بطريقة أو بأخرى.

هذه القوى الاجتماعية هي التي نشأت في صفوفها، خلال العقود الخمسة الأولى من القرن الحالي، الحركات السياسية المعتدلة التي حاولت التماس أشكال شتّى من التراضي مع الفرنسيين، والتي تراوحت بين الاستيعاب الكامل وحصول الجزائريين على الجنسية الفرنسية، وإقامة حكم ذاتي في الجزائر يرتبط ارتباطاً وثيقاً بفرنسا. وتضافر ضعف قاعدتهم الاجتماعية مع تصلب «المستوطنين» من ناحية والإدارة الاستعمارية الفرنسية من ناحية أخرى، ليحبطا هذه المحاولات.

وفي المقابل كان هناك:

أ - فقراء الفلاحين والعمال الزراعيون: مع التعدّي المستمر على الأراضي الزراعية، أصبح الجزائريون الذين فقدوا إمكانية الحصول على الأرض لأنفسهم، مستأجَرين، أو مشاركين في المحصول بالمزارعة، أو عمالاً زراعيين: عمال مياومة أو عمّالاً موسميين أو عمالاً دائمين (أقلية صغيرة).

ب - البروليتاريا الصناعية وأشباه البروليتاريا: هاجر الذين لم يستطيعوا الحصول على عمل في الأرض، إلى المدن، حيث اشتغلوا في مصانع التعليب، ومصانع الغزل والنسيج، والسكك الحديدية وغيرها من المرافق، أو أصبحوا، عندما أخفقوا في العثور على عمل، عناصر هامشية تعيش عيشة الكفاف، من مهن وضيعة تافهة.

-5-

لقد حلّ الخراب بالفلاحين الجزائرين خلال الحرب العالمية الثانية لأسباب شتى؛ منها عمليات الاستيلاء الإدارية على المحاصيل؛ وعجز الأجور والدخول الصغيرة عن ملاحقة التضخّم الشديد للأثمان؛ وأخذت الانتفاضات المعادية للامبريالية والثورات والحروب والانتصارات فى الوطن العربى وفى أماكن أخرى تلفت الأنظار كأمثلة تُحتذى؛ وازداد الموقف الفرنسى تصلُّباً بعد الحرب وتصاعد تشدُّده بلا ريب من جرّاء هزيمة فرنسا فى الحرب ورغبتها فى أن تؤكّد مكانتها فى مواجهة حلفائها الكبار حتى بلغ ذلك التصلُّب والتشدُّد ذروته فى المذبحة التى راح ضحيتها 45000 جزائرى فى سطيف فى 8 مايو عام 1945. وتضافرت هذه العوامل كلّها فى تهيئة الأرضية لبعث تقاليد الكفاح المسلّح فى الجزائر. وكان "المعتدلون" الذين خرجوا من صفوف الطبقات الوسطى المفرنسة بلا حول ولا مصداقية. ولم يكن هناك شكٌّ فى أن القوى الرئيسية للثورة ستتألف فى المقام الأول من الفلاحين (صغار ملاّك الأرض الذين يتناقص عددهم باطراد ، والمستأجرون والمزارعون بالمشاركة فى المحاصيل والعمال الزراعيون الذين أخذ عددهم يزداد باطراد) والعناصر البروليتارية وشبه البروليتارية فى المدن. وكان السؤال المطروح هو : من الذى سيتولّى القيادة؟ وماذا تكون الأيديولوجيا القائدة للنضال؟

ذلك سؤال ربما يعرف من تابع الأمور من الخارج الإجابة التقريبية عنه ، لأن المسألة قد دخلت الآن دور التاريخ . لكن لا يمكن للمرء ، بدون إجراء دراسة خاصة ، أن يقول وهو واثق إلى حدٍّ ما مما يقول : لماذا حدث ذلك على هذا النحو ، لأنه كان من الممكن - فيما يبدو لنا- أن يقدّم التاريخ إجابات بديلة كثيرة عن السؤال المطروح . وكان من بين هذه الإمكانيات - من الناحية النظرية على أية حال - حدوث اشتراكية كاملة ، تقودها البروليتاريا والفلاحون والعناصر المثقفة الثورية ، مهتدية بأيديولوجية علمية . وكما سبق بيانه ، لم تكن هناك قوى ثورية راسخة أخرى فى المجتمع الجزائرى ، وكان عصر ما بعد الحرب العالمية الثانية حافلاً بمثل هذه الثورات، التى تُوِّج البعض منها

بانتصارات مدوِّية: ثورة اشتراكية كاملة، رغم أنها كانت قد استثارت تدخُّلاً مباشراً من الولايات المتحدة الأميركية والأقطار الإمبريالية الأخرى. وفي الجزائر لم يكن مثل هذا التوجه ليستطيع أن يثير مقاومة فرنسية أكبر، لأنه لم يكن بوسع الإمبريالية الفرنسية أن تعلو ـ أو تهبط ـ عمّا فعلت في أساليب شنّ الحرب وارتكاب المذابح وعمليات القمع، في حين أنه كان من المحتمل تماماً أن تستنفر ثورة وطنية واشتراكية واضحة دعماً مبكراً وأعظم شأناً من جانب بعض العناصر الاشتراكية الأقل شوفينية في فرنسا نفسها. وبالإضافة إلى ذلك، كما يلاحظ أحد الثِقات المشتركين في الحرب الثورية، لو أن حرب التحرير الوطني جرت لتحقيق أهداف اشتراكية على أساس طبقي واضح قاطع، لجعلت من الصعب على القوى «المعتدلة» في تونس والمغرب أن تركب الموجة الثورية بعد الحرب وأن تصل إلى حلّ وسط مع الإمبريالية الفرنسية، الأمر الذي أضعف الطاقات الضخمة التي كان يمكن أن تمتلكها جبهة معادية للإمبريالية على نطاق المغرب العربي كله[55]. وأخيراً، فإنه مع قرب الجزائر من أوروبا، وبصفة خاصة فرنسا، حيث كانت توجد أحزاب ماركسية قوية، كانت هناك فرص واسعة أمام الجزائريين ليكتسبوا المعارف والمفاهيم النظرية المتصلة بقضايا التطور الاجتماعي والثورة الاجتماعية والانتقال الاجتماعي والبناء الاشتراكي.

ومع ذلك، فالمفارقة هي أن هذا القرب الوثيق ـ الأيديولوجي والمكاني ـ لليسار «الماركسي» الجزائري من أوروبا، ومن الحزب الشيوعي الفرنسي، ومن الشيوعيين الفرنسيين في الجزائر، هو الذي قوّض ـ فيما يبدو ـ أية إمكانية لأن يفرض ذلك اليسار نفسه قائداً للثورة. فبالإضافة إلى المسحة المحلية من الشوفينية التي عادةً ما تترك بصماتها على كثير من الأحزاب الماركسية الأوروبية، خصوصاً تلك التي تنتمي إلى بلدان لها تراث إمبراطوري، كان هناك الخطأ النظري المتمثِّل في عدم التمييز بين الصراع الطبقي في البلدان الرأسمالية الماركسية، والموجَّه في المحل الأول ضد من يمارسون القهر الطبقي داخل المجتمع ذاته، وبين الصراع الطبقي في المستعمرات وعدوُّه الأول ليس سوى

---

(55) محمد حربي: المرجع المذكور، ترجمة عربية.

الإمبريالية والاستعمار وكل حلفائهما ومعاونيهما المحليين. كذلك غاب عن الإدراك أن التضامن الطبقي الدولي لا يجوز أن يحول أبداً دون إعطاء الأولوية القصوى لمهمة التحرر الوطني في المستعمرات، كما لا يجوز أن يمتدّ نطاقه ليشمل «المستوطنين»، مهما كان هؤلاء كادحين ومستغَلين (بفتح الغين). وكان هناك الاتجاه المستعار من ممارسة الأحزاب الشيوعية في الغرب المتقدِّم لجعل النضال من أجل المكاسب الاقتصادية اليومية هدفاً مقدَّساً يُقدَّم على كل ما عداه، حتى لو كان ما تئنّ منه جماهير الشعب الجزائري ـ قدر معاناتها من الاستغلال والبؤس الاقتصاديين ـ هو القهر السياسي وشتّى ألوان التميز والإذلال العنصري والديني والثقافي.

ونتيجة لذلك، سيق الحزب الشيوعي الجزائري إلى كثير من المواقف الخاطئة في أوائل الخمسينات، وكان ذلك تحت تأثير لا يُستهان به من الحزب الشيوعي الفرنسي ومن الأعضاء الأوروبيين للحزب الجزائري نفسه. فقد سعى من أجل «حلٍّ ديمقراطي يحترم مصالح كل قاطني الجزائر»، وهو تنازل واضح للمستوطنين الأوروبيين؛ ولم يعلن أن الاستقلال الوطني هو هدفه الأول؛ وعندما بدأ الكفاح المسلَّح فعلاً، لم يميز بين الإرهاب الفردي والعنف المنظم الذي تمارسه حركة ثورية، وأدان هذا وذاك معاً. وكانت النتيجة هي فقدان الثقة بل والارتياب العميق، على الأقل في سنوات التكوين الأولى في الخمسينات، بين الفكر الماركسي والممارسة الماركسية من جهة وبين الحركة الوطنية، التي كانت تقودها آنذاك جبهة التحرير الوطني الجزائرية، من جهة أخرى.

وإلى هذه العوامل ينبغي أن تُضاف عوامل أخرى. فبسبب قرب الجزائر الوثيق من فرنسا، وبسبب العداوات التاريخية العميقة الجذور، ولأنه كان يُراد بالجزائر أن تكون مستعمرة للمستوطنين، اكتسب الاستعمار الفرنسي في الجزائر نبرة عنصرية ودينية أعلى من المعتاد من جانب الاستعمار الفرنسي في أماكن أخرى. لقد جُرِّد الجزائريون من إمكانيات النشاط الاقتصادي واستُغِلّوا استغلالاً مفرطاً، واضطُهدوا سياسياً، وحُرموا من ثقافتهم، وأزيلت مؤسساتهم، وأذلّوا عنصرياً ولغوياً ودينياً، ومن ثمَّ لاذوا بما أحسّوا أنه يشكّل

المكوِّنَيْن الأساسيين لهويتهم أي العروبة والدين الإسلامي. وبعد أن تحصَّنوا في هذا الخندق الدفاعي الأخير، بدا لهم كل شيء يأتي من الجانب الآخر غريباً، ومن ثم مريباً: الماركسية وكل ما عداها ـ وهو إحساس لم يكن هناك مناصٌ من أن يؤدي التطبيق الخاطىء للماركسية إلى تدعيمه.

ويطول بنا المقام إنْ نحن حاولنا تحليل البديل الذي قدّمته جبهة التحرير الوطني. وربما كان خير وصف له أنه «قومية شعبوية»، مطعَّمة بنزعات، متوازية أحياناً وغير متوازية في أحيان أخرى، من العداء للماركسية، بتشجيع قوي من الدوائر العربية التي ناصرت الثورة الجزائرية ـ مما عرقل كثيراً قدرتها على التفكير بصورة علمية في طبيعة الثورة، ونوع المجتمع الذي تريد أن ينبثق عنها، والوسائل الفعَّالة لبنائه. وقد نجحت باستثارتها في الشعب غرائز البقاء كبشر متكاملي الشخصية، وباستثارتها هذا الجانب فقط، في تسليحه للنضال المعادي للإمبريالية، ولكنها لم تسلِّحه على خير وجه لبناء المجتمع الذي يجيء بعد ذلك وحمايته كما ينبغي. وفي نشوة السنوات التي أعقبت الثورة مباشرة، بدا شعار «الاشتراكية» و«التسيير الذاتي» كافيَيْن. لكنهما كانا منبتَّي الصلة بأية فكرة علمية واضحة عن كيفية بناء الاشتراكية، والشروط المتعدّدة لها، والمراحل التي ينبغي أن تمرّ بها. كذلك افتقرت الاشتراكية والتسيير الذاتي إلى الكوادر المدرَّبة سياسياً المرتبطة بالجماهير. وبدأت الصعاب الاقتصادية في الظهور، ثم تضاعفت؛ وكانت هناك بيروقراطية عسكرية تشكَّلت خلال سنوات الكفاح المسلح وانبثقت أساساً من الطبقة الوسطى في الريف، تقف جانباً متربِّصة. وكان من السهل عليها أن تستولي على السلطة، وأن تستبعد القادة السياسيين القدامى والعناصر المسيَّسة، وأن تحكم بصورة مستبِدّة بمساعدة التكنوقراطية التي تكوَّنت حديثاً.

- 6 -

قد يرى البعض أحياناً أن اعتماد الجزائر، في ظلّ سلطة البيروقراطية العسكرية والتكنوقراطية في السبعينات، على الرّيْع النفطي لتمويل مشروع تصنيعها وتحديثها، أثّر بصورة عظيمة على طبيعة هذا المشروع: ذلك أنه نظراً لأن الفائض المطلوب لتمويل ذلك المشروع كان يأتي من السوق الدولية؛ فقد

نشأت علاقة قوية حميمة مع هذا السوق، أثرت حتماً على نظرة التكنوقراطية وسلوكها ومركزها الاجتماعي. وعندما تكون هذه الفئة عاكفة على إدارة عملية الاتصال بين الاقتصاد القومي والسوق الدولية، فمن المرجّح أن يجرفها حافز الرّبح بتداعياته؛ وتغريها أنماط الاستهلاك التي تروّج لها السوق العالمية بقوة، رغم أنها قد لا تتناسب مع المشروع القومي؛ وفي نهاية المطاف تفرض رياح «الاقتصاد المفتوح» نفسها، ويتمّ تقويض القدرة على النمو المستقل، وتتزايد أخطار الارتداد الى التبعية[56]. وتتعرَّض الدولة التي كانت من قبل تقيم مشروعيّتها على تبنّيها لمشروع قومي يهدف إلى تحرير البلاد من كل أشكال السيطرة الاجتماعية وإلى بناء اقتصاد ومجتمع تقدميَّيْن وديناميَّيْن لخطر أن تفقد الإجماع الذي صان هذه المشروعية؛ وخلافاً للصورة التي تسعى جاهدة إلى الحفاظ عليها تعود إلى «وضعها الطبيعي» وهي أنها أداة وممثّل لطبقة ضيّقة أو في أحسن الأحوال ساحة تشد فيها الطبقات المختلفة بعضها البعض إلى اتجاهات مختلفة، كل منها حسب مصلحتها الخاصة.

ومن المشكوك فيه كثيراً أن يكون إيراد النفط في ذاته، أي رَيْع النفط، مسؤولاً عن تحوُّل الدولة الجزائرية من دولة تحكمها قوى وطنية شعبوية إلى دولة تحكمها البيروقراطية العسكرية التكنوقراطية. إن رَيْع النفط مثل المطر: يتوقّف أثره على الأرض التي يسقط عليها. فإن أُسقط على صحراء لا يمكن أن ينمو فيها شيء جفّ بالارتشاح وانتهى الأمر؛ وإن سقط على أطلال متصدِّعة ليس لها أساس آمن، زادها تصدُّعاً وتهدُّماً؛ أما إذا سقط على أرض خصبة أُعِدَّت جيداً فسيخلق الأعاجيب؛ ويبقى دائماً صحيحاً أنه إنْ زاد عن الحد المناسب فالأرجح أن تكون له عواقب وخيمة. ولو كان المجتمع منظَّماً على أسس سليمة لاستطاع أن يعزل نفسه عن التأثيرات السلبية للسوق الدولية الساعية إلى

---

(56) Gautier de Villars: «Etat et classes sociales en Algérie», (**Peuples mediterranéens**, nos 27-28.)

جوتييه دوفيار: «الدولة والطبقات الاجتماعية في الجزائر»، مجلة شعوب البحر المتوسط، العدد 27-28، ص ص 207 و232، أورده الهرمسي، المرجع المذكور، ص 77.

شطآنه فوق تيار جارف من ريْع النفط. كذلك لو أن الثورة الجزائرية كانت جيدة الإعداد، لاستطاعت بمساعدة فائض النفط أن تخلق معجزة المعجزات: تحويل اقتصاد متخلّف إلى مجتمع اشتراكي وديمقراطي دون أن يضطر إلى التعرُّض للمتاعب الجمة التي سيسببها التراكم البدائي الاشتراكي المنتزع قسراً- من أيدي العمال والفلاحين المحتاجين والذين تُفرض عليهم قسراً لهذا السبب- كل أنواع القيود السياسية والاقتصادية. لكن مثل هذا المشروع البديل كان يحتاج، حتى أثناء خوض الثورة المعادية للإمبريالية، إلى تصوّر علمي واضح الصياغة للأهداف الاستراتيجية للثورة، ولنوع المجتمع الذي يتعين بناؤه، والوسائل التكنيكية لتحقيقها (أي مختلف مراحل الثورة والتحالفات والتناقضات الطبقية في كل مرحلة)؛ ويحتاج إلى كوادر أحسنت استيعاب علم الثورات الاشتراكية والتدرُّب على ممارساتها، وإلى شعب عامل يُهَيّأ لها حتى وهو يحارب من أجلها. هذا هو على وجه الدقة ما لم يتحقق؛ وكانت الحُجّة التي سيقت في الظاهر هي الرغبة في عدم إثارة الصدام والتناقضات داخل صفوف الثورة.

-7-

## الشكلان المتناوبان من الدولة الطرفية:

إن نقاط التشابه مع مختلف المراحل التي مرّت بها ثورة عام 1952 المصرية لافتةٌ للنظر، حتى وإنْ كانت الجزائر قد اجتنبت حتى الآن المنعطفات الأليمة التي تعرّضت لها مصر، ربما بسبب سجل الجزائر الأطول أمداً والأكثر اتساقاً في مقاومة الإمبريالية، ولأن الجزائر ما إنْ ظفرت باستقلالها حتى نجت من الآثار المدمّرة للمواجهة المباشرة مع التحالف الإمبريالي الصهيوني؛ ولأن إيرادات النفط تخفّف حتى الآن من وقع التحولات التي شهدتها الجزائر. والأمر الذي يبدو أن التجربتين- والكثير من تجارب العالم الثالث المماثلة - تبيّنانه، هو أنه مع الإخفاق في تحقيق ثورة اشتراكية حقيقية كاملة، يبدو أن شكلين من أشكال الدولة يتناوبان عليها الواحد تلو الآخر، في قمة التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية

للرأسمالية التابعة الطرفية: الدولة الرأسمالية البيروقراطية والدولة الرأسمالية الليبرالية[57].

والنظم الرأسمالية البيروقراطية «تدرك بطريقة غامضة في بداية الأمر أن التنمية الرأسمالية في شكلها الليبرالي التقليدي، تعني تنمية تابعة، بطيئة، غير متوازنة، تسبّب الكثير من التفاوت الاجتماعي» فتقيم بنيانها على أساس من التأميمات الواسعة النطاق للأصول الأجنبية والتوسّع السريع في القطاع العام. ومع ذلك، فحتى عندما تكون هذه النظم شديدة التوجّه إلى التنمية وإلى «الاشتراكية» فإنها تستطيع أن تخلق، بحكم خياراتها الاستراتيجية وأساليبها في العمل، تناقضاً بين هذين الهدفين غير المتناقضين في الأساس. عندما يقترن ذلك بالتوجّهات والمصالح الطبقية للبيروقراطية نفسها، فإنه قمينٌ بأن يؤدّي من خلال أزمات شتّى في ميزان المدفوعات، والمديونية الأجنبية المتزايدة، ومحاولات استعادة معونة رأس المال الأجنبي والشركات عبر الوطنية والوكالات الدولية، إلى نمط من التنمية يشبه كثيراً ذلك الذي سعت إلى الإفلات منه. وإلى جانب تطور البيروقراطية كطبقة في حدّ ذاتها، كثيراً جداً ما يُسمح لأقسام مختلفة من البورجوازية التقليدية أن تنمو تحت ذرائع مختلفة: قدسية المُلْكيَّة الخاصة في الأرض، كفاءة المشروع الخاص في التشييد أو السياحة، إلخ. وعند نقطة معينة تصبح البيروقراطية عديمة الكفاءة ومثيرة للمشاكل، وتضيق الجماهير التي كانت تسندها في بادىء الأمر من إخفاقاتها إلى درجة لا تجد معها الرأسمالية الليبرالية صعوبة تذكر في انتزاع السلطة من أيديها وتهديم البنيان الفوقي البيروقراطي.

وفي كثير من البلدان التي لا تسمح ظروفها بازدهار الشروط الذاتية لقيام استراتيجية إنمائية حقيقية معتمدة على النفس ومتمركزة على الذات أو التي

---

(57) للاطلاع على دراسة مفصّلة لنظرية التعاقب، انظر: فوزي منصور:
«Some notes on Social stratification in Africa: Some Theoretical Considerations», in: **African development,** 1979, CODESRIA.
«بعض الملاحظات على تكوُّن الطبقات الاجتماعية في أفريقيا: بعض الاعتبارات النظرية».
ويلاحظ أن العرض المتقدم يغفل الدول الخاضعة للاستعمار الجديد ـ وهي نوع سينقرض وإنْ كان يمكن الإبقاء عليه أو إعادة بعثه في ظلّ ظروف معيَّنة.

تجهض فيها تلك الشروط يحتمل جداً أن تتناوب السلطة سلسلة متتابعة من النظم الرأسمالية الليبرالية والرأسمالية البيروقراطية. حيث يزهو بعضها (النظم الليبرالية) بالكفاءة على المستوى الجزئي (الحوافز، المِلْكيّة الخاصة... إلخ)، في حين يزهو البعض الآخر (النظم البيروقراطية) بالكفاءة على المستوى الكلي (معدّل أعلى للاستثمار، عمالة أكبر،... إلخ). لكن نمط التنمية التابع المشترك بينهما[58] يُضْعِفُ هذا وذاك، ويستمرّ الحال على هذا النحو، متابعاً الانحدار في هذا الطريق أو ذاك إلى التبعية بكل ما يترتَّب عليها من فقر وقصور في التنمية، حتى تنهض القوى السليمة في المجتمع لفرض مشروع التنمية المستقلة.

### (جـ) الثورة الفلسطينية :

تكتب هذه السطور و«انتفاضة الحجارة» التي يشنُّها الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة وفي إسرائيل في كامل عنفوانها. والنتائج المُحَقَّقة حتى الآن برهان ناصع، إنْ احتاج الأمر إلى برهان، على ما كان يبدو للكثيرين من قبل أنه ثابت بذاته دون حاجة إلى برهان ـ وهو أن السبيل الوحيد لمحاربة الصهيونية والإمبريالية هو العمل الجماهيري الحازم الشجاع والذكيّ، بالسلاح وبدون سلاح. وتجاهل هذه الحقيقة البيِّنة طوال أربعين عاماً كاملاً يحتاج إلى تفسير يتعمَّق كثيراً في التكوين الطبقي للمجتمع الفلسطيني في وقت إنشاء دولة إسرائيل، وفي التكوين الطبقي والفكري لقادة منظمة التحرير الفلسطينية ـ الذين يقودون من «الشتات»، وفي مواقف جميع الأنظمة العربية، المتراوحة بين أن تكون معادية لها، أو مسترِيبة فيها، أو تريد في أحسن الأحوال مجرد استيعابها، ومن ثم ترويضها. وإذا صمدت الانتفاضة الراهنة في وجه المحاولات المحمومة لاحتوائها، ثم تصفيتها، وليس أقلُّها شأناً المحاولات التي تتطوّع بها النظم العربية، كلٌّ على طريقته، فسوف يكون أحد قاذفي الحجارة الفلسطينيين مؤهَّلاً بدرجة أكبر ولا ريب لكتابة هذا التفسير في زمن أسعد يأتي مستقبلاً.

---

(58) المرجع المذكور.



# الفصل الرابع

## المستقبل

ليس للوطن العربي ككل، ولا للأجزاء المكوِّنة لـه، مستقبل خـارج مشروع توحيدي قومي. ويرجع ذلك إلى أنه ليس هناك مستقبـل لذلـك الوطن خـارج مشروع للتنميـة المعتمدة عـلى النفس والمتمركـزة على الـذات، وإلى أنّ مشروعاً كهذا ليس قادراً على البقاء بالنسبة للأقطار العربية في ظلّ الظروف الحالية مـا لم يرتبط بشكل أو آخـر من أشكال التـوحيد القـومي. ومن ثم فالأسئلة التي يجب طرحها هي:

أيُّ نوع من التنمية المعتمدة على النفس والمتمركزة عـلى الذات؟ وأيّ شكـل من التوحيد القومي؟ وما هي القـوى الاجتماعيـة التي ستحقق هذا وذاك؟ لكن نتساءل أولاً: لماذا هذه التوكيدات الجازمة؟

### البديل غير القادر على البقاء: دروب شتّى مفضية إلى التفسُّخ:

إن بـديل التنميـة المعتمدة عـلى النفس المتمركـزة عـلى الـذات هـو ببسـاطـة استمرار المسار الحاليّ. وذلك، كما رأينا، هو مسار التكامل مع النظام الـرأسمالي العالمي، تكامل يزداد تـوثُّقاً عـلى الدوام، من مـوقـف يزداد ضعفـاً باطِّـراد؛ إنه مسار يؤدّي إلى تآكـل أيّ مشروعية لا تـزال باقيـة للدول القائمـة وإلى تصاعـد الحركات التشتيتية التي تقوم بها الأقليات الإثنية والدينية في داخلها؛ وهـو مسار الهيمنة السياسية والاقتصادية لإسرائيل، التي تعمل لحسابها الخاص وكـوكيل لمن

يساندونها من الإمبرياليين. إنه مسار لا يمكن الإفلات منه بالاشتراك في تجمّعات «دون إقليمية» من نوع «مجلس التعاون لبلدان الخليج العربي»، بل ولا تستطيع الإفلات منه بمفردها، مهما كانت كبيرة، و«المضيّ وحدها» عبر طريق مختلف.

لقد كان «عقد النفط» العربي، أي السبعينات، هو أيضاً عقد تدهور حركة التوحيد القومي العربي وصعود مختلف النزعات الوطنية المحلية. وقد حدث هذا كردّ فعل للهزيمة المذلّة التي لاقتها الناصرية في حرب 1967 ولإخفاقها في التغلّب على تلك الهزيمة وإزالة أسبابها بطريقة ثورية؛ كما حدث نتيجة لصعود نجم الأنظمة النفطية الثرية المحافظة في الأفق السياسي داخل الوطن العربي[59]، تلك النظم التي كانت ترتعد دوماً من الآثار الثورية للتوحيد العربي، ونتيجة للرغبة الطبيعية للحكام والمحكومين في أقطار النفط الثرية في الاحتفاظ بوضع متميّز جداً، واعتقاداً منهم بأن الالتزام بالتوحيد القومي قد يؤدي إلى تقويض هذا الوضع أو يضطرهم على الأقل إلى تقاسمه مع غيرهم. كما زاد الانهيار - بل كاد يجد مبرّراً له - بسبب الحملة الخبيثة المعادية للعروبة التي أطلقها السادات للتدليل على حسن نواياه تجاه أصدقائه الأميركيين وإسرائيل[60]، وزيارته الاستسلامية للقدس وإجهازه على الاجماع العربي الشكلي بتوقيع اتفاقات كامب ديفيد[61]. ومن المفارقة أن يكون العقد ذاته الذي بلغ فيه الشقاق السياسي

---

(59) خلال عشر سنوات، ارتفعت حصّة البلدان العربية ذات الفوائض النفطية، التي كانت تمثّل من 8% إلى 9% فقط من إجمالي السكان العرب، من أقلّ بقليل من 30% من إجمالي الإيرادات العربية في عام 1970 إلى ما يزيد على 56% منه، في حين انخفضت حصّة البلدان الأكثر تقدّماً واكتظاظاً بالسكان، والتي تضمّ ما يزيد على 50% من إجمالي السكان العرب، في نفس السنوات، من 53% إلى نحو 30% من إجمالي الإيرادات العربية: إسماعيل صبري عبدالله وإبراهيم سعد الدين عبدالله: المستقبلات العربية البديلة، مشروع التقرير النهائي، القاهرة، 1986، ص ص 38-48.

(60) أكّد عدد من معاوني السادات المقرّبين الذين انشقوا عنه فيما بعد أنه كان يتعمّد إثارة البلدان العربية بل الإساءة إليها بغية تملّق الولايات المتحدة الأميركية كسباً لرضاها.

(61) رأينا - فيما تقدّم - كيف كانت سياسات البلدان العربية ذات الفوائض النّفطية، خصوصاً المملكة العربية السعودية، تدفع السادات بلا هوادة نحو البحث عن حلّ مع الولايات المتحدة بأيّ ثمن.

العربي ذُرْوَتَه، هو أيضاً العقد الذي دشَّن أكبر حركة صوب التكامل الاقتصادي. وكان النفط هو العامل الرئيسي في هذا التكامل الاقتصادي مثلما كان العامل الرئيسي وراء الشقاق السياسي. فقد هاجر ملايين العمال من الأقطار العربية التي بها فائض في العمالة (ومن أقطار أخرى أيضاً)[62] للعمل في قطاعَيّ التشييد والخدمات في البلدان العربية الغنية بالنفط التي تشكو من ندْرة العمالة، وحدث تدفُّق عكسي من تحويلات العمال وصل إلى عدة بلايين في كل عام، وأضيف إليه تدفُّق مبالغ أقلّ في صورة مِنَح (بشروط سياسية صريحة أو ضمنية) وقروض، وعمليات تمويل (للحكومات والبنوك) تحاكي عادة شروط المؤسسات المالية الدولية أو البنوك التجارية عبر القومية، واستثمار مباشر (معظمه في العقارات، وفي الخدمات، وخصوصاً السياحة، وفي مشروعات أخرى قليلة الشأن من الناحية الاقتصادية وإنْ كانت آمنة).

لقد كان ذلك تكاملاً، لأن العمالة والموارد المالية تدفَّقت على نطاق واسع وفي مختلف الاتجاهات، بين الأقطار العربية. لكنه كان تكاملاً من نوع رديء، لأنه لم يؤدِّ إلى تطوّر شامل في القوى الإنتاجية الذاتية، لا في الأقطار المُستقبِلة للعمالة ولا في الأقطار المُتلقية للأموال، إلاَّ بصورة هامشية.

ففي الأقطار المستقبلة للعمالَة لم يكن هناك ببساطة أيّ مجال حقيقي لتطور قوى الإنتاج؛ فكلّ ما كانت هذه الأقطار ترغب في الحصول عليه لاستهلاكها الخاص، أو من أجل أغراض التشييد أو لتهيئة خدماتها المُقامة على أحدث طراز كانت تفضِّل استيراده من الأقطار الرأسمالية عالية التطور لأنها كانت قادرة على الحصول على الأفضل ولا تريد غيره - أو هكذا أقنعها المورِّدون لها وأقنعتها قيمها وأنماط حياتها الجديدة - والأفضل لا يمكن الحصول عليه إلاَّ من هناك. أما في ما يتعلق بالإنتاج للتصدير، فإما أن الإمكانيات الأخرى المكمِّلة له لا تتوافر لتلك الأقطار، أو أنها عندما تتوافر فإن الأنشطة التصديرية التي أقنعها

---

(62) تحرص البلدان العربية ذات الفوائض النفطية حرصاً شديداً على موازنة العمال العرب المهاجرين بعمال آخرين قادمين من بلدان آخرى وغلْق أيّ باب قد يُفضي إلى اندماج العمال العرب المهاجرين في مجتمع البلدان المضيفة لهم.

مستشاروها الغربيون بإقامتها تُوجَّه صوب الأسواق الرأسمالية المتقدمة (وهي مغلقة أمامها، كما هو الحال بالنسبة للصناعات البتروكيماوية في الخليج) أو تُنتج بتكاليف عالية تستبعد تلقائياً قدرتها على المنافسة في أسواق البلدان العربية الأخرى[63].

أما في ما يتعلّق بالبلدان المصدِّرة للعمالة والمتلقِّية للتحويلات، فإن الظروف التي يتمّ في ظلّها هذا التدفق المزدوج، تستبعد هي ذاتها تماماً أن يفضي ذلك التدفق إلى تنمية ذات شأن للقوى الإنتاجية؛ فالعمال المهاجرون يميلون بعد عودتهم إلى بلدانهم إلى التصرُّف في مدخراتهم وفق نمط محدد. وتأتي في مقدمة أولوياتهم السلع الاستهلاكية المعمرة من النوع الذي يتحتم استيراده أو استيراد أجزائه المكوّنة من البلدان الرأسمالية المركزية أو من تلك التي تعمل كوسيط لها (أجهزة التليفزيون والثلاجات والغسالات والسيارات. . . إلخ). ويؤدّي هذا إلى توسُّع هائل في أنشطة الاستيراد في موطن المهاجر. وبعد ذلك على سلم الأولويات يأتي الإسكان، الذي يوقع المهاجر القائم بتحويل مدخراته أو العائد بين براثن المشتغلين بالاتجار في العقارات وبصناعة التشييد، وهو نشاط ضخم تكثر فيه المضاربات وينتشر بسرعة فائقة في تلك الأقطار. ويذهب عادة ما يتبقّى بعد ذلك من مدخرات العامل المهاجر إلى تمويل نوع من النشاط الطفيلي الهامشي الذي يحاول من خلاله أن يحوِّل نفسه إلى صاحب عمل مستقلّ، لأنه لم يتعلَّم شيئاً يُذكر من الأنشطة الإنتاجية المباشرة في بلدان النفط الغنية، وأصبح الآن يعتبر نفسه متحرراً من الكدح الذي أجبره على الهجرة من بلده في بادىء الأمر.

هذه العوامل الثلاثة جميعها: الطلب الضخم على السلع الاستهلاكية المستوردة، والنمو الضخم للمضاربة على العقارات وصناعة البناء، والانتشار الضخم للأنشطة غير الإنتاجية بين المهاجرين العائدين، تنسجم تماماً مع

(63) بالنسبة لحالة المملكة العربية السعودية، انظر: محمد الدمشاوي: «التجربة الزراعية في المملكة العربية السعودية»، في مصر المعاصرة، يوليو، أكتوبر، 1987، القاهرة.
F. Mansour: «La Problématique de l'Intégration Economique Arabe», in **Le Maghreb dans le monde Arabe,** Editions du CNRS, Paris, 1987.

سياسة «الانفتاح» المقررة من أعلى. وحتى لو أرادت الدوائر الحاكمة أن تنظِّم استخدام الأموال المتدفِّقة من الأقطار الغنية بالنفط بطريقة أكثر حكمة وانتاجية، لما استطاعت أن تفعل ذلك دون التوصل إلى نوع من الاتفاق مع حكومات الأقطار النفطية الثرية يتيح لها السيطرة على فائض إيرادات عمالها المهاجرين - وهو فرض مشكوك فيه للغاية لأن إضفاء طابع ليبرالي أكبر على الاقتصادات التي بها فائض من العمالة كان على الدوام من المطالب المستمرَّة للأقطار النفطية، بل إنه كان أحد النواتج الثانوية المنشودة من وراء استخدام العمال العرب المهاجرين.

والنتيجة النهائية لهذا كلّه هي أنه قد تحقّق فعلاً نوع من التكامل بين الاقتصادات العربية نتيجة للثروة النفطية، لكنه كان تكاملاً شدَّ الوطن العربي ككل في اتجاه تكامل تابعٍ أعظم شأناً مع المراكز الرأسمالية المتقدمة[64]. ولا أدلّ على ذلك من أنه بينما زادت واردات كل من بلدان النفط العربية الغنية والبلدان العربية ذات الفائض في العمالة من البلدان الرأسمالية المتقدِّمة زيادة هائلة منذ عقد النفط، فإن نسبة المبادلات التجارية بين النوعين من الأقطار العربية لم تكد تنمو على الإطلاق في نفس المدة، بل إنها انخفضت في بعض الحالات. وهناك مؤشرات أخرى تؤكّد أيضاً هذا الاتجاه إلى التكامل مع المركز الرأسمالي العالمي، مثل تدفق الأموال الفائضة في شكل استثمارات من البلدان الغنية بالنفط إلى البلدان الرأسمالية المتقدمة، وتدفق الأموال في الاتجاه العكسي (ممَوّلاً بلا ريب من التدفّق الأول) في شكل قروض وتسهيلات ذات ائتمانية من مؤسسات البلدان الرأسمالية المتقدّمة إلى الأقطار العربية ذات الفائض من العمالة. وعلى هذا النحو تستخدم فوائض الأموال العربية المعاد تدويرها في تحقيق تكامل أكثر تبعية للأقطار العربية مع النظام الرأسمالي العالمي[65]. وكلا النوعين من التطوّر التابع محفوف بأخطار التبعية التي تتعرَّض لها الأنظمة والدول والمجتمعات في تلك

---

(64-65) انظر: فوزي منصور: «إشكالية التكامل الاقتصادي العربي». وهذا المقال صياغة حديثة لعدد من التحليلات المتطابقة التي كان الكاتب قد تقدَّم بها في عدد من الأعمال الأخرى منذ عام 1976.

الأقطار: فهناك أخطار «التبعية من الدرجة الأولى» التي ترزح تحتها الأقطار النفطية الغنية ذات الفوائض، وأخطار «تبعية الدرجة الثانية» أو التبعية المضاعفة التي تعاني منها الأقطار الفقيرة (وقد سُمِّيَتْ كذلك لأنها بالإضافة إلى الأسباب المباشرة التي ولَّدتها تتفاقم وطأتها وتشتدّ بسبب التبعية الناجمة عن صلة النفط):

إن بلدان فوائض الدولارات النفطية لا يمكن أن تنجوَ من مشاكل الرأسمالية التابعة الريعية، تعززها المشاكل الناجمة عن خضوعها لأنظمة حاكمة غير مهتمَّة وبالية واستبدادية، تواجه المشاكل بأسلوب بعثرة النقود في اتجاهها. لقد كان المجتمع السعودي في أوْجِ رخائه النفطي، عندما اضطر النظام السعودي في عام 1983 إلى الاستنجاد بدولة أوروبية معيّنة لكي ترسل جنود المظلات إلى أقدس حرم في السعودية لتخليصه من تمرُّد مسلح نظَّمه فريق من رعاياها، ولم تجدِ كثيراً في حمايتها منه منظومات الأسلحة المتقدمة المشتراة ببلايين الدولارات ونظم الأمن الداخلي المتقدمة ونظم السيطرة على الرأي العام. ويرجع ذلك إلى أنه في حين أن الأموال الكثيرة ووسائل الرفاهية الوفيرة قد تجعل الحياة رغدة بالنسبة لمعظم الشعب، حتى بالنسبة لمن هُمِّشوا خارج الحياة المنتجة واضْطُرُّوا إلى التقاعد في ما أسماه أحد الكُتَّاب «أحياء الجيتو المكيَّفة الهواء في أطراف المدينة»[66]، فستظلّ هناك دوماً مجموعات معيّنة ـ مجموعات وليس أفراداً ـ خارج مظلَّة الرفاهية.

وتتضافر ديناميات نظام العشيرة والأتباع والشركات التجارية الاحتيالية والانفصام الكامل تقريباً بين الثروة والجدارة الذي يسود في مثل هذا النظام، لإثارة السخط في بعض الأحوال، حتى بين من توفَّر لهم هذه المظلَّة حماية آمنة. ونجد بين الساخطين: قبائل البدو والشيَع الدينية الذين فقدوا مراكزهم التقليدية التي كانت تعطيهم سلطة ونفوذاً في المجتمع، لصالح الأُسَر الحاكمة، والذين أصبحوا يشكِّلون الآن بورجوازية صغيرة تعيش في رَغْد ولكنْ في عزلة أو تحوّلوا إلى بروليتاريا رثَّة؛ والمجموعات الإنتاجية القديمة ـ من حرفيين وبحارة وفلاحين وغيرهم ممن أخرجتهم الثروة النفطية وأنماط الاستهلاك الجديدة من

(66) خالد النقيب: المرجع المذكور، ص 135.

دائرة النشاط الإنتاجى؛ والطبقة العاملة الوليدة، الصناعية وغير الصناعية، المرتبطة بصناعة النفط والمرافق العامة والتى تشعر أن أجورها المرتفعة لا تعوّضها وطأة الرقابة البوليسية المتشددة ومحاولات بَذْر الانقسام الإثنى والدينى فى صفوفها، ونمط الحياة المفروض عليهم و الشبيه بنمط حياة المعسكرات، وأبناء كل هذه المجموعات والطبقات، الأوفر حظاً من التعليم والأقلّ ترابطاً، الذين يشعرون أنهم يعانون من التفرقة الناجمة عن نظام مُنافٍ للعقل وغير ملائم للعصر، يمكن أن ينضمّوا إلى تيار متعاظم من المثقفين الناقمين.

إن الثروات الضخمة يمكن أن تُستخدم لرفع مستوى المعيشة المادى لجماهير السكان؛ وقد استُخدم لهذا الغرض، عن قصد، فى الأقطار الغنية بالنفط فى الخليج وشبه الجزيرة العربية. ولكنها يمكن أيضاً أن تزيد التفاوت فى توزيع الثروة والدخل وأن تقلّل من تكافؤ الفرص؛ وهى تفعل ذلك فى تلك البلدان. وتأثير أحد وجهَىّ الاستخدام على تماسك "النظام" الاجتماعى قد يلغى تأثير الوجه الآخر عندما تكون الثروة القومية ضخمة وتتزايد أيضاً بصورة ضخمة على مرّ السنين، كما كان الحال حتى بدأ انهيار أسعار النفط فى عام 1982 . ومع ذلك الانهيار وما صاحبه من انهيار فى إيرادات النفط القومية ( على سبيل المثال من 119 بليون دولار أميركى فى 1980 إلى 46,1 بليوناً فى عام 1983 وإلى مبلغ كان يُنْتَظر أن يصل إلى27 بليوناً فى عام 1987 ، فى حالة المملكة العربية السعودية) [67] ، يُنْتَظر أن يتلاشى التأثير الملطّف للثروة المتزايدة، كما أن التوترات، سواء تلك اللصيقة بالنظام أو تلك الناجمة عن إفلاس مفاجئ ومتزايد، سوف تتصاعد حتماً وتؤكّد وجودها.

والأرجح أن يحدث كل هذا ، وبصورة سريعة ، حيث يكون النفط هو المحرك الأول لكل شئ ، وحيث تكون الدولة فى البلد المعنى قد اكتسبت العادة السيّئة المتمثّلة فى إنفاق كل إيرادها أو معظمه، وعوّدت بذلك " من تعولهم " على مستوىً مرتفع بصورة غير عادية من الإحسان ، وحيث لا يكون قد تكوّن

---

(67) الرقمان الأول والأخير مقتبسان من مجلة الإيكونومست، 27 يونيو 1987: "المجد العربى الضائع". والرقم الأوسط مقتبس من النقيب: المرجع المذكور، ص 122 .

احتياطي جادّ «لأوقات الشدّة». فطبقاً لما أوردته مجلة الإيكونومست، على الرغم من الاحتياطيات السعودية القابلة للسحب والتي بلغت نحو 50 بليون دولار في عام 1987، إذا استمر الحساب الجاري في حالة عجز لمدة 18 شهراً أخر في هذا البلد الذي يبلغ عدد سكانه 7 أو 8 ملايين نسمة ويحوي ربع احتياطيات النفط العالمية وأيسر تلك الاحتياطيات منالاً، فإنه سوف «يضطر إلى استئذان رجال المصارف في السحب على المكشوف قبل نهاية عام 1988». وسوف تكون نتائج التخفيضات الجذرية المطلوبة في الإنفاق الحكومي لموازنة الميزانية، أشدُّ تخريباً للاستقرار الداخلي للبلد[68].

وعلى أيّة حال، سواء حدث انخفاض في إيرادات النفط أم لم يحدث، فإن الأزمة آتية لا رَيْبَ فيها، لأن هناك حدوداً للرخاء المحلي الذي يمكن توليده ونشره في كل مكان انطلاقاً من المشروعات المحمومة للتشييد والمرافق العامة ومن توسُّع قطاع الاستيراد الذي يوفِّر السلع الاستهلاكية المعمّرة أو الترفية. إن الطلب الذي لا ينفد على منظومات من الأسلحة تقدَّر ببلايين الدولارت، ولا تستطيع الدول العربية أن تستوعبها من الناحية التقنية وليس مسموحاً لها باستخدامها، لا يستطيع أن يولِّد الرخاء إلاّ في أسواق المورِّدين وداخل مجموعة ضيِّقة ومنتقاة بعناية فائقة من الوسطاء والمسؤولين الذين بيدهم سلطة إصدار التراخيص.

وبمجرد الوصول إلى هذه الحدود، وتكشُّف إفلاس «المشروعات الاستثمارية الإنتاجية» من نوع زراعة القمح أو بناء صناعات بتروكيماوية عملاقة في المملكة العربية السعودية[69]، لن يعود في الإمكان القيام بشيء يُذْكَر، حتى عندما تكون الأموال متوافرة، للإبقاء على وهم المجتمع المزدهر الماضي في طريق التوسُّع، الذي لا يعيش إلاّ على عمليات الإحسان التحكُّميّة التي تجود بها صفوة حاكمة تحتكر إيرادات النفط. ولا يمكن لأي مجتمع لا يكتسب مشروعيته من نشاط له بعض الشبه بالنشاط الاقتصادي النافع ـ ولن نقول المنتج ـ أن يقوم ويحافظ على استقراره وتماسكه على أساس إحسان الدولة.

---

(68-69) الإيكونومست، المرجع المذكور: الدمشاوي: المرجع المذكور.

وقد عرضنا لحالة الأقطار ذات الفوائض من الدولارات البترولية ببعض التفصيل لأنها الأقطار التي تبدو الأقدر اقتصادياً على «أن تمضي في طريقها وحدها» ولأنها تريد سياسياً التقليل لأدنى حدٍّ من التزامها الحقيقي بقضية التوحيد العربي. ومن الطبيعي أن البلاد العربية الأخرى ليست أفضل حالاً نتيجة لتكاملها تكاملاً «من الدرجة الثانية» مع النظام الرأسمالي العالمي. ولنأخذ مثالاً واحداً هو مصر، كما توضّحه بضعة أرقام، تفادياً للخوض الآن في نظرية التبعية وآلياتها:

إن ذلك البلد يحتاج الآن إلى استيراد 78,5 في المائة من استهلاكه السنوي من القمح؛ و78,8 في المائة من استهلاكه السنوي من الزيت؛ و40 في المائة من استهلاكه السنوي من السكر[70]، ونِسَب مئوية أخرى مرتفعة بصورة مماثلة من اللحوم (343 مليون دولار في عام 1984)، واللبن (86 مليوناً في عام 1984)، والجبن والزبد (175 مليوناً في عام 1984). وفي ذلك العام، وصل إجمالي الواردات من المواد الغذائية إلى 3767 مليون دولار، أي 79,6 في المائة من إجمالي الصادرات البالغة 4731,2 مليون دولار لتلك السنة[71] وفي سنة 1987/1986، وهي السنة الأخيرة التي تتوافر أرقام منشورة عنها، وصل إجمالي صادرات مصر إلى ما يزيد قليلاً عن ربع إجمالي وارداتها (2076 مليون جنيه مقابل 8024 مليون جنيه).

وقد سُدِّد جزء كبير من هذا العجز من تحويلات المصريين العاملين في الخارج، وغالبيتهم في بلدان النفط العربية الغنية، وكان مقداره 3884 مليون جنيه لعام 1987/1986، أي ما يزيد مرَّة ونصف المرَّة عن قيمة صادرات مصر في السنة نفسها، وما يزيد بصورة طفيفة على إجمالي واردات مصر من المواد الغذائية في عام 1984. ووصل صافي عجز ميزان المدفوعات الخاص بالمعاملات الجارية لعام 1987/1986 (وهو ليس عاماً استثنائياً بأيّ حال) إلى 4125 مليون جنيه،

(70) صحيفة الأهرام، القاهرة، 1988/3/12.
(71) التقرير الاقتصادي العربي الموحَّد، 1986، ص 371.

سُدِّد جزئياً من التحويلات وجزئياً بتحمُّل المزيد من الديون[72].

نظراً للدور الهامّ الذي تلعبه تحويلات المصريين العاملين في أقطار النفط الغنية في تغذية مصر عملياً وفي خفض العجز في ميزان مدفوعاتها، قد يتبادر إلى الذهن أن هذا الشكل من التكامل العربي يقلِّل تبعية مصر. ومع ذلك فالحقائق هي أولاً، أن هجرة جانب كبير جداً ـ وهامّ من الناحية النوعية ـ من القوى العاملة المصرية لعبت دوراً بالغ الخطورة في تقويض القاعدة الحقيقية للإنتاج والاستثمار في الزراعة والصناعة في مصر، ولعبت كما رأينا دوراً كبيراً كذلك في زيادة دفع مصر في طريق «الانفتاح»، بآثاره المدمِّرة على ميزان المدفوعات وعلى قدرة مصر على إنتاج الغذاء في آن معاً.

ومع تراكم ديون خارجية تعادل تقريباً الدخل القومي لمصر في الوقت الحاضر، والارتفاع الشديد المطّرد في معدل خدمة الدين التي تنازع بضراوة المواد الغذائية المستوردة في أسبقية الحصول على حصيلة صادراتنا الهزيلة، تكون مصر قد تُرِكَتْ كُليَّةً دون دفاع أمام مطالب دائنيها الغربيين، ووكيلهم: صندوق النقد الدولي. وقد تدهور الوضع مؤخَّراً بدرجة كبيرة إلى حدّ أن رئيس تحرير الصحيفة المصرية شبه الرسمية، والذي يعتبر عادة المتحدث الأمين بلسان النظام الحاكم ـ وكلاهما، رئيس التحرير والنظام، من المؤمنين بثبات بالتعاون السياسي والاقتصادي الوثيق مع الغرب، خصوصاً الولايات المتحدة، ومؤسساته، وبمزايا المشروع الحرّ والليبرالية الاقتصادية ـ خرج في مقال حديث بقائمة تضمّ كل الاتهامات التقليدية التي تكيلها عادة لصندوق النقد الدولي، الدوائر الأكثر راديكالية، بما في ذلك الاتهام بأنه «مُنَفِّذ سياسات الاستعمار الجديد الغربي»[73].

ومن الواضح، أنه لا صندوق النقد الدولي ولا من يساندونه مشغولو البال بأن تتقدَّم أقطار فوائض الدولارات البترولية لكفالة مصر ـ وهو باب الهروب الذي طرقه بلطف رئيس التحرير المصري ـ لأنه حتى لو كان لأقطار الفائض في

---

(72) التقرير السنوي للبنك المركزي المصري.

(73) إبراهيم نافع، رئيس تحرير صحيفة الأهرام، القاهرة، في الأهرام، 1988/2/26.

وسط أزمة النفط الراهنة نفوذ كافٍ لدى المؤسسات المالية الدولية أو سيولة كافية في أموالها لتقوم بذلك الدور، فإن معظم النظم الحاكمة في تلك الأقطار لن تريد لمصر أن تعود ـ بمجرد تحررها من همومها الاقتصادية الطاغية ـ إلى مركز القيادة (حتى من اليمين!) داخل العالم العربي (ليس من قبيل الغيرة كما يُقال أحياناً ببلاهة، لكن بسبب الخطر الدفين الذي يهدد نظم الحكم البالية). وعلى أية حال، فإنها لن تجرؤ على أن تتبع حيال مصر سياسة تغضب الولايات المتحدة الأميركية وحلفاءها[74].

كذلك يُقال أحياناً، حتى في بعض الدوائر الحكومية، إن سياسات الولايات المتحدة تهدف إلى الإبقاء على مصر طافية بفضل تيار محسوب بدقة من «المعونات والقروض» لا يدعها تغرق، نظراً لاتجاهاتها السياسية الحالية التي لها أهمية استراتيجية للمصالح الغربية في المنطقة وما وراءها، ولا يسمح لها بأن تعوم، خشية أن تتقارب بعدئذٍ مع أشقائها العرب وتتباعد عن سياسات الولايات المتحدة حول مختلف القضايا والمشاكل العربية الحيوية ـ خصوصاً قضية الشعب الفلسطيني.

ومن المشكوك فيه أن يكون الشاغل الرئيسي للدوائر الإمبريالية والصهيونية، هو الحفاظ على استقرار مصر وبقاء نظامها الحاكم الحالي، لأن من المؤكّد أن تمرُّد قوات الأمن المركزي الضخمة في عام 1986 والذي نجم بصورة مباشرة عن انخفاض مستوى معيشتهم إلى الحضيض، وانفضاح تباينه مع أنماط الاستهلاك الترفي الصارخة للطبقات المميَّزة والطفيلية، قد أعطى إنذاراً كافياً بأن الوضع وصل إلى حدّ الخطر الوشيك. ومع ذلك، زاد الضغط منذئذٍ على الحكومة المصرية لتلتزم وصفات صندوق النقد الدولي، مثل اتخاذ تدابير لا ريب أنها

(74) من المحتمل تماماً أن يؤدي التهديد الذي شكلته إيران بالنسبة لبلدان الخليج التي لا حول لها ولا قوة وخطر جرّ العالم العربي إلى مواقف راديكالية نتيجة «انتفاضة الحجارة» التي يقوم بها الشعب الفلسطيني، إلى إجبار بلدان الخليج على تعديل موقفها تجاه مصر وقبول مساعي الأخيرة للتقارب معها، حتى إلى حدِّ الموافقة صراحةً على تعميم سياسة كامب ديفيد لتحكم علاقات العالم العربي مع إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية على حدّ سواء.
(كتب هذا الهامش في أوائل عام 1988 وصادقت عليه أحداث عام 1990).

ستؤدي إلى تدهور أكبر في مستوى معيشة الشعب وزيادة التفاوت في توزيع الدخل، في وقت أخذت فيه حصيلة مصر من المصادر الخارجية في الانخفاض. ولإضافة الإهانة السياسية إلى الضرر الاقتصادي، يُستخدم هذا الضغط للحصول على تنازلات سياسية وعسكرية معروف أن الشعب المصري يعارضها، ويُتّبع أسلوبٌ متعجرفٌ في معالجة أمور تتعلق بالسيادة المصرية ومصداقية النظام الحاكم، لا تغيب دلالتها عن الرأي العام المصري[75].

ولهذه الأسباب خلص مراقبون كثيرون إلى أن الضغط يُستخدم الآن إلى مداه للحصول على أقصى حدّ من التنازلات الاقتصادية والسياسية والعسكرية للولايات المتحدة الأميركية وحلفائها، بغضّ النظر عن انعكاسات ذلك على الاستقرار الداخلي، لأنهم يعتقدون، في ما يبدو، أنه لا مجال للخشية من أن يهدد عدم الاستقرار المصالح أو المواقع الإمبريالية الراسخة، والتي تُعَدُّ الآن أكثر تحصُّناً داخل البلد والمجتمع منها في أي وقت مضى. وفي الوقت الراهن، لا تزال أقسام كبيرة مما جرت العادة في مصر أن يسمى قوى الشعب العامل، أي الفلاحين والطبقة العاملة والبورجوازية الصغيرة والبورجوازية الوطنية والمثقفين، تؤرقها تجارب الستينات والسبعينات: هزيمة الناصرية، والثورة المضادة، ومظاهر السفه التي صاحبت عقد النفط والانفتاح. لكن، بعد ربع قرن من التشتيت والتهميش، لم يتّسع الوقت بعد كما ينبغي أمام أحزابها السياسية ومنظماتها المهنية والنقابية، لتعيد تنظيم نفسها، وتحدِّد مهامها وترسِّخ جذورها، كلٌّ منها بين جمهورها الصحيح.

ذلك وضع لا بدّ أن تغيّره الأزمة الاقتصادية المتزايدة العمق. وهو أيضاً وضع تراقبه باهتمام شديد كل القوى المستفيدة من «الانفتاح» المنفلت، ومن الاندماج المتزايد باطراد في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، ومن كل ضروب الارتباط بإمبريالية الولايات المتحدة. وبما أنهم موجودون بالفعل، على المسرح،

---

(75) مثل الطريقة المهينة التي اختطفت بها الولايات المتحدة طائرة مصرية في عام 1987؛ وزيادة مشاهدة المستشارين والخبراء الأميركيين يتصلون على الدوام بالمكاتب الحكومية المصرية، إلخ.

محصّنون جيداً ومدعومون جيداً، فالأرجح أن يستغلوا زيادة التدهور في مستوى معيشة الشعب ـ ومن الواضح أنه أمر لا مفرّ منه في ظلّ الهجوم الضاري المشترك لصندوق النقد الدولي والدائنين الدوليين ـ وعدم الاستقرار الناتج عنه لزيادة دفع السلطة إلى اليمين.

وعندما يحدث ذلك، فالأرجح أنه لن يحدث تحت راية المشروع الحرّ وتوثيق التحالف مع الولايات المتحدة والأنظمة العربية ذات الدولارات البترولية ولكن تحت علم السلفية الإسلامية، لأنهم يحتاجون حالياً بالضبط إلى هذا النوع من الغطاء لإخفاء أهدافهم الحقيقية وإضفاء المشروعية على مصالحهم المخفية. وهم يَعدّون العُدَّة لذلك بهمة منذ سنين، في مصر وفي الأقطار العربية الأخرى، بمساعدة المال والملاذ والقاعدة وساحة التدريب التي تقدّمها بعض أقطار الدولارات البترولية، وبالتعاون مع أنظمة أشدّ ارتياعاً من احتمال تحوُّل الرأي العام نحو اليسار من خوفها من نمو السلفية، أنظمة تتصوّر أنّ باستطاعتها نزع فتيل سطوة السلفية لو قدَّمت نفسها كصورة معتدلة عصرية منها، وعبّأت كل وسائل السيطرة على الرأي العام الموجودة تحت تصرفها، كالتليفزيون والصحافة والنظام التعليمي، لدعم هذه الصورة، ولكن في الحقيقة كل ما تنجح فيه هو دعم السلفية «الحقيقية». ذلك أن «الجمهور الطبيعي» للسلفية لن يعجز عن رؤية الفرق بين ما يعتبره أنظمة فاسقة فاسدة، غير مبالية، مذعنة لأعداء، كل أعداء، «الأمة الإسلامية» وبين الدعوة غير المحدَّدة وغير المجرَّبة بعد، ومن ثم الأكثر جاذبية، التي تعدهم بتخليصهم من كل أعدائهم، الخارجيين والداخليين، وبتحسين ظروف معيشتهم بوسيلة بسيطة وفيها الكفاية وهي تنظيم حياتهم وكل ما عداها وفق إرادة الله.

ذلك «الجمهور الطبيعي» يتكوَّن في معظمه من البورجوازية الصغيرة الحضرية الآخذة في الانتشار السريع في كل دروب الحياة، ويتكوَّن بصفة خاصة من شباب المدنيين المتخرجين من الكليات «الفنية» الطب والهندسة والعلوم والمعاهد المتوسطة المماثلة، ومن طلاب الجامعة الذين لا أمل لهم في الحصول على عمل بأجر معقول في ظلّ النظام الحالي. وهم في معظمهم مهاجرون جدد من الريف؛ أناس جادّون أنقياء و«مثاليون»، يشعرون بالاغتراب ليس فقط

بسبب ضآلة وسائلهم المعيشية بل أيضاً بسبب الصور الصارخة من الفساد والتحلّل واللاعقلانية المتغلغلة المنتشرة حولهم بفعل رأسمالية تابعة، طفيلية، مقهورة.

إنهم جزء من الجمهور الطبيعي لليسار- خسرهم اليسار حتى الآن لأنه، على الأقل قسم منه، يقرَن في الأذهان، إنْ خطأً أو صواباً ، بالناصرية في أواخرها وبالساداتية في أوائلها ، ولأن اليسار ليست لديه الإمكانيات المادية الضخمة التي يسيطر عليها زعماء السلفية المحوطون بالغموض والريبة، ولأن اليسار عجز عن نقل رسالته بصوت واضح لا لَبْسَ فيه، مُقْنع وغير متردد.

وليس هناك ما يدعو للاعتقاد بأن نمو السلفية في الوطن العربي أمر مُعادٍ لمصالح الولايات المتحدة والصهيونية.وإذا كانت السلفية تدّعي أنها تحارب كل الشياطين من اليسار واليمين، فهي لا تدع مجالاً للشكّ في أن اليسار- الذي تحرص على تصويره بأنه آثم وزنديق- هو العدو الحقيقي.وهي في أغلب صورها وتنظيماتها ، وخاصة تلك التي ترتبط بالسعودية، تقدم عمداً هدف الأمة الإسلامية الموحدة باعتباره النقيض المقابل لمشروع التوحيد القومي العربي المحدَّد المعالم والقابل للتنفيذ سياسياً[76]، وهذا المشروع هو أخشى ما تخشاه الإمبريالية والصهيونية، لأنه ممكن التحقيق.وللسلفية الدينية جاذبية في نظر الإمبريالية والصهيونية لسبب آخر: ذلك أنه من الطبيعي أن تستثير الأصولية الدينية لأحد الأديان رد فعل مماثل من الأديان الأخرى. وجماع ذلك كله أن تحيد حركات التحرر الوطني المستنيرة الرشيدة وحركات التوحيد القومي والتحوّلات الاجتماعية عن الطريق السويّ،وتغوص في مستنقع التعصب الأعمى اللامبدئي لأديان متحاربة:وأمامنا ،مثلاً، لبنان وإيران: فإذا كان كل فرد من أفراد الشعب اللبناني قد مُنِيَ بخسائر في اثنتي عشرة سنة من التناحر

---

(76) عدلت بعض أجنحة السلفيين المصريين عن هذا الموقف مؤخراً؛ إذ بدأوا تحت تأثير الانتقادات الموجهة إليهم من أنصار القومية العربية يسلّمون بأنه ليس هناك تناقض بين القومية العربية والرسالة العالمية للإسلام. لكن السلفية في بلدان الخليج التي تشعر بمخاطر حركة التوحيد العربي على النظم الحاكمة، تزداد تشدّداً في معارضتها لها وابتكار الأسس التي تقيم عليها هذه المعارضة.

الداخلي في لبنان، فليس هناك شكٌّ فيمن كان هو المستفيد على طول الخط من هذا التناحر. وإذا كانت الولايات المتحدة والصهيونية قد فقدتا في الشاه صديقاً كبيراً، فإن النظام الذي حلَّ محلّه يخدم من الناحية الموضوعية مصالحهما معاً في المنطقة بكفاءة أكبر من كل ما فعله الشاه. وعندما تستبدل الأقطار والمجتمعات والدول العربية الضعيفة حالياً، بثورات التحرر الوطني والتوحيد القومي والتحوُّل الاجتماعي، سلفية دينية من نوع معيّن يقابلها تعصّب أو تعصّبات أخرى مضادة، وتدفع كل من هذه وتلك إلى نهايتها غير العقلانية ولكنها مع ذلك نهايتها المنطقية تماماً، فإن هذه الأقطار والمجتمعات والدول سوف تنقسم على نفسها المرة بعد المرة على أسس طائفية، وبذلك تعطي إسرائيل، الدولة اليهودية، صكَّ التصديق الأخير على مشروعيتها ويبدأ عصر جديد من تقاتل الأشقاء الشامل في الوطن العربي.

والتعصّب الديني ليس هو القوة الوحيدة الدافعة إلى الانقسام في الأقطار والمجتمعات والدول الهشّة الضعيفة، التي لا تحدث فيها تنمية مستقلة سليمة ولا يُتاح فيها لأيّ مشروع تقدمي أن يرى النور: فالانقسامات الإثنية واللغوية يمكن أن تُستخدم هي أيضاً لهذا الغرض. وليس هناك أي بلد أو مجتمع أو دولة في الوطن العربي، مهما كان قديماً وراسخاً، محصّناً ضد هذا الخطر، وهذا هو الخطر الذي يتربّص بها جميعاً وينتظرها في ما يبدو عند نهاية الانجراف الحالي.

* * *

هل يمكن إنقاذ أي بلد عربي من هذا الانجراف، سواء بأن يمضي وحده في طريق التحوّلات الاجتماعية الداخلية المطلوبة الذي يبعد به عن الطريق الحالي المفضي إلى المزيد من التبعية والتكامل مع النظام الرأسمالي العالمي؟ وفي حالة عدم حدوث مثل هذه التحوُّلات، هل يمكن أن يأتي الإنقاذ عن طريق الدخول في نوع أو آخر من مشروعات التوحيد مع أقطار عربية أخرى تتماثل أوضاعها مع أوضاعه؟

من الناحية النظرية، ليس هناك حاجز يسدّ الطريق إلى الخيار الأول. فمتى استكملت الظروف الذاتية التي تجعل التحوُّل إلى تنمية معتمدة على النفس

متمركزة نحو الذات أمراً ممكناً، يستطيع بلد مثل الجزائر أن ينتهج هذا الطريق دون مشكلات كبيرة أو صعوبات خاصة. ذلك أنه في مقدور ثروته النفطية الضخمة أن توفِّر له العملة الأجنبية المطلوبة للوفاء باحتياجاته من الأسواق الدولية بدون ضغوط لا موجب لها من المراكز الرأسمالية، كما توفر مصادر «التراكم الأولي» المطلوبة لجعل هذا التحوُّل ممكناً دون ضغوط لا موجب لها على مستوى معيشة الجماهير المنتجة. كذلك فإن موقعه الجغرافي في أقصى طرف الوطن العربي وحجمه بالمقارنة بجيرانه المباشرين من شأنهما أن يجعلا حروب التدخُّل المعلنة أو غير المعلنة أو ضربات الإجهاض من جيرانه أو من الإمبريالية أمراً غير محتمل ـ أو على الأقل غير مرجَّح النجاح.

والأمر مختلف بالنسبة لمعظم الأقطار العربية الأخرى. ففي أقصى الطرف المقابل لمثال الجزائر، تبرز حالة مصر. فحتى لو توافرت فيها الظروف الذاتية بصورة مثالية، سوف يوجد عدد من المشكلات الخطيرة التي يتعيَّن التغلُّب عليها. هناك أولاً مشكلة واضحة هي ضآلة الموارد المطلوبة للوفاء بالتراكم الأوَّلي والاحتياجات الخارجية، نظراً لمستوى الفقر القائم ودرجة التبعية التي تردّى فيها البلد بعد خمسة عشر عاماً من الانفتاح. وهناك مشكلة لا تقلّ عن ذلك خطورة هي الحصار، والتخريب، والحروب المعلنة وغير المعلنة، وضربات الإجهاض... إلخ، التي سوف تتعرَّض لها مصر من جانب إمبريالية الولايات المتحدة والصهيونية، ومن جانب الأقطار العربية الأخرى التي تحكمها أنظمة رجعية. ودوافع الفريق الأول للتدخُّل واضحة تماماً: وتاريخ مصر، الذي أوجزناه في الصفحات السابقة، يقدِّم برهاناً كافياً على ذلك. وسيكون لدى الأقطار العربية الرجعية دوافع مماثلة للتدخُّل، لأنها تعرف أنه إذا حدثت تحوُّلات اجتماعية في مصر، خصوصاً إذا كانت ناجحة وديمقراطية، فلا مناص من أن تكون لها انعكاسات عميقة عليها[78]، من خلال ما أسميناه قانون

---

(77) تُؤخذ عائدات النفط هنا على أنها شكل من أشكال التراكم البدائي، على سبيل التقابل مع التراكم الرأسمالي الذي لا ندخلها في عداده.

(78) انظر الحاشية 39.

الاستجابة المتعاطفة الذى يحكم العلاقات فيما بين الدول العربية. ونُدْرَة الموارد الاقتصادية والحصار أو التدخُّل الخارجى عوامل يقوّى بعضها البعض وقد تُنْتِج ضغوطاً هائلة على قوى مصر الذاتية ، لكنها ليست بأىّ حال عوامل لا يمكن مقاومتها ، كما برهنت على ذلك الشعوب التى مرّت بتجارب مماثلة فى أماكن أخرى. لكن من الواضح أن تحوُّلاً لا يواجه بالعداء أو المحاربة من أقطار عربية أخرى سوف تتاح له فرص أفضل للنجاح، وسيكون نجاحه من نوعية مختلفة، لأنه سوف يقترن عندئذ بصعاب أقل وبمضمون ديمقراطى أكبر وصراع أقلّ بين الأشقاء. ويصدق ذلك من باب أولى إذا وقفت بعض البلدان العربية الأخرى موقف التأييد والمساندة لمثل هذا التحوّل.

أمّا مشروعات الوحدة العربية الجزئية بين أقطارٍ أوضاعُها متماثلة - أو تفكيرها متماثل- على أساس الوضع القائم، مثل مجلس التعاون الخليجى أو وحدة أقطار المغرب العربى التى طال النقاش حولها ، فمن غير المرجّح أن تغيير الصورة كثيراً. فالمشروع الأول هو فى الأساس هيئة للتنسيق تهدف إلى زيادة الأمن الداخلى والخارجى للدول والدويلات التى يتكوّن منها ، على أن يتحقق ذلك بصفة رئيسية من خلال تبادل المعلومات حول العناصر الانقلابية أو المعارضة، والقبول الجماعى للوجود العسكرى الغربى (غير المعلن) فى المنطقة. ولكنه لن ينقذ تلك الدول من عواقب النمط غير الطبيعى لتطورها الاجتماعى والاقتصادى ومن مغبّة تعميق التبعية.

والمشروع الثانى هو فى الأساس محاولة لتنسيق وتغطية سياسة قوامها تحقيق المزيد من التكامل التابع مع أوروبا الغربية، خصوصاً مع فرنسا ، وتحقيق أمل الانضمام إلى الاتحاد الاقتصادى الأوروبى. وهو أملٌ لا أساس له، ليس فقط بسبب الفروق الضخمة فى مستويات التنمية الاقتصادية بين أوروبا والمغرب العربى، ولكن- وربما كان ذلك هو الأمر الأهمّ- بسبب الفروق الثقافية التى ليس من المرجّح أن تتناساها أوروبا أو تغفرها فى المستقبل القريب ، لأن كل حضارتها الحديثة، وليس رأسماليتها فقط، مُشَرَّبة باتجاه بارز إلى إقصاء الثقافات الأخرى- خصوصاً الثقافة الإسلامية التى ظلّت لعدة قرون قريبة جداً

منها من الناحية الجغرافية وكانت في وقت واحد مرشدها وغريمها[79]. إن الارتباط بأوروبا، الذي يشكّل حالياً الدافع الأساسي وراء الاتجاه الراهن نحو الوحدة المغربية، لن يؤدّي على الأرجح إلاّ إلى تفاقم مشكلات التبعية. ولا يُنتظر أن يتغيّر هذا الوضع طالما أن مشكلات المشرق العربي وخيبة أمل المغرب في كيفية تعامل المشرق مع تلك المشكلات التي كانت لعبت دوراً هاماً في إبعاد المغرب عنه وتوجيهه صوب أوروبا لم يحلّ محلها تطور آخر أكثر إشراقاً وجاذبية. عندئذٍ فقط سيعود المغرب العربي ككل إلى مكانه الصحيح كجزء لا يتجزّأ من الأمة العربية.

## التنمية المعتمدة على النفس والمتمركزة نحو الذات هي أساس للتوحيد العربي:

كلّما اندمجت اقتصادياً كيانات جغرافية كانت منفصلة من قبل من الناحية الاقتصادية، زادت قدرة الكيان الموحد الجديد على الاستفادة من الموارد المتنوّعة التي توضع تحت تصرفه واتسعت سوق منتجاته، وتمتع الكيان الجديد بمزايا التكامل الاقتصادي الأخرى المألوفة؛ يصدق ذلك على البلدان العربية كما يصدق على غيرها.

غير أن الأهم من ذلك بكثير في حالة العرب هو أن الموارد المنتظر تكاملها موزّعة الآن على أجزاء الوطن العربي المنفصلة بصورة غير متكافئة للغاية. فبعض البلدان تملك أراضي زراعية وفيرة بينما السكان مبعثرون للغاية على مساحاتها، ولا تملك سوى القليل جداً من رأس المال لزراعتها، وهناك بلدان أخرى كثافتها السكانية كبيرة، ولكن ما تملكه من الموارد الطبيعية ورأس المال أقلّ نسبياً مما يلزم لجعل العمل منتجاً بدرجة كافية. وهناك مجموعة ثالثة من

---

(79) للاطلاع بخصوص هذا الإحساس بضرورة استبعاد الآخرين المميّز للغرب ومظاهره في علاقاته مع العالم الثالث، انظر: Thierry Hentsch: «La Responsabilité de L'Occident», in **Le monde Diplomatique**, March 1988.
تيري هنتش: «مسؤولية» الغرب في لوموند ديبلوماتيك، مارس 1988.

البلدان، قد توجد فيها وفرة كبيرة من مورد طبيعي معيّن، يَسْهُل تحويله إلى مورد رأسمالي، مثل النفط، لكن هذه المجموعة تفتقر إلى الموارد الطبيعية أو البشرية الأخرى التي يتكامل رأس المال معها، وهكذا. ومن الواضح أن تدفُّق الموارد بلا عائق بين هذه الأقطار هو وحده الذي يمكن أن يحقّق استخدامها كلها على الوجه الأمثل، ويفضي إلى تطور ضخم في قوى الإنتاج المحلية، ويحول في الوقت ذاته دون استخدام مقادير كبيرة للغاية من أحد الموارد الإنتاجية وهو النفط ـ سواء في حالته الطبيعية كسلعة للتصدير، أم في شكله المحوَّل كرأس مال ـ في جزء واحد من الوطن العربي ذي قدرة استيعابية شديدة المحدودية، كما يقضي على ندرته في أجزاء أخرى تحتاج إليه، وتحسن استخدامه، ويمنع استخدامه كأداة لسيطرة النظام الرأسمالي العالمي، على الوطن جميعه كما هو الحال الآن. تلك هي الحُجَّة الاقتصادية المؤيدة لتكامل الوطن العربي على أساس تحريري. وهي أيضاً الحُجَّة المؤيدة والفرصة المؤاتية لتوفير عنصر لا يزال مفتقَداً ليكتمل تكوين الأمة العربية: عنصر الحياة الاقتصادية المشتركة.

ومن الواضح أن تدفّق الموارد بلا عائق من جزء من الكيان الموحَّد الجديد إلى جزء آخر، والتطور المترتب على ذلك في قوى الإنتاج، والزيادة الضخمة في الإنتاجية، كل ذلك لا يعني أن كل الأجزاء الجغرافية، أو كل القوى الاجتماعية ستستفيد اقتصادياً من هذه المزايا على قدم المساواة: فمن الممكن ألَّا يشارك الجميع في هذه المزايا على قدم المساواة، بل من الممكن ألَّا يشارك فيها البعض على الإطلاق. إن الإستفادة المشتركة والعادلة من التدفق الحرّ للموارد بين كيانات اقتصادية كانت منفصلة من قبل لن تتحقق بصورة آلية، بل يجب لكي تتحقق أن يُخَطَّط لها. ويصبح السؤال هو أي القوى الاجتماعية ستحقق ـ إن كان سوف يتحقق على الإطلاق ـ الشكل المنشود من التوحيد الاقتصادي، وما هي الآليات الاجتماعية التي ستستخدمها لهذا الغرض؟.

ومن المُتَصوَّر من الناحية النظرية ـ ولكنْ من الناحية النظرية فقط ـ أن تتوصل بورجوازية الوطن العربي إلى اتفاق مع الصفوة الثرية لهذا الوطن (مشايخ النّفط وأمراؤه وملوكه)، يحوِّل هذه الصفوة إلى بورجوازية مالية، ويمضي

الطرفان يداً في يد في مشروع عملاق لتنمية الإمكانات الاقتصادية للوطن العربي، لجعل هذا الوطن مشروعاً ناجحاً من جديد، على أساس مستقلّ؛ ونكاد نقول: على أساس الاعتماد على النفس والتمركز على الذات. ذلك يبدو كما لو كان هو المنطق الكامن وراء المناورات والحيل والمفاوضات التي استغرقت عدة عقود بين المجموعتين للوصول إلى نوع من التسوية لتحقيق هذه الغاية. لكنَّ الحقيقة أنه في الحياة الواقعية كان طرف واحد على الأقل من الطرفين، الطرف الثري، يصرّ بصورة دائمة تقريباً على إشراك طرف ثالث، هو رأسمال العالم الأول، كشريك ومدير، كضامن ضد عدم الوفاء بالالتزامات وعدم الكفاءة. ولو تحقّق مثل هذا التحالف بين البورجوازية العربية ورأسمالية النفط المالية فإنه سيرجع في الأساس إلى أن التاريخ الحديث قد أوضح بما فيه الكفاية للصفوة النفطية الثرية أن الغرب ليس هو الملاذ الآمن لأموالهم كما آعتادوا أن يعتقدوا، وأن اتخاذ رأس المال الغربي شريكاً في مشروعاتهم في العالمين الأول والثالث على السواء ليس ضماناً مؤكداً لعدم تجريدهم من أموالهم، وفي تاريخ أقرب كثيراً مما توقعه بعض المراقبين[80].

فهل يمكن أن يُتَوقَّع في ظل هذا الافتراض، قيام تنمية مستقلة في الوطن العربي؟ هناك عوامل ثلاثة تقاوم هذه الإمكانيات وتستبعدها: أولاً، أن أنماط الاستهلاك التي تحبذها البورجوازية وخياراتها التكنولوجية ستقود بالضرورة المشروع العملاق كله إلى دروب التبعية؛ ثانياً، أن نمط الإنتاج الرأسمالي سيستبعد الاستخدام الأمثل للموارد الموجودة حالياً تحت تصرف الأمة العربية؛ ثالثاً، وذلك أهم العوامل جميعاً نظراً للاتجاه المتأصل في الرأسمالية نحو التطور غير المتكافىء حتى بين المناطق داخل القطر ذاته، ونحو زيادة التفاوت بين الطبقات: أن التنمية الرأسمالية سوف تحل محل أوجه التفاوت الحالية السائدة داخل الوطن العربي، في حماية الوضع السياسي الانفصالي، أوجهَ تفاوت أشدّ دفعاً إلى التوترات بين المناطق والطبقات نتيجة للتطور الرأسمالي، إلاّ إذا اهتدى مثل هذا التطور بنوع ما من الديمقراطية الاجتماعية الشاملة واسترشد بذلك

(80) انظر الحاشية 38.

الضرب من الحكمة الذي ساد في تكوين الاتحاد الاقتصادي الأوروبي. ومن الواضح أن هذه مرحلة ما زالت الرأسمالية العربية الحاضرة بعيدة جداً عن بلوغها.

وفي الجملة، يمكن القول إن وحدة عربية تقودها «البورجوازية القومية» سوف تكون في أحسن الأحوال تكراراً، على النطاق الكلي، لنمط التطور الجزائري، بالاتجاه الملازم له للارتداد إلى التبعية.

* * *

وصفوة القول إذن هي أن وحدة عربية تقوم على خلق حياة اقتصادية مشتركة تهتدي باستراتيجية للتطور المعتمد على النفس المتمركز على الذات لا يمكن أن تتحقق إلّا تحت قيادة قوى اجتماعية مختلفة عن الصفوة الحالية صاحبة الثروة النفطية والطبقات البورجوازية الحاكمة حالياً. والمهام المباشرة المطروحة أمام الشعب العربي هي تحديد هذه القوى الاجتماعية، لكل بلد وللوطن العربي ككل، وتعيين أهدافها التكتيكية والاستراتيجية، وإعداد أساليب عملها وتنسيق خطاها. والقيام بهذه المهمة شرط ضروري وكافٍ في آن معاً لبقاء العرب كأمة مستقلة.



# مساهمة في النقاش
# النظام الرأسمالي العالمي والنظم السابقة

الدكتور سمير أمين

كتاب الدكتور فوزي منصور، الذي تتشرَّف سلسلتنا بنشره، نصٌّ بالغ النضج، يزيده الإيجاز قوة دون أن ينال من تنوُّعه. وقد قصد المؤلف أن يجيب عن عدد من الأسئلة التي تدور حول «المأزق» الذي يجد فيه الوطن العربي نفسه، وهو لا يزال يعاني من فشل مزدوج: في سعيه إلى «تحديث» نفسه بالطريق الرأسمالي التقليدي وفي الشروع في تنمية نفسه تنمية وحدوية تقدمية «تتجاوز الرأسمالية» انطلاقاً من استعادة استقلاله السياسي. إن عملية «العودة إلى الكمبرادورية» الجارية، وما يصاحبها من ردٍّ فعل سَلَفيّ قوامه الرفض العاجز (ويتبدَّى في نهضة التيار الأصولي الإسلامي) هما المظهران الجليّان لهذا المأزق. .

وقد تعمَّد د. فوزي منصور التركيز، في ردوده، على الجذور البعيدة للمشكلة، التي تجعل الماضي حاضراً لا يزال جاثماً بصورة ثقيلة وسلبية. وهي مفارقة واضحة لأن هذا الماضي شَهِدَ لحظات مجده الذي يعترف به الجميع، ولأن عناصر «الرأسمالية الأولى» (التي سنعود إليها) ـ وهي عناصر كانت أقوى تطوُّراً هنا ممّا كانت عليه في أوروبا العصور الوسطى ـ توحي، من نواحٍ كثيرة، بأنّ الرأسمالية «في الوضع الطبيعي» كان يمكن (أو يجب) أن تظهر هنا. وفي ما يتعلّق بالأسباب الخاصة التي تفسِّر إخفاق هذا الانتقال المستقلّ إلى الرأسمالية، يعرض المؤلف بوضوح الأسباب التي تفسِّر لماذا أخفقت حركة التحرر الوطني

الحديثة بدورها، مع تركيز الانتباه على ثلاثة أمثلة هي: الناصرية وحرب التحرير الجزائرية ونضال الشعب الفلسطيني. وفي ما يتعلّق بالمستقبل، يقتصر المؤلف على توضيح المبادىء التي كان يمكن أن يقوم عليها ردٌّ ناجعٌ على تحدّي التاريخ، وهي مبادىء تخلص بصورة منطقيّة من تحليله لإخفاقات الماضي والحاضر.

ولا أجد صعوبة في القول بأني أشارك د. فوزي منصور الآراء التي أعرب عنها، ليس فقط في خطوطها العريضة، بل حتى في تفاصيلها. ولهذا أعتزم في هذه المساهمة أن أحاول في المقام الأوّل توسيع نطاق النقاش حتى نتجنّب التكرار المُمِل وغير المجدي في عرض أفكار متطابقة.

ومع ذلك، يظلّ من المفيد شرح أسباب تلاقي وجهات النظر هذا الذي لا ريب أن أسسه ستبدو واضحة جليّة للقارىء الذي تتوافر له بعض المعرفة بما كتبته.

ففي ما يتعلّق بماضي الوطن العربي الإسلامي، سنطرح الأسئلة نفسها ونحاول الردّ عليها في إطار منهجي مطابق. فمن ناحية، نعتقد أنه لا يمكن تفادي طرح السؤال التالي: لماذا لم يُنْتِج الوطن العربي الإسلامي الرأسمالية بحكم دينامية تطوّره الداخلي؟ ومن ناحية أخرى، نرفض الإجابتين الأكثر شيوعاً عن هذا السؤال، سواء في ذلك نظرية «الطريق المسدود» الذي فرضه «نمط الإنتاج الآسيوي» المزعوم على المجتمعات الشرقية كافة، أم المنهج الذي لا يعبأ بالقوانين العامّة ويقنع بتفسير «المعجزة الأوروبية» بالخصائص المميّزة لتاريخ هذه المنطقة من العالم.

وبعبارة أخرى إنّنا، أنا و د. فوزي منصور، نقبل التحدّي المتمثّل في محاولة إعطاء معنى للتاريخ وللسياسة وللثقافة. إننا ندرك ـ وأرجو أن أكون صادقاً في هذا ـ نقاط ضعفنا ودواعي الحيرة الملازمة لأيّ محاولة من هذا القبيل، ولكن لدينا على الأقل ميزة أننا نعرف أنه لا يمكن العثور على ردود جاهزة في «النصوص»، ومن ثَمّ أنّ علينا عدم التقيّد بها. نحن معرّضان، إذن، لأن يوجّه إلينا كُلّ ضروب العقائديين الذين يكتظ بهم عالمنا تهمة «التحريفية»

القاتلة. ولكن في الوقت نفسه، على نقيض هذا الاتّهام، نحن معرَّضان أيضاً للاتهام بالوقوع في فخّ «فلسفة التاريخ»، وذلك هو الثّمن المحتوم الذي يجب أن يدفعه كل من يريد الذهاب إلى ما وراء العرضي والنفاذ إلى ما يجاوز تراكم المشاهدات التجريبية إلى ما لا نهاية، ويدخل في هذه الفئة كل من لا يزال متمسِّكاً برؤية ومنهج المادية التاريخية.

إن «الخصوصيات»، المتعلِّقة بالتاريخ العربي الإسلامي والمتعلِّقة بتواريخ مناطق أخرى ـ ومن بينها تلك الخاصة بتاريخ أوروبا ـ يجب أن توضع من جديد في هذا الإطار المنظوري. ويحاول د. فوزي منصور أن يفعل هذا هنا، مثلما حاولتُ كذلك أن أفعله في Classe et Nation (الطبقة والأمة) (1979)، و(l'Eurocentrisme) التمركز الأوروبي على الذات (1988)، وفي نحو نظرية للثقافة (1989).

وإذا انتقلنا إلى تحليل العالم الحديث، وجدنا أن اتفاقنا في الرأي يرتكز على دعامتين: أطروحة التطور غير المتكافىء للرأسمالية (وهي أطروحة تحليلية) وأطروحة فكّ الارتباط الضروري (وهي أطروحة خاصة بالاستراتيجية السياسية مُستنتجة من الأطروحة السابقة بطريقة منطقية). ونقصد بالتطور غير المتكافىء شيئاً مختلفاً تماماً عن المفهوم السطحي الذي يستند إلى المظاهر (تباين مستويات دخل الفرد ومستويات التصنيع، إلخ...). إن ما نقصده هو أن النظام الرأسمالي يحمل بين جوانحه اتجاهاً متأصِّلاً فيه ـ فعّالاً منذ البداية (أي منذ خمسة قرون) ـ لاستقطاب البلدان إلى مراكز وأطراف؛ وأن هذا الاستقطاب أجّل إلى وقت لاحق طرح مسألة التحوّل الاشتراكي المحتمل في المجتمعات الرأسمالية المتقدّمة، في حين أنه فرض موضوعياً على الأطراف أن تفكّر في «تطور آخر» غير ذلك الذي ينجم ـ في هذه الظروف ـ عن اندماجه في النظام الرأسمالي العالمي.

ومثل هذه الأطروحة المزدوجة، مُعَبَّراً عنها بهذا الوضوح، تحتاج بطبيعة الحال إلى تحليل يتجاوز المجال المعتاد الذي يرتاده «الاقتصاد». إن هذا التحليل يقع مباشرة في مجال المادية التاريخية الغني والواسع. وقد حاول د. فوزي

منصور أن يحقّق ذلك في مصنَّف لم يُنْشر بعد بأكمله (عنوانه The Third World Revolt) (ثورة العالم الثالث)، بينما حاولتُ شرح طبيعة فك الارتباط وطبيعة الثورة والبناء القومي الشعبي الضروري في (La Déconnexion) (فكّ الارتباط) (1985) وفي La faillite du développement (إخفاق التنمية) (1988).

- 1 -

إن هدفي الرئيسي هنا، كما قلت، هو توسيع مجال المناقشات الدائرة حول النظم الاجتماعية السابقة على العالم الرأسمالي الحديث، لكي تندرج فيه أسباب «المعجزة الغربية» أو الإخفاقات «الشرقية» على السواء.

1 ـ سأنطلق من التحليلات التي اقترحها د. فوزي منصور والتي ترتكز على ثلاث خصوصيات تميّز بها التاريخ العربي الإسلامي. وتتعلّق الخصوصية الأولى بتاريخ ظهور الإسلام وتوطّد مركزه؛ فقد تميّز هذا التاريخ بصراع عنيف بين مشروع طوباوي ينزع إلى المساواة (تحوّل إلى الدولة العربية الريعية في عصر الخليفة عمر بن الخطاب) ومشروع تشييد دولة طبقية فرضت نفسها عن طريق العنف (ابتداءً من الأمويين). ويستخلص د. فوزي منصور من هذا التاريخ عدداً من الخصائص المميّزة (تتعلّق بالشريعة، وتفسيراتها المتباينة، وعدم وجود مفهوم محدّد لتنظيم السلطة ـ ممّا فتح الطريق أمام الاستبداد)؛ ويُغنينا صفاء النصّ الذي دبَّجه في عرضها عن الإدلاء بتعليق لن يكون سوى ترديد له بعبارات مشابهة. وتتعلق الخصوصية الثانية بعسكرة السلطة، وهي الوسيلة المفضّلة لجباية الخَرَاج من المجتمعات الفلاحية في ذلك العصر؛ وقد جاءت وليدة هذا العصر ثم استفحل أمرها بتضافر تأثيرات العدوان الخارجي المزدوج للصليبيين والمغول. وتتعلّق الخصوصية الثالثة بعالمية الإسلام، التي دعَّمها التوحيد الثقافي الذي شاده الاستعمال المشترك للغة العربية، مما أعطى البورجوازية الوليدة، بفضل قدرتها على الحركة، طابعاً «يتعدّى القومية» لأن الوطن العربي الإسلامي كان يشكّل ـ بمقاييس العصر ـ مجموعة من الأقطار أكثر اتساعاً من أن تسمح ببلورة تآلف بين السلطة والبورجوازية مثل الذي أفرز الدول القومية البورجوازية في أوروبا.

وفي نصٍّ آخر، نُشر في المجلة المصرية **قضايا فكرية** (1986)، ركَّز د. فوزي منصـور إجابـاته عن نفس السؤال، مـطروحاً عـلى النطاق المصري، عـلى نفس الحجج الرئيسيـة (سيطرة السلطة عـلى التجـارة والـثروة، الـطابـع العسكـري والأجنبي للسلطة)، مدعَّمة بملاحظات خاصة بالتاريخ الطويل لهـذا البلد (ومنها بطء التقدم في أدوات العمل).

إن هذه السمات المميِّزة لتاريخنـا تكفي ـ في رأي د. فوزي منصـور ـ لتفسير إخفاق العبور إلى الرأسمالية، على الرغم من العناصر الـرأسماليـة الأولى (التبادل السلعي، العمل الأجير، الملكية الخاصة) التي ازدهرت في عصور كثيرة، بمـا في ذلك عصور سابقة على الإسلام. وأنا أوافق تماماً على هذه الأطروحـة كما أوافق تماماً على النتيجة المنطقية التي يستخلصها المؤلف، ألا وهي أن الإسلام في حـدِّ ذاته ليس هو المسؤول عن هذا الجمود التاريخي، لكن الجمود الاجتماعي (الذي تفسره الخصوصيات السابق ذكرها) قد استتبع بدوره التحجُّر في تفسير الدين.

2 ـ ومن ثمَّ اقـترح فتحَ بـاب النقاش بمحـاولة وضـع هذه الخصـوصيات في إطار فرضية نظرية أعمّ. وأنا أقصد هنا نـظرية «التـطور غير المتكـافىء في مولـد الـرأسـماليـة» عـرضتهـا في كتـابي La Nation arabe (الأمـة العـربيـة) (1976) واستكملتها في طبعته العربية الصادرة مؤخراً ـ 1988 ـ بجزء ثانٍ مكـرّس للبعد الثقافي لهذا التـاريخ، وعـدت إليها جـزئياً في التمـركز الأوروبي عـلى الذات، وبصورة أكثر عمومية في Classe et Nation (الطبقة والأمة).

ولن أكرّر ما كتبته في هذه الكتب، وسأقتصر على القـول بأن الأطـروحة التي أقترحها فيها لا تتناقض بـأيّ حال ـ في رأيي ـ مـع أيٍّ من فرضيـات د. فوزي منصور. وأعتقد أن في مقدوري توضيح الأمر بمجرد بيان الطريقة التي تحتـل بها كل واحدة من تلك الخصوصيات المطروحة مكانها الطبيعي في فرضيتي العامـة. وبتركيز شديد أقـول إن العالم العـربي الإسلامي شكَّـل عالمـاً خَرَاجيـاً مكتملاً، سمته الرئيسية، في نظري، هي المركزية الشديـدة للسلطة وما تـرتَّب عليها من اندماج الطبقة الخَرَاجية ودولتها، في حين شكَّـل عالم أوروبـا العصور الـوسطى صورة «طرفية» مختلفة من هذا النمط الخراجي، سمتهـا الرئيسيـة في نظري هي

«التفتت الإقطاعي»، الذي يُعْتبر بدوره مظهراً لبلوغ مجتمعه مرحلة أقلّ تطوّراً، ذلك المجتمع الذي تشكَّل نتيجة لاندماج المجتمعات البربرية الجماعية في العالم الذي خلَّفته الإمبراطورية الرومانية مصطبغاً بصبغتها.

الخصوصية الأولى: بطء التقدم في الأدوات الزراعية. فالإقطاعيون الأوروبيون لم يكونوا أقلّ شراهة من الأرستقراطيات العسكرية الشرقية في جباية أقصى ما يمكن من الخراج من الفلاحين. لكن في العالم الخراجي المكتمل، كانت هذه القدرة على النهب أعظم بكثير جداً مما كانت عليه في أوروبا الإقطاعية المفتّة، إلى درجة أن جباية المكوس الإقطاعية اقتضت وجود الرّق الإقطاعي بينما استغنت عنه الدول الخراجية المكتملة. ومن ثمّ فإن هروب الفلاحين - الذي كان ممكناً في العادة في أوروبا - زاد حدَّة الصراع الطبقي وشكَّل حافزاً على إجراء تحسينات تقنية تتيح جباية الخراج (وهو هنا الرَّيْع الإقطاعي المفتّت) من إنتاج يتزايد.

الخصوصية الثانية: سيطرة السلطة على التجارة والثروة، وبالتالي هشاشة المِلْكِيّة، الأمر الذي عرقل التراكم... الخ. ولم تكن هذه السيطرة استثناءً، بل كانت القاعدة في العوالم الخراجية. وفي حين أن الثروة تعطي السلطة في ظلّ الرأسمالية، فإن العكس هو القاعدة بالنسبة لكلّ المراحل الخراجية السابقة. لكن هذه السيطرة نفسها كانت في الواقع أشدّ جلاءً في الدول الخراجية المتقدّمة منها في أوروبا العصور الوسطى، حيث قامت في فرجات التفتّت الإقطاعي «مدن حرة» يسكنها «بورجوازيون أحرار». ومن جانب آخر، فإن التطوّر في أوروبا ذاتها، أدَّى من خلال تكوين المَلَكيات المطلقة، إلى دعم هذه السيطرة (وبالتالي اختفاء الرِّق الاقطاعي، والاقتراب من النموذج الخراجي المتقدّم). ومع ذلك، فإن هذا التكوين المتأخِّر - المتزامن مع ظهور النزعة والسياسة - انتظم حول كتلة مهيمنة معينة، تتميز بقيام تحالف بين المَلَكية والبورجوازية (الخاضعة للسيطرة في إطار هذا التحالف) فرض على الإقطاعيين نظاماً منضبطاً جديداً ووضع حدّاً لتفتّت السلطة.

الخصوصية الثالثة: الطابع العسكري والأجنبي للسلطة. إن الإقطاعية

الأوروبية طبقة عسكرية بمعنى الكلمة، فضلاً عن أنها تتكوَّن في الأصل من غُزاة أجانب بالنسبة لعالم الفلاحين الذي أخضعوه لسلطانهم. لكنَّ تفتُّتها هو الذي سرعان ما أدّى إلى الانصهار الثقافي بين الإقطاعيين وفلاّحيهم. وعندما تشكَّلت المَلَكيات المطلقة فيما بعد، لم تستطع أن تتشكَّل إلاَّ في كيانات على قدِّ مشكلات عصرها، خالقة بهذا نموذج الدول الرأسمالية القومية. وعلى النقيض من ذلك، كان الاتجاه الطبيعي للمجتمعات الخَرَاجية المتقدِّمة هو أن تتشكَّل في دول عملاقة، تستطيع فيها الدولة الطبقة الحاكمة، التي كثيراً ما كانت تتكوَّن عن طريق الغزو والفتح، أن تظلَّ بسبب ذلك أجنبية لفترة طويلة وأن تحافظ على طابعها العسكري في آن واحد.

وفي الكتابات المذكورة في ما تقدَّم (انظر أيضاً إسهامي في هذه المناقشة في قضايا فكرية) حيث بسطتُ هذه الحجج عبر مقارنة بين أوروبا والعالم العربي الإسلامي والعالم الصيني، أشرت إلى خصوصيات أخرى تجد مكانها في هذه الفرضية العامة، ومن بينها خصوصية المسيحية، ليس باعتبارها عقيدة دينية وإنما باعتبارها واقعاً اجتماعياً: فالمسيحية تتميَّز بسلطان الكنيسة، الذي فسَّرتُه بأنه إلى حدّ كبير تعويض عن عدم وجود الدولة، وهذا السلطان ضروري لكي يكفل للأيديولوجيا وظيفتها الغالبة في إضفاء المشروعية على جباية الخَرَاج. وعلى النقيض من ذلك، فإن سلطان الدولة الخَرَاجية المتقدّمة ينزع عن الأديان الأخرى (عن الإسلام مثلاً، أو عن بعض الأيديولوجيات شبه الدينية مثل الكونفوشيوسية) هذا الاستقلال الخاص في الحركة.

3 ـ وأودّ الآن فتح مجال المناقشة إلى مدى أبعد. لقد رسم العالم الحديث صورة عامة للتاريخ العالمي مبنيَّة على استنتاجين يبدوان لي أساسيين. الأول هو أن الرأسمالية اختراع حديث وأوروبي. ولا يهمّ كثيراً هنا إرجاع تاريخ «القطيعة» إلى عصر النهضة أو إلى عهد الثورة الصناعية، حسبما تقول به هذه المدرسة الفكرية أو تلك. ولا يهمّ كثيراً ما إذا فسرنا الأمر «بالخصوصية الأوروبية» أو بشيء آخر. والاستنتاج الثاني هو أن الرأسمالية أول نظام إجتماعي وحَّد العالم. ولا يهمّ كثيراً هنا أن نُرْجِعَ هذا الانتشار العالمي إلى منشأ النظام في

عهد التجاريين (المركنتيلية) أو إلى تطوره الصناعي والإمبريالي اللاحق؛ ولا يهم كثيراً بالمثل ما إذا كنّا نعتقد أنّ هذا التوحيد ينطوي على قدرة تنميطية وتجانسية، من زاوية «التنمية» بالمعنى المبتذل للكلمة، أو أنه على النقيض من ذلك، عنصر استقطاب على الدوام وبالضرورة.

وواقع الأمر أن ثمة نقاشاً يدور حول هاتين الأطروحتين الأساسيتين ونقاشاً يستوجبه النقد الموجه إلى نزعة التمركز الأوروبي على الذات، وهو نقد في محلّه ولا بد منه. لكن هل من شأن النقد الجذري لهذه النزعة أن ينقض هذين الاستنتاجين؟ أم أن هذا النقد لا ينقض سوى الصيغ الغالبة المعبّر بها عن هذين الاستنتاجين؟

هل تسمح المعلومات المتوافرة لدينا حالياً عن ماضي المجتمعات، الأوروبية وغيرها، وعن علاقات التبادل المتنوِّعة التي قامت بينها منذ فجر التاريخ، بتوجيه هذا النقد «الجذري» في مظهره إلى التمركز الأوروبي على الذات؟

إننا نعلم أن عناصر الرأسمالية الأولى لم تكن أقلّ انتشاراً في المجتمع العربي الإسلامي منها في أوروبا العصور الوسطى. فلماذا نرجع «القطيعة الرأسمالية» إلى عام 1493 (اكتشاف أميركا) ولا نرجعه إلى المدن الايطالية في عام 1350 أو إلى ما قبل ذلك بخمسة قرون في دمشق والقاهرة وبغداد؟ بل إننا نعلم أيضاً أن نفس هذه العناصر الرأسمالية الأولى كانت موجودة بكثرة في مصر الفرعونية، في سومر، في فينيقيا، في اليونان. ونعلم أنها كانت موجودة أيضاً في الصين وفي الهند. إذن لماذا تستحق «القطيعة الرأسمالية» أن تُنعت بأنها «القطيعة الكيفية»؟

وفضلاً عن ذلك، فإن المؤرخين، خصوصاً الذين شُغلوا بتاريخ «طرق الحرير»، يعرفون مدى كثافة المبادلات في العصور الموغلة في القِدَم. فقد ظلت هذه الطرق خلال قرون طويلة تربط آسيا الشرقية (الصين) والجنوبية (الهند) بالمشرق العربي والمتوسطي والغرب الأوروبي عن طريق آسيا والمحيط الهندي. وكانت هناك طرق أخرى تربط منطقة الرياح الموسمية في آسيا بالشاطىء الشرقي لأفريقيا. وإلى غرب تلك المنطقة، كانت الصحراء الكبرى الأفريقية مسطحاً شاسعاً رحيباً يعبره الناس في كل الاتجاهات، ويربط أفريقيا السودانية

وأفريقيا الوسطى بالبحر المتوسط. ومن ثمَّ، فمنذ وقت طويل جداً، كانت كل مناطق القارات الثلاث، آسيا وأفريقيا وأوروبا، التي تشكّل نصف الكرة المسمّى «العالم القديم»، متصلة اتصالاً وثيقاً ببعضها البعض. وتشهد الخرائط العربية الموضوعة في القرنين التاسع والعاشر على أنه في ما يتعلق بالمناطق الممتدة من الجزر البريطانية إلى مدغشقر وإلى اليابان وإندونيسيا، ومن الرأس الشمالي إلى الرأس الأخضر ورأس الرجاء الصالح، كان وجودها على الأقلّ وموقعها بالنسبة إلى بعضها البعض، معروفَيْن قبل أن يعيد الأوروبيون اكتشافها ابتداء من نهاية القرن الخامس عشر بمدة طويلة. ولدينا بيانات دقيقة عديدة جداً عن القصة التي نُسجت حول هذه الطرق بالنسبة لعصورها الأقلّ بُعداً عنّا والتي تمتد من القرن الثامن إلى القرن الخامس عشر، سواء في ما يتعلّق بالعلاقات بين الشرق والغرب (الصين ـ الهند ـ الشرق الإسلامي ـ أوروبا العصور الوسطى). أو في ما يتعلّق بالعلاقات بين الشمال والجنوب (منطقة البحر المتوسط وآسيا الغربية العربية، والسودان، وأفريقيا الشرقية). ورغم أن معلوماتنا عن العصور السابقة أقلّ دقّة، فإننا نعرف أن الإمبراطورية الرومانية والهند والصين وإثيوبيا لم تكن تجهل وجود بعضها البعض، وأنه قبل هذا العصر التقى الإسكندر الأكبر بالبوذية في أفغانستان وآسيا الوسطى، وأنه في عصور أوغل في القِدَم، اندفع الفينيقيون والمصريون برحلاتهم البحرية إلى ما وراء باب المندب نحو الشواطىء الجنوبية لأفريقيا، وأن سومر كانت مرتبطة بحضارة الهندوس إلخ. . . .

لكن ما الذي يمكن استخلاصه من كثافة هذه العلاقات؟ هل يمكن أن نخلُص إلى أنه كان يوجد منذئذٍ «نظام عالمي واحد»؟

في بحثٍ حديث يقدّم أندريه جوندر فرانك حججاً تؤيد نظرية تقول إن تكامل كل مجتمعات المعمورة أو جُلّها في نظام عالمي واحدٍ (وإن اقتصر على نصف الكرة الذي يضمّ أوروبا وأفريقيا وآسيا) قد سبق بزمن طويل جداً تكوين النظام الرأسمالي العالمي، بل إنه يرجع إلى أبعد ما نستطيع الوصول إليه إذا ما عدنا إلى الوراء، ربما إلى الألف سنة الثانية قبل الميلاد. ومن ثمَّ فإن

النقاش مفتوح تماماً في واقع الأمر. إنه ليس جديداً بالقدر الذي نظنّه وهو ما سأحاول أن أبينّه بالتذكير بأطروحات بيرين.

إن المسألة الأولى التي نصطدم بها في هذا النقاش هي طبيعة الانتشار العالمي للرأسمالية. وأنا أقصد بذلك ـ ويشاطرني الرأي بعض الكُتّاب الآخرين (ومنهم بالتحديد د. فوزي منصور وأ. ج. فرانك) ـ أن تكامل مختلف «بلدان» العالم الحديث في النظام الرأسمالي العالمي، أدّى إلى إعادة تشكيلها كُلّها بعمق إلى حدّ يؤهّلها جميعاً لأن توصف بأنها «تكوينات رأسمالية» (حتى وإن كان يتعينّ وصف هذه التكوينات بأنها مركزية أو طرفية مثلاً)؛ ليس هذا فحسب، بل أقصد أيضاً وفي المقام الأول أن التطورات (القوى، «القوانين». . .) التي تحكم حركة النظام في مجموعه تحدِّد الإطار الذي تتمّ فيه «عمليات التكيُّف» المحلية. وبعبارة أخرى، إن وجهة النظر النظامية هذه تقلّل من شأن التمييز بين «العوامل الخارجية» و «العوامل الداخلية» نظراً لأن كل العوامل تعتبر داخلية على صعيد النظام العالمي ولسنا بحاجة إلى أن نوضّح أن وجهة النظر المنهجية هذه تضع خطّاً فاصلاً بيننا وبين التيارات السائدة (البورجوازية بل والماركسية) التي تعتبر العوامل الداخلية حاسمة، بمعنى أن خصوصيات كل تكوين قومي («متقدم» أو «متخلّف») ترجع في الأساس إلى هذه العوامل «الداخلية»، «المؤاتية» أو «غير المؤاتية» للتطور الرأسمالي ولا حاجة بنا إلى التذكير بأن وجهة النظر النظامية هذه قد تبلورت بالتدريج (منذ نهاية الخمسينات) انطلاقاً من نقد نظريات التخلُّف المألوفة (البورجوازية والماركسية)، وبأننا جميعاً خلصنا هنا إلى نتيجة واحدة هي أن «التخلُّف» هو نتاج تطوّر الرأسمالية المنتشر في كل أنحاء العالم، وأن «التطوّر» و «التخلّف» يشكلان وجهين لنفس الظاهرة: التطور العالمي.

ونقصد بذلك أيضاً أن النظام العالمي ليس هو الشكل الحديث نسبياً للرأسمالية، الذي يرجع فقط إلى الثلث الثالث من القرن التاسع عشر عندما تكوّنت «الإمبريالية» (بالمعنى الذي أعطاه لينين لهذا المصطلح) وحدث التقسيم الاستعماري للعالم الذي ارتبط بها. بل على العكس، نحن نقول إن هذا البعد العالمي ظهر منذ البداية وظلّ من ثوابت النظام عبر المراحل المتعاقبة من تطوره. وإذا سلّمنا بأن العناصر الأساسية للرأسمالية تبلورت في أوروبا بدءاً من عصر

النهضة، فإن عام 1492 ـ وهو بداية فتح أميركا ـ يصبح هو تاريخ المولد المتزامن للرأسمالية والنظام الرأسمالي العالمي، فالظاهرتان لا تنفصلان.

وهذا الاتفاق الأساسي لا يستبعد احتمال وجود نقاط اختلاف في ما يتعلّق بطبيعة «الانتقال» في الفترة من 1500 إلى 1800. وقد اقْتُرِحَت أوصافٌ مختلفةٌ، استناداً إلى المعايير السياسية السائدة في ذلك العصر («النظام القديم» أو «زمن المَلَكيات المطلقة»)، أو استناداً إلى طبيعة اقتصاده (النزعة التجارية). ومن جهتي، أعتقد أنه إذا تجاوزنا نقاشاً يمكن أن يتردّى في مزالق الجدل حول مدلولات الكلمات ليس إلاّ، فإننا يمكن أن نصل إلى الفهم الصحيح للحِقْبة التي تعنينا وذلك إذا بدأنا بتوضيح ماهية الرأسمالية.

وفي رأيي، أنه في هذا يكمن الإسهام النظري الحاسم لمفهوم نمط الإنتاج الرأسمالي الذي أتى به ماركس، والذي لا يساعد تذويب مدلوله (كما هو شائع اليوم بلا ريب) على توضيح المشكلات. وفي تفسيري لهذا المفهوم، فإن نمط الإنتاج الرأسمالي يعني المِلْكِية الخاصة لوسائل الإنتاج التي هي نفسها ناتج عمل (الآلات)، وهذا يفترض بدوره مستوىً أعلى من تطوّر قوى الإنتاج (بالقياس إلى الحرفيين وأدواتهم)، ويفترض على هذا الأساس انقسام المجتمع إلى طبقتين أساسيتين، الأمر الذي يفترض بدوره أن العمَل الاجتماعي يكتسب شكل العمل الأجير الحرّ. وبعد أن يعمّ انتشار السوق الرأسمالية على هذا النحو، فإنها تشكِّل الإطار الذي تعمل فيه قوانين الاقتصاد («المنافسة») وتكون هذه القوانين قد غذّت قوىً تعمل مستقلّة عن الرغبات الذاتية، ويجد كل ذلك التعبير عنه في ظاهرتَيْ الاغتراب الاقتصادي وهيمنة الجانب الاقتصادي على ما عداه.

وغنيٌ عن الذكر أنه لا يمكن اختزال أيّ تكوين اجتماعي محدّد إلى نمط الإنتاج الرأسمالي «الصرف»، لكنّ مجتمعاً ما يغدو رأسمالياً (حقاً) بمجرد أن تخضع الأشكال الاجتماعية الأخرى (التي يوجد بعض منها على الدوام مثل: العمل المنزلي، عمل صغار المنتجين التجار، إلخ...) للمنطق السائد لتراكم رأس المال الذي تحكمه قوانين نمط الإنتاج الرأسمالي. وهذا هو حال تكوينات

المركز (أوروبا، أميركا الشمالية، اليابان) منذ تصنيعها في القرن التاسع عشر. وهذا أيضاً حال تكوينات الأطراف اليوم، سواء أكانت نصف مصنعة أم لا.

أمّا المجتمعات التجارية في أوروبا الأطلسية وامتداداتها نحو وسط القارة وشرقيها، فإنها على النقيض من ذلك تثير مشكلة من هذه الزاوية. فالذي نجده فيها هو مجرد اجتماع عدد معيَّن من العناصر التمهيدية لتبلور نمط الإنتاج الرأسمالي، وهي أساساً: (1) التوسع الملحوظ في مجال المبادلات السلعية التي تستحوذ على جزء كبير من الإنتاج الزراعي؛ (2) ترسيخ الأشكال الحديثة للمِلْكِيّة الخاصّة وحماية القانون لهذه الأشكال؛ (3) التوسّع الملحوظ في العمل الأجير الحرّ (في الزراعة والحِرَف). ومع ذلك، فإنه نظراً لأن تطوّر قوى الإنتاج لم يفرض بعد «المصنع» كشكل أساسي للإنتاج، فإن الاقتصاد يكون تجارياً (تسيطر عليه «التجارة» و«التبادل») أكثر منه رأسمالياً.

ومن ثمّ يكاد يكون واضحاً للعيان أننا بصدد أشكال «انتقالية»، وفي هذا سأبدي ملاحظتين إضافيتين على هذا الاستنتاج:

الملاحظة الأولى: أن الأشكال المعنية ـ التي وصفها البعض بأنها أشكال رأسمالية أولى (لِمَ لا؟) ـ لم تولد نتيجة لمعجزة وبصورة مفاجئة ابتداءً من عام 1492. فنحن نجدها في القرون السابقة. ونجدها في «المنطقة»، خصوصاً في الأقطار المحيطة بالبحر المتوسط، منذ زمن طويل جداً، لا سيما في المدن الإيطالية وعلى الجانب الآخر من البحر، في الوطن العربي الإسلامي. كما نجدها في مناطق أخرى، ومنذ زمن بعيد جداً: في الهند، في الصين، إلخ . . . فلماذا إذن نجعل بداية «الانتقال إلى الرأسمالية» في عام 1492 وليس في عام 1350، أو عام 900، أو قبل ذلك؟ لماذا لا نتكلّم عن «الانتقال إلى الرأسمالية» إلاّ بالنسبة لأوروبا ولماذا لا نصف المجتمعات الأخرى (المجتمع العربي الإسلامي، المجتمع الصيني، إلخ . . .) التي توجد فيها هذه العناصر المكوِّنة لـ«الرأسمالية الأولى»، بأنها بالمثل مجتمعات تمرُّ في مرحلة انتقال صوب الرأسمالية؟ لماذا لا نتخلّى عن فكرة «الانتقال» في هذه الظروف ونستبدل بها فكرة «التطور المستمر لنظام قائم منذ أمدٍ طويل جداً وتوجد به أيضاً العناصر

المكوِّنة للرأسمالية الأولى منذ أزمنة قديمة جداً»؟ إن ملاحظتي الثانيـة، الواردة في ما يلي، تفسّر بصورة جزئية تردُّدي في قبول الأفكار التي سُقتها في ما تقدَّم.

الملاحظة الثانية: إن استعمار أميركا عجّل بصورة غير معهودة بانتشـار عناصر الرأسمالية الأولى المشار إليها، بدرجة جعلت هذه العنـاصر مسيطرة عـلى النظام الاجتماعي في هذه القرون الثلاثة التي نتحدَّث عنها.

لكن الأمـر لم يكن كذلـك حتّئذٍ وفي أمـاكن أخـرى؛ بـل عـلى العكس من ذلك، ظلَّت قطاعات الرأسمالية الأولى من المجتمع محصورة في عالم تسيطر عليه العلاقات الاجتماعية الخَرَاجية (الإقـطاعية في أوروبـا القرون الـوسطى). فهـل هذا حقيقي؟ وماذا يعني تعبير سيطرة العلاقات الخَرَاجية؟

لعل استطرادنـا إلى الحجج التي أوردنـاها في مـا سبق يجد الآن مـبرره. فهو يلقي الضوء على الأسباب التي تجعلني أفضِّل الحديث عن أشكال رأسـمالية أولى سابقة على الحديث عن مرحلة سابقة من النظام الرأسمالي الأوّل.

ألا تشكِّل الشبكة الكثيفـة من المدن الإيـطالية في المنـطقة (البحـر المتوسط ـ أوروبا) «نظاماً رأسمالياً أولياً»؟ ليس هنـاك أيّ شك في أن الأشكـال الرأسـمالية الأولى هنا، كانت قائمة عـلى مستوى التنـظيم الاجتماعي والسيـاسي لهذه المـدن المسيـطرة. لكن هل نستـطيع فصـل المدن الإيـطالية (بـل وغيرهـا، في جنـوب ألمـانيا، مـدن التحالف التجـاري «الهانسـا»، إلخ . . . .) عن مجمـوع الشعوب المسيحية في العصور الـوسطى؟ الـواقع أن هـذا المجموع ظـلَّ خاضعـاً لسطوة الحياة الريفية الإقطاعية، مع امتداداتها على الصعيدين السياسي والأيديولوجي: قانون العرب، تفتُّت السلطة، الاحتكار الثقافي للكنيسة، إلخ . . .

هـل يشكِّل العـالم العـربي الإسـلامي نـظامـاً رأسـماليـاً أوليـاً؟ إن الأشكـال الرأسمالية الأولى كانت موجودة فيـه، وبعثت في عصور معينـة وفي مناطق معينـة منه حضارة زاهرة. والأفكار التي قدَّمتها في هـذا الصّدد (انـظر **الأمة العـربية**، **التمركز الأوروبي على الذات**)، تتفق مـع الأفكار التي يقـدّمها نصّ د. فـوزي منصور، كما تتفق في نواحٍ معينة مع كتابات المرحـوم أحمد صـادق سعد. وفيـما عدا بعض الخلافات الممكنة ـ أو الفروق الدقيقـة ـ يجمع بيننـا رأي مشترك هـو

أن النظام السياسي العربي الإسلامي لم تكن تسيطر عليه القوى الرأسمالية الأولى (التجاريون) وإنما على العكس من ذلك، بقيت العناصر الرأسمالية الأولى خاضعة لمنطق السلطة الخَرَاجية المسيطرة.

وفي هذا المعنى، ولهذه الأسباب، أتردّد في المضي إلى ما يجاوز الصيغة التي استخدمتها من قبل لوصف «النظام المتوسطي»: إنه نوع من «ما قبل التاريخ» للنظام العالمي اللاحق. والمصطلحات ملطَّفة الدلالة: «نوع» من. . .

وتظلّ التحليلات التي أقوم بها مستندة إلى التمييز الكيفي ـ الذي أعتقد أنه حاسم ـ بين مجتمعات الرأسمالية التي يسيطر عليها العامل الاقتصادي (قانون القيمة) والمجتمعات السابقة، التي تسيطر عليها العوامل السياسية والأيديولوجية. وتمشّياً مع هذا المنحى يبدو لي أنه من الضروري أن نولي الاهتمام اللائق لتطوّر النظام السياسي لأوروبا «الرأسمالية الأولى» من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر. إن التطوّر الذي أفضى، من التفتّت الإقطاعي لسلطة العصور الوسطى، إلى تمركز الملكيّة المطلقة تحقّق هنا بالتحديد في نفس الوقت مع تزايد سرعة التطورات الرأسمالية الأولى. وهذه «الخصوصية» الأوروبية ملفتة للنظر لأننا لم نعرف في مكان آخر ـ في الصين أو في العالم العربي الإسلامي مثلاً ـ مثيلاً «للتفتّت الإقطاعي»: إن الدولة (الممركزة) سابقة على «الرأسمالية الأولى». وأنا أعزو هذه الخصوصية الأوروبية إلى الطابع «الطرفي» للمجتمع الإقطاعي ـ الناتج من زرع التكوين الخَرَاجي المتوسطي في جسد كان لا يزال متأخراً جداً في المرحلة المشاعية (أوروبا البرابرة).

بيد أنّ التبلور ـ المتأخر ـ للدولة، في شكل الملكيّة المطلقة، كان يعني ضمناً منذ البداية أن تكون علاقات الدولة مع المكوّنات المختلفة للمجتمع، مختلفة عن تلك التي تحكم علاقات الدولة الخَرَاجية المركزية بتلك المكوّنات. فالدولة الخَرَاجية المركزية تمتزج بالطبقة الخَرَاجية السائدة، التي ليس لها وجود خارج الدولة الخَرَاجية. وعلى النقيض من ذلك تنبني دولة الملكيّة المطلقة على أنقاض سلطة الطبقة الخراجية من النموذج الطرفي، ولكي تحقّق ذلك، فإنها تعتمد بقوة على العناصر الرأسمالية الأولى في المدينة (البورجوازية الوليدة) والريف (طبقة

الفلاحين السائرة في طريق التطور السِلعي). ويأتي الحكم المطلق نتيجة هذا التوازن بين القوى الرأسمالية الأولى الجديدة المنطلقة وبقايا الاستغلال الإقطاعي.

ونجد صدى هذه «الخصوصية» في المضمون الأيديولوجي المصاحب لتكوين دولة «النظام القديم»، من عصر النهضة إلى عصر التنوير في القرن الثامن عشر. وأنا أُلِحُّ على «خصوصية» هذه الأيديولوجية ـ المتقدِّمة في رأيي ـ والتي تقطع كل صلة لها بالأيديولوجية الخَرَاجية. فهذه الأخيرة تقيم سيطرة الجانب السياسي على القاعدة الاقتصادية، على أساس غَلَبَة الرؤية الميتافيزيقية للعالم. ولتلافي أيّ سوء فهم، أُحدّد أن الميتافيزيقيا ليست مرادفاً «للاعقلانية» (كما وصفتها التيارات الراديكالية في عصر التنوير)، وإنما هي تسعى للتوفيق بين العقل والإيمان (انظر العروض المفصلة التي قدَّمْتُها حول هذا الموضوع في التمركز الأوروبي على الذات). إن الثورة الأيديولوجية من عصر النهضة إلى عصر التنوير لم تقض على الميتافيزيقا (الحاجة الميتافيزيقية الى الميتافيزيقا)، لكنها حرَّرت العلوم من خضوعها لها، وبذا فتحت الطريق أمام تكوين ميدان علمي جديد، هو ميدان علوم المجتمع. وغنيٌّ عن الذكر، في الوقت نفسه، أن التزامن (الذي لم يتأتَّ صدفةً) بين ممارسات الدولة الجديدة (للنظام القديم) وهذه التطورات في ميدان الأيديولوجية، حَفَّزَ التوسُّع الرأسمالي الأول، وهكذا، أخذت المجتمعات الأوروبية تسير بسرعة صوب «الثورة البورجوازية» (1688 في إنجلترا، 1776 في نيو إنجلند (بأميركا)، 1789 في فرنسا) وتسعى إلى القضاء على نظام الحكم المطلق الذي عمل كمنصّة انطلقت منها قفزات الرأسمالية الأولى إلى الأمام لتدشين المفاهيم الجديدة القائلة بإضفاء المشروعية على السلطة عن طريق الديمقراطية (وإن كانت ديمقراطية دافعي الخَرَاج). كما أُلِحّ أيضاً على بُعْدٍ آخر هو «وعي» الأوروبيين أنفسهم بهذه الخصوصية. فقبل عصر النهضة كان الأوروبيون (في ظلّ مسيحية العصور الوسطى) يسلِّمون بأنهم «ليسوا متفوقين» (من ناحية القوة الكامنة) على مجتمعات الشرق المتقدمة، حتى وإن كانوا يعتقدون أن دينهم «متفوق» (وفي هذا يكيلهم الآخرون الصاع صاعين!). وابتداءً من عصر النهضة أدركوا أنهم اكتسبوا تفوُّقاً (احتمالياً على

الأقل) على كل المجتمعات الأخرى وأنهم يستطيعون مستقبلاً أن يفتحوا العالم بأسره لحسابهم (وهذا ما فعلوه).

وما زلت أعتقد أن ما يمكن أن نسمِّيه «النظام المتوسطي» السابق، مختلف اختلافاً كلياً في طبيعته.

لقد اقْتَرحْتُ (في التمركز الأوروبي على الذات) إرجاع تاريخ مولد «النظام المتوسطي» إلى فتوحات الإسكندر الأكبر (قبل الميلاد بثلاثة قرون) واعتبار المدة التي تلتها فترة تاريخية طويلة واحدة امتدت من ذلك التاريخ إلى عصر النهضة، وشملت في البدء «الشرق القديم» (حول الحوض الشرقي للبحر المتوسط) ثم حوض البحر المتوسط كله وامتداداته العربية الإسلامية والأوروبية.

فهل يمكن وصف هذا النظام بأنه رأسمالي أوَّلي؟ يقال تأييداً لهذه النظرية إنه توجد عناصر رأسمالية أولى لا جدال فيها (الملكيَّة الخاصة، المشروع التجاري، العمل الأجير) تتخلّل الفترة كلها، وتزدهر في أمكنة وأزمنة معيَّنة (خصوصاً في المنطقة الإسلامية وفي إيطاليا)، وتخبو في أمكنة وأزمنة أخرى (خصوصاً في أوروبا البرابرة في الألف سنة الأولى بعد الميلاد). لكن هذا الوجود في رأيي لا يكفي لتحديد سمات النظام. ذلك أني، على صعيد الأيديولوجية الحاسم، أرى على النقيض من ذلك أن ما نشأ منذ المرحلة الهيلينية من تلك المدة (من سنة 300 ق. م. إلى القرون الأولى بعد الميلاد)، ثم ازدهر في الشكلين المسيحي (المسيحية الشرقية ثم الغربية) والإسلامي، هو في الواقع الأيديولوجية الخَرَاجية، بسمتها الأساسية الكبرى: غَلَبَة الاهتمامات الميتافيزيقية.

ومن ثمَّ، كان هناك فعلاً ـ في تقديري ـ نظام، لكنه لم يكن «نظاماً رأسمالياً» أوَّلياً (شكل الانتقال السريع من المجتمع الخَرَاجي إلى المجتمع الرأسمالي). كان هناك «نظام خراجي». وأقول نظاماً وليس مجرد تجاور مجتمعات خَرَاجية (بصيغة الجمع) «مستقلَّة ذاتياً»، حتى وإنْ تقاسمت بعض العناصر المشتركة (كالدين مثلاً، أو التكامل ـ وإنْ كان لمدة محدودة ـ في دولة إمبراطورية، مثل دولة روما أو بيزنطة أو الأمويين أو العباسيين).

وفي رأيي أن التمايز يتضمَّن درجة معينة من تمركز الفائض. ومع ذلك، فإن ما أريد توضيحه هنا هو أن هذا الفائض ذو طبيعة خَرَاجية، وليس له طابع ربح رأس المال كما هو الحال في الرأسمالية. ومن ثمَّ، فإن الوسيلة الطبيعية لتحقيق تمركز هذا الفائض الخَرَاجي كانت التمركز السياسي، لصالح العواصم الإمبراطورية (روما، بيزنطة، دمشق، بغداد). ومن المفروغ منه أن هذا التمركز ظلَّ هَشّاً مثل هَشاشة السلطة. فلم تستطع بيزنطة ودمشق وبغداد أن تمنع الحواضر التابعة لها (الإسكندرية، القاهرة، فاس، القيروان، جنوا، البندقية، بيزا، إلخ . . .) من الاستقلال بشؤونها في كثير من الأحيان. وأفلت قطاع المسيحية البربرية بأسره (الألف سنة الأولى بعد الميلاد في الغرب) من هذا التمركز. وفي الوقت نفسه، فإن منطق التمركز عن طريق السلطة، شجَّع نمو العلاقات الرأسمالية الأولى إلى درجة أن تحويل جزء من الفائض إلى النشاط التجاري لم يختفِ أبداً من المنطقة. بل إني أوليت هذه الظاهرة أهمية كبرى بالنسبة لمناطق وعصور معينة: عصور ازدهار الإسلام، المدن الإيطالية ابتداءً من الحروب الصليبية. وعلى أساس من هذا، وصفتُ تكوينات الوطن العربي بأنها تكوينات خَرَاجية ـ تجارية. وفي هذا الصدد، أرفض الاتّهام بـ «الانحراف التداولي» الموجَّه إليّ (انطلاقاً من فهم اختزالي وجامد للماركسية) لمحو أهمية التبادل (ومن ثم الرأسمالية الأولى) من التاريخ الحقيقي، مثلما تُستخدم نفس الحُجَّة لمحو تمركز الفائض لصالح المركز بفعل قانون القيمة الذي اكتسب طابعاً عالمياً، من تحليل الرأسمالية الموجودة في الواقع.

وزاوية الرؤية التي استحدثتها تقودني فعلاً إلى استنتاج أن الرأسمالية «كان يمكن» أن تولد هنا. ومرة أخرى أُحيل إلى المناقشات الحامية التي دارت حول هذه المسألة واشتركت فيها. وإذا كانت الرأسمالية لم تولد هنا، فقد ظهرت أولاً في أوروبا الأطلسية، ولهذا فإن عمليات التطور صوب الرأسمالية أوقفت بصورة فظّة في الأماكن الأخرى. أما عن السبب في أن التطوّر نحو الرأسمالية تسارع في الغرب الأطلسي (ناقلاً مركز الثقل في النظام من شطآن البحر المتوسط إلى شطآن المحيط)، فإنه يُعزى في رأيي، أساساً، إلى الاستعمار (استعمار أميركا ثمّ المعمورة كلها) ويُعزى ثانوياً إلى الطابع الطرفي للإقطاع الغربي.

وهنـاك مجموعـة أخـرى من الأسئلة التي يمكن طـرحهـا: هـل كـان النـظام المتوسطي «معزولاً»، أم كان على علاقة وثيقة بنظم أخرى آسيوية وأفريقية؟

وفيما يجاوز المنطقة المتوسطية وقبل تكوينها، هل يمكن القول بأنه كـان يوجـد نظام عالمي «دائم»، في حالة تطوّر مستمر؟ إن كثافة علاقات التبادل بين المنطقة المتوسطيـة التي ظهرت فيهـا الرأسـمالية الأولى، والمجتمعَـيْن الصيني والهندي في الشرق، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بل وربمـا أهمية المبـادلات بين هـذه المناطق المختلفة من العالم القديم في عصور سابقة، قد جعلت البعض (ولا سيما أ. ج. فرانك) يردّ بما يفيد هذا.

أمّا بالنسبة لي، فلست أعتقد أننا نستطيـع الردَّ عـلى هذا السؤال بـالمعلومات المتاحة لنا حاليـاً. ومع ذلـك فإن طـرح السؤال لا يخلو من الفائـدة، لأنه يحثُّ على تبادل وجهات النظر بطريقة منهجية حول ما يمكن أن نستخلص من معارفنا ومعلوماتنا، والفروض التي يمكن أن توحي بها، واتجاهـات البحث التي تدعـونا إلى السير فيها للتحقُّق من صحة هذه الفروض.

ولست أودّ الاستعـاضة عن النتـائج المحتملة لهـذه المناقشـات بـاستنتـاجـاتي «الحدسية» الخاصة. وإنما أكتفي بعرض هذه الاستنتاجات هنا بصورة مؤقتة من أجل فتح باب المناقشة. ومن ثمّ، فإني أقترح «الأطروحات» (المؤقتة) التالية:

**أولاً**: إن الإنسانية واحدة منذ بداياتها. وقد بدأنا نعـرف مسار إعـمار كوكب الأرض ابتداءً من نواة من أسـلاف البشر ظهرت في شرق أفـريقيا، ونـزلت مع مجـرى النيل وعمَّـرت أفريقيـا، وعبرت البحـر المتوسط وبـرزخ السويس لغـزو أوروبا وآسيا، ومرَّت بمضيق بهرنج وربما عبرت المحيط الهادي لتستقـر (في حِقْبة حديثة) في الأمـيركتين. وقـد بدأنـا نعرف كيف نحـدّد تواريـخ هذه الفتـوحات المتعاقبة لأقاليم المعمورة. وقد يكون السؤال المفيد الذي يرد إلى الذهن في هـذه المنـاسبة، هـو التالي: هـل تسبّب التبعثر في «تنـوُّع» خطوط تـطور المجموعـات البشرية المختلفة التي أقامت في بيئات جغرافية متباينة لأقصى حـدّ وواجهت من ثمّ بحكم ذلك تحدّيـات ذات طبيعة مختلفـة؟ أم أنه كـانت هناك فيـما وراء هذا التنوّع خطوط تطور متشابهة تُوجِبُ استخـلاص نتيجة مؤدّاهـا أن الإنسانيـة في

مجموعها ظلّت محكومة بـ «قوانين» تطور عالمية النطاق؟ واستكمالاً لهذا السؤال يمكن أن نتساءل عن مدى العلاقات التي ظلّت قائمة بين المستوطنات البشرية المبعثرة على نحو ما قدّمنا وبالتالي عن كثافة وسرعة انتقال المعارف والخبرات والأفكار؟ يمكن أن نتخيل بالحدس أن بعض المجموعات البشرية وجدت نفسها معزولة نسبياً في ظروف صعبة جداً، وبحكم هذا ردّت على التحدّي بعمليات تكيُّف خاصة هي نفسها قليلة القدرة على التطوُّر. ومن ثمّ وجدت هذه المجموعات نفسها محاصرة في طرق مسدودة ومضطرة إلى إعادة إنتاج تنظيمها الخاص دون أن تبدو على هذا التنظيم علامات تدلّ على أنه قادر على أن يتجاوز نفسه. وربما كانت من بين تلك المجموعات مجتمعات صيادي الحيوانات والأسماك وجامعي الثمار في منطقة القطب الشمالي والغابات الاستوائية وفي الجزر الصغيرة وبعض السواحل. . . (وهي مجتمعات مفتّتة جداً على الدوام). لكن مجموعات أخرى وجدت نفسها في ظروف أقلّ عُسراً مما سمح لها بأن تتقدّم في نفس الوقت في مجال السيطرة على الطبيعة (الانتقال إلى الزراعة المستقرة، اختراع أدوات أكثر فعالية. . .) وفي إقامة مجتمعات أشدّ كثافة. وهذه المجموعات الأخيرة هي التي تُطرح بشأنها مسألة «احتمال وجود قوانين للتطور الاجتماعي عالمية النطاق» ومكان «العلاقات الخارجية» في هذا التطور.

ثانياً: في ما يتعلّق بالمجتمعات التي تقدّمت بقدر ملحوظ، هل يمكن أن نجد مراحل ـ أطواراً ـ متماثلة عبرتها كل تلك المجتمعات، ولو بوتائر متفاوتة السرعة؟ لقد انبَنَتْ علومنا الاجتماعية كلها على أساس هذه «الفرضيّة»، فهل اعتُبرت هذه الفرضية ضرورية لمجرد إراحة البال؟ هل كانت وسيلة لإضفاء المشروعية على نسق من القيم عالميّ النزعة؟ لقد تعاقبت صياغات هذا «التطوّر الضروري» في القرن التاسع عشر، تارةً على أساس تعاقب أنماط استغلال الأرض والأدوات المستخدمة (من نوع العصر الحجري القديم، العصر الحجري الجديد، عصر المعادن، إلخ . . .)، وتارةً أخرى على أساس تعاقب الأشكال الاجتماعية للتنظيم (من نوع عصر البداوة، عصر البربرية، عصر الحضارة. . .). وطُعِّمت هذه الاتجاهات العامة التي اعتُبرت أساسية بأنماط شتّى من التطور في ميادين «خاصة». ومثال ذلك تعاقب نظام «الأمومة» ونظام

«الأبوَّة»، وتعاقب عصور الفكر الفلسفي (العصر البدائي، العصر الميتافيزيقي، العصر الوضعي على طريقة أوجست كونت)، الخ . . . . ولن أناقش هنا هذه «النظريات»، التي هجرها الباحثون اللاحقون في جميع الحالات تقريباً. وأكتفي بالإشارة إلى وجودها باعتباره شاهداً على استمرار الحاجة إلى «التعميم»، برغم التنوُّع الواضح، تلك هي السمة المميزة للأسلوب العلمي.

ويبدو لي أن الصياغة الأكثر تقدُّماً بين كل نظريات التطور العام، هي تلك التي اقترحتها الماركسية، وهي ترتكز على مفاهيم تركيبية يُقال لها «أنماط الانتاج»، وتقوم هذه المفاهيم التركيبية بدورها على أساس تحويل العناصر الأساسية لهذا البناء إلى مفاهيم (القوى المنتجة، علاقات الإنتاج، البنية الأساسية والبنية الفوقية، إلخ . . .)، ويتمُّ «إثراؤها» عن طريق تطعيمها بنظريات خاصة تنضاف إلى نظريات «أنماط الانتاج» (مثل نظرية الأسرة، نظرية الدولة، إلخ . . .). ولن أُناقش هنا أيضاً مسألة معرفة ما إذا كانت هذه الأبنية الماركسية هي لماركس نفسه، أو أنها نتاج تفسيرات لاحقة، متّسقة أو غير متّسقة مع روح ماركسية ماركس، كما أني لن أُناقش المسائل المتعلّقة بسلامة هذه النظريات التي تواجه التحدي المتمثِّل في تحسين معارفنا المتعلِّقة بحقيقة مجتمعات الماضي. ومرة أخرى أشير إلى هذه الصياغات بوصفها تعبيراً عن نفس هذه الحاجة إلى «الفهم»، ممَّا يعني ضمناً إمكانية «التعميم».

والآن وقد حدَّدت موقفي، إذا جاز القول، من بعض المناقشات الدائرة حول المادية التاريخية، أعتقد أنه من المفيد، من باب الأمانة تجاه القارىء، أن أذكِّر هنا باستنتاجاتي الأساسية، ولو لمجرد أنها تحدِّد اقتراحاتي المتعلِّقة بمسألة طبيعة النظام قبل الحديث (أو النظم قبل الحديثة). لقد رفضتُ الصيغة المسمّاة بالماركسية عن «المراحل الخمس»، أي أني رفضتُ بصورة أكثر دقة: (1) اعتبار العبودية مرحلة ضرورية مرت بها كل المجتمعات ثمَّ تجاوزتها؛ (2) اعتبار الإقطاع مرحلة ضرورية تلي العبودية. ورفضتُ بالمثل الصيغة التي قيل إنها ماركسية عن «الطريقين»، أي أنني على وجه الدِّقة رفضتُ أن أعتبر أن الطريق «الأوروبي» وحده (العبودية ـ الإقطاع) فتح آفاق ابتكار الرأسمالية، في حين أن

الطريق «الآسيوي» (نمط الإنتاج الآسيوي المزعوم)، شكَّل طريقاً مسدوداً، عاجزاً عن أن يتطوّر بنفسه. وقد وصفتُ هذين التفسيرين للمادية التاريخية (وهما ليسا سوى تفسيرين بين تفسيرات أخرى ممكنة) بأنهما نتاج للتمركز الأوروبي على الذات. ولذا أحيل القارىء إلى كتابي الطبقة والأمة ليطلع على أطروحاتي البديلة. وقد اقترحتُ فكرة التعاقب الضروري «لفصيلتين من أنماط الإنتاج»: الفصيلة المشاعية والفصيلة الخَرَاجية. وهذه الأطروحة مترتبة على إبراز قطيعتين كيفيتين حدثتا في مجرى تطوّر عام: (1) أحدثهما تاريخاً: هي القطيعة الكيفية بين سيطرة العامل السياسي ـ الأيديولوجي (الدولة زائد أيديولوجية ميتافيزيقية) في المرحلة الخَرَاجية، وسيطرة العامل الاقتصادي (سوق معمّمة وأيديولوجية اقتصادوية) في المرحلة الرأسمالية. (2) وقبل ذلك القطيعة الكيفية بين عدم وجود دولة مع سيادة أيديولوجية رابطة القرابة في المرحلة المشاعية، وتبلور السلطة الاجتماعية في شكل دولة ـ أيديولوجيا ـ ميتافيزيقا في المرحلة الخَرَاجية. وكانت هذه الأطروحة تفترض، ضمن ما تفترض، اكتشاف الأشكال المختلفة لكل من المرحلتين، وعلى الأخصّ تعريف الأشكال «المركزية / الطرفية» للمرحلة الخَرَاجية التي تنتهي بالتحديد إلى وصف الإقطاع بأنه شكل خراجي طرفي.

ويرى البعض أن الأشكال التي أُسمِّيها «خَرَاجية» لم تكن تشكّل نمط إنتاج «واحداً»، بالمعنى المقصود في مفهوم نمط الإنتاج في الماركسية، في رأيهم. ولن أعود إلى هذا النقاش (في علم الماركسية). فإذا كان هذا «يثير الضيق»، فإني على استعداد لمقايضة مصطلح «نمط الإنتاج الخَرَاجي» بالمصطلح الأوسع دلالة «المجتمع الخَرَاجي».

وغنيٌّ عن الذكر أن أطروحاتي ما زالت مندرجة في إطار يَغْلُب فيه البحث عن «قوانين عامة». وعلى أساس عمليات وضع المفاهيم التي أقترحها، إلى جانب غيرها، فإن «انتقالها» صوب الرأسمالية يتميّز، لنفس الأسباب، بتطوّر العناصر «الرأسمالية الأولى» التي أشرت إليها فيما سبق. لكنه يوجد طبعاً تيار ـ أحرز نجاحاً في عصرنا ـ يرفض أي بحث عن قوانين عامة ويسعى، على النقيض من ذلك، إلى إبراز الخصوصية «التي لا يمكن الانتقاص منها» لمختلف

مسارات التطور. وإني أعتبر هذا التوجُّه المعرفي نتاجاً للتمركز الأوروبي على الذات الحريص في المحل الأول على إضفاء المشروعية على «تفوُّق» الغرب.

ثالثاً: على أساس عمليات وضع المفاهيم المُقْتَرَحة، نتبيَّن دون صعوبة وجود عددٍ من المجتمعات الخَرَاجية التي وصلت تقريباً إلى نفس المرحلة من التطور العام: تقنيات الإنتاج، مجموعات الأدوات، سلسلة المنتجات، أشكال تنظيم السلطة، منظومات المعارف والأفكار، إلخ... ونتبين، إضافة إلى ذلك، وجود نسيج كثيف نسبياً من المبادلات من كل الأنواع فيما بين هذه المجتمعات: تبادل المنتجات والمعارف والتقنيّات والأفكار. فهل تتيح لنا كثافة المبادلات هذه أن نتحدَّث عن نظام عالمي واحد (وإنْ وُصِفَ بأنه خَرَاجي) ـ وأن نتحدَّث عنه بصيغة المفرد؟ إن أ. ج. فرانك يقترح علينا هنا معياراً محدَّداً: يوجد نظام متكامل عندما تكون التأثيرات المتبادلة «حاسمة» (ما كان «ألف» ليصل إلى ما هو عليه لولا العلاقات التي يقيمها مع «باء»). لِيَكُن، لكن يظلّ السؤال باقياً: هل كانت هذه العلاقات «حاسمة» أم لا؟

ومع ذلك، فإن الطابع العالمي الذي تتَّسم به قوانين التطور الاجتماعي لا يعني بالضرورة انتشارها على الصعيد العالمي بأيّ حال. فنحن هنا بصدد مفهومين متميزين. فالمفهوم الأوّل يعني أن مجتمعات متميِّزة ـ يفصلها البعد المكاني الجغرافي أو البُعد الزماني ـ استطاعت أن تتطوّر بطريقة متماثلة لنفس الأسباب العميقة. والمفهوم الثاني يعني أن هذه المجتمعات ليست متمايزة عن بعضها البعض وإنما تشكل عناصر في نفس المجتمع العالمي. وفي تطوُّر هذا المجتمع العالمي ـ وهو تطوّر شامل للعالم كلِّه بالضرورة ـ لا تنفصل القوانين التي نقصدها عن آثار التفاعل بين المكوِّنات المختلفة للمجتمع العالمي.

وسأبدي في هذا الصدد ملاحظتين استهلاليتين: (أ) إن المبادلات الاقتصادية لا تشكِّل بالضرورة عنصراً «زخرفيّاً» ليس لوجوده أي تأثير بارز على «نمط الإنتاج»، ومن ثم على مستوى التطور. وإني أرفض مع أ. ج. فرانك كل الاتهامات التي يكْثُر ترديدها ضد «الانحراف التداولي» المزعوم. قد يكون التبادل وسيلة هامة لإعادة توزيع الفائض، حاسمة بالنِسبة لأقسام معيَّنة من

المجتمعات التي على علاقات ببعضها البعض. والمسألة لا تتعلّق بالمبدأ بل بالواقع. فهل كانت المبادلات كذلك؟ أين ومتى؟ إني أتحرّز هنا من أيّ تعميم متسرّع، ينتهي إمّا إلى أنها كانت كذلك دوماً (أو بصفة عامة) أو الى أنها لم تكن كذلك أبداً (فيما عدا استثناءات نادرة). ففي حالة المنطقة العربية الإسلامية مثلاً، قلت إن المبادلات هنا كانت هامة لدرجة أنها كانت علامة على نشوء طابع «خَراجي ـ تجاري» لا غنًى عنه لفهم تاريخ المنطقة، وخصوصاً لفهم التعاقب (النكوصي) لمرحلة «متألّقة» أعقبها «اضمحلال»، ولفهم انتقال مراكز ثقل الثروة والسلطة في هذه المنطقة. وقلت أيضاً إن التكوين «الرأسمالي الأول» لأوروبا العصر التجاري (القرنان السابع عشر ـ الثامن عشر) عَبَر هذه المرحلة سريعاً نحو الرأسمالية بفضل تلك المبادلات التي كانت تسيطر هي عليها، أوروبا. لكن هل احتلت المبادلات مكانة مناظرة في الصين، في الهند، في الإمبراطورية الرومانية، إلخ. . . أنا شخصياً لا أعرف شيئاً في هذا الشأن.

(2) لا يجب اختزال المبادلات المعنية إلى المبادلات الاقتصادية فحسب. فالواقع غير ذلك على الإطلاق. ومن جانب آخر، فإن كتابة التاريخ تركّز بدرجة أكبر، بالنسبة للعصور السابقة على الرأسمالية، على المبادلات الثقافية (وخصوصاً انتشار الأديان) والعسكرية السياسية (بناء الإمبراطوريات وتفكُّكِها، غزوات «البرابرة» إلخ. ...)، في حين أن التركيز ينصبّ على البعد الاقتصادي في العلاقات داخل النظام الرأسمالي العالمي الحديث. فهل الكتابات التاريخية مخطئة في هذا؟ لا أعتقد ذلك. على العكس، أعتقد أنها إذ تفعل ذلك، فإنها تدرك ـ وإنْ كان عن طريق الإدراك الحدْسي ـ تغيّر العامل المسيطر، من السياسي الأيديولوجي إلى الاقتصادي، وهو ما يشكّل المحور الرئيسي لأطروحتي. لكن هل يمكن على هذا الصعيد أن نتحدَّث عن نظام عالمي سياسي أيديولوجي خَرَاجي واحد؟ لا أعتقد ذلك، وقد فضّلت لهذا السبب، أن أتحدّث عن «مجالات ثقافية» خَرَاجية متميِّزة تستند على وجه التحديد إلى النظم المرجعيَّة الكبرى ـ والمرجع محدد وديني في غالب الأحوال ـ أي: الكونفوشيوسية، الهندوكية، الإسلام، المسيحية. . . وهناك طبعاً نوعٌ من القرابة بين مختلف هذه الميتافيزيقيات لأنها تعبّر عن المتطلّب الأساسي لنفس

النوع من المجتمع ـ المجتمع الخَرَاجي. وهذه القرابة تسهِّل بدورها الاستعارات المتبادلة فيما بينها.

فلكي نتقدَّم على طريق الإجابة عن السؤال المطروح (نظام واحد أو عدة نظم) يجب الجمع بين ثلاثة عناصر هي: كثافة المبادلات الاقتصادية وتحويلات الفائض المعاد توزيعه عن طريقها؛ درجة تمركُز السلطة السياسية؛ التنوُّع النسبي أو الخصوصية النسبية للنظم الأيديولوجية ومن ثم استقلالها الذاتي.

وقد حاولت العمل وفق هذه الخطوط في ما يتعلَّق بجزء من العالم القديم هو: العالم «المتوسطي». واقترحتُ في هذا الصدد أطروحة مؤدَّاها أننا هنا بصدد نظام خَرَاجي (واحد) يمتدّ من سنة 300 ق. م (توحيد الشرق على يد الإسكندر الأكبر) إلى سنة 1492. وأقصد بذلك أننا هنا بصدد «مجال ثقافي» واحد، تجلَّت وحدته في صيغة ميتافيزيقية مشتركة إلى حدٍّ بعيد (الأيديولوجية الخَرَاجية للمنطقة)، فيما وراء التعبيرات المتعاقبة عن هذه الميتافيزيقا (التعبير الهيليني، المسيحي الشرقي، الإسلامي، المسيحي الغربي). وفي هذا المجال الخَرَاجي أعتقد أن التمييز الذي اقترحته بين مناطقه المركزية (الشرق المتوسطي) ومناطقه الطرفية (الغرب الأوروبي) مفيد. وفي داخل هذا المجموع، كانت المبادلات من كل الأنواع (على الدوام تقريباً) مكثَّفة للغاية، وكانت الأشكال الرأسمالية الأولى المرتبطة بها متقدِّمة بشكل ملحوظ، وبصورة خاصة دون ريب في مناطقها المركزية (ولا سيما في عصور الإسلام إبَّان عظمته الأولى: من القرن الثامن حتى القرن الثاني عشر، وفي المدن الإيطالية في القرون التالية). وكانت هذه المبادلات دعامة عملية إعادة توزيع الفائض على نطاق واسع. غير أن «تمركز» الفائض ـ عند حدوثه ـ اقترن فيها أساساً بتمركز السلطة السياسية. ومن هذه الزاوية، فإن المجال الثقافي لم يشكِّل أبداً في مجموعه «دولة إمبراطورية موحَّدة» واحدة (فيما عدا الفترتين القصيرتين اللتين قامت فيهما إمبراطورية الإسكندر ثمَّ الإمبراطورية الرومانية، على رقعة شملت حينذاك مجموع المناطق المركزية للنظام). وبصفة عامة، ظلَّت منطقة الغرب الأوروبي الطرفية مفتَّتة لأقصى حدٍّ من وجهة النظر هذه، في ظل الشكل الإقطاعي (وكان هذا نفسه تعبيراً عن طابعها الطرفي). وكانت المنطقة المركزية نفسها مقسَّمة بين المشرق البيزنطي

المسيحي والإمبراطوريتين العربيتين الإسلاميتين (الإمبراطورية الأمويّة ثم إمبراطورية العصر العباسي الأوّل)، وخاضعة لقوى طاردة داخلية، ولم تتوحّد من جديد إلا في الدولة العثمانية التي تكوّنت في حقبة متأخرة وتواكب قيامها مع نهاية فترة «التطريف» الشامل للمنطقة مع انتقال المركز صوب منطقة أوروبا الأطلسية التي كانت طرفية من قبل.

ويقودني الفرض المنهجي الذي أنطلق منه إلى اعتبار «المناطق الثقافية» الأخرى أنظمة خَرَاجية أخرى مستقلّة بذاتها. وعلى وجه الخصوص، يبدو لي أن النظام الخَرَاجي الصيني ـ الكونفوشيوسي، يشكّل عالماً بذاته وفي ذاته، بمركزه الخاص (الصين) الذي يتميّز بمركزية سياسية قوية (حتى وإن تصدّعت هذه المركزية بين فترة وأخرى، نتيجة لخضوعها لقوى طاردة داخلية، لكنها تعود إلى الظهور من جديد على الدوام)، ومناطقه الطرفية (خصوصاً اليابان)، التي كانت على علاقة بالصين شبيهة بعلاقة أوروبا العصور الوسطى بالشرق المتحضّر. وأَدَعُ جانباً مسألة معرفة ما إذا كان المجال الثقافي الهندوكي قد شكّل نظاماً خَرَاجياً واحداً.

والاستقلال الذاتي للنظم الخَرَاجية المختلفة لا ينفي أنّه كانت بينها علاقات تبادل اقتصادي وغيره، بل ولا أنّ هذه المبادلات ربما كانت هامة. وبدون الرجوع إلى هذه المبادلات يكون من العسير فهم الكثير من الحقائق والتطورات التاريخية مثل عمليات: نقل التكنولوجيات من كل الأنواع (البوصلة، بارود المدافع، الورق، الحرير الذي سُمِّيت باسمه الطرق المعروفة، الطباعة، العجائن الغذائية الصينية التي أصبحت إيطالية! إلخ. . .)، وهجرات الأفكار الدينية (انتقلت البوذية من الهند إلى الصين واليابان، وارتحل الإسلام حتى إندونيسيا والصين، ووصلت المسيحية إلى إثيوبيا وجنوب الهند وآسيا الوسطى) إلخ. . . .

لكن، فيما وراء هذه المبادلات التي ربما أُرست هنا وهناك (دعائم) أشكال رأسمالية أولى راسخة متّصلة ببعضها البعض (من الصين والهند إلى العالم الإسلامي، وعالم الساحل الأفريقي، وأوروبا العصور الوسطى)، وأرست عن

طريقها دعائم عمليات تحويل الفائض - بل ربما كانت تلك التحويلات حاسمة في العقد الأساسية لشبكة المبادلات - لم يوجد بالتأكيد تمركز للفائض على صعيد نظام عالمي مماثل للتمركز الذي يتّسم به العالم الحديث. والسبب في هذا هو أن تمركز الفائض تحقّق في ذلك العصر أساساً في ارتباط بتمركز السلطة، وأنه لم يكن هناك أيُّ شكل من «الإمبراطورية العالمية» أو حتى «السلطة العالمية» شبيه بما أصبحت عليه الهيمنة البريطانية في القرن التاسع عشر أو هيمنة الولايات المتحدة في عصرنا.

ومن ثم ليس هناك أيُّ وجهٍ للشبه في مجال «الاستقطاب» على المستوى العالمي بين العصور القديمة (الخَرَاجية) والعالم الرأسمالي الحديث. ذلك أن النظم السابقة، على الرغم من التأثيرات الهامة الناجمة عن المبادلات فيما بينها، لم تكن استقطابية على النطاق العالمي، حتى وإنْ كانت كذلك على المستويات الإقليمية، لصالح مراكز هذه الأنظمة الإقليمية (مثل روما، القسطنطينية، بغداد، المدن الإيطالية، الصين، الهند، إلخ . . .). وعلى النقيض من ذلك فإن النظام الرأسمالي نظام استقطابي حقاً على النطاق العالمي، وبهذا فهو الوحيد الذي يستحق وصفه بأنه نظام عالمي. وإذا كان الأمر كذلك فإن المنهجية المقترحة لتحليل التفاعلات فيما بين النظم الخَرَاجية، ربما تدعو إلى إعادة النظر في الأحكام «التقليدية» التي تطرحها الكتابات التاريخية فيما يتعلق بـ «البرابرة» الذائعي الصيت الذين احتلّوا المساحات التي كانت تفصل بين المناطق الثقافية الخَرَاجية الكبرى. فهل كان دور هؤلاء البرابرة هو الدور الذي أُرَدْنا خلعه عليهم، دور «المدمِّر» السلبي البحت؟ أم أن وظيفتهم النشيطة في المبادلات فيما بين النظم الخَرَاجية قد أَهَّلتهم إلى حدٍّ ما للقيام ببعض المبادرات الحاسمة التي تفسِّر، إلى جانب أمور أخرى، إما نجاحهم (ليس العسكري فحسب) في «توحيد» أقاليم شاسعة (إمبراطورية جنكيز خان)، أو قدرتهم على أن يحتلّوا قلب المبادرات الأيديولوجية (الإسلام الذي ظهر في الجزيرة العربية، ملتقى الطرق الذي أقامه البرابرة للمبادلات بين البحر الأبيض والهند وأفريقيا)، أو قدرتهم على أن يرتفعوا سريعاً لمواقع مركزية في نظام خَرَاجي (الدور المتألق الذي لعبته خوارزم في القرون الأولى للإسلام)، الخ . . . .

هل نستطيع أن نحاول «منهجة» تاريخ القرون الخَرَاجية (ألفي سنة)، مثلاً باستخدام فرضية «الدورات الطويلة» التي يتعاقب فيها «الازدهار» (العام) أو «الاضمحلال» (العام أيضاً)؟ لقد اقترح أ. ج. فرانك ذلك واقترح بناءً على ذلك فكرة أن الأزمنة «أ» تتميّز بالدور الهام (الحاسم؟) للمبادلات فيما بين المناطق، وأن الأزمنة «ب» تتميّز باضمحلالها. وأنا أرتاب دوماً من عمليات المنهجة هذه، لأن الدورات المتعاقبة تبدو لي هنا مختلفة من الناحية النوعية إلى حدٍّ يجعل من الخطر أن نربط تعاقبها بـ «قوانين بسيطة» تعمل بطريق التكرار. وقد أبديت نفس التحفظات إزاء «الدورات الطويلة» للنظام الرأسمالي، وتشكّكتُ في محاولات المنهجة التي قام بها كروندراتييف بصددها.

وهناك تحفُّظٌ أخير يتعلّق بمنهجة الفرضية التي تقول بوجود نظام عالمي واحد عبر التاريخ. فقبل الفترة الممتدة من القرن الخامس إلى القرن الثالث قبل الميلاد، هل يمكن الحديث عن نظم خراجية وعن شبكات كبيرة للتبادل فيما بينها؟ لا أعتقد ذلك، على الأقلّ للأسباب الثلاثة التالية:

(1) لأن النظم الاجتماعية في الجزء الأعظم من العالم كانت لا تزال غارقة في المرحلة التي وصفتها بالمشاعية؛ (2) لأن جزر الحضارة الصغيرة التي كانت قد بلغت مرحلة أصبحت الدولة فيها هي الشكل الظاهر للتعبير عن السلطة، لم تكن قد وجدت بعد تعبيراً أيديولوجياً خَرَاجياً مكتملاً عن نفسها (انظر الإيضاحات التفصيلية التي قدَّمْتُها عن هذه النقطة، في ما يتعلّق بأيديولوجية العالم القديم في التمركز الأوروبي على الذات)؛ (3) لأن كثافة علاقات التبادل بين هذه الجزر الصغيرة كانت لا تزال ضعيفة (وهذا لا ينفي انتقال بعض المعارف - التكنولوجيا مثلاً - التي لا بدَّ أن تكون ذرعت مسافات تفوق التصور).

ويترتب على ما سبق أنه يوجد، في رأيي، فرق أساسي بين النظام العالمي (الرأسمالي) المعاصر وكل النظم السابقة (الإقليمية والخَرَاجية) يقتضي تعليقاً في ما يخص «قانون القيمة» الذي يحكم الرأسمالية. وقد أَبْدَيْتُ وجهة نظري، في هذا الصدد، في ما يتعلق بما أسميته «قانون القيمة» على الصعيد العالمي. إن

القاعدة العامة هي أن قانون القيمة يفترض وجود سوق متكاملة لمنتجات العمل الاجتماعي (التي تصبح حينئذٍ سِلَعاً) ورأس المال والعمل. ومن ثم يولِّد قانون القيمة، في المجال الذي يعمل فيه، اتجاهاً إلى توحيد أثمان السِلَع المتطابقة وعوائد رأس المال والعمل (في صورة الأَجْر أو في صورة عائد صغار منتجي السِلَع). ويتّفق هذا التقريب مع الواقع التجريبي في التكوينات الرأسمالية المركزية. لكن قانون القيمة العالمي يعمل على صعيد النظام الرأسمالي العالمي على أساس سوق مبتورة تجمع بين تجارة المنتجات وحركات رأس المال ولكنها تستبعد قوة العمل من هذه السوق. ومن ثم فإن قانون القيمة العالمي ينحو إلى توحيد أثمان السِلَع دون عوائد العمل التي يكون مدى التفاوت في توزيعها العالمي أعظم شأناً بكثير من مدى التفاوت في توزيع إنتاجية الأعمال المختلفة. ففي حين أن النسبة بين إنتاجيات العمل المتوسطة في المركز والمناطق الطرفية هي ثلاثة إلى واحد، فإن النسبة بين متوسط عائدات العمل وبعضها البعض هي عشرة إلى واحد. إن قانون القيمة العالمي يعمل في اتجاه استقطاب غير مسبوق في التاريخ. و«تحويلات القيم» من الأطراف إلى المراكز التي تترتّب حتماً على هذا التفاوت بين إنتاجيات العمل وعائدات العمل، «متأصلة» في هياكل الثمن والدخل (ومن ثم «مستترة»).

وبالإضافة إلى قانون القيمة العالمي، فإن عدم تكافؤ فرص الانتفاع بالموارد الطبيعية، واحتكارات التكنولوجيا، والآليات غير الاقتصادية المتمثّلة في السيطرة السياسية والعسكرية، وآثار السيطرة التي تفرضها أنماط المعيشة والتنظيم والاستهلاك، تعطي لقانون الاستقطاب المتنامي بُعْدَهُ الكامل. والواقع، أن استقطاب الثروة والسلطة داخل النظام الرأسمالي العالمي قدمرٌ، في رأيي، بثلاث مراحل: ففي القرنين السابع عشر والثامن عشر، ترتّب على استعمار أميركا وآثاره المعجِّلة لقيام الرأسمالية الأولى التجارية في بلدان أوروبا الأطلسية، أن اكتسب هذا الجزء من العالم لأول مرة تفوّقاً حاسماً على حضارات الشرق القديمة واستعدَّ للعدوان عليها، وتسبَّب بنفس العمل في وقف تطورها الرأسمالي الأول (بل إنه تسبَّب في بعض الأحيان في حدوث انتكاسات فيها). وفي القرن التاسع عشر، فاقمت الثورة الصناعية ثم الإمبريالية (بالمعنى اللينيني الكلاسيكي) هذا

الاستقطاب في الثروة والسلطة الذي عبَّر عن نفسه في التباين بين البلاد الصناعية والبلاد غير الصناعية. وأعرض هنا أطروحة أن الأزمة الهيكلية لعصرنا (التي بدأت منذ عام 1970) تستهلّ مرحلة جديدة من عالمية الرأسمالية (تميّزت بظهور تكنولوجيات جديدة، وأشكال جديدة من رأس المال المالي العالمي إلخ . . .) لم تؤدِّ إلى الإقلال من الاستقطاب بل أدّت إلى تفاقمه: فتصنيع الأطراف من جانب وإحالة بعض بلدان الأطراف إلى مصاف بلدان العالم الرابع من جانب آخر، يعتبران الشكلين الجديدين الموافقين لهذه المرحلة الجديدة من الاستقطاب.

فهل تعني هذه الحجج ضمناً أن عمليات نقل القِيَم من الأطراف إلى المراكز تُشَكِّل السببَ الجوهري في التباين بين عائدات العمل؟ لا، لأن الحسابات التي اقترحها تبيِّن أن (ارتفاع) مستوى الأجور في المركز يرجع بصفة رئيسية إلى (ارتفاع) إنتاجية العمل. ومع ذلك، فإن تحويل القيمة من الأطراف إلى المراكز يشكِّل عقبة كؤوداً أمام زيادة سرعة التراكم في الأطراف، وعلى وجه الخصوص يخضع التراكم في الأطراف لمتطلبات انتشار التراكم في المركز. ومن جانب آخر، فإن هذه التحويلات، مثلها مثل الأبعاد الأخرى للاستقطاب (ومنها، في المحلّ الأول، استئثار المراكز، بفرص الحصول على الموارد الطبيعية الموجودة في المعمورة كُلّها)، قد ساهمت بقدر وافر في إتاحة حدوث تحسُّن مستمرّ وخارق في نهاية المطاف في إنتاجية العمل في المركز. وقد عبَّرتُ عن هذا الاستنتاج بالعبارة التالية: إن تطور المركز يُفسِّر وجود التخلُّف في الأطراف لكن العكس ليس صحيحاً.

ويترتَّب على هذه الأطروحة أنه لا وجه للمقارنة ـ نوعيّاً وكميّاً ـ ومن حيث النطاق الذي تعمل فيه (الكرة الأرضية بأسرها) ـ بين القوة الاستقطابية التي تعبِّر عن نفسها من خلال قانون القيمة العالمي والاتجاهات المحدودة صوب الاستقطاب داخل النظم الخَرَاجية (الإقليمية) السابقة. ويترتَّب على ذلك أيضاً أن الدافع الأساسي للثورة على النظام السائد يعبِّر عن نفسه برفض هذا الاستقطاب الذي لا يطاق، والذي يُعَدُّ الأصل الذي تنبع منه «الثورات الاشتراكية» و«ثورات التحرر الوطني» في العالم المعاصر.

4 ـ إن الماضي العربي الاسلامي الذي يقدِّم لنا الدكتور فوزي منصور تحليلاً واقعياً مُحْكَماً له، مستبيناً ما يحتويه هذا التاريخ من خصوصيات كان لها تأثير حاسم حقاً، يدعِّم اقتناعي بأن قانون التطور غير المتكافىء يشكِّل أمضى أداة نظرية لتفسير «المعجزة الأوروبية» وفي الوقت نفسه لتفسير «إجهاض» الحضارات الشرقية المتحضرة ـ ومنها الحضارة العربية الإسلامية ـ دون السقوط في إسار النزعة الثقافية الأوروبية التوجّه.

وسيسارع الذين يرفضون البحث عن مقصد للمغامرة البشرية إلى القول بأننا نقدِّم هنا فلسفة للتاريخ. وذلك صحيحٌ على وجه التأكيد. لكن هل يمكن الاستغناء عن ذلك؟ إن الاستغناء عن نظرية عامة، في هذا الميدان كما في غيره، يعني ضمناً قبول أحطّ النظريات مستوىً، وهي على وجه التحديد النظرية التي تكرِّس دوام تحيُّزات التمركز الأوروبي على الذات دون زيادة.

وفي هذا الإطار تظلّ القطيعة الكيفية التي تمثِّلها الرأسمالية صحيحة من كل الوجوه؛ فهي تتبدّى في انقلاب أساسيّ: هو حلول سيطرة العامل الاقتصادي محل سيطرة العامل السياسي الأيديولوجي. وهذا هو السبب في أن النظام الرأسمالي العالمي يختلف كيفياً عن كل النظم السابقة التي كانت بالضرورة إقليمية، أيّاً كانت كثافة العلاقات التي استطاعت أن تقيمها مع بعضها البعض. وطالما لم يحدث هذا الانقلاب، فلا يمكن الحديث إلاّ عن عناصر رأسمالية أولى، عندما توجد، وتكون خاضعة للمنطق الخَراجي السائد. وهذا هو السبب في أنيّ لستُ مقتنعاً بجدوى رؤية نظرية تختلط، عندما تلغي هذا القطع الكيفي، في نفس السلسلة التي يضيع أصلها في الماضي الأكثر بعداً في التاريخ «لنظام عالمي» زعموا له الخلود.

إن فلسفة التاريخ البديلة هذه تقوم في النهاية على مفهوم المنافسة. صحيح أنها تنبع عن ملاحظة واقعية للحقائق، مؤدّاها أن كل مجتمعات المعمورة، في كل العصور، «تتنافس» بطريقة ما مع بعضها البعض. ولا يهمّ في هذا إنْ كانت واعية أم لا لحقيقة العلاقات التي تقيمها فيما بينها. نحن نعرف أن الأقوى لا بدَّ أن يفوز ويفرض نفسه. وعلى هذا المستوى من التجريد، هناك عالم

واحد، لأن هناك بشرية واحدة. بل ربما أمكن أن نضيف أن المجتمعات الأكثر «انفتاحاً»، والتي ترتبط بعلاقات مكثّفة مع غيرها، لديها فرصٌ أكبر لإدراك أهمية هذه المنافسة والتمكّن من مواجهتها بمزيد من الفعالية؛ وعلى العكس من ذلك فإن من يرفضون هذه المنافسة ويسعون ـ منغلقين على أنفسهم ـ إلى إدامة نمط وجودهم، يتعرّضون لخطر أن يتجاوزهم التقدُّم المحقّق من حولهم، وبحكم هذا، يتعرّضون للتهميش في نهاية المطاف.

إن هذا القول ليس خاطئاً، لكنه ببساطة يقع على مستوى من التجريد مرتفع جداً، يطمس القضية الحقيقية، وهي معرفة كيف تتبدّى هذه المنافسة. وهناك مؤرّخان بورجوازيان ـ وهما من فلاسفة التاريخ أيضاً ـ وضعا أنفسهما قصداً في هذا المستوى من التجريد الأكثر عمومية (لدحض ماركس). فمن هذا المنطلق اقترح أرنولد توينبي نموذجاً عملياً يقتصر على حدَّيْن هما: التحدّي و«الردّ على التحدّي». وقد أُريد لهذا النموذج أن يكون صالحاً لكلّ زمان ومكان، لكنّي أقرر أنه لا يخبرنا بشيء لم نكن نعرفه فعلاً لأن توينبي لا يقترح أيَّ قانون يفسّر لماذا يُردُّ أو لا يُردُّ على التحدّي. إنه يكتفي بعرض الواقع حالة بحالة. وهناك مقارنة لا بُدَّ منها ونكاد تفرض نفسها هنا بصورة طبيعية، مع التعارض بين بديهيات الاقتصاد البورجوازي المسمّى بالاقتصاد الكلاسيكي الجديد المصوغة بعبارات تريد أن تكون صالحة لكلّ زمان («الندرة»، «المنفعة»، إلخ . . .) وبين الرؤية التاريخية لأنماط الإنتاج المتعاقبة والمختلفة كيفياً، والتي تحدِّد أُطراً مؤسسية محدَّدة يتجلّى فيها «الرشد الأزليّ للبشر». أما جاك بيرين، وهو في رأيي أرقى تفكيراً بكثير من توينبي، فيرى بذكاءٍ أمضى أن ثمة تناقضاً دائماً بين المجتمعات «المفتوحة» («البحرية») والمجتمعات «المنغلقة» («القارية») ولا يتردد في وصف الأولى بأنها «رأسمالية» (سومر، فينيقيا، اليونان، الإسلام في القرون الأولى من الهجرة، المدن الإيطالية، الغرب الحديث)، ووصف الثانية بأنها «إقطاعية» (من فارس القديمة إلى العصر الوسيط الأوروبي). ولم يتردَّد أبداً في إعطاء ما أسمّيه «العناصر الرأسمالية الأولى» المكان الحاسم المحدّد في التقدُّم الذي أحرزته المجتمعات «المفتوحة» مما جعل منها المحرِّك لتطور القوى الإنتاجية. كما أنه لم يُخفِ أبداً أن أطروحته تهدف أيضاً إلى الحطّ من التجارب

«المنغلقة» للاتحاد السوفييتي وإعلاء شأن دينامية العالم الأطلسي. هكذا يتوصل بيرين ـ بموهبة واقتدار على وجه التأكيد ـ إلى الاستعاضة عن صراع الطبقات بالصراع الدائم بين الاتجاه الرأسمالي والاتجاه الإقطاعي داخل المجتمعات الإنسانية.

إنيّ ما زلتُ أعتقد أن منهج ماركس أرقى مستوىً، ويرجع ذلك تحديداً إلى أنه يضع التجريد في المستوى اللائق. إن فكرة أنماط الإنتاج تعيد للتاريخ بُعْده الملموس الحقيقي. وعند هذا المستوى، نكتشف أهمية وطبيعة القطيعة الرأسمالية. وهذه القطيعة ذات طبيعة لا يمكن لها ـ في ما يبدو لي ـ من أن تُعالج بنفس الطريقة، المنافسة بين المجتمعات فيما مضى والمنافسة التي تسود داخل النظام العالمي الحديث. ويرجع ذلك أولاً إلى أن المنافسة فيما سبق نادراً ما انتهت إلى عبور عتبة الوعي وإلى أن كل مجتمع كان يعتبر أو يعتقد نفسه «متفوّقاً» بطريقته، وأنه «في حماية آلهته»، حتى عندما كان هناك جوارٌ عدوانيّ دائم يفرض عليه وعياً أفضل (مثلما كان الحال بين المسلمين والصليبيين). ومن جانب آخر، فإن الفجوة فيما بين المجتمعات الكبرى الخَرَاجية قبل الرأسمالية لم تكن واسعة إلى الحدّ الذي يجعل تفوّق أحدها على الآخر أمراً واضحاً؛ لقد كان ذلك التفوّق على الدوام تفوّقاً ظرفياً ونسبياً. ولا وجه للمقارنة بينه وبين التفوّق الساحق الذي أصبحت المجتمعات الرأسمالية تتمتّع به على غيرها. وهذا هو السبب في أني أعزو للوعي بهذا التفوّق أهمية حاسمة وأرجع ـ هذا ـ بدايات الرأسمالية لعام 1493. فمنذ هذه اللحظة أدرك الأوروبيون أنه غدا في إمكانهم أن يفتحوا العالم وأنهم ماضون إلى ذلك (انظر أطروحاتي حول هذه النقطة في التمركز الأوروبي على الذات). ونحن نعرف بعد الأحداث ـ ولكن القوى الفاعلة في ذلك العصر كانت تجهل ـ أن «الأقوى» هو الذي انتقل إلى نمط للإنتاج أرقى كيفياً، أي الرأسمالية. وأُضيفُ إلى ذلك أنه فيما سبق كان بُعْدُ المسافات يعمل على تخفيف حدّة المنافسة. وأيّاً كانت كثافة المبادلات بين روما والصين، فإنيّ أجد صعوبة في الاقتناع بأنه كان لهذا العامل «الخارجي» أهمية مماثلة لأهمية الفوارق في الإنتاجية في عصرنا. وأعتقد أن هذا البُعد النسبي كان يعطي العوامل الداخلية البحتة ثقْلاً نسبياً أكثر حسماً بكثير. ومن جانب آخر،

فإن هذا السبب نفسه مسؤول إلى حدّ كبير عن الصعوبة التي لاقاها كل الكتّاب في ادراك علاقات القوى الحقيقية. ويبدو لي أن الأمر مختلف تماماً في ما يتعلّق بالمنافسة داخل النظام العالمي الحديث، فالوعي بها حادٌ لدرجة أن ذكرها يتردد بصورة مملّة في الخطاب اليومي للسلطات.

ومن ثم لا يمكن أن نبخس أهمية القطيعة الكيفية التي أحدثتها الرأسمالية. لكننا إذ نعترف بها، نكشف الستار عن محدودية مرماها التاريخي، كما أننا نجرّدها من الرداء المقدّس الذي ألبستها إياه الأيديولوجية البورجوازية. لم يعد في الإمكان الاستمرار في كتابة هذه المعادلات البسيطة والباعثة على الاطمئنان، مثل الرأسمالية (اليوم «السوق») = الحرية والديمقراطية، إلخ... ومن ناحيتي أتّفقّ مع كارل بولاني في إعطاء مكانة مركزية للنظرية الماركسية عن الاغتراب الاقتصادي. ومن ثم، فإنّي أخلص مع بولاني إلى أن الرأسمالية، بحكم هذا، ليست بطبيعتها مرادفاً للحرية، بل هي مرادف للقهر. ونعيد للمثل الأعلى الاشتراكي، وهو التحرير من الاغتراب، كل الأهمية التي أرادوا إفراغه منها.

إن نقد التمركز الأوروبي على الذات لا يعني ضمناً بأيّ حال رفض الاعتراف بالقطيعة الكيفية التي تمثلها الرأسمالية، والتقدّم ـ وهذه الكلمة لم تعد تتفق مع الذوق الدارج ـ الذي استهلّته (وإن كان تقدّماً نسبياً ومحدوداً من الناحية التاريخية). كما أن ذلك النقد لا يعني ضمناً أنه «عمل من أعمال التوبة» يتخلّى به الغربيون عن وصف هذا الابتكار بأنه أوروبي. إن لذلك النقد وضعاً آخر، فهو يركز على التناقضات التي فتح لها العصر الرأسمالي الباب: إن هذا النظام يغزو العالم، لكنه لا يؤدّي إلى تجانسه، بل على العكس يُحدث فيه أعظم استقطاب يُتصوّر. وبحكم هذا، لا يمكن تجاوزه في حالة التخلّي عن ضرورة العالمية التي فُتح بابُها على مصراعيه. ولكي أُلخّص هنا في جملةٍ واحدة النقد الذي اقترحته في التمركز الأوربي على الذات، أقول: يجب أن نُحلّ محلّ العالمية المبتورة التي تسعى إليها النزعة الاقتصادية الرأسمالية، الأوروبية التمركز بالضرورة، منظور العالمية الحقيقية لاشتراكية ضرورية وممكنة. بعبارة أخرى،

إن نقد التمركزية الأوروبية لا يمكن أن يكون سلفياً، ينادي بـ «تقريظ الفرق» كما يقولون.

- 2 -

ا - إن التحليل الذي يقترحه علينا د. فوزي منصور عن إخفاق المجتمعات العربية في مواجهة تحدّيات العالم الحديث، هو تحليل واقعي يتمحور حول الخصائص المميِّزة للتاريخ الحديث لهذه المجتمعات، دون إهمال للعلاقة بين هذه الخصائص المميّزة وخصوصيات الماضي العربي الإسلامي. وإذا كنت أعتزم هنا أيضاً توسيع نطاق المناقشة، فإنما ذلك لسبب بسيط هو أن إخفاق العرب في العصر الحديث ليس أمراً فريداً. ففي العالم الثالث في مجموعه، نلاحظ نفس الفشل المزدوج الذي حاق بالطريق الرأسمالي وبالتجارب المسمّاة اشتراكية، سواء بسواء. ولكن من المؤكّد أن هذا الإقرار بالواقع الملاحظ يجب أن ترد عليه تحفُّظات إيضاحية، نظراً لأن التمايز المتعاظم داخل العالم الثالث - المتمثِّل في ظهور بلاد حديثة التصنيع في أحد القطبين، وإحالة بلاد أخرى إلى مستوى العالم الرابع في القطب الآخر - غدا السند الذي يكثُر الاستشهاد به لإنكار أن الإخفاق كان عاماً. أما عن نفسي فإنّي أقرر أن التمايز داخل العالم الثالث ليس جديداً ولا متناقضاً مع الاستقطاب على النطاق العالمي، فالبلدان المصنّعة حديثاً اليوم مآلها أن تصبح بلدان الأطراف بمعنى الكلمة غداً.

بيد أنه إذا كان هناك إخفاق عام، فإن ذلك يرجع إلى أنه توجد آليات عامة يتميَّز بها الاقتصاد الرأسمالي العالمي تولِّد المرة بعد الأخرى الاستقطاب إلى مراكز وأطراف. وفي هذا أتبنّى أنا و د. فوزي منصور وجهة نظر منهجية متماثلة إلى حد بعيد. فكلانا يتحدّث عن «الرأسمالية الموجودة حقاً»، بوصفها نظاماً عالمياً مُستقْطَباً، وليس عن «نمط إنتاج رأسمالي» منظورٌ إليه في صورته المجرَّدة. وإننا إذ نفعل ذلك، نركِّز على الطابع الاستقطابي للتوسُّع العالمي للرأسمالية. والخصوصيات الملموسة التي يتميَّز بها كل مجتمع في العالم الحديث («العوامل الداخلية») تجد مكانها في هذا الإطار العامّ. وهكذا تتضافر «العوامل الداخلية» مع العامل «الخارجي» في التجدُّد الدينامي للاستقطاب الرأسمالي.

ولن أكرّر هنا مجموعة الأطروحات التي تتعلّق بالرأسمالية الموجودة حقيقة والتي يستطيع القارىء أن يجدها في فكّ الارتباط، وإخفاق التنمية، والتمركز الأوروبي على الذات.

لقد أخطأ ماركس (وفي أعقابه تيارات الماركسية السائدة) بإفراطه في التفاؤل عندما اعتقد، بالروح التي سادت عصره، أن التوسّع العالمي للرأسمالية سيكون ماعقاً في سرعته وقدرته على تحقيق تجانس العالم. وفي ظلّ هذه الظروف، طوّرت الماركسية رؤية لمجتمع بدون طبقات كان المفروض أن يشقّ طريقه بفعل الردّ على التناقضات الداخلية للرأسمالية، مشدِّدة بذلك على المهمة التاريخية للطبقة العاملة.

وفي مواجهة هذه الرؤية المتفائلة للتوسُّع الرأسمالي، نجد أن الطابع الاستقطابي العميق، الملازم لهذا التوسُّع منذ بدايته، والمتبدّي في الاتجاه المستمرّ لإعادة إنتاج التناقض بين المراكز والأطراف، قد جعل ضمن مهام الساعة ثورة الشعوب في مناطق الأطراف.

وهذه الثورة معادية للرأسمالية بمعنى أنّها تعارض التنمية الرأسمالية بالحالة التي هي عليها، أي كشيء لا يحتمل بالنسبة لشعوب الأطراف. لكنّ هذه الثورة المعادية للرأسمالية، لا تعتبر لهذا السبب ثورة «إشتراكية» ببساطة. إن لها، بحكم الضرورة، طبيعة معقّدة.

والتعبير عن هذا التناقض المجدّد والجديد الذي لم يكن مُتصوّراً في المنظور الكلاسيكي «الانتقال الاشتراكي»، كما تصوّره ماركس على الأرجح، يعطي نظم «ما بعد الرأسمالية» مضمونها الحقيقي، وهو أنها بناء قومي وشعبي يتحد فيه، مع التنازع، ما أسميته «الاتجاهات الثلاثة»: الاشتراكية والرأسمالية والدولانية.

إن المجتمعات الوطنية الشعبية في حالة نزاع سافر مع جوهر منطق التوسع الرأسمالي العالمي، ولهذا اضطرت إلى «فكّ الارتباط»، لكي تُفلت من قوانين الاستقطاب الذي يحمله هذا التوسُّع في طيّاته. ولست أقصد بذلك أنها انكفأت على الاكتفاء الذاتي (الذي فُرض عليها أكثر مما اختارته)، بل أقصد

أنها أنشأت مجموعة منسَّقة من معايير الرشد الاقتصادي غير تلك التي يعبِّر عنها قانون القيمة العالمي.

فهل يُعاد النظر حاليا في فكّ الارتباط هذا؟ هل يمكن القول إن المجتمعات الاشتراكية (أو المسمّاة كذلك) هي بالفعل مجتمعات شريكة (رأسمالية) كغيرها في النظام العالمي؟ أو أنها على الأقل تتطوّر في هذا الاتجاه؟ أم أنها لن تستطيع إلاّ ان تتطوّر بصورة قدرية محتومة في هذا الاتجاه؟

ليس المجال مناسباً هنا لنناقش هذه القضايا الجديدة تفصيلاً. ويكفيني القول، بإيجاز شديد، إن أزمة المجتمعات «الاشتراكية» لها ثلاثة جوانب مرتبطة فيما بينها بصورة وثيقة، وهي:

(1) القضية الديمقراطية: هل نتّجه ببساطة نحو استعادة الديمقراطية البورجوازية، مع قصرها على الميدان السياسي، أم سنمضي إلى أبعد من ذلك مبتدعين ديمقراطية «اجتماعية» (في إدارة الاقتصاد)؟

(2) قضية الجمع بكفاءة بين الخطة والسوق في تسيير الاقتصاد، وهذا يعني ضمناً تجاوز مُطلقين مزعومين: التسيير بالخطة (البيروقراطي) أو بالسوق الطليق.

(3) قضية السيطرة على الانفتاح الخارجي: هل سنقبل معايير قانون القيمة العالمي (ونضع حدّاً لفكّ الارتباط) أم سنسعى إلى تكثيف العلاقات مع الخارج مع الاحتفاظ بنظامنا الخاص للإدارة الرشيدة «بعد الرأسمالية»؟

إنّي لا أدري مآل هذه الأزمات. ولا أستبعد إمكانية الوصول إلى حلّ عن طريق إرجاع الرأسمالية، لكنّي لا أستبعد إمكانية الوصول إلى حلّ يشكّل خطوة إلى الأمام في تطوّر «ما بعد الرأسمالية»: تَقَدُّم الديمقراطية الاجتماعية؛ السيطرة الفعّالة على الاقتصاد بواسطة الخطة والسوق؛ السيطرة على العلاقات الخارجية مع تكثيفها. وفي هذه الحالة، سوف يكون لتكثيف العلاقات الخارجية للبلدان المعنيّة ثقلٌ كبير في الميزان العالمي. وأقصد بهذا أنه إذا أُعيد تكوين النظام العالمي بهذه الطريقة فلن يمكن وصفه بأنه «رأسمالي» بطريقة مطلقة وأحادية

الجانب. لأن التقدّم الداخلي ـ الشاسع ـ الذي سيسبق إعادة الارتباط هذه، لن يكون قد تحقّق آنذاك إلّا إذا كان الاتجاه الاشتراكي داخل هذه المجتمعات الوطنية الشعبية قد تطوّر وتدعّم. ومن جانب آخر، فإن إعادة الارتباط هذه، في مثل هذه الظروف، سوف تستلزم على نحو مؤكّد تقريباً ـ لأسباب سياسية واضحة ـ أن يكون الغرب نفسه قد حقّق تقدُّماً كبيراً في اتجاه شعبي. ربما، بل على الأرجح، انطلاقاً من الاشتراكية الديمقراطية الحالية. لكننا سنكون حينذاك إزاء نظام عالمي «في حالة انتقال»، ستكون له عندئذ جوانب اشتراكية غير قليلة سواء هنا أو هناك.

ومن ثمّ فإنّي و د. فوزي منصور نتبنّى نفس الرؤية الأساسية وهي أنه يجب فكّ الارتباط، وأن نجاح هذه العملية يتوقّف في الأساس على العوامل الداخلية. وفي ظل هذه الظروف، لن يدهشنا أن يتعذر على العالم الثالث فكّ ارتباطه «بطريقة جماعية» وأن تظلّ خطوات التقدُّم في هذا الاتجاه محليَّة، غير متساوية، تحدّدها الأطر الوطنية المختلفة. وبالمنطق نفسه، نسلّم بأن تاريخ البشرية ليس «مبرمجاً» (حسب التعبير الموفّق الذي استخدمه د. فوزي منصور) وبأنه لا يستبعد أبداً أنه إذا ما اتّضح أن مجتمعات معيَّنة عاجزة عن التصدّي للتحدّي التاريخي الذي تواجهه، فإن مصيرها الحتميّ أن تزول بوصفها مجتمعات. والتاريخ مليء بجثث مجتمعات دمّرها شكلٌ أو آخر من الإبادة الجماعية أو الاستيعاب.

كذلك أتّفق تماماً مع د. فوزي منصور في أنه، في مواجهة تحدّي التوسُّع الرأسمالي غير المتكافىء، يجب أن تَردَّ المجتمعات في بلدان الأطراف إمّا باستراتيجية وتكتيكات لفكّ الارتباط (الكامل أو الجزئي)، أو ببذل محاولات لكي تعدّل لصالحها عامل الضغط الخارجي ـ أي النظام العالمي ـ بأعمال قومية أو جماعية، أو بالجمع بين الأسلوبين بطبيعة الحال. وتميل القوى البورجوازية المحلية إلى اتّباع الاستراتيجية الثانية، أمّا الطبقات الشعبية والقوى الراديكالية فإنها أقلّ انخداعاً بوهم الإمكانات التي تتيحها هذه المحاولة لإصلاح النظام العالمي، وبالتالي تولي مزيداً من الأهمية لبعد «فكّ الارتباط» في استراتيجيتها.

هذا هو السياق الذي نضع فيه، أنا والدكتور فوزي، العلاقة الجدلية بين استراتيجية فكّ الارتباط (وهي في جوهرها استراتيجية قومية بالضرورة) والنضال (الجماعي في جانب منه) من أجل «نظام دولي جديد». بيد أن المبادرة المعروفة التي تحمل هذا الاسم لم تحقّق النتائج التي كان الداعون إليها ينتظرونه منها. بل على العكس من ذلك، ظهرت بوادر هجوم شامل شنّه الغرب، وساعدت الأزمة على ذلك. وفي المرحلة الحالية، نجح هذا الهجوم في تحطيم الجبهة المشتركة للعالم الثالث، وكسر جناحها الرديكالي، واستئناف «إعادة الكومبرادورية» للجنوب بأسره. ومرة أخرى، يُثْبِتُ التاريخ هشاشة ونقاط ضعف الاستراتيجيات البورجوازية التي يتّبعها العالم الثالث، سواءً على الصعيد الوطني أم بصفة جماعية وانكشافها للمخاطرة، وبعبارة أخرى يُثبت التاريخ استحالة «الثورة البورجوازية».

فالإخفاق المتكرر للاستراتيجيات البورجوازية التي يتّبعها العالم الثالث يفرض عليه إذن، أكثر من أي وقت مضى، أن يكون ردُّه هو الردُّ القومي الشعبي المتمثّل في فكّ الارتباط. ومع ذلك، فإن الكثيرين يشكّون في أن ذلك ما زال ممكناً، بالنظر إلى المستوى الذي بلغته عمليات التحوُّل عبر القومي.

ودون الدخول في مناقشة المسائل المتعلّقة بالخصائص التي يمكن أن تتميَّز بها المرحلة الجديدة من التحوُّل عبر القومي، أقول إنه إذا كان هناك جديد إذن في الظروف التي يولّدها التحوُّل عبرالقومي العميق، فإن الفرض الذي يبدو لي مرجَّحاً أكثر من غيره يتلخَّص في جملة واحدة: إن بورجوازية الأقطار الطرفية أصبحت الآن ـ وستكون في المستقبل ـ أقلّ فأقلّ تردُّداً بين «اتجاهها القومي» و«اتجاهها للخضوع للقيود العالمية»، وستبقى كذلك، وستندفع أكثر فأكثر إلى معسكر القبول بالتحوُّل إلى الكومبرادورية.

وانطلاقاً من هذا، فإن الثورة الوطنية الشعبية ضرورة موضوعية تفرض نفسها بقوة متزايدة، واستبعاد البورجوازية منها يلقي مسؤولية تاريخية متزايدة على كاهل الطبقات الشعبية والمثقفين القادرين على تنظيمها.

وعبارة الضرورة الموضوعية المتزايدة تعني أن التناقض الرئيسي الذي تبدّى به

التراكم العالمي لرأس المال خلال قرون وما زال يتبدّى، إنما يتفاقم من مرحلة إلى مرحلة. وإذا لم تستطع شعوب الجنوب أن تقدِّم الردَّ الوطني الشعبي الواجب على هذه الأزمة، وإذا تركت القوى التقدمية للشمال نفسها تتهمَّش واصطفَّت وراء رأس المال المسيطر، فإننا سنمضي عندئذ في اتجاه بربرية متفاقمة. وستكون نهاية المطاف، كما كانت دائماً، أحد احتمالين: الاشتراكية أو البربرية. ولكن في حين كان التصوّر هو أن النضالات الظافرة للطبقات العاملة في الغرب ستبدأ المسيرة نحو الاشتراكية، فإننا مضطرون اليوم للاعتراف بأن الطريق سيكون أكثر طولاً وتعرُّجاً، وأنه يمر عبر الثورة الوطنية الشعبية في بلدان الأطراف، إلى أن يأتي الوقت الذي تسهم فيه شعوب الغرب، بفضل ما تحقّقه من تقدُّم، في خلق الظروف التي لا غنى عنها بعودة الربيع الأممي.

ويبدو لي أنه لا بدَّ من استخلاص نتيجة سياسية أساسية من هذا التحليل، ألا وهي أن «إعادة بناء عالم موحَّد» (يلبي على الأرجح متطلبات التطور العام ويعبر عن نفسه في رؤية ومشروع فيهما نزوع إلى العالمية) سوف تمرّ عبر مرحلة انتقال طويلة تتفكّك خلالها الأشكال الحالية (الرأسمالية) «لتوحيد العالم»، وهي أشكال ستفضي بالضرورة إلى استقطاب لا يُحْتمل. إما توحيد متزايد العمق على أساس معيار أحادي الجانب هو «السوق» (والمقصود هو السوق الرأسمالية العالمية الانتشار) واستقطاب متزايد، وإما تحقيق انتقال قائم على تعدُّد المراكز و«فكّ الارتباط» (بمعنى رفض الخضوع لقانون القيمة العالمي)؛ ذانك هما البديلان اللذان تواجههما الإنسانية حالياً.

وإذا كان هذا هو التحدي الحقيقي الذي يواجهه العالم المعاصر، فإن الثورات المنتظرة اليوم هي ثورات شعوب بلدان الأطرف التي تتمرَّد على آثار الاستقطاب الرأسمالي. بيد أن العنصر الفاعل لهذه الثورات في هذه المرحلة من التاريخ لا يمكن اختزاله إلى «الطبقة العاملة».

إن مسألة دور المثقفين الثوريين، أي أيديولوجية مشروعها ـ بمعنى رؤيتها الثقافية العالمية النزعة أو افتقارها لتلك الرؤية ـ تجد مكانها هنا. وأشير إليها هنا فحسب، بعد أن شرحت آرائي حول هذه المسائل في مكان آخر.

2 ـ وأعود على نحو أكثر تحديدا إلى تاريخ الوطن العربي الحديث وإلى التحليل السياسي الذي قدّمه د. فوزي منصور لذلك التاريخ، وأقتصر هنا على إبداء ثلاث ملاحظات تكميلية.

الملاحظة الأولى: إن تحليل التطورات الاقتصادية للمنطقة وعلاقاتها بالنظام العالمي، يشكّل بداهة الوجه الآخر لنفس المشكلة. وقد قدّم لنا الدكتور فيصل ياشير عرضاً جامعاً رائعاً لهذه التطورات في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. ونعلم جميعاً أنّ الوطن العربي عرف، مثله مثل كثير من المناطق الأخرى من العالم الثالث، خلال هذه العقود الثلاثة تحوُّلات عملاقة ـ انتشار العمران، التصنيع، إلخ . . . ـ بدا معها للكثيرين أنها إنما تقدّم الدليل على أن التوسُّع الرأسمالي مرادف للتنمية، وأنه لا يمكن أن تكون هناك تنمية من نوع آخر. ولا يهمّ كثيراً أنه في مرحلة أولى كان دور الدولة حاسماً في كل مكان ـ في النظم المسمّاة «ليبرالية» مثلما في النظم الراديكالية. ولكن فيما بعد تحددت الطبيعة الرأسمالية لهذه التنمية بفعل «الانفتاح» الجاري، بما يصحبه من تدابير أكثر اتفاقاً مع التقاليد الرأسمالية (اللجوء المتزايد إلى آليات السوق، التخصيص، زيادة الاندراج في التقسيم الدولي للعمل وفي النظام المالي العالمي، إلخ . . .). صحيح أنه، إضافة إلى أننا بصدد تنمية رأسمالية طبيعتها الطبقية أمر طبيعي ولا يمكن إنكارها، يمكن تبيّنُ عددٍ من أوجه الضعف المحددة التي تجعل هذه التنمية هشّة، مثل الأزمة الزراعية والغذائية، البطالة، التحوُّل الحضري المنفلت، تفاقم التفاوتات الاجتماعية، الاستدانة الخارجية إلخ . . .، لكن ذلك عند البعض، لا يعدو أن يكون النتاج المحدّد للظروف الداخلية الخاصة بالمجتمعات العربية (وبمجتمعات العالم الثالث بصفة عامة) وليس النتيجة الضرورية للتوسّع العالمي للرأسمالية.

ومن ناحيتي، أعتقد أن هذا التاريخ يمكن أن تكون له قراءة مختلفة. فالتحوُّل الحضري والتصنيع يدلّان على أن المرحلة الجديدة من الاستقطاب العالمي ليست مجرد امتداد للمرحلة السابقة، وإنما تتضمّن انقلابات كيفية. لأنه

إذا كان الاستقطاب أحد ثوابت تاريخ التوسُّع الرأسمالي، فإن أشكاله مرَّت بمراحل متعاقبة متمايزة كيفياً.

فابتداء من الثورة الصناعية للقرن التاسع عشر والإمبريالية الاستعمارية التي أعقبتها، كان المحتوى الأساسي لهذا الاستقطاب، هو التباين بين المراكز الصناعية والمناطق الطرفية التي قُصرَ دورها على التخصص في الزراعة والتعدين. ولا ريب أن ظاهرة الاستعمار ارتبطت بذلك التباين. وتقوم المرحلة الجديدة التي دخلها النظام العالمي مع إحراز المستعمرات القديمة استقلالها السياسي، على تصنيع المناطق الطرفية، وبحكم ذلك جرى «تهميش» المناطق التي ظلّت محصورة في التخصص في الزراعة والتعدين (أفريقيا جنوب الصحراء). أما التصنيع الجديد لبلدان الأطراف، الذي يعتمد اعتماداً شديداً على المنافذ والتقنيات والتدفُّقات المالية الخارجية كما أثبت ذلك الدكتور فيصل ياشير، فقد ارتبط باستهلاك واستثمار يعتمدان إلى حد كبير على التحويلات من الخارج (الرَيْع النفطي و / أو الاستدانة)، ووجد في توسيع نطاق السوق لسدّ احتياجات الفئات الغنية والمتوسطة على حساب الطبقات الشعبية ضماناً لبقائه، ومن ثم فهو مدعوٌ لأن يؤسّس استقطاباً من نوع جديد. ويصدق هذا على الوطن العربي مثلما يصدق على أميركا اللاتينية، كما يصدق ـ مع بعض الفروق الدقيقة ـ على الهند، وجنوب شرقي آسيا وشرقيها. وقد أخذت عناصر هذا الاستقطاب الجديد تقام بصورة تدريجية خلال الأزمة الهيكلية الطويلة التي دخلها النظام العالمي منذ السبعينات، ومن ذلك الوقت تنتقل مظاهر اللاتماثل الناجمة عن الاستقطاب، عن طريق رأس المال المالي العالمي الانتشار وتركُز سلطات التكنولوجيا ووسائل الإعلام إلخ . . .

وبسبب هذا، تعطي آليات الاستقطاب الانطباع بأنها انتقلت من مجال الاقتصاد إلى مجال السياسة ومجال الثقافة بالمعنى الواسع للكلمة (أنماط الاستهلاك التي تروِّج لها وسائل الإعلام الخ . . .).

ولا ريب أنه بحكم هذا أصبحت «القطيعة الوطنية الشعبية» وفكُّ الارتباط الذي تقتضيه أكثر صعوبة بكثير مما كانا عليه في الماضي، إلى درجة أنهما يبدوان

«خياليين». وخطاب القابضين على زمام السلطة في بلدان العالم الثالث لا يقول شيئاً آخر، وهذا في رأيي يعبِّر ببساطة عن أن الطبقات الحاكمة في العالم الثالث تقبل من الآن فصاعداً عملية التحويل الكومبرادوري. وهذا هو السبب في أن الطبقات الحاكمة حاولت نقل مسألة «التنمية» إلى ساحة العلاقات الدولية، بشنّ الهجوم مطالبة بإقامة «نظام اقتصادي دولي جديد». وقد حلّلت أسباب إخفاق هذه الاستراتيجية التي أسميتُها عقد «الانجراف» 1975-1985، والتي آلت بالتدريج من إفراغ مشروع باندونج الغامض من مضمونه إلى هجوم النظام الاقتصادي الدولي الجديد، لكي تنتهي بأزمة الديون الخارجية (انظر إخفاق التنمية، الفصل الثاني).

الملاحظة الثانية: ما يزال ماثلاً بدون إجابة التساؤل عن السبب في أن بعض البلدان الطرفية وشبه الطرفية تواصل السير في طريق «الثورة الوطنية الشعبية الطويلة المستمرة»، في حين أن الخطوات الأولى في هذا الاتجاه أخفقت في غيرها، وتوقفت الثورة في مرحلة مبكِّرة من تطورها، وانتهت بالانتكاس في الكومبرادورية. ذلك أني أعتبر الثورة الروسية الطويلة - من لينين (1917) إلى غورباتشوف - مثل الثورة الصينية الطويلة - من صن يات سن (1911) إلى ماو ثم دِن دنج هسياوبنج، مثالَيْن لردٍ إيجابي متطوّر باطّراد، وإنْ لم يكن ردّاً في اتجاه خطّيّ مستقيم، على تحدّي التطريف الرأسمالي. وفيما وراء الوعي (الزائف) الذي أنتجته هذه الثورات عن نفسها - بأن تصوَّرت نفسها ثورات اشتراكية (تفتح الطريق إلى البناء الاشتراكي) - لا يمكن وصف هذه الثورات بأنها «ثورات بورجوازية» (تفتح الطريق لتنمية رأسمالية، ولو كانت لفترة ما تنمية «دولنية») وأيّاً كان المستقبل الذي يهيئه تطور تلك الثورات، الذي لم يكتمل بعد بأيّ حال، فإنها سوف تكون على الأرجح الثورات الوحيدة التي تسلك بحزم وبصورة إيجابية طريق حل المشكلات التي خلقها الاستقطاب الرأسمالي. وعلى النقيض من ذلك، فإن ما أسميته «الثورات الموقوفة»، التي تعتبر المكسيك وتركيا الكمالية ومصر الناصرية وبضع تجارب أخرى، أمثلة ملموسة لها لأنها لم تستطع مواصلة تطوّرها - هذه الثورات صبَّت نتائجها في حركة التوسُّع ذات الطابع الاستقطابي المستمّر للرأسمالية العالمية. ومن المؤكّد أن

الأسباب المحدِّدة لهذا التوقُّف تختلف من حالة لأخرى، وقد استرعيت الانتباه في هذا الصدد لخصوصيات المسألة الزراعية، التي تشكِّل في رأيي أحد مفاتيح هذه التطورات المتباينة. لكن بالإضافة إلى تأثير الظروف الاجتماعية بالمعنى الدقيق لهذا المصطلح، يبدو لي أن البعد «الإيديولوجي الثقافي» لتعبيرات هذه الثورات ضد الرأسمالية الموجودة حقاً، يحتلّ مكاناً كبيراً في تفسير هذه الاختلافات. وفي اعتقادي أن التحليلات التي قدَّمْتُها في هذا الصدد سواء فيما يتعلّق بالقومية العربية («أمة على مرحلتين»)، أو انسداد الطريق أمام الثورة الثقافية في الإسلام («نهاية النهضة») أو أيديولوجية التشكيلات المتعاقبة من المثقفين الثوريين العرب (المثقفين البورجوازيين، الراديكاليين، الشيوعيين، الناصريين)، تلتقي مع الأطروحات العملية التي يقدمها د. فوزي منصور.

**الملاحظة الثالثة:** تحتل المسألة الفلسطينية مكانة حاسمة في تاريخ الإخفاق العربي كما تتحكَّم بنفس الدرجة في المستقبل.

لقد كتب د. فوزي منصور مؤلَّفه في وقت كانت فيه الانتفاضة في أسابيعها الأولى. وطبقاً لما توقع، عدَّلت الحجارة التي يلقيها الشباب الفلسطيني علاقات القوى على أرض المعركة على نحو لم تحقّقه الجيوش العربية، ولا ديبلوماسية منظمة التحرير الفلسطينية، ولا العبارات الطنّانة التي يطلقها ممثلو السلطات. وقد تضافر هذا التأثير الحاسم، مع تطوُّر النظم العربية - من الناصرية إلى الانفتاح المعمّم - ومع تطور مناخ العلاقات الدولية - التي تتّسم بالانفراج الغورباتشوفي الجديد - لكي تجعل في حيّز الإمكان «تسوية» عامة ما زالت بعيدة المنال وغير مؤكّدة مؤدّاها الاعتراف المزدوج بإسرائيل وبدولة فلسطينية وإعادة تكوين لبنان دولة مستقلة يسودها السلام.

إن القوى المسيطرة العاملة على النطاق العالمي والإقليمي إما أنها موافقة على هذا المنظور (الاتحاد السوفييتي، النظم العربية، منظمة التحرير الفلسطينية) أو يتطور موقفها في هذا الاتجاه (المؤسسة الأمريكية). والعقبة الرئيسية هي إسرائيل (حكومةً ورأياً عاماً) التي لم تتخلَّ عن المشروع الصهيوني للتوسُّع المستمرّ («بلا حدود»)، مما يقتضي بالضرورة «تحطيم» الوطن العربي. ذلك أن المشروع

الصهيوني يمنع إسرائيل من أن تتصوّر نفسها «دولة مثل الدول الأخرى»، لها حدود مستقرّة نهائياً، ومندرجة في منطقة مُعَيَّنة من العالم وهو أمر تترتب عليه النتائج الجغرافية الاستراتيجية التي يقتضيها التعايش مع الجيران. إن الصهيونية ترفض الموافقة على أن يتمتع شعبٌ يعتبر نفسه «مختاراً» بحكم تراثه الديني (فهو العنصر الوحيد الفاعل في التاريخ) بحقوق قابلة للتحديد، وهي بذلك تضع نفسها بصورة مباشرة خارج نطاق ما نسميه في السياسة الإنسانية «تسوية يكتب لها الدوام». بيد أن الصهيونية تملك ـ لأسباب ليس من الضروري التأكيد عليها ـ وسائل للضغط على أنظمة الحكم والرأي العام في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية (وتحاول إنشاءها في الاتحاد السوفييتي) تتجاوز مجرد نفوذ جماعات الضغط، التي يوجد الكثير منها غير جماعات الضغط الصهيونية.

فهل يعني هذا أن قوة الصهيونية بلا حدود؟ ليس هذا هو الوضع بأيّ حال، لأن هذه القوة لا تعتمد في النهاية إلا على المطابقة، التي يجب أن تكون كاملة، بين مشروعها الخاص والاستراتيجيات التي يتّبعها الغرب تجاه الوطن العربي. وبعبارة أخرى، ينبغي للغرب أن يستهدف على الدوام إقامة علاقات مع الوطن العربي مختلفة عن تلك التي يمكن أن يقيمها ـ من وجهة نظر التوسّع الرأسمالي ذاته الذي يسيطر عليه الغرب ـ مع مناطق العالم الثالث الأخرى. ذلك أنه، على هذا الصعيد الأخير، يستطيع «التصنيع المنقوص» الطرفي للوطن العربي أن يؤدّي مهامّ مطابقة للمهام التي تؤدّيها أميركا اللاتينية وآسيا، ويلقى دعماً محلياً من بورجوازيات كومبرادورية مماثلة. وليس ثمة تهديد بحدوث فكّ ارتباط وطني شعبي في الوطن العربي بأكثر من التهديد بحدوثه في أي مكان آخر في العالم الثالث؛ ولا وجود لهذا التهديد حالياً لا عند هؤلاء ولا عند أولئك، وإنْ كان من المحتّم في رأيي أن يعاود الظهور في المستقبل.

إن الصهيونية في حاجة إلى أن ينتهج الغرب تجاه الوطن العربي استراتيجية خاصة تعمل على إحالته إلى «العالم الرابع». وبهذا الثمن وحده يمكن أن تُكْتب بعض فرص النجاح لمشروعات «اللبننة» إلى ما لا نهاية ـ التي تفترض في نهاية المطاف «إلغاء التصنيع» وحدوث انتكاس مأساوي فاجع على كل الأصعدة.

والأصوليون يجعلون من أنفسهم شركاء موضوعيين لهذا المشروع، وإن كانوا غير واعين بذلك على الإطلاق. عندئذٍ - وعندئذٍ فقط - تستطيع إسرائيل وحدها إبراز ما تمثّله للغرب من «ميزة» لا تُعَوَّض، وهي أنها تشكّل «قوة للتدخل السريع» دائمة تحت التصرف الكامل لهذه الاستراتيجية العدوانية الضرورية لفرض إحالة الوطن العربي إلى مستوى بلدان العالم الرابع. لكن هل يدهشنا عندئذ من الشعوب العربية، أيّاً كان موقف حكوماتها (أي حتى لو قبلت تلك الحكومات «تسوية» توافق عليها إسرائيل نفسها)، أن تظلّ حَذرة، معتبرة تلك الدولة هي والغرب الذي يصرّ على مساندتها بلا قيد ولا شرط، العقبة الحقيقية والدائمة أمام تقدُّمها؟

وإذا كان الوطن العربي يشكّل مع أفريقيا السوداء، أضعف نقطة في النظام العالمي، فإن هذا يرجع إلى حدٍّ كبير، إلى هذا السبب بالتحديد. ولا يمكن أن تظهر في المستقبل المنظور احتمالات أخرى إلّا إذا كفَّ الغربيون عن الخلط بين العداء للصهيونية والعداء للسامية وعن الاستسلام للابتزاز الدائم الذي يتعرّضون له لهذا السبب. وحينذاك سيسهمون في مساندة القوى التي لا تزال هامشية في إسرائيل والتي تتبل أن ترى شعبها وبلدها باعتبارهما شعباً وبلداً «عاديين»، حريصين على ضمانة تعايشهما مع جيرانهما.

إن الرؤية المقترحة فيما تتقدّم لاستراتيجية تقوم على تحقيق هدف إعادة تشكيل عالم متعدد المراكز، تشكّل بداهة الإطار الذي يمكن أن يندرج فيه احتمال التوصل إلى التسوية الحاسمة للمشكلة الفلسطينية الإسرائيلية. والواقع أن هذا المنظور المتعدد المراكز يوفق بين المقتضيات المتعارضة لـ «وحدة المعمورة» ومقتضيات هامش حرية التصرف التي لا غنى عنها لإتاحة الفرصة لتقدُّم شعوب العالم الثالث. أما البديل، وهو منظور التوحيد المفروض من جانب واحد عن طريق «السوق»، فسوف يظلّ غير مقبول ويثير إنْ عاجلاً أو آجلاً رفضاً عنيفاً من قِبَل الشعوب التي تقع فريسة له. وفي الانتقال الطويل من العالمية المبتورة التي شادها التوسّع الرأسمالي العالمي، إلى بناء عالمية حقيقية، تمحو الاستقطاب الناتج عن الرأسمالية القائمة حقاً، تشكّل مرحلة «تعدُّد المراكز» الوسيلة التي

تضمن للشعوب هامش حرية التصرف الضرورية لإتاحة الفرصة لها لكي تصنع مستقبلها بنفسها. إن تعدُّد المراكز يبحث القوة مرة أخرى في دينامية «العوامل الداخلية» بشتّى أنواعها، أيّ التطورات السياسية والأيديولوجية والثقافية، خيارات التنمية الاقتصادية، الصراعات الاجتماعية. وسوف يبيّن المستقبل ما إذا كانت هذه الدينامية ستؤدّي أو لا تؤدّي إلى إقامة كوكب اشتراكي كما تخيَّلته كلّ الحركة المطالبة بتحقيق هذا الهدف.

---

استُعملتْ في الترجمة المصطلحات العربية الآتية:

* التمركز الأوروبي على الذات — Eurocentrisme
* الأطراف — périphéries
* الرأسمالية الأولى — protocapitalisme
* عهد الرأسمالية التجارية — mercantilisme

(بدلاً من الكلمة الإفرنجية الأصل «المركنتيلية» التي تشير الى القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين)

* اتّجار الفائض — Commercialisation du surplus

# كرونولوجيا

622: هجرة النبي محمد إلى المدينة؛ بداية التقويم الهجري للسنة الإسلامية.
630: عودة النبي محمد إلى مكة.
632: وفاة النبي محمد.
632 - 634: أبو بكر، الخليفة الأوّل.
634: عُمر، الخليفة الثاني.
634 - 642: فتح فلسطين، سوريا، العراق، بلاد فارس ومصر.
644: اغتيال عُمر. عثمان الخليفة الثالث.
654 - 655: فتح خوزستان وأفغانستان.
656: اغتيال عثمان. علي، الخليفة الرابع. الحرب الأهلية.
660: وصول الأمويين إلى السلطة: معاوية.
670: فتح تونس.
685 - 705: عبد الملك.
705: الوليد.
710: بدء فتح إسبانيا.
751 - 1259: العباسيون.
754: المنصور.
762: تأسيس بغداد.
775: المهدي العباسي.
785: الهادي العباسي.
786 - 804: هارون الرشيد.
809: الأمين.
813: المأمون.
833: المعتصم.
847: المتوكل (اغتياله على يد المرتزقة الأتراك).
869 - 892: ثورة الزنج.
877 - 930: ثورة القرامطة.
969 - 1179: الفاطميون في مصر.
973: تأسيس القاهرة.
1059 - 1291: الحروب الصليبية.
1258 - 1259: المغول بقيادة هولاكيو في بغداد (مقتل الخليفة العباسي) ثم في دمشق.
1250 - 1517: السلاطين المماليك في مصر.
1453: الأتراك، بقيادة محمد الثاني: فتح القسطنطينية.
1517: الفتح العثماني لمصر.
1534: الأتراك يحتلون بغداد.
1536: الاتفاقية الفرنسية - التركية: الامتيازات.
1798 - 1801: الحملة الفرنسية على مصر.
1804 - 1894: محمد علي في مصر.
1830 - 1857: الاحتلال الفرنسي للجزائر.
1831 - 1832: محمد علي يحتل سوريا.
1840: التدخل الانكليزي: محمد علي يترك سوريا.

1849-1854: مصر، عباس باشا.

1854-1863: محمّد سعيد.

1863-1879: اسماعيل (عُزل 1879).

1869: افتتاح قناة السويس.

1876: اللجنة الدولية للديون المصرية.

1879: اسماعيل يُستبدل بتوفيق.

1882: الاحتلال الانكليزي لمصر.

1892-1914: عباس حلمي في مصر (عزله الانكليز سنة 1914).

1918-1920: تقسيم الدول العربية الجديدة، الناتجة عن خسارة الإمبراطورية التركية: بين فرنسا وانكلترا. انتداب فرنسا على لبنان وسوريا. وانتداب انكلترا على فلسطين ووصايتها على العراق وشرق الأردن.

1917-1936: الملك فؤاد في مصر.

1936: الاتفاق الانكليزي ـ المصري يثبّت الاحتلال الانكليزي لمنطقة القنال في حالة الحرب.

1936-1952: الملك فاروق.

1948: ولادة دولة اسرائيل وأول حرب اسرائيلية عربية. (هدنة رودس الأولى في السنة التالية).

1952: «الضباط الأحرار» يستولون على السلطة في مصر.

1954-1962: الحرب الجزائرية.

1956: تأميم قناة السويس. الاعتداء ـ الثلاثي ـ الإنكليزي الفرنسي والاسرائيلي ضد مصر (الحرب الثانية الاسرائيلية ـ العربية). تأميم البنوك والتأمينات الخارجية في مصر.

1958: التدخّل الأميركي في لبنان والانكليزي في الأردن، أوّل مؤتمر تضامن أفريقي ـ أسيوي في القاهرة. قلب النظام الملكي في العراق.

1958-1961: الوحدة المصرية ـ السورية، انفصال في عام 1961.

1961: استقلال الكويت.

1964: ولادة منظمة التحرير الفلسطينية، ومنذ 1969 أصبح عرفات رئيساً لها.

1965: بومدين يستلم السلطة في الجزائر.

1967: الحرب الاسرائيلية العربية الثالثة. استقلال عدن (اليمن الجنوبي).

1969: انقلاب على الملكية في ليبيا بقيادة القذافي.

1970: وفاة عبد الناصر.

1970-1981: تولّي السادات السلطة في مصر.

1971: السادات يُبعد اليسار عن السلطة.

1973: الحرب الإسرائيلية العربية الرابعة. ارتفاع ثمن البترول وبدء النظام العشري للبترول.

1975: الحرب الأهلية في لبنان.

1977: مظاهرات في مصر ضد غلاء الأسعار في بداية العام، في نهاية السنة زيارة السادات للقدس، والأسباب التي أدّت إلى اتفاقات كمب ديفيد 1980.

1978: وفاة بو مدين.

1981: اغتيال السادات.

1982: الاجتياح الاسرائيلي للبنان.

1988: الانتفاضة الفلسطينية.

رقم الإيــــداع ٨٥١٨/ ٩٢







# خروج العرب من التاريخ

كتاب الدكتور فوزى منصور ، نص بالغ النضج ، يزيده الإيجاز قوة دون أن ينال من تنوُّعه . وقد قصد المؤلف أن يجيب عن عدد من الأسئلة التى تدور حول " المأزق " الذى يجد فيه الوطن العربى نفسه ، وهو لا يزال يعانى من فشل مزدوج : فى سعيه إلى " تحديث " نفسه بالطريق الرأسمالى التقليدى وفى الشروع فى تنمية نفسه تنمية وحدوية تقدمية " تتجاوز الرأسمالية " انطلاقاً من استعادة استقلاله السياسى

إن عملية " العودة إلى الكومبرادورية " الجارية ، وما يصاحبها من رد فعل سلفى قوامه الرفض العاجز هما المظهران الجليان لهذا المأزق .

**د . سمير أمين**

مكتبة مدبولى
٦ ميدان طلعت حرب القاهرة ت ٧٥٦٤٢١
MADBOULI BOOKSHOP
6 Talat Harb SQ. Tel: 756421